**جامعة سعد دحلب بالبليدة**

**كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**

قسم العلوم الإقتصادية

# مذكرة ماجستير

التخصص: نقود، مالية وبنوك

## السياسة المالية وأثرها على الإستثمار

## - دراسة حالة الجزائر-

**من طرف**

**كمال قو يدري**

أمام اللجنة المشكلة من:

| | | |
|---|---|---|
| د. ناصر مراد | أستاذ محاضر، جامعة البليدة | رئيسا. |
| د. كمال رزيق أستاذ | محاضر، بجامعة البليدة | مشرفا ومقررا. |
| د. عبد الله بدعيدة | أستاذ التعليم العالي: جامعة الجزائر | عضوا مناقشا. |
| بوخاري محمد | أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليدة | عضوا مناقشا. |

البليدة، سبتمبر 2006

## ملخص

في ظل الحركية السريعة لرؤوس الأموال وحرية انتقالها عبر الحدود، والتي جاءت نتيجة ظهور العولمة المالية، تسعى العديد من الدول إلى جلب أكبر حجم من رؤوس الأموال، وهذا عن طريق استخدام سياسات مختلفة من شأنها أن تحقق لها هذا الهدف.

تعتبر السياسة المالية من بين هذه السياسات التي استخدمت من قبل العديد من الدول قصد استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، خاصة في ظل تقليص دور الدولة في العملية الإنتاجية. وأمام هذه الظاهرة أصبحت السياسة المالية ترسم وفق ماتمليه متطلبات المؤسسات الاقتصادية الدولية ( صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المنظمة العالمية للتجارة) التي تدير العولمة المالية، والتي تقضي إلى تحقيق الانضباط في السياسة المالية، من خلال تعبئة الإيرادات وتقليص النفقات وترشيدها وبالتالي تقليص العجز في الميزانية.

تتضمن السياسة المالية، سياسة الإيرادات وسياسة النفقات، حيث تعتمد الأولى على مبدأ التنازل الجزئي على الإيرادات للمستثمر وتعد سياسة التحفيز الجبائي من أهم أدوات هذه السياسة، أما الثانية فتعبر على مختلف أشكال الدعم المقدم للمستثمر، من خلال الإنفاق على المجالات التي يحتاجها والتي لايستطيع إنجازها بإمكانياته الخاصة( الإنفاق على البنية التحتية، الإنفاق على البحث والتطوير، تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية)، إلى جانب تحويل الديون إلى استثمارات.

إلا أنه من الصعب جدا تقييم مدى فعالية تطبيق هذه السياسة، حيث أن هناك عوامل أخرى(الاستقرار السياسي والأمني، تحقيق التوازنات الكلية، حجم السوق، الإجراءات الإدارية.....) ظرورية وهامة جدا في التأثير على الاستثمار، وهذا مايفسر فشل بعض الدول خاصة الدول النامية في استقطاب الاستثمارات، رغم التكاليف الكبيرة التي تحملتها نتيجة تطبيق هذه السياسة.

تعتبر الجزائر من بين هذه الدول، فبالرغم من الإصلاحات التي قامت بها على هذه السياسة، لم تستطع أن تستقطب الاستثمارات بالشكل الذي ترغب فيه، حيث تركزت الاستثمارات الأجنبية بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات، أما القطاع الخاص المحلي فاتجه إلى المشاريع البسيطة وذات الربح

السهل، بالإضافة إلى انعدام العلاقة بين العائد من الاستثمارات وحجم التكاليف التي منحت لها جراء تطبيق هذه السياسة.

# شكر

أحمد الله الذي الذي منحنا نعمة العلم والبصيرة ووفقني على إتمام هذا العمل.

يسعدني أن أتقدم بخالص التشكرات للأستاذ المشرف، الدكتور: كمال رزيق الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وإرشاداته خلال إنجاز هذا العمـــــــل.

كما وأتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر:

زميلي في المهنة: بوديسة محمد وحكيم علال.

# قائـــــمة الجداول


| الرقم | | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تطور معدلات نمو البنود المختلفة( التأمينات الاجتماعية،الأجور) للنفقات الجارية للشيلى | 28 |
| 02 | أثر الخوصصة على الإيرادات والعمالة لبعض الدول النامية لفترة ( 1984- 1996 ) | 29 |
| 03 | المصطلحات المستعملة للتعبير على الميزانية في الدول العربية | 56 |
| 04 | مساهمة الاستثمار العام والخاص التونسي في الناتج الداخلي الخام | 105 |
| 05 | تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس ( 1999- 2003 ) | 106 |
| 06 | مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج الداخلي الخام التونسي ( 1999-2003) | 107 |
| 07 | تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب ( 1999- 2003 ) | 110 |
| 08 | محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب لسنة 2000 | 110 |
| 09 | تطور بنية الناتج المحلي الإجمالي المغربي حسب القطاعات الكبرى (1999-2004) | 111 |
| 10 | تطور نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج الداخلي الخام لبعض الدول | 114 |
| 11 | تطور معدل أسعار النفط ( 1994- 1999 ) | 123 |
| 12 | تطور معدل سعر الصرف في الجزائر ( 1994- 1999 ) | 124 |
| 13 | الضغط الضريبي في الجزائر ( 1994- 1999 ) | 126 |
| 14 | نسبة الضغط الضريبي للناتج الداخلي الخام في الجزائر ( 1994- 1999 ) | 127 |
| 15 | هيكل الإيرادات العامة في الجزائر ( 1994- 1999 ) | 127 |
| 16 | هيكل الجباية العادية في الجزائر ( 1994- 1999 ) | 128 |
| 17 | تطور النفقات العامة في الجزائر(1994- 1999) | 130 |
| 18 | تطور النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر ( 1994- 1999 ) | 131 |
| 19 | هيكل نفقات التسيير في الجزائر ( 1994- 1999 ) | 132 |
| 20 | هيكل المديونية الخارجية في الجزائر( 1994- 1999 ) | 133 |
| 21 | الرصيد الميزاني في الجزائر ( 1994- 1999 ) | 134 |
| 22 | نطور معدل أسعار النفط ( 2000- 2004 ) | 135 |
| 23 | تطور معدل سعر الصرف في الجزائر ( 2000- 2004 ) | 135 |
| 24 | أهم التعديلات الجبائية في الجزائر ( 2000- 2004 ) | 136 |
| 25 | هيكل الإيرادات العامة في الجزائر ( 2000- 2003 ) | 139 |

26 الإيرادات المحولة إلى صندوق ضبط الموارد ( 2000- 2002 ) 140
27 هيكل الجباية العادية في الجزائر( 2000- 2004 ) 141
28 الضغط الجبائي خارج المحروقات في الجزائر ( 2000- 2004 ) 142
29 تطور النفقات العامة في الجزائر ( 2000- 2004 ) 143
30 تطور النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر ( 2000- 2004 ) 144
31 هيكل نفقات التسيير في الجزائر ( 2000- 2004 ) 145
32 تطور المديونية العمومية و الخارجية في الجزائر ( 2000- 2004 ) 146
33 الرصيد الميزاني في الجزائر ( 2000- 2004 ) 147
34 بعض المؤشرات الاجتماعية في الجزائر ( 1999- 2004 ) 149
35 الإجراءات الإدارية والتنضيمية المتعلقة بالاستثمار لبعض الدول العربية لسنة 2003 150
36 تطور معدل نمو الاقتصاد الجزائري ( 1994- 2004 ) 151
37 الصادرات والواردات الجزائرية( 1995- 2004 ) 151
38 معدل التضخم في الجزائر( 1994- 2004 ) 153
39 الاتفاقيات الثنائية للجزائر لترقية وتشجيع وضمان الاستثمار 154
40 المشاريع المقبولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ( 1997- 2002 ) 161
41 عدد المشاريع المصرح بها لدى APSI و ANDI ( 1993- 2002 ) 162
42 الاستثمارات التي صادقت عليها لجان دعم الاستثمارات في الجزائر( 1994- 1999) 164
43 مساهمة القطاع الخاص و العام في الناتج الداخلي الخام( 1995- 2004 ) 166
44 مساهمة القطاع الخاص و العام في القيمة المضافة( 1994- 1999 ) 167
45 مناصب الشغل المنشاة من طرف القطاع الخاص( 1993- 2002 ) 168
46 تطور الصادرات الوطنية حسب طبيعتها( 1996- 2003 ) 169
47 سير منح القروض لدى البنوك الجزائرية العمومية( 1999- 2003 ) 172
48 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر( 1995- 2003 ) 177
49 تطور صادرات النفط والغاز في الجزائر ( 1997- 2001 ) 178
50 تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب القطاعات 181
من 1999/11/13 إلى 200118/12/31
51 التوزيع الجغرافي للمشاريع المصرحة( 1993- 2001) 182
52 توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر( 2002- 2003 ) 183
53 التوزيع الجغرافي للمشاريع المملوكة للمستثمر الأجنبي المباشر( 2002- 2003 ) 184
54 التوزيع الجغرافي لمشاريع الشراكة (2002- 2003 ) 184

55 عمليات الشراكة لـ SAIDAL ( 1994- 2000 ) 186
56 تكلفة التحفيزات الجبائية في الجزائر( 1995- 2002 ) 194
57 مساهمة الإيرادات غير الجبائية في الإيرادات العامة( 1994- 2003 ) 195
58 النفقات المتعلقة بتوفير الكهرباء في الجزائر (1999-2002) 201
59 المبالغ المخصصة للهياكل القاعدية للسكك الحديدية في الجزائر (2001-2003 ) 205
60 الإنفاق على قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي في الجزائر (2000-2004) 208
61 الهيكل المالي للتمويل الثلاثي لـ ANSEJ 213
62 مساهمة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ في أسعار الفائدة 213
63 أسعار الفائدة الحقيقية لدى البنوك(2000-2004) 214
64 احتياجات التمويل لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ( 2001- 2004 ) 215
65 احتياجات التمويل لدعم الإصلاحات ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 216
66 توزيع الدعم للقطاع الفلاحي حسب طبيعة الصناديق الفلاحية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 217
67 توزيع الدعم المتعلق بالصيد والموارد البحرية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 218
68 توزيع الدعم المتعلق بالتنمية المحلية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 220
69 مناصب الشغل حسب كل قطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 221
70 توزيع الدعم المتعلق بالشغل والحماية الاجتماعية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 221
71 توزيع الدعم المتعلق بالتنمية البشرية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 223
72 توزيع الدعم على قطاعات البنية التحتية والمشاريع الكبرى ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 225
73 مناصب الشغل المنتضرة من برنامج البنية التحتية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 228

# قائـمـة الأشكال


| الرقم | | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | نسبة الإيرادات العامة للناتج الداخلي الخام لبعض الدول العربية والأوروبية( 1996- 1999) | 49 |
| 02 | الوفاء بمتطلبات ميثاق تحقيق الاستقرار والنمو لبلدان الاتحاد الأوروبي | 61 |
| 03 | وقائع ضبط الميزانية العامة لبلدان الاتحاد الأوروبي | 62 |
| 04- | الرصيد الميزاني لبلدان OCDE ( 1991- 2001) | 62 |
| 05- | الرصيد الميزاني للولايات المتحدة الأمريكية ( 1991- 2002) | 63 |
| 06 | مكونات المناخ الاستثماري | 89 |
| 07 | آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة مستقبلا | 98 |
| 08 | مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام المغربي | 109 |
| 09 | تطور منجزات الطرق البرية بالكيلومترات في الجزائر خلال (1999-2003) | 203 |
| 10 | تطور إنجازات المنشآت القاعدية للسكك الحديدية بالكيلومترات في الجزائر(1999-2003) | 205 |

# الفهـــــــــرس

ملخص
شكر
قائمة الجداول والأشكال
الفهرس
مقـــدمة.....10
1. مدخل لدراسة السياسة المالية في ظل العولمة المالية ..... ... ..... 16
1.1. العولمة المالية..... 16
1.1.1. مفهوم العولمة المالية..... 16
2.1.1. نشأة العولمة المالية..... 19
3.1.1. أسباب انتشار العولمة المالية .....21
2.1.السياسة المالية في ظل العولمة المالية..... 22
1.2.1. مفهوم السياسة المالية.....22
2.2.1.أثر العولمة المالية على السياسة المالية.....25
3.2.1.أهداف السياسة المالية في ظل العولمة المالية.....30
3.1.الثقافة المالية والظاهرة المالية من خلال نماذج معاصرة.....35
1.3.1. ماهية الثقافة المالية.....35
2.3.1. ماهية الظاهرة المالية.....42
3.3.1.نماذج للسياسة المالية المعاصرة.....59
2.الاستثمار كعنصر مستهدف بالسياسة المالية.....66
1.2.مدخل لدراسة الاستثمار.....66
1.1.2.ماهية الاستثمار..... 67
2.1.2.أهداف الاستثمار ومخاطره.....75
3.1.2.الأشكال المختلفة للاستثمار.....78
2.2.علاقة قرار الاستثمار بمناخ الاستثمار.....82
1.2.2.سياسة الاستثمار..... 83

2.2.2.مناخ الاستثمار..... 87
3.2.2.قرار الاستثمار.....92
3.2.أثر مكونات السياسة المالية على الاستثمار..... 95
1.3.2.أثر سياسة الإيرادات العامة.....95
2.3.2.أثر سياسة النفقات العامة.....112
3.السياسة المالية كأداة للتأثير على الاستثمار في الجزائر.....122
1.3.السياسة المالية بعد الإصلاحات.....122
1.1.3. السياسة المالية خلال(1994- 1999).....123
2.1.3. السياسة المالية خلال(1994- 1999) ..... 135
2.3.تشخيص وضعية الاستثمار بعد الإصلاحات.....148
1.2.3.مناخ الاستثمار في الجزائر..... 148
2.2.3.واقع الاستثمار الخاص في الجزائر.....159
3.2.3.واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....176
3.3.تدخل السياسة المالية لتشجيع الاستثمار.....188
1.3.3. تدخل سياسة الإيرادات.....189
2.3.3. تدخل سياسة النفقات.....200
3.3.3.برنامج الإنعاش الاقتصادي..... 214

خـــاتـــمة ..... 131
قائـــمة المراجـع..... 235

## مقدمـــة

شـهد الاقتـصاد العـالمي فـي العقـد المنـصرم تحـولات جذريـة حملـت فـي طياتهـا دلالات هامـة لمستقبل الاقتصاديات العالمية، ولعل أبرز هذه التحولات ما ارتبط بالسير المتسارع نحو العولمة المالية، والتي تشكل حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود أبرز عناوينها واستحقاقاتها العريضة، هذه التحولات وغيرها دفعت بالعديد من الدول خاصة النامية منها إلى تبني برامج تصحيح هيكلي لتسهيل دمج اقتصادياتها بالاقتصاد العالمي الجديد.

فـي إطـار بـرامج التـصحيح، بـدأ الإسـتثمار المحلـي أو الأجنبـي يلعـب دورا متزايـدا فـي الحيـاة الاقتصادية، مقابل الانحصار التدريجي لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، و ما كان في الماضي يقع تقليديا في نطاق صلاحيات القطاع العام أصبح الآن ينتقل على نحو متزايد إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي ملكية وإدارة.

في ظل هذه الظروف وأمام تزايد أهمية ودور الاستثمار في الحياة الاقتصادية، تسعى العديد من الدول للبحث عن الوسائل والآليات التي تسمح لها بالتأثير على الاستثمارات، قصد جذبها وتشجيعها وهذا عن طريق تطبيق سياسات مختلفة من شأنها أن تحقق مناخا مناسبا لها.

إن بـروز الأنظمـة الوطنيـة للتـأثير علـى الاسـتثمار يـدخل ضـمن التوجهـات الجديـدة للـسياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل العديد من الدول خاصة النامية منها، من بين هذه النصوص وضعت السياسة المالية كأداة لجلب وتشجيع الاستثمار، وهذا لتوفير الموارد المالية ودفع عجلة النمو، فالموارد المالية تتجه نحو الدول التي تستخدم فيها مكونات السياسة المالية والمتمثلة في سياسة الإيرادات وسياسة النفقات بالشكل الذي يلائم ويشجع على الاستثمار، يتجلى هذا من خلال التخلي الجزئي على إيرادات الدولة لصالح المستثمر وكذا توجيه الإنفاق إلى المجالات التي من شأنها أن تدعم الاستثمار وتوفر له الإمكانيات المادية والبشرية التي تساعده على تحقيق أهدافه من جهة والمساهمة في تحقيق عجلة النمو الاقتصادي من جهة أخرى ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة، خاصة في ظل التطور الذي تشهده الاستثمارات في العالم، التي أصبحت تعتمد أساسا على التكنولوجيا العالية واليد العاملة المتطورة.

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي أبدت رغبتها للاندماج في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ضل النظام الاشتراكي، والتي اعتمدت أساسا على استثمارات القطاع العام، هذا الأخير أثبت فشله وأثقل كاهل ميزانية الدولة من خلال أزمة المديونية التي يتخبط فيها، مما ألزم السلطات الجزائرية إلى تبني إصلاحات اقتصادية ومالية منذ التسعينات وهذا بتطبيقها لبرنامج التصحيح الهيكلي، ولم تكن هذه الإصلاحات لتكتمل دون إصلاح السياسة المالية، من خلال إجراء تعديلات جوهرية على مكونات هذه السياسة، وذلك بغرض تفعيل دور السياسة المالية وجعلها الأداة التي تستطيع الدولة من خلالها التدخل من أجل التأثير على الاستثمار، وهذا بغية تهيئة المناخ الملائم لجلب واستقطاب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

في ظل ما أفرزته العولمة المالية من تقليص لدور الدولة في النشاط الاقتصادي وإعطاء المبادرة لرؤوس الأموال الخاصة وحرية انتقالها عبر الحدود، أصبحت كل دول العالم تقوم برسم سياستها المالية وفق متطلبات هذه الظاهرة.والتي تدفعها إلى تحمل تكاليف معتبرة تتنازل عنها من خزينتها عاجلا على أمل استرجاعها آجلا، بعد أن تحقق المشاريع نجاحا، ولقد اعتمدت الجزائر كباقي دول العالم على السياسة المالية كأداة للتأثير على الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

تبعا للعرض السابق تتبين لنا ملامح إشكالية هذا البحث، والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي: " ما مدى فعالية السياسة المالية في التأثير على الاستثمار؟ وفي ظل ما تقوم به الجزائر من إصلاحات على هذه السياسة، هل استطاعت أن تستقطب الاستثمارات المحلية و الأجنبية؟"

وحتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث، قسمنا الإشكالية الأساسية إلى أسئلة فرعية يمكن إجمالها فيما يلي:

- ما هي طبيعة السياسة المالية في ضل العولمة المالية؟ وما هي متطلبات صنع هذه السياسة؟
- ما هي طبيعة الاستثمار؟ وكيف يتم استخدام مكونات السياسة المالية للتأثير على الاستثمار؟
- ما هي طبيعة السياسة المالية وكذا طبيعة الاستثمار في الجزائر؟وكيف تم استخدام السياسة المالية كأداة للتأثير على الاستثمارات في الجزائر؟

لمعالجة الإشكالية السابقة والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها، حددنا الفرضيات التالية كنقطة إنطلاق لهذا البحث:

- جاءت العولمة المالية لتجسد الانضباط في السياسة المالية، والتي تقضي إلى ترشيد الإنفاق العام وكذا تعبئة الإيرادات العامة، ولا يتحقق هذا إلا بتوفر درجة من الوعي والنضج في التعامل مع هذه العناصر.

- يبدو أن استخدام السياسة المالية كأداة للتأثير على الاستثمار لا تشكل في حد ذاتها عاملا فاصلا في تشجيع الاستثمار، فهناك عوامل أخرى تشكل في مجملها ما يسمى بمناخ الاستثمار، إلا انه لا يمكن إغفال دور مكونات السياسة المالية في التأثير على قرار الاستثمار.

- يمكن القول أن الجزائر من خلال سلسلة الإصلاحات المطبقة على السياسة المالية وكذا على الاستثمار، تحاول أن تجعل من هذه السياسة أداة فعالة لجذب القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وهذا من خلال التنازل الجزئي على إيراداتها وكذلك الإنفاق على المجالات التي تحتاجها هذه الاستثمارات.

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- الأهمية المتزايدة لعنصر الاستثمار، وكذا المجهودات المبذولة من قبل الدول لتشجيعه، وهذا بالإفراط في تقديم التحفيزات المالية، مما يؤدي إلى تزايد أعباء هذه الدول.

- إظهار مدى فعالية السياسة المالية في جلب الاستثمارات، و ما تكلفة هذه السياسة على إيرادات خزينة الدولة.

- المساهمة في الإضافة النوعية للمواضيع المتعلقة بالسياسة المالية والاستثمار.

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- محاولة التعريف بالسياسة المالية والاستثمار في ضل التطورات الاقتصادية العالمية التي أفرزتها العولمة المالية، وكذا أثر هذه الأخيرة على السياسة المالية.

- محاولة إضهار دور السياسة المالية في تشجيع الاستثمار، خاصة إن هذا الأخير يعتبر من أهم ركائز النمو الاقتصادي في بلدان العالم عموما والبلدان النامية بشكل خاص.

- محاولة تحليل وضعية الاستثمار في الجزائر، من خلال القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وكذا تبيان الكيفية التي استخدمت بها السياسة المالية للتأثير على الاستثمار في ضل الإصلاحات الاقتصادية.

تعود أسباب اختيارنا للخوض في هذا البحث إلى ما يلي:

- أهمية الاستثمار من حيث حجم رؤوس الأموال المتقدمة، و التي تساهم في زيادة موارد الدولة و كذا مساهمتها في زيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الأهمية التي توليها الجزائر للنهوض باستثمارات القطاع الخاص.
- المساهمة في دراسة المواضيع المتعلقة بمختلف السياسات التي تشكل المناخ الاستثماري، و تعتبر السياسة المالية واحدة منها.
- بحكم دراستنا الجامعية، و نضرا لأهمية المواضيع المتعلقة بالعلاقات المالية الدولية.

للإجابة على الإشكالية و الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي عند وصفنا لمختلف التعاريف، و التي جاءت أغلبها في الجانب النظري إلى جانب المنهج التحليلي من خلال تطرقنا إلى أثر العولمة المالية، و ذلك في الفصل الأول وكذا إصلاح السياسة المالية بالجزائر في الفصل الثالث.

تم استخدام أدوات رئيسية تتمثل فيما يلي:

- أدوات التحليل الاقتصادي لتوضيح دور السياسة المالية من خلال مكوناتها في التأثير على الاستثمار، ودور هذا الأخير في تحقيق النمو الاقتصادي.
- كما استعملنا بعض الأدوات الرياضية والبيانية لدعم التحليل، ومجموعة من الأدوات الإحصائية لترجمة الأرقام والإحصائيات المتعلقة بواقع السياسة المالية في بعض الدول الأجنبية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

إن معالجتنا لهذا الموضوع، يتحدد وفق جوانب عدة، أهمها:

<u>الحدود مكانية</u>:

شملت دراستنا هذه العديد من الدول، منها دول عربية وأخرى أجنبية إلى جانب بعض التكتلات الاقتصادية العالمية، من بين الدول العربية ( الجزائر، تونس، المغرب،مصر) أما الدول الأجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية،انجلترا،اليابان،فرنسا،ألمانيا،الصين،التشيلي) بالنسبة للتكتلات الاقتصادية ( الاتحاد الأوروبي،منضمة التعاون والتنمية الاقتصادية).

<u>الحدود زمنية</u>:

حددت فترة الدراسة من سنة 1994 إلى سنة 2004، أي منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية التي فرضت على الجزائر من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية، وقد قمنا بتقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين.المرحلة الأولى من سنة 1994 إلى سنة 1999،أما المرحلة الثانية من سنة 2000 إلى سنة 2004،وهذا لاختلاف الظروف الاقتصادية خلال هذين المرحلتين.

حدود المصطلحات:

الكثير من الاقتصاديين ميزوا بين السياسة المالية والسياسة الميزانية، فركزنا على المالية بدلا من الميزانية، لأن الأولى أشمل وأعم من الثانية، حيث تعتبر الميزانية أحد مكونات هذه السياسة، والتي تعبر عن التنظيم الفني لها.

بالنسبة للدراسات السابقة:

ما لوحظ من خلال تجوالنا عبر بعض الجامعات المتمثلة في ( المدرسة العليا للتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب بالبليدة،والمعهد الوطني للتخطيط والإحصاء بالجزائر)،قبل نهاية 2005،أن البحوث متعددة في مجال السياسة المالية والاستثمار كل على حدى،إلا أن الدراسات المتعلقة بالسياسات المؤثرة على الاستثمار فتركزت أساسا على السياسة الجبائية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر أو باستثمارات القطاع الخاص،حيث وجدنا مايلي:

- السياسة الميزانية للجزائر خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، للباحث محمد طويلب، مذكرة ماجستير( غير منشورة )، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم والتسيير 1997، أشار من خلال الأهداف العامة لبرنامج الإصلاح الهيكلي للسياسة الميزانية هو زيادة فعالية الاستثمارات من خلال المطلب الأول للمبحث الثاني في الفصل الرابع، ولكن لم يتطرق إلى الكيفية التي يتم بها تحقيق هذا الهدف.

- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب ( 1990-2002 )، دراسة قياسية للباحث محمد إبراهيم مادي، مذكرة ماجستير( غير منشورة )، فرع التسيير، تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة 2004، تطرق إلى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب والى موقع الضريبة ضمن مناخ الاستثمار وكذا اثر الضريبة على عائد الاستثمار، من خلال ثلاث مطالب للمبحث الثاني في الفصل الثالث.

- فعالية السياسة الجبائية في ضل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للباحث العباس بهناس، مذكرة ماجستير( غير منشورة )، فرع نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة 2005، حيث أشار إلى الدور الذي تلعبه الإصلاحات الجبائية في جذب وتشجيع الاستثمار.

- أثر وانعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على النفقات العامة في الجزائر ( 1990-2005 )، للباحثة بختة ، مذكرة ماجستير( غير منشورة )،فرع التحليل الاقتصادي،المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء 2005،حيث أشار إلى اثر النفقات على قدرة الأفراد على الاستثمار ضمن الآثار

المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج الوطني،لكن لم يتطرق إلى نوع النفقات التي تؤثر على الاستثمار.

تكمن أبرز عوائق البحث في:

- إتساع موضوع السياسة المالية و صعوبة اختصاره خاصة وأنه يتكون من سياستين (الإيرادات و النفقات) و اللذان يشكلان كل على حدا موضوع بحث يتعلق بالتأثير على الاستثمار.
- التضارب في الإحصائيات من قبل الهيئات الوطنية المعنية بالاستثمار، مما يصعب من عملية التحليل.

سعيا للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول:

- تناولنا في الفصل الأول مدخلا لدراسة السياسة المالية في ضل العولمة المالية، حيث حددنا ماهية العولمة المالية، كما أورنا في الجزء الثاني طبيعة السياسة المالية في ضل العولمة المالية من خلال تحديد مفهوم السياسة المالية و كذا أثر العولمة المالية على هذه السياسة وأهداف هذه الأخيرة في ضل هذه الضاهرة، ثم التطرق في الجزء الثالث إلى مفهوم الثقافة المالية و الظاهرة المالية من خلال النماذج المعاصرة للدول المتقدمة.

- أما الفصل الثاني، الذي عنوناه بالاستثمار كعنصر مستهدف بالسياسة المالية، حيث تم فيه التعريف بالاستثمار، و كذلك أهدافه و المخاطر التي يتعرض إليها و ثم تحديد مختلف أشكاله، بينما تطرقنا في الجزء الموالي إلى سياسة الاستثمار ومناخ الاستثمار، و تأثيريهما على قرار الاستثمار و في الأخير تكلمنا على أثر السياسة المالية على الاستثمار من خلال مكوناتها المتمثلة في سياسة الإيرادات و سياسة النفقات.

- أما الفصل الأخير و هو الفصل التطبيقي و الذي عنوناه بالسياسة المالية كأداة للتأثير على الاستثمار في الجزائر، تطرقنا في الجزء الأول إلى تشخيص السياسة المالية بعد الإصلاحات من خلال فترتين، الفترة الأولى (1994-1999)، أما الفترة الثانية (2000-2004)، أما الجزء الثاني، شخصنا فيه وضعية الاستثمار بعد الإصلاحات، حيث تطرقنا فيه إلى مناخ الاستثمار في الجزائر و كذا وضعية القطاع الخاص المحلي و الأجنبي، أما الجزء الأخير بينا فيه كيف استخدمت السياسة المالية في الجزائر لتشجيع الاستثمار من خلال مكوناتها إلى جانب التطرق إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي قامت به الدولة خلال الفترة (2001-2004).

# الفصل 01
# مدخل لدراسة السياسة المالية في ضل العولمة المالية

حظيت المواضيع المتعلقة بمالية الدولة باهتمام العديد من الباحثين و المفكرين الاقتصـاديين، خاصة في ظل التغيرات التي يشهدها العالم في المجال الاقتصادي أو في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ( العولمة)، فتعددت البحوث و الدراسات من أجل تحليل و إيضاح فكرة مفادها أنه لا يمكن لأي صانع سياسة عند أي مستوى من المستويات أن يقوم بوظيفته دون فهمه للعولمة و تأثيرها على قدراتهم في صنع تلك السياسات، فالعولمة من الناحية العملية تؤدي إلى استحالة صنع سياسة مستقلة [1] ص5، في هذا الصدد توجه عدد من الباحثين إلى دراسة أثر العولمة المالية في صنع السياسات المالية للدولة و هذا من خلال إجراء تعديلات جذرية على تلك السياسات التي اتبعها.

لهذا خصصنا هذا الفصل لدراسة السياسة المالية في ظل العولمة المالية من خلال التطرق إلى العولمة المالية وكذا مفهوم السياسة المالية في ظل العولمة المالية وفي الأخير نتناول الثقافة المالية والظاهرة المالية من خلال نماذج معاصرة.

## 1.1. العولمة المالية:

شهد العالم في العشرية الأخيرة من القرن الماضي مجموع من التغيرات العالمية، لاسيما النمو السريع للمعاملات المالية الدولية، و المتأمل في هذه التغيرات العالمية يكشف النقاب على أن هناك أنواع عديدة للعولمة [1] ص ص 32-31 و [2] ص ص 52-50، و العولمة المالية واحدة من هذه الأنواع و التي اختلفت أراء الخبراء و الباحثين الاقتصاديين في تحديد مفهوم دقيق لها، في هذا الإطار ارتأينا أن نقدم دراسة شاملة للعولمة المالية، من خلال التطرق إلى مفهومها ونشأتها و كذا أسباب انتشارها.

### 1.1.1. مفهوم العولمة المالية

لصياغة تعريف دقيق للعولمة المالية تبدو مسألة شاقة نظرا لتعدد تعريفاتها و التي قد تتأثر أساسا بإنجازات الكتاب و الباحثين و المفكرين الإيديولوجية، و حتى نستطيع تقديم تعريف دقيق للعولمة المالية، تطرقنا إلى مفهوم العولمة.

## 1.1.1.1. مفهوم العولمة

تعددت و اختلفت المفاهيم حول ظاهرة العولمة، نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول:

عرفها روبرتسون " Robertson.R " على أنها تمثل مفهوما يشير إلى إنضغاط العالم، و تكثيف الوعي بذات العالم بوصفه كلا واحدا، يحتوي هذا الإنضغاط الزمني و المكاني على عناصر مختلفة، تعمل على طائفة واسعة من المؤشرات تقوم بتوليد تعبيرات و ردود أفعال متعددة ومتباينة [3] ص 16.

التعريف الثاني:

عرفها كل من جايدنز " GIDDENS "، كينج " KINGI "، ميتلمان" MITTELMAN " و سلاتر " SLATER " بأنها تعبر على تكامل الأسواق و اندماجها و الانكماش في الزمان والمكان، و التدفقات و التبادلات و دور التكنولوجيا الجديدة بالأخص تكثيف العلاقات الاجتماعية على امتداد العالم و باتساعه بحيث أصبح الواقع الجاري في منطقة معينة ذوا تأثير على ما يجري في مناطق أخرى بعيدة عنها [3] ص 17.

التعريف الثالث:

" هي تحول ذي عمق في النظام العالمي، و مركز السيادة الوطنية داخله فهي توصف بأنها التوسع و التعميق و الإسراع بالارتباط المتبادل على مستوى العالم كله، أي أنه تكثيف الارتباط العالمي و قوة الميل إلى الارتباط المتبادل [4] .

التعريف الرابع:

" هي تلك الحالة أو الظاهرة التي تسود العالم حاليا، و تتميز بمجموعة من العلاقات و العوامل و القوى، تتحرك بسهولة على المستوى الكوني متجاوزة الحدود الجغرافية للدول و يصعب السيطرة عليها، تساندها التزامات دولية أو دعم قانوني، تستخدم آليات متعددة، و تنتج آثار و نتائج تتعدى نطاق الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي، لتربط في شكل كيان متشابك الأطراف، يطلق عليه القرية الكونية[5] ص 87.

من التعاريف السابقة يمكن تقديم المفهوم الشامل لظاهرة العولمة، فهذه الأخيرة تعبر عن وضع تزال فيه كل الحدود و القيود الجغرافية و السياسية و الثقافية أمام انتقال السلع و الخدمات

والمعلومات و العادات إذا أن تعبير العولمة هو في غاية الشمول، حيث يغطي كافة الجوانب التي من شأنها التأثير في مجرى الحياة الإنسانية.

## 2.1.1.1.تعريف العولمة المالية

تعددت التعاريف المتعلقة بالعولمة المالية، ونذكر منها:

### التعريف الأول:

" هي التحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي و الذي أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و تدفق هذه الأخيرة في أسواق المال العالمية بحيث تصبح أسواق رأس المال أكثر ارتباطا و تكامل" [1] ص 33.

### التعريف الثاني:

عرفها صندوق النقد الدولي " على أنها عملية خلق سوق موحد عالمي على المستوى العالمي، تستطيع من خلاله المؤسسات الصناعية و المالية القيام بمعاملاتها المالية بكل حرية و باستعمال مختلف الوسائل المالية الممكنة" [1] ص 33.

### التعريف الثالث:

" هي حرية و زيادة تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود" [6] .

و من خلال التعاريف السابقة يتضح جليا أن ظاهرة العولمة المالية هي من أبرز تجليات العولمة، و تعرف بصفة عامة على " أنها ظاهرة تفرض على كل الدول إلغاء القيود و الحواجز أمام تحرك رؤوس الأموال قصد زيادة حركيتها، و هذا من خلال إضفاء نوع من التكامل و التناسق بين مالية الدول".

## 3.1.1.1.المؤسسات التي تدير العولمة

يكمن دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة و تعميق العولمة، و خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الإتحاد السوفياتي سابقا، و بالتالي تلاشي المؤسسات الاقتصادية لهذا المعسكر، و إنشاء منظمة التجارة العالمية في أول يناير سنة 1995، و انضمام معظم دول العالم إليها، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي التي تمثل العولمة أهم سماته بل هي الوليد الشرعي له [1] ص28 .

وبالتالي أصبح هناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية و المالية و التجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم، و هذه المؤسسات هي:

- صندوق النقد الدولي و المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.
- البنك الدولي للإنشاء و التعمير و المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة
- منظمة التجارة العالمية و المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

ومما يلاحظ على هذه المؤسسات العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين أنها تتجه إلى إدارة العولمة من خلال آليات جديدة في إطار من التنسيق فيما بينها.

فمثلا منظمة التجارة العالمية أصبحت تتعامل في مجال إدارة النظام التجاري للعولمة و ليس فقط مع السلع القابلة للتجارة العالمية، بل أيضا مع تجارة الخدمات، و حقوق الملكية الفكرية و الأدبية و العينية و قوانين و إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة العالمية.

وكذلك صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، من خلال ما يقومان بتطبيقه من برامج الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي التي شملت الكثير من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين[7] .

## 2.1.1. نشأة العولمة المالية

اختلف المفكرون الاقتصاديون حول تاريخ نشأة العولمة المالية فمنهم من يراها أنها حديثة النشأة و منهم من يراها أنها قديمة، إلا أن الغموض الذي يكتسي معالم ظهور العولمة المالية جعلنا نبحث عن نشأتها، من خلال التطرق إلى نشأة العولمة.

### 1.2.1.1.نشأة العولمة

ذهب العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى التأكيد على أن الاقتصاد الدولي عام 1913 كان أكثر اندماجا من مستواه مع نهاية القرن العشرين بل أن العديد منهم ذهبوا إلى ابعد من ذلك حيث اعتبروا أن العولمة تعود إلى العديد من القرون الماضية، حيث يعتبر المفكر ( جيري بيشلي) أن العولمة تعود إلى ما قبل عام 1500 ( عولمة القرن الخامس عشر) حيث بلغت الشبكات التجارية كل المناطق تقريبا من أوربا إلى إفريقيا جنوب الصحراء بكميات كبيرة من المعاملات التجارية، شجعت على التخصص في الإنتاج الزراعي و الصناعي بعد حملات " فاسكو دجاما" " و كريستوف كولومبس"[8].

أما الاقتصادي ( جيندر فرانك) فقد ذكر في سنة 1998 على أنه كان هناك اقتصاد عالمي موحد مع تقسيم دولي للعمل و تجارة متعددة الأطراف منذ عام 1500 و الذي يمثل نقطة محولة في التاريخ العالمي، و في نفس الاتحاد أكد البعض على أن العولمة بدأت منذ بدأ " كولمبس و ديجاما " في اكتشاف العالم منذ أكثر من 500 عام مضت، و لكن العولمة التي حدثت بعد الاكتشافات لم يكن سببها تخفيض القيود التجارية و إنما هجرة العنصر البشري و انتقال رؤوس الأموال الذي ترتب عليه نمو التجارة الدولية[9].

وهناك مجموعة أخرى من المؤرخين و هي الأغلب ذهبت إلى التشكيك في قيام تجارة بعيدة المدى في مسألة اندماج الاقتصاد العالمي قبل 1800 ( عولمة القرن التاسع عشر)، و بعد ثورة المواصلات في القرن التاسع عشر، ذهب المؤرخ ( والستريت) في سنة 1991 إلى أن أجزاء عديدة.

من العالم كانت مرتبطة و مندمجة في الاقتصاد العالمي مثل الهند و روسيا و الإمبراطورية العثمانية و غرب إفريقيا خلال الفترة من 1750 إلى 1850م كما انتهى كل من المفكرين " ليفين" و " وليام مسوون" في سنة 2000 من دراستهما عن تاريخ بدء العولمة بالقول أن العولمة لم تبدأ منذ 5000 سنة أو حتى 500 سنة كما ادعى البعض، إنما بدأت مع بداية القرن التاسع عشر و من ثم فإنها ظاهرة شديدة الحداثة و أن الجيل الأول من العولمة بدا مع اكتشاف التلغراف خلال ستينات القرن التاسع عشر، حيث تم ربط انجلترا مع شمال أمريكا بشبكة معلومات نمت على إثرها الأسواق العالمية، و عليه فقد استخدم مصطلح العولمة لأول مرة عام 1955 من قبل الاقتصادي " تيودرلفت" ( عولمة الاقتصاد) و قد استخدم هذا المصطلح لوصف التغيرات التي حدثت خلال الحقبتين الماضيتين في الاقتصاد الدولي و الآن أصبحت الكلمة المحورية في لغة العلاقات الدولية [10].

## 2.2.1.1.ظهور العولمة المالية

تعود جذورها إلى نشأة و تطور النظام الرأسمالي مرورا بمرحلة الثورة الصناعية و عبورا بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و حتى الآن، و قد تجسدت ملامحها في نهاية السبعينات و بداية التسعينات فعليا، عندما نادت الولايات المتحدة الأمريكية بنظام تعويم العملات بعد انهيار نظام النقد الدولي و المتمثل في العجز الحاصل لميزان مدفوعاتها، و اكتساب السوق المالي مرونة أكبر في التعامل، حيث تم تمويل العجز بالفائض الذي تحقق في الدول الشريكة لتجارة الولايات المتحدة الأمريكية [11] ص 211 خاصة ألمانيا و اليابان و حتى لا يتحول هذا الفائض إلى أرصدة مجمدة في البنوك، جاء السوق المالي بما يسمى بـ البترو- دولار لذا ازدادت السيولة الدولية، و تعد هذه المرحلة بمثابة الحجر الأساس للعولمة المعاصرة للسوق الدولي، ثم جاءت المرحلة الثانية بعد عام

1973، و بتصحيح أسعار النفط بعد وجود الفائض المالي لدى الدول المصدرة له و التي أودعه في السوق المالي الدولي، و الذي تحول بدوره إلى ما يسمى بالأورو- دولار و هكذا أصبح للنظام المصرفي العالمي قدرة كبيرة على خلق النقود و دخل السوق المالي العالمي مرحلة جديدة في عولمته [12]

و ما ساعد على تحريك ظاهرة العولمة المالية عاملان أساسيان هما [13] :

- استراتيجيات التداول التي اعتمدتها البنوك منذ بداية الستينات.

- عملية القضاء التدريجي على القوانين الوطنية التي اتخذتها بعض الدول من اجل زيادة انتقال رؤوس الأموال.

## 3.1.1.أسباب انتشار العولمة المالية

هناك عدة عوامل أو أسباب جوهرية أسهمت من قريب أو من بعيد في إتساع ظاهرة العولمة المالية و تتمثل هذه العوامل في:

### 1.3.1.1.صعود الرأسمالية المالية

ونعني بها الأهمية المتزايدة لرأس المال الذي يتجسد في صناعة الخدمات المالية، و نتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات و رموز البورصات العالمية ( داوجونز، ناسدك، تيكاي، داكس، كيك 40) و التي تؤدي إلى نقل الثروة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق، سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية[14] ص 21.

### 2.3.1.1.بروز فوائض نسبة كبيرة لرؤوس الأموال

إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها، فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي لتجلب مردود أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال [1] ص 37.

### 3.3.1.1.ظهور الأدوار المالية الجديدة

تكرست العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين مثل المبادلات و الخيارات و المستقبليات [6] إلى جانب الأدوات التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية و هي الأسهم و السندات.

### 4.3.1.1.التقدم التكنولوجي

يتكامل هذا العامل مع سابقة في الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال و نقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي نشهده اليوم في ربط الأسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل و رد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية و فورية [15] ص 130.

### 5.3.1.1.أثر سياسات الانفتاح المالي

ارتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود و سرعة انسيابها بين سوق و آخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي و الخارجي [16] ص 93.

## 2.1.السياسة المالية في ظل العولمة المالية

حضي موضوع السياسة المالية بالاهتمام الكبير من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين، خاصة في ظل التغيرات و التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، و مع ظهور العولمة المالية دفعت بالعديد من الدول إلى إعادة النظر في رسم سياستها المالية بشكل يتناسب و متطلبات هذه الظاهرة.

في هذا المجال ارتأينا أن نتطرق إلى ماهية السياسة المالية في ظل العولمة المالية من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة المالية وتأثرها بالعولمة المالية إلى جانب أهداف السياسة المالية في ظل الظاهرة المالية.

### 1.2.1.مفهوم السياسة المالية

تعددت المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية، تبعا لإنجازات الكتاب و الباحثين و المفكرين الاقتصاديين الإيديولوجية، كما أن هذه المفاهيم تطورت بشكل كبير مع تطور المالية العامة للدولة [17] ص ص 24،25، وعليه نميز في هذه الإطار بين التعريف التقليدي للسياسة المالية و التعريف المعاصر الذي فرضته العولمة المالية.

#### 1.1.2.1.المفهوم التقليدي للسياسة المالية

إقترن هذا المفهوم مع مبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية، وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها و تسعى للوصول إليها، إلا أن هذه المفاهيم تعددت و اختلفت و نذكر منها:

التعريف الأول:

عرفها الأستاذ"عبد المطلب عبد الحميد" بأنها « مجموعة من القواعد و الأساليب و الوسائل و الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية خلال فترة معينة» [18] ص 240.

جاء هذا التعريف ليحصر مفهوم السياسة المالية في مجموع الإجراءات التي تقوم بها في المجال المالي قصد تحقيق أهدافها الداخلية فقط.

التعريف الثاني:

عرفها الأستاذ " حامد عبد المجيد دراز" بأنها « برنامج تخططه و تنفيذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإرادية و برامجها الاتفاقية، لإحداث آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقا لأهداف المجتمع» [19] ص 16.

جاء هذا التعريف أدق من السابق، حيث تطرق إلى عنصريين أساسيين للسياسة المالية و هما الإيرادات و النفقات و استخدامهما قصد تحقيق أهدافها الداخلية.

ومن خلال التعريفين السابقين يمكننا إعطاء تعريف للسياسة المالية و هي « الطريق الذي تنتهجه الدولة في تخطيط الإنفاق العام و تدبير و سائل تمويلية كما يظهر في الميزانية العامة للدولة».

## 2.1.2.1.التعريف المعاصر للسياسة المالية

جاءت هذه المفاهيم مع ظهور العولمة المالية، حيث أدت هذه الأخيرة إلى الانتقال من المفهوم التقليدي للسياسة المالية إلى المفهوم المعاصر، هذا الانتقال نتج عنه اضمحلال دور الدولة في رسم سياستها المالية وفق أهدافها المسطرة.

من بين هذه التعاريف، ما جاءت بها المؤسسات التي تدير العولمة:

التعريف الأول:

عرفها "FMI " على أنها « الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة، من خلال التسيير الرشيد لمواردها، و توجيه نفقاتها توجيها فعالا و دقيقا، و يتضح هذا من خلال تنفيذ الميزانية و شفافيتها الشيء الذي يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي» [20].

جاء هذا التعريف ليجسد فكرة التعامل مع عناصر السياسة المالية ( الإيرادات، النفقات، الميزانية) قصد تحقيق هدف تسعى العولمة المالية إلى تحقيق ( الاندماج في الاقتصاد العالمي).

التعريف الثاني

عرفتها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية على أنها[21] « مجموعة القواعد و الأساليب و التدابير التي تحقق الانضباط في السياسة المالية للدولة قصد المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة [22] ».

جاء هذا التعريف ليتطرق إلى الصفة التي يجب أن تتميز بها السياسة المالية ( الانضباط)، حتى تساهم في تحقيق هدف شامل و هو تحقيق التنمية المستدامة.

التعريف الثالث

عرفها صندوق النقد العربي على أنها [23] « تلك الإجراءات التي من شأنها تحسين إدارة النفقات و إضفاء الشفافية عليها و تعزيز الإيرادات غير النفطية، من أجل المحافظة على الاستقرار و الاعتدال في الوضع العام للميزانيات الحكومية، و توفر في الوقت نفسه مناخا ملائما و مساندا للنمو الاقتصادي المستدام [24] ص 403 ».

هذا التعريف تطرق إلى فكرة الشفافية في مجال إدارة النفقات و ضرورة الاعتماد على الإيرادات الغير النفطية من قبل الدول العربية النفطية حتى تساهم السياسة المالية في خلق جو ملائم للنمو الاقتصادي.

التعريف الرابع

حسب المنظمة العالمية للتجارة فالسياسة المالية « هي تلك الإجراءات و التدابير التي من شأنها أن تؤدي بالدولة إلى التنازل على جزء من إيراداتها السيادية ( التعريفة الجمركية) و توجه الإنفاق توجيها دقيقا و فعالا قصد تحرير التجارة الخارجية» [2]ص 44.

جاء صياغة هذا التعريف في إطار شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و التي على علاقة بالسياسة المالية و المتمثلة في:

- التنازل على التعريفة الجمركية.
- الاعتماد على النفقات التي من شانها أن تشجع على الاستثمار الذي يلبي الاحتياجات الداخلية و الخارجية ( التصدير).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء مفهوم دقيق يتماشى مع متطلبات العولمة المالية و هو «تلك الإجراءات و التدابير الرشيدة التي تتبعها الدولة في التعامل مع عناصر المالية العامة، قصد تحقيق أهدافها و التي تتماشى مع متطلبات العولمة المالية».

## 2.2.1.أثر العولمة المالية على السياسة المالية

إن استجابة الدول للعولمة المالية و السعي إلى إيجاد حلول مشتركة للمشاكل الاقتصادية، وفي ظل الانظمام للمنظمات العالمية و التوقيع على الاتفاقيات الدولية يضع قيودا على خيارات السياسة المالية المتاحة أمام الدول، بل قد تضطر إلى إجراء تعديلات على السياسة المالية التي اتبعتها، و بالتالي كان للعولمة المالية أثر كبير على السياسة المالية و نذكر منها:

### 1.2.2.1.التبعية في رسم السياسة المالية

إن الانفتاح المالي الذي تفرضه العولمة المالية، أدى بالعديد من الدول إلى إعادة رسم سياستها المالية بشكل يتناسب مع هذا الانفتاح [1] ص 29 .

إن السياسات المالية المتبعة من قبل العديد من الدول، و خاصة الدول النامية التي تعاني من مشكل المديونية لا تتبع من رغبات الشعب و طموحاته بقدر ما تتبع عن إملاءات المؤسسات المالية الدولية التي تدير العولمة المالية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء و التعمير، المنظمة العالمية للتجارة)، و هذا من خلال ما تفرضه عليهم من برامج الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي [25] و في الجانب المتعلق بالسياسة المالية و المتمثل في برنامج تعبئة الإيرادات و ترشيد النفقات و تقليص العجز في الميزانية [26].

ومن البلدان العربية التي طبقت هذه البرامج محاولة بذلك تحسين وضعية سياستها المالية هي تونس حيث بلغت النفقات العامة لسنة 2003 بنسبة 27.60 % من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان 28% في السنوات الخمس السابقة، و بلغت الإيرادات 25% من النتائج المحلي الإجمالي بعدما كانت تمثل نسبتها في الخمس سنوات السابقة ما بين 22 % إلى 23 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما تم حفظ عجز الميزانية من 3.1 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2002 إلى 2.8% و هذا حسب تقديرات صندوق النقد الدولي [27].

و كذلك بالنسبة للسياسة المالية المطبقة في لبنان، حيث بلغ الإنفاق العام سنة 2004، نسبة 36% من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كان يمثل نسبة 43 % في سنة 2000. و كذلك كان هناك ارتفاع طفيف في الإيرادات العامة حيث بلغت 25 % من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كانت تمثل 24%

في سنة 2002، و قد انخفض العجز كنسبة مئوية من النفقات المحددة في الميزانيات من 41 % سنة 2002 إلى 30% سنة 2004 [28].

ولكن رغم هذه الإجراءات التي تقوم بها هذه الدول إلا أنها مازالت تتخبط في أزمة المديونية التي تمثل نسبة كبيرة من هذا الإنفاق، و كذلك بالنسبة للإجراء المتعلق بتخفيض الإنفاق الذي أدى بدوره اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع، و كذا ما خلفه برنامج الخوصصة كوسيلة لزيادة إيرادات هذه الدول في ارتفاع معدل البطالة اثر تسريح العمال و بالتالي لم تلقى هذه البرامج القبول و التأييد الشعبيين، و من ثم صعوبة تطبيقها بنجاح [29]ص 96.

## 2.2.2.1.خفض حصيلة موارد الدولة السيادية [30]ص 117.

إن تزايد درجة العولمة المالية في ظل حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود أدى بالمستثمرين المحليين من أبناء البلد إلى استثمار أموالهم في أي مكان تبعا لارتفاع معدل العائد المتوقع و في الحالات التي يتأثر فيها الاستثمار بالاعتبارات الضريبية [1] ص 31. يلجأ كبار المستثمرين في البلدان الصناعية إلى الخروج باستثماراتهم إلى المناطق و الدول التي تنخفض فيها معدلات الضرائب على الدخول و الأرباح، و هناك تسابق الآن على تخفيض الضرائب إلى أدنى الحدود كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية خاصة و أن هذه الأخيرة أصبحت تساهم بشكل كبير في إحداث التنمية لهذه المناطق، الأمر الذي أدى إلى خفض حصيلة موارد الدولة السيادية من الضرائب [31].

وتعتبر الشيلى من بين الدول التي قامت بإتباع سياسة تخفيض الضرائب قصد تشجيع هذه الاستثمارات فتم تخفيض معدلات الضرائب على الدخل من متوسط تراوح بين 07% كحد أدنى و 47 % كحد أقصى سنة 1990 إلى متوسط تراوح بين 05 % كحد أدنى و 34 % كحد أقصى سنة 2000، و قد ترتب على هذه الإجراءات تخفيض حصيلة الضرائب المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 14.5 % عام 2000 مقارنة بنسبة بلغت 17.1 % عام 1990، أما بالنسبة للضرائب على أرباح الشركات فقد تم تخفيض الحد الأقصى لسعر الضريبة من 42 % سنة 1990، إلى 35% بالإضافة إلى الحد من حالات التهرب الضريبي بتقرير إيقاف المشروعات التجارية المتهربة من دفع الضريبة، و قد أدت هذه الإجراءات المتعلقة بتخفيض الضرائب إلى نقص حصيلة الإيرادات بنسبة 05 % خلال هذه الفترة، و التي حاولت تعويضها من خلال التركيز المتزايد على ضرائب الاستهلاك باعتبارها أهم مصادر للإيرادات العامة [29]ص 164.

وكذلك تماشيا مع شروط الانضمام إلى اتفاقات الشراكة الأوروبية و منظمة التجارة العالمية و التي تسعى العديد من الدول الانضمام إليها و هذا بتحرير التجارة الخارجية و إزالة الحواجز الجمركية (الرسوم الجمركية)، أدت إلى التقليص من نسبة الإيرادات العامة كهذه الدول فعلى سبيل المثال ساهمت الرسوم الجمركية في لبنان بنسبة 38.37 % من إجمالي الإيرادات العامة عام 2001 مقابل 34.41 % عام 2000 و 49.43 % عام 1999، هذا التراجع في نسبة مساهمة الرسوم الجمركية في إجمالي الإيرادات العامة إنما يعكس إرادة الدولة في تقليل الاعتماد على إيرادات الرسوم الجمركية قصد تحرير تجارتها الخارجية [28].

### 3.2.2.1.تخلي الدولة التدريجي عن التزاماتها الاجتماعية

مع تزايد خروج رؤوس الأموال للاستثمارات في الواحات الضريبية خارج الحدود الوطنية، تزداد معدلات البطالة في البلدان التي يحدث فيها هذا الخروج، و لمواجهة هذا السلوك تلجأ الدول إلى حفظ الضرائب على دخول الشركات، و هو ما يؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية العامة [1] ص 32.

كما تعتبر السياسة الإنفاقية التي اقترحها صندوق النقد الدولي من خلال ترشيد النفقات الجارية خاصة المتعلقة بالخدمات الاجتماعية (الدعم، التأمينات الاجتماعية، الأجور...الخ) و هذا بتقليص حجم هذا الإنفاق مع اشتراك القطاع الخاص في المساهمة إلى جانب الدولة لمواجهة هذه التكاليف، تعفى تدريجيا الدولة من القيام بمهامها أو واجباتها الاجتماعية [32]ص 31.

وتعتبر الشيلي من بين الدول التي قامت بتطبيق هذا النوع من السياسة، و يتضح ذلك بمتابعة تطور معدلات نمو النفقات على التأمينات الاجتماعية و على الأجور من خلال الجدول التالي:

جدول 01: تطور معدلات نمو البنود المختلفة( التأمينات الاجتماعية، الأجور) للنفقات الجارية في الشيلي [33].

| البيان / السنوات | النفقات الجارية "مليون بيزو" | الإنفاق الجاري على التأمينات الاجتماعية | | الإنفاق الجاري على الأجور | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | معدل النمو (%) | النسبة إلى إجمالي النفقات الجارية(%) | معدل النمو(%) | النسبة إلى إجمالي النفقات الجارية (%) |
| 1996 | 563.03 | 20.4 السنة | 55.7 | 17.8 | 21.5 |
| 1997 | 725.8 | 21.5 | 55.8 | 22.9 | 20.7 |
| 1998 | 861.5 | 21.7 | 50.8 | 14.7 | 20 |
| 1999 | 1064 | 17.3 | 42.8 | 4.4 | 18.6 |
| 2000 | 1413 | 15.3 | 39.4 | 19.8 | 16.8 |
| **متوسط الفترة** | | 19.05 | 47.2 | 15.5 | 19.03 |

من خلال الجدول يتبين أنه، بالرغم من انخفاض متوسط نسبة الإنفاق على التأمينات الاجتماعية إلى 47.2 % من إجمالي النفقات الجارية و ذلك خلال الفترة 1997 إلى 2000 بالمقارنة بنسبة بلغت 55.7 % عام 1996. إلا أن معدلات نموه لم تتكمش بدرجة ملموسة، إذ بلغ متوسط تلك المعدلات 19.05 % مقارنة بمعدل قدر بحوالي 20.4 % سنة 1996.

أما البيانات الخاصة بتطورات بند الأجور، حرص الدولة على إجراء تخفيض ملموس في معدلات نموه، و ذلك في إطار جهود الإصلاح المالي لتخفيض معدلات التضخم، و بالرغم من ذلك فان متوسط معدلات نمو الإنفاق الجاري على الأجور خلال فترة تطبيق البرنامج لم تنخفض بأكثر من 2.3 % بالمقارنة بمعدل النمو السائد في السنوات قبل تطبيق هذا البرنامج [33].

### 4.2.2.1.تعبئة الإيرادات و تأثيرها على العمالة

تتمثل أهم المحاور المقترنة من قبل الصندوق النقد الدولي لزيادة تعبئة الإيرادات، قصد علاج الإختلالات في السياسة المالية للدول النامية تلك المتعلقة بالخوصصة [34]ص 03، باعتبارها وسيلة لرفع كفاءة تخصيص الموارد، و كذا الحد من الدعم المالي الموجه للقطاع العام الذي كان يحقق خسائر مالية ضخمة أدى إلى استمرارية و زيادة العجز في ميزانية هذه الدول [29]ص 119.

فالخوصصة بالنسبة للدول النامية تعني انخفاضا في الأعباء المفروضة على كاهل الدولة و تحقيق زيادة أكبر في الإيرادات العامة و عادة ما يستخدم هذا التعبير للإجابة على كافة الحلول التي لا تجد الدولة بدا من تطبيقها في مواجهة الضغوط الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الوطني، مثل الدين الخارجي، و تدهور التمويلي و انخفاض عائدات الدولة [35]ص 46.

فبالرغم من الآثار الايجابية لعملية الخوصصة على مستوى الاقتصاد الوطني للدول النامية، إلا أنها كانت سببا في خلق مشاكل اجتماعية و زادت من حدة الطبقية في المجتمع، نتيجة تسريح العمال الذين كانوا ينشطون في القطاع العام و يفوق طاقة إستعابها سواءا بإحالة بعض العمال إلى التقاعد قبل السن القانوني أو التشجيع على الاستقالة مقابل تعويضات مالية، فأدى ذلك إلى زيادة نسبة البطالة رغم محاولات هذه الدول للتخفيض من التكاليف الاجتماعية لعملية الخوصصة، و هذا بإنشاء صناديق خاصة بمساعدة جهات التمويل الدولية و مثال ذلك: صندوق التوظيف و التنمية في الأردن و نظام شبكات الأمان الشاملة في تونس [29]ص 133.

والجدول التالي يبين مدى تأثير الخوصصة في زيادة الإيرادات العامة و تقليص العمالة لبعض الدول العربية:

جدول 02: أثر الخوصصة على الإيرادات و العمالة لبعض الدول النامية( 1984-1996)[35] ص ص115، 139.

| الدول | نسبة الزيادة في الإيرادات العامة | عدد العمال المسرحين | نسبة العمال المسرحين إلى العمالة الكاملة |
|---|---|---|---|
| المغرب | % 12 | 35926 | % 21 |
| تونس | % 08 | 2228 | % 13 |
| مصر | % 15 | 38435 | % 30 |

من خلال الجدول يتضح جليا أنه رغم، الإيرادات المتحصل عليها من عملية الخوصصة فقد سجلت نسب متفاوتة بالنسبة لعدد العمال المسرحين، و قد سجلت أعلى نسبة في مصر بـ30 % و نسبة 21 % في المغرب و بعدها نسبة 13 % في تونس. إلا أن عملية الخوصصة لم تبدأ في نفس الفترة بالنسبة لهذه البلدان فقد بدأت في تونس سنة 1982 و في المغرب سنة 1989 أما في مصر بدأت سنة 1992، و لقيت معارضة عمالية كبيرة و هذا بتدخل النقابات العمالية للتأثير على الرأي العام للعدول على هذه العملية أو إيجاد حلول لفئة العمال الذين تم تسريحهم، و في هذا الإطار قامت

هذه الدول بإنشاء بعض الصناديق بالتعاون مع جهات التمويل الدولية و هذا لتخفيف التكاليف الناجمة عن هذه العملية، حيث تونس بالاقتراض من البنك العالمي قرضا بمقدار 130 مليون دولار لتمويل سياسة الاستغناء عن العمال في القطاعات المعدة للخوصصة، و للسبب نفسه اقترضت المغرب و مصر مبلغ 200 مليون دولار و 150 مليون دولار على التوالي [35]ص 121.

وتبقى عملية الخوصصة رغم ما تحمله من تأثيرا ت ايجابية على الإيرادات العامة، سواءا الإيرادات المتأتية من عملية البيع أو الضرائب المتحصل عليها من الضرائب التي يدفعها القطاع الخاص، فهي تحمل في طياتها بعض المخاطر خاصة المتعلقة بزيادة الفوارق الاجتماعية و زيادة حدة الفقر [34]ص 20.

## 3.2.1.أهداف السياسة المالية في ظل العولمة المالية

في ظل الانفتاح المالي و حرية انتقال رؤوس الأموال عبر دول العالم، و ازدياد درجة التكامل الاقتصادي [36]ص 08بين الدول، أصبحت السياسة المالية المتبعة تسعى إلى تحقيق أهداف تتناسب مع هذا الانفتاح و تساهم في فعالية هذا التكامل.

و على هذا السياق تهدف السياسة المالية إلى:

### 1.3.2.1.تحقيق استدامة النمو الاقتصادي

إن أحد الأهداف التي تسعى جميع البلدان لتحقيقه هو النمو الاقتصادي، الذي يعكس التغيرأو الزيادة في الناتج القومي و في نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة زمنية معينة [32]ص 30، إلا أن الاستمرار أو الزيادة في نسبة النمو هو الذي يصعب تحقيقه من طرف العديد من الدول، خاصة الدول التي تعاني من اللاإستقرار في سياستها المالية، فكلما استمر ضبط الميزانية العامة على مر الزمن من خلال ترشيد الإنفاق العام، و إتباع سياسة فعالة في تعبئة الإيرادات كلما تعاظم تأثيره الايجابي على استدامة النمو، باعتبار أن هناك علاقة سببية تسير في إتجاهيين بين السياسة المالية و النمو، نظرا لأنه عندما يتباطأ النمو الاقتصادي و ينخفض الناتج المحلي الإجمالي، قد تزيد نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي و العكس [37]ص 97.

وقد أثبتت دراسة قام بها خبراء من صندوق النقد الدولي أن تخفيضا قدره نقطة مئوية واحدة في نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد زاد في المتوسط نمو نصيب الفرد بمقداراربع نقطة مئوية، و كذلك فان تخفيضا في متوسط العجز في البلدان منخفضة الدخل من نحو 04 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 02 % من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يزيد من نمو نصيب الفرد

بنسبة 0.5 % إلى 01 % سنويا في البلدان المعرضة لاختلال في سياستها المالية، و بالتالي كلما كانت هناك استدامة في تخفيض عجز الميزانية ، كلما ازدادت نسبة النمو الاقتصادي على المدى الطويل (استدامة النمو) [38] ص 31.

## 2.3.2.1.زيادة فعالية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول النامية، سواءا من حيث ارتفاع نسبة مساهمة حصيلة الضرائب المفروضة على كل من الصادرات و الواردات بالنسبة لإجمالي الحصيلة الضريبية، أو من حيث مدى مساهمة زيادة و نمو الصادرات في رفع معدلات النمو الاقتصادي و مواجهة الإختلالات الخارجية، بتخفيض عجز الميزان التجاري و توفير العملات الأجنبية، من ناحية أخرى.فضلا عن أهمية ترشيد الاستيراد بغرض توفير مستلزمات برامج التنمية الاقتصادية المستهدفة في تلك الدول، الأمر الذي يعكس أهمية الدور الذي يمكن أن تساهمه السياسة المالية خاصة السياسة الضريبية في مجال ترشيد قطاع التجارة الخارجية و تحريره، بما يرفع من مستوى أدائه الاقتصادي و يساهم مساهمة فعالة في القضاء على الانحرافات و التشوهات التي تشوب هذا القطاع[2]ص 65.

### 1.2.3.2.1.دور السياسة الضريبية

ترشيد عمليات الإستراد من خلال تعديل هيكل التعريفة الجمركية وتعديل الإستراد بالإضافة إلى تنشيط قطاع التصدير و العمل على زيادة الصادرات و دعم مركزها التنافسي في الخارج.

و تتطلب عملية ترشيد الاستيراد، و تطوير الصادرات و زيادتها، الالتزام بطائفة من الإجراءات الضريبة يتمثل أهمها في مايلي [29]ص ص 113،114:

- توحيد هيكل التعريفة الجمركية و تبسيطه، و كذلك ترشيد منح الإعفاءات الضريبية، إلى جانب تركيز فرض رسوم الواردات على عدد محدد من السلع.
- فرض حد أدنى من الضرائب على الواردات طالما وجدت نظم فعالة تسمح للمصدرين بالحصول على إعفاءات مناسبة من الرسوم الجمركية على الواردات اللازمة لتنشيط إنتاجية قطاع التصدير و زيادتها.
- إعطاء الأولوية لقطاع المصدرين، و ذلك بالسعي المستمر للتخلص من العوائق الضريبية التي تعرقل المنافسة في مجال التصدير، و العمل على إلغاء الاحتكار الحكومي لعمليات تسويق الصادرات و تؤكد تجربة كولومبيا في هذا المجال أهمية الالتزام بالسياسات و الإجراءات سالفة الذكر، حيث انتهجت الحكومة سياسة التحرير التدريجي للنظام التجاري، و ذلك إبتداءا من 1985وأسفر الالتزام بسياسات تحرير التجارة الخارجية، عن زيادة نصيب الواردات من 30%

إلى 56 % من إجمالي قيمة الواردات، كما انخفض عدد المنتجات المحظور إستيرادها من 828 منتج إلى 69 منتج، أضف إلى ذلك أن تحويل هيكل التعريفة الجمركية، و تبسطه من خلال الحد من تنوع معدلات التعريفة الجمركية، أدى إلى انخفاض متوسط التعريفات الجمركية من 36 % إلى 28 % هذا إلى جانب تخفيض القيود على الصادرات شملت 175 منتوج بعد أن كانت تمتد لتشمل 729 منتوج [29]ص 115.

## 2.3.2.2.1.دور السياسة الانفاقية

بالنسبة لدور السياسة الإنفاقية لتحرير التجارة الخارجية، فيتمثل في قيمة النفقات الانتقالية [2]ص 76 التي تتحملها الميزانية العامة و تنحصر أهم هذه النفقات فيما يلي:

- زيادة بنود الإنفاق العام المخصصة لإعانة البطالة الناجمة عن تطبيق تلك السياسة، و تمويل المشروعات الحكومية اللازمة لإستعاب العمالة.

- الإنفاق على برامج التدريب و التأهيل، إلى جانب المخصصات المالية الموجهة لمنح حوافز الاستثمار في قطاع التصدير، و تقديم الإعانات المؤقتة لمنتجي السلع البديلة للواردات [38]ص 15.

- إن سياسة التحرير التجاري من شأنها تبسيط عمل الإدارة الجمركية في الأجل المتوسط والطويل، إلا أن ذلك لا ينفي تحمل الميزانية قدر من النفقات الإدارية اللازمة في الأجل القصير من أجل تدريب العاملين في الإدارة، وتنقيح التعريفات الجمركية، و مواجهة العوائد الضريبية، و ما يرتبط بذلك من نفقات متعلقة بإعداد الاستمارات و برامج الحاسبات الالكترونية، و الاضطلاع بالحملات الإعلانية اللازمة لذلك.

- يقترح صندوق النقد الدولي تخصيص ميزانية محددة و هذا قصد تحديد قيمة النفقات الانتقالية للتحرير التجارة و مدتها حتى يتمكن من إتباع السياسات و الجزاءات الضريبية السابقة بأكثر سهولة [39]ص 209.

## 3.3.2.1.تخفيض التكاليف الاجتماعية على طبقة الفقراء

يقترح صندوق النقد الدولي ترشيد السياسة الإنفاقية في كافة المجلات الاقتصادية بما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل، و الذي يعتبر من أكثر البدائل فاعلية في مواجهة التكاليف الاجتماعية الناتجة عن تأثيرات العولمة المالية على السياسة المالية، و ذلك من خلال ما يترتب على نجاح تلك السياسات من زيادة فرص العمالة، و الموارد المالية للدولة بصفة عامة، و التي يمكن تخصيص قدر مناسب منها للإنفاق على برامج التنمية الاجتماعية التي تستهدف تخفيض حدة الفقر في الأجل الطويل [36] ص 128.

وكذلك يقترح إقامة برامج إنفاق عام موجه لزيادة فرص كسب الفقراء و محدودي الدخل و ذلك من خلال زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء و رفع معدلات إنتاجيتها، بتصميم برامج إنفاق خاصة بإصلاح الأراضي الزراعية و نظم الري، إلى جانب تقديم الائتمان المناسب لصغار المزارعين، أضف إلى ذلك تحسين الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق تطوير أساليب التعليم والتدريب [40] ص 10، بالإضافة إلى إقامة برامج إنفاق اجتماعية موجهة إلى الفقراء، تهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم، و ذلك من خلال تقديم التغذية و الرعاية الصحية الأولية إلى جانب توفير مياه الشرب النظيفة و تطوير مشروعات الصرف الصحي، و يوحي ص ن د في هذا المجال بأهمية توجيه أقصى قدر ممكن من منافع تلك البرامج، إلى الطبقة المستهدفة من المستهدفين، علاوة على أحكام الرقابة على التكاليف الإدارية لمثل هذه البرامج بما يضمن ارتفاع درجة كفاءتها كما يشير خبراء الصندوق إلى أن مثل هذه البرامج تعد من أكثر الأدوات المباشرة فاعلية في التخفيف من حدة الآثار الجانبية للعولمة المالية [41]ص 16.

وجدير بالذكر، أن العديد من الدول قد اتخذت خطوات فعالة لاستخدام السياسة الانفاقية المقترحة لتخفيف التكاليف الاجتماعية و تأثيرها السلبي على طبقة الفقراء، و قد تراوحت تلك الخطوات بإقامة شبكات تتكفل بهذه المهمة، كالتحويلات النقدية المباشرة في الجزائر و الأردن، و قنوات وصول الدعم الغذائي إلى الطبقات المستحقة في الأردن، و الصندوق الاجتماعي في مصر [29]ص 132.

## 4.3.2.1.المساهمة في الحفاظ على البيئة

تستطيع السياسة المالية أن تتدخل باستعمال أدواتها من أجل الحفاظ على البيئة خاصة و أن هذه الأخيرة تعتبر عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية المستديمة[42].

### 1.4.3.2.1.إستعمال سياسة الإيرادات:

وهذا باستعمال السياسة الجبائية، بفرض الضرائب و الرسوم على النشاطات التي لها تأثير كبير على البيئة، فقد اقترح الاقتصادي " آرثر بيجو" بعض الرسوم على النشاطات التي تكون سببا في إلحاق الضرر بالبيئة و بالمجتمع و هذا حسب درجة التلوث، خلال المراحل المختلفة لعملية الإنتاج الملوثة و يتمثل في [43]ص 126 :

- فرض رسوم على النشاطات التي تلوث الهواء و الماء.
- رسوم أخرى تدفع مقابل عمليات الجمع و المعالجة للنفقات.
- فرض رسوم على المنتوجات الملوثة و هذا عند صناعتها و استهلاكها ثم إتلافها، مثل (الرسوم على الأسمدة، مواد المبيدات، البطاريات، رسوم تفرض على استعمال الطاقة).

أما خارج مجال التلوث فقد اقترح:

- فرض رسوم على رخص الصيد البحري.
- حقوق الدخول إلى الحضائر الطبيعية.
- فرض ضرائب على الزراعات التي تسبب في التعجيل بانحراف التربة.

هذه الرسوم تزيد من تكاليف المنتجين للسلع المضرة بالبيئة و بالتالي تدفعهم إلى تقليص النشاطات المضرة أو إيقافها كليا لأنها في الأخير ستؤثر على قدرتهم التنافسية[44] ص55.

كما تساهم هذه الرسوم بنسب متفاوتة في الإيرادات الجبائية للدول المتقدمة، حيث سجلت سنة 1998 ما نسبته 10 % من الإيرادات الجبائية للسويد، و نسبته 12.65 % في النرويج و كذا نسبة 08 % في الدانمارك [22].

## 2.4.3.2.1.إستعمال سياسة الإنفاق

تستطيع النفقات العامة أن تلعب دورا كبيرا في الحفاظ على البيئة سواء على شكل إعتمادات مخصصة للتخلص من النفايات أو تحويلها إلى أسمدة أو على شكل إعانات تمنح للنشاطات الصديقة للبيئة من أجل ترقية استهلاك المنتجات و الخدمات التي لا تمس بالبيئة مثلا[42] ص04.

- الإعتمادات المالية الخاصة بالمواد المستعملة للتدفئة و الطبخ ما عدى مادتي الخشب و الفحم.
- الإعتمادات المالية الخاصة بالطاقة المتجددة ( الهوائية و الشمسية)
- الإعتمادات المالية الخاصة بتطوير الأسمدة للحد من الزراعات التي تهدد الأنظمة البيئية.

ولكن ما يعاب على هذه الإعتمادات أنها تثقل النفقات العامة و تساهم في خلق فرص الاختلاسات والتجاوزات.

تمثل هذه النفقات نسبة 20 % من إجمالي النفقات العامة في السويد و نسبة 23.64 % في النرويج و كذا 15 % في الدنمارك[22].

وتتجلى فعالية كل من السياسة الجبائية و السياسة الإنفاقية عندما توجه المبالغ المقطعة من المؤسسات المنتجة للسلع المضرة بالبيئة إلى المؤسسات التي اختارت الاستثمار في النشاطات الصديقة للبيئة، عندئذ في إطار المنافسة تدفع المؤسسات الأولى إلى تغيير نشاطاتها و جعله مطابق للمعايير البيئية المعمول بها في إطار المنافسة[44] ص91.

## 3.1.الثقافة المالية و الظاهرة المالية من خلال نماذج معاصرة

عرفت الدول المتقدمة تطورا كبيرا في المجالات المالية، لا سيما في الطريقة المتبعة لرسم سياستها المالية، و هذا وفق ما يتلائم مع التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي، من أجل تحقيق أهدافها الداخلية و الخارجية على حد سواء، و الجدير بالذكر أن درجة الوعي الذي تتشبع به هذه البلدان في مجال المالية العامة (الثقافة المالية) كان لها الدور الأساسي في رسم هذه السياسات، من خلال الطريقة أو التقنية التي تتم التعامل بها مع مكونات هذه الظاهرة و المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة و كذا الميزانية العامة وعلى هذا الأساس نتطرق إلى ماهية الثقافة المالية والظاهرة المالية مع عرض لنماذج معاصرة للسياسة المالية.

### 1.3.1.ماهية الثقافة المالية

تعتبر الثقافة المالية من المواضيع التي حضيت باهتمام العديد من المفكرين و الاقتصاديين، باعتبارها نوع من أنواع الثقافات [45] التي يجب التشبع بها، خاصة في ظل التغيرات التي يشهدها العالم، و بالأخص في المجال المالي، و عليه قبل التطرق إلى مفهوم الثقافة المالية، سنتطرق إلى مفهوم الثقافة و كذا مفهوم المالية.

#### 1.1.3.1.ماهية الثقافة

يعتبر موضوع الثقافة من المواضيع التي يهتم بها العلماء و الأدباء و المفكرين، لما لها من أهمية بالغة و خصوصية واضحة في حياة الأفراد و المجتمعات البشرية، و يزداد هذا الموضوع أهمية مع تطور البشر و تقدمهم.

##### 1.1.1.3.1.تعريف الثقافة

تعددت التعاريف المتعلقة بالثقافة و نذكر منها:

###### التعريف الأول

عرفها الاقتصادي " تايلور" على أنها " هي ذلك المركب الكلي الذي يشتمل على المعرفة و المعتقد، الفن، الأدب، الأخلاق، القانون، العرف، القدرات و العادات الأخرى، التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع" [46].

يطغى على هذا التعريف الطابع العمومي و الوصفي، و أهمل العلاقة بين الثقافة و المجتمع البشري الخامل لتلك الثقافة من جهة و البيئة أو المحيط الخاص بتلك الثقافة من جهة أخرى [47].

التعريف الثاني:

يعرفها الأستاذ " راف لينتون" "RAV LINTON" بأنها مظهر للسلوك المكتسب، و لنتائج السلوك، يشترك في مكوناتها الجزئية، أفراد مجتمع معين، و تنتقل عن طريق هؤلاء الأفراد إلى الجيل القادم، الثقافة هي البيئة التي صنعها الإنسان لنفسه، و تتضمن خصوصا: ( اللغة، العادات، التقاليد و النظم الاجتماعي) [48].

وجاء هذا التعريف أشمل من التعريف السابق، حيث وضع طبيعة العلاقة بين الثقافة و الإنسان أو المجتمع البشري.

التعريف الثالث

عرفها الأستاذ " مالك بن نبي" أنها " مجموعة الصفات الخلقية و القيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته، و تصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه" [49].

كما نلاحظ توافق هذا التعريف مع التعريف الذي جاء به " راف لينتون" و الذي بين الدور أو العلاقة الضرورية التي تربط الثقافة بالمجتمع البشري.

التعريف الرابع:

عرفها الأستاذ " عبد الكريم عثمان" أنها " هي المخزون الحي في الذاكرة كمركب كلي و نمو تراكمي مكون من محصلة العلوم، المعارف، الأفكار، المعتقدات، الفنون، الآداب، الأخلاق، القوانين، الأعراف، التقاليد، المركبات الذهنية، الحسية، المورثات التاريخية، اللغوية و البيئية التي تصوغ فكرة الإنسان و تمنحه الصفات الخلقية و القيم الاجتماعية التي تصوغ سلوكه العلمي في الحياة" [50].

في هذا التعريف تطرق الأستاذ بصفة دقيقة و شاملة لمفهوم الثقافة و ذكر عناصرها و مكوناتها.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم مفهوم شامل للثقافة و عليه " الثقافة هي الإطار الذي أنتجه الإنسان بناء على فهمه و استيعابه لعقيدته و تراثه الديني و تفاعلاته الاجتماعية و الطبيعية في كل مرحلة تاريخية سواء على المستوى الفردي أو الجماعي و يشمل هذا الإطار أبعادا و عناصر روحية و معرفية، أدوات فنية، قيما، تقاليد، معايير للسلوك و طرائق للحياة، كما يشمل الفنون، الآداب و صور الإبداع على مختلف أنواعها".

### 2.1.1.3.1.أهمية الثقافة:

للثقافة أهمية بالغة و خصوصية واضحة في حياة الأفراد و المجتمعات البشرية، و ازدادت أهميتها مع تطور البشرية و تقدمهم و ذلك لما انطوى عليه هذا التطور و صاحبه، و عليه تكمن أهمية الثقافة فيما يلي:

#### 1.2.1.1.3.1.الثقافة محدد من محددات سلوك الأفراد و المجتمعات:

غالبا ما تتحدد عادات و لغات و قيم بل و معتقدات و أديان الناس وفقا أو طبقا للثقافة التي ينشأون عليها و يكتسبون منها ثقافتهم الشخصية، و من الأفراد من ينحرف على الثقافة التي ينشأ عليها، ويفعل ذلك بسبب تأثير ثقافة أخرى تغلبت عليه أو تبناها، لا يكاد يتخلص تماما من ثقافة النشأة التي تعمل على تشكيل فهمه للثقافة الجديدة و كيفية تطبيقه بها و تمثله لها تماما كما تترك لغة النشأة دائما آثارها المميزة على اللغة المكتسبة لاحقا [51]، كما لها أهمية في تكوين سلوك الأفراد، لها أهمية في تكوين سلوك المجتمعات في تحديد أوضاعها و أحوالها و توجيه تفاعلاتها مع بعضها البعض [52] .

#### 2.2.1.1.3.1.الثقافة عنصر هام في البناء الحضاري:

تعد من الركائز الأساسية التي تبنى علها الحضارات، فبمقدار شمولية الثقافة و توازنها و استقرارها و صحة متبنياتها يرتفع عمود الحضارة، و تترسخ أركانها في المجتمع، و ليس لقوة مهما بلغت أن تهزم أو تهدم حضارة قائمة على ثقافة صحيحة، سليمة و جامعة [53].

من المهم أن نشير إلى أن هناك من يسوي بين الثقافة و الحضارة و يجعلها مفهوما واحدا، و من أشهر هؤلاء " تايلور" و هنالك من يفرق بينهما إما على أساس أن الثقافة تشير إلى ما هو عقلي في حين تشير الحضارة إلى ما هو مادي [54].

#### 3.2.1.1.3.1.الثقافة توجه توظيف العلم:

الثقافة هي العامل الأساسي في تحديد وجهة و استخدام العلم سلبيا أو ايجابيا، فبناء على طبيعة ثقافته يحرص الإنسان على توظيف العلم و الاستعانة به في تحقيق أهدافه فالثقافة الايجابية تدفع صاحبها إلى الحرص على توظيف العلم لمصلحة الإنسان و المجتمع و عدم استخدامها في ما يضرهما، بينما الثقافة السلبية قد تولد لدى صاحبها عدم الاهتمام بما إذا كان ما يوظف علمه فيه ذا مردود خير أو شر على الإنسان و المجتمع طالما كان يحقق له بعض أعراضه الشخصية [55].

ويمكننا القول أن المجتمع الصيني كان يتمتع بثقافة ايجابية عندما اخترع " البارود" في القرن السابع للميلاد، لأن استعماله اقتصر على الأسهم و الألعاب النارية، و لم يستخدمه كسلاح متفجر، لأن الثقافة الصينية آنذاك كانت تمنع اللجوء إلى القتل [56].

## 2.1.3.1.ماهية المالية العامة:

حضيت المواضيع المتعلقة بالمالية العامة باهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين خاصة هؤلاء المهتمين بالشؤون المالية، و هذا للأهمية المالية العامة في حياة الدول.

### 1.2.1.3.1.تعريف المالية العامة:

تعددت التعاريف المتعلقة بالمالية العامة و نذكر منها:

#### التعريف الأول:

يرى التقليديون أن علم المالية " هو العلم الذي يدرس النفقات العامة و الإيرادات العامة التي يلزم الحصول عليها لتغطية هذه النفقات" [17] ص 29.

يستند هذا التعريف إلى طبيعة العلاقة بين الإيرادات و النفقات، و يقصر عرض الإيرادات العامة على النفقات العامة، و يقيم التوازن بينهما.

#### التعريف الثاني:

يرى المحدثون أن علم المالية العامة " هو العلم الذي يدرس النفقات العامة و الإيرادات العامة و توجيهها بغرض تحقيق أعراض الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية" [57].

جاء هذا التعريف ليسقط فكرة وجود الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة وحدها، بل أصبحت للإيرادات العامة أغراض أخرى.

#### التعريف الثالث:

عرفه صندوق النقد الدولي على أنه " العلم الذي يهتم بترشيد النفقات العامة و تعبئة الإيرادات العامة، بشكل يجسد انضباط في المالية العامة، بهدف تحقيق متطلبات العولمة المالية" [58].

جاء هذا التعريف ليجسد فكرة انضباط المالية العامة من خلال الآلية التي يتم التعامل بها مع النفقات العامة و الإيرادات العامة تحت إطار العولمة المالية.

من خلال التعاريف السابقة، يمكننا أن نقدم تعريف دقيق و شامل للمالية العامة المعاصرة، فيعرف بأنه " العلم الذي يهتم بدراسة النفقات العامة من خلال ترشيدها و الإيرادات العامة من خلال تعبئتها قصد تحقيق الأهداف الداخلية و الخارجية للدولة و التي تفرضها العولمة المالية".

## 2.2.1.3.1.أهمية المالية العامة:

تحظى المالية العامة بأهمية بالغة في حياة الدول، فهي تلعب نفس الدور الذي يلعبه الجهاز العصبي في جسم الإنسان، فهي المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد و ظروفه، و للحالة السياسية و ظروفها في الدولة لفترة زمنية معينة، و يكفي للتدليل على ذلك أن نقف على الدور الذي تلعبه كل من الإيرادات و النفقات، باعتبارهما أحد موضوعات المالية العامة، في الكشف عن الظروف الاقتصادية والسياسية و الهيكل الاقتصادي والسياسي لدولة من الدول [59] ص 05.

فإذا كانت حصيلة الضرائب في دولة من الدول مرتفعة على الرغم من ثبات سعرها، فان ذلك يعد مؤشرا على ارتفاع الأسعار و بالتالي على وجود التضخم [60] ص 268كذلك إذا انخفضت حصيلة الضرائب مع بقاء سعرها دون تغير فمعنى ذلك أن اقتصاد الدولة يعاني من الكساد [61] ص 22.

أيضا إذا ازدادت نفقات الاستثمار و التخطيط العمراني و التوسع في بناء المساكن، فمعنى ذلك أننا أمام اقتصاد في مرحلة النمو، أما إذا ازدادت الإعانات الاجتماعية و إعانات البطالة و غيرها من النفقات الأخرى فإننا نكون أما اقتصاد في حالة كساد [62] ص10.

## 3.1.3.1.مفهوم الثقافة المالية

تعددت و اختلفت التعاريف المتعلقة بالثقافة المالية، و نذكر منها:

### التعريف الأول:

عرفتها لجنة التأمينات " CI " التابعة " لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بأنها " درجة الوعي و المعارف و السلوك الذي يكتسبه الأشخاص و المؤسسات الاقتصادية في مجال التأمين ضد كافة المخاطر التي قد يتعرضون لها خلال أداء نشاطاتهم" [63].

في هذا التعريف ركز على جانب التأمينات فقط لأنه جزء من مالية الدولة وعليه فقد عرفت ثقافة التأمينات.

التعريف الثاني:

عرفتها لجنة الأسواق المالية ( CMF ) التابعة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بأنها [64] " ذلك النضج و القدرات التي يتمتع بها الخواص في المسائل المالية لأخذ القرارات المناسبة المتعلقة بالتعامل مع الأوراق المالية في البورصة [65] ص 285 ".

جاء هذا التعريف ليحصر مالية الدولة في التعامل بالأوراق المالية، أي عرفت لنا هذه اللجنة ما يسمى " ثقافة الاستثمار في الأوراق المالية".

التعريف الثالث:

الثقافة المالية هي« درجة الوعي و الإدراك الذاتي يكتسبها المجتمع فيما يتعلق بالنفقات العامة للدولة و الإيرادات العامة و الهدف من تحقيقهما» [66].

جاء هذا التعريف ليجسد فكرة ثقافة المالية العامة من خلال التطرق إلى ثقافة النفقات ة ثقافة الإيرادات.

التعريف الرابع:

عرفها صندوق النقد الدولي على أنها [67] «درجة النضج و الوعي التي يكتسبها المجتمع، التي تدفع به إلى المساهمة في إيرادات الدولة، و العقلانية في تسيير نفقاتها، تحت إطار شفافية المالية العامة [68] ».

جاء هذا التعريف لوضح فكرة الثقافة المالية التي تسمح لأفراد المجتمع بعدم حجب مداخلهم عن الضريبة و كذا العقلانية في تسيير النفقات العامة، تحت إطار الشفافية المالية.

التعريف الخامس:

عرفها الأستاذ " مدحت حسانين " على أنها « هي السلوك الذي يجعل العلاقة ما بين المصلحة المختصة بتحصيل الإيرادات و الممول علاقة تآخ، و ليس كما هو معروف عليها تقليديا» [69].

جاء هذا التعريف ليبين أن الثقافة المالية هي تلك العلاقة التي تجعل من الميول يدفع أو يسدد حقوق الدولة و لا يتهرب من هذه الالتزامات.

التعريف السادس:

عرفها " صندوق النقد العربي" على أنها « هي درجة الوعي و الإدراك التي تجعل من المجتمع يستطيع أن يعرف أين تذهب أمواله التي يدفعها؟ و كيف يتم إنفاقها؟ و كيف أنها تعود عليه في شكل خدمة ينتفع بها؟» [70] ص 02.

أعطى هذا التعريف مفهوما شاملا للثقافة المالية من خلال ضرورة معرفة كل الأمور المتعلقة بالمالية العامة ( الإيرادات، النفقات).

من خلال كل التعاريف السابقة نستطيع أن نعطي تعريف دقيق و شامل للثقافة المالية، و هي " درجة الوعي و الاقتناع التي تسمح للمجتمع الإلمام بكل الأمور المتعلقة بالمالية العامة" .

## 4.1.3.1.أهمية الثقافة المالية

تعتبر الثقافة المالية من أهم الثقافات التي يجب التشبع بها من قبل المجتمعات، باعتبارها عنصرا مهما في تحقيق الانضباط المالي للدول [71].

ونقف هنا عند مقولة المفكر المالي " جوزيف سومبيتز" الذي يبين فيها دور الثقافة المالية في المجتمع ، حيث قال « إن روح الشعب، و مستوى وعيه، و نيته الاجتماعية، و الأعمال التي يعد سياسته لها، مكتوب في تاريخه المالي...» [72].

و عليه فان درجة الوعي و الإدراك بالأمور المالية، خاصة الأمور المتعلقة بالمالية العامة تستطيع أن:

- تجعل العلاقة بين الممول ( دافع الضريبة) و المصلحة ( المكلفة بالتحصيل) علاقة تآخ و ليس كما هو معروف عنها تقليديا.
- تجعل الممول يؤدي ما عليه عن طيب خاطر و تخلصه من ثقافة التهرب من سداد حقوق الدولة المالية عليه.
- تسمح له أن يعرف أين تذهب أمواله التي يدفعها و كيف يتم إنفاقها و كيف تعود عليه في شكل خدمة جيدة يحصل عليها [69].

وتبعا لدراسة قام بها خبراء من وزارة المالية الفرنسية في شهر ديسمبر 2004، تبين أن 80 % من المجتمع الفرنسي يطالب و يساند إدراج برنامج الثقافة المالية في المتوسطات و الثانويات و 20 % منهم يطالبون به إبتداءا من التعليم الابتدائي، و في نفس الوقت 32 % منهم مستعدون لإتباع تكوين خاص في المسائل المالية [73].

## 2.3.1.الظاهرة المالية

تعد الدولة مسئولة عن تحقيق الإشباع العام من خلال ما تقدمه من خدمات عامة، حيث يتحدد حجم هذه الخدمات و درجة الإشباع تبعا لدرجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و لكن ما فتئ أن هذا الدور قد تقلص في ظل الليبرالية الاقتصادية و التي تعد المفتاح للدخول في اقتصاد السوق، و تعتبر الظاهرة المالية المرتكز الأساسي لعلم المالية العامة، على هذا السياق نتطرق إلى:

- مفهوم الظاهرة المالية.
- مكونات الظاهرة المالية.

### 1.2.3.1.مفهوم الظاهرة المالية

تطرق العديد من الاقتصاديين و الباحثين في علم المالية العامة الى مفهوم الظاهرة المالية، و نذكر منها:

#### التعريف الأول:

عرفها الأستاذ " محمد جمال ذنيبات" بأنها « عبارة على الكميات المالية اللازمة لأداء الوظيفة المالية للدولة، ( النفقات العامة و الإيرادات العامة) لغايات تمويل هذا الأداء، و كذا التنظيم الفني لهذه الكميات و الذي يطلق عليه الميزانية العامة» [61] ص 32.

من خلال هذا التعريف يتضح أن الظاهرة المالية تهتم بالكميات المالية و كيفية تنظيمها.

#### التعريف الثاني:

عرفها الأستاذ " رفعت المحجوب" على أنها « عبارة على الأدوات المالية التي يعتمد عليها النظام المالي ( النفقات العامة و الإيرادات العامة) و كذا التنظيم الفني الذي يتبعه هذا النظام على هذه الأدوات و هو ما يعرف عادة بالفن المالي ( الميزانية العامة) قصد تحقيق أغراضه» [17] ص 19.

جاء هذا التعريف ليبين العلاقة التي تقوم داخل النظام المالي، بين الغرض و الأدوات و الإطار الفني.

#### التعريف الثالث:

عرفها الأستاذ " منصور ميلاد يونس" على أنها « تعبر على الكميات المالية التي يتكون منها علم المالية العامة ( النفقات العامة و الإيرادات العامة) من جهة و من جهة أخرى عن التنظيم الفني لهذه الكميات ( الميزانية العامة)» [74] ص 12.

في هذا التعريف تم التطرق إلى مكونات المالية العامة و التنظيم الفني لهذه المكونات و التي تتضح من خلال الميزانية العامة.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل و دقيق للظاهرة المالية و هو « الظاهرة المالية هي عبارة على الشكل الكمي ( النفقات العامة و الإيرادات العامة) و الشكل الفني ( الميزانية العامة) الذي يأخذه علم المالية العامة بغرض تحقيق أهدافه».

## 2.2.3.1.مكونات الظاهرة المالية

يقسم الباحثون في علم المالية العامة الظاهرة المالية إلى ثلاث عناصر أساسية، و التي تعتبر من أدوات السياسة المالية و المتمثلة في:

- النفقات العامة.
- الإيرادات العامة.
- الميزانية العامة.

### 1.2.2.3.1.النفقات العامة:

أخذ موضوع النفقات العامة حيزا معتبرا و مهما في الدراسات و الأبحاث التي قام بها المختصين في علم المالية العامة، لما لها من أهمية كبيرة في التأثير على السياسة المالية للدول.

#### 1.1.2.2.3.1.تعريف النفقات العامة:

تعددت التعاريف المتعلقة بالنفقات العامة و نذكر منها:

**التعريف الأول:**

عرفها الأستاذ " حسين صغير" على أنها « مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق نفع عام» [75] ص 36.

جاء هذا التعريف ليبين أن النفقات العامة هي كل الأموال التي تصرفها الدولة من ماليتها قصد إشباع الحاجات العامة للمواطنين.

**التعريف الثاني:**

عرفها الأستاذ "عبد المطلب عبد الحميد" على أنها « مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة» [18] ص 251.

جاء هذا التعريف مشابها للتعريف السابق، إلا أنه تطرق إلى عامل الزمن المرتبط بهذه النفقة.

التعريف الثالث:

عرفها الأستاذ " عدنان عماش" « أنها مجموع المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بصرفها في الوقت الصحيح و بالمقدار المعين بهدف إشباع الحاجات العامة المهمة» [36].

جاء هذا التعريف بمفهوم معاصر للنفقات و الذي يجسد فكرة ترشيد النفقات العامة، في ظل تقلص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أصبحت الدولة لا تقوم بإشباع كل الحاجات العامة.

من خلال التعاريف السالفة الذكر يمكننا إعطاء تعريف دقيق و شامل للنفقات و هي " تلك المبالغ النقدية التي يتم صرفها من قبل الدولة أو من يمثلها قصد تحقيق المنفعة العامة بطريقة رشيدة"

و من خلال التعاريف المذكورة يتضح جليا أن للنفقات ثلاث عناصر [77] ص 49 و هي:

- مبلغ من النقود ( الصفة النقدية).
- يقوم بها الدولة أو من يمثلها.
- تحقيق منفعة عامة.

## 2.1.2.2.3.1.أهمية النفقات العامة:

تتضح أهمية النفقات العامة من خلال درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و درجة النمو المتزايد للطلب على الخدمات العامة، باعتبار النفقات العامة آدات من أدوات السياسة المالية التي تستعملها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي [78] ص 36 في ظل تقلص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تقلص معه درجة الإشباع للحاجات العامة، و أصبحت النفقات العامة ذات أهمية بالغة في دعم النمو الاقتصادي من خلال تطوير إمكانيات الإنتاج و حفز الاستغلال الأمثل لقاعدة الموارد، و لذا فانه لا يمكن التفكير في الإنفاق العام على أنه يمثل وجها من أوجه التمتع بنتائج النمو فقط، و إن كان ذلك يعتبر جزءا صغيرا من وظائفه، و بعض أوجه الإنفاق العام لها ما يبررها في منظومة الأهداف التي تسعى إليها [79] ص 47. إلا أنه لابد من الإقرار بأن الدفاع من أوجه أخرى بات أكثر صعوبة في ظل الشح المتزايد في الموارد و الإنفاق على التعليم و الخدمات الصحية، مثلا يعتبر استثمارا في الموارد البشرية، و كذلك فان الإنفاق على الهياكل الأساسية يعتبر ضروريا ليكون الأداء الاقتصادي أكثر كفاءة، و لكن خارج نطاق هذه المجالات، فان زيادة الإنفاق العام ستزيد من إمكانية الإخلال بعملية توزيع الموارد، و كذلك إمكانية تخفيض الحوافز للعمل و الاستثمار و الحالة الواضحة لذلك هي أن زيادة الضرائب من أجل تمويل النمو في الإنفاق العام تستعمل على تقليل الحوافز لدى العاملين [80] ص 185.

وعليه تتضح أهمية النفقات العامة بالتركيز على الإنفاق الاستثماري أو المنتج الذي من شأنه أن يحقق النمو الاقتصادي و الاجتماعي الذي تسعى السياسة المالية لتحقيقها [17] ص 95 و [30] ص 28.

### 3.1.2.2.3.1.الأنواع المعاصرة للنفقات العامة

أسهب علماء المالية العامة في وضع تقسيمات [17] ص 95 و [30] ص 21 متعددة للنفقات العامة يرتكز كل منها على وجهة نظر معينة في تحبيذ تقسيم دون آخر إلا أن الفكر المالي الحديث اتجه إلى التمييز بين نوعين من النفقات العامة.

### 1.3.1.2.2.3.1.النفقات الجارية:

وهي ما تعرف بالنفقات الاستهلاكية أو النفقات غير المنتجة، و يعبر هذا النوع على النفقات التي لا تسهم في زيادة رؤوس الأموال، و إنما تقتصر على ضمان سير الإدارة العامة و على إشباع الحاجات، و من أمثلتها ( الرواتب و الأجور، الضمان الاجتماعي، تسديد الديون، الدعم...الخ) [29] ص 126.

### 2.3.1.2.2.3.1. النفقات الاستثمارية:

وهي ما تعرف بالنفقات الرأسمالية أو النفقات المنتجة و تعبر على النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال، و زيادة الطاقة الإنتاجية و التي تدعم النمو الاقتصادي، و من أمثلتها ( بناء الطرق، الجسور، المساكن،...الخ) [79] ص 47 بالإضافة إلى الإنفاق على الصحة و التعليم باعتبارهما استثمار في العنصر البشري [81] ص 84.

تنقسم النفقات في الميزانية الأمريكية إلى:

- النفقات الضرورية[82] والمتمثلة في :

الضمان الاجتماعي: و هي النفقات الموجهة إلى الأشخاص المتقاعدين وغير القادرين على العمل.

الضمان الصحي: و هي النفقات المقدمة على شكل خدمات صحية للأشخاص الفقراء و العاجزين عن تسديد تكاليف هذه الخدمات.

الرعاية الصحية: و هي النفقات المقدمة كرعاية صحية للأشخاص المسنين و العاجزين ضمن المجتمع الأمريكي.

الإعانات : و هي المساعدات المقدمة للأشخاص و العائلات ذوي الدخل المحدود و الذي يقل عن حد معين، و يشمل إعانات التغذية، مساعدات الدخل، رواتب المحاربين القدماء...الخ.

القسم الباقي من الأنفاق الضروري يتألف من برامج التأمين، البطالة، المدفوعات كإعانات المزارعين...الخ [72].

- النفقات الاختيارية [82] و المتمثلة في:

الدفاع القومي: و هي النفقات المتمثلة في رواتب الجيش، و الأبحاث الضرورية وعمليات التدريب و صيانة الأسلحة و تطويرها.

البنية التحتية: و تشمل برامج واسعة جدا كالتعليم، التدريب و التأهيل، البحث العلمي، الإسكان، النقل.
الفوائد: و هي المدفوعات لخدمة الدين العام الناتج عن تغطية العجز في الميزانيات السابقة إن كان هناك عجز.
و القسم الباقي: يشمل في الإنفاق على حالات الطوارئ ( الكوارث...الخ) أو لتخفيض الدين العام[72]

تنقسم النفقات العامة في الميزانية الإنجليزية إلى قسمين: [83] ص 180

- النفقات الجارية ( العادية)
و أهم عناصرها:
الفوائد وخدمة الدين العام.
الدفاع القومي ( الجيش و البحرية و القوات الجوية).
تطبيق القانون و النظام.
التحويلات [17] ص ص 105-106 الموجهة للقطاع العائلي.
التأمين القومي و المعاشات.
الضمان الاجتماعي.

- النفقات الاستثمارية:
و أهم عناصرها:

التعليم و الصحة.
الإسكان و الزراعة.
النقل و المواصلات.
تكوين رأس المال.
قروض للقطاع الخاص و قروض للحكومات الأجنبية و المشروعات الخاصة في الخارج.

تنقسم النفقات العامة في الميزانية الفرنسية إلى: [84] ص 165

- نفقات الدولة [17] ص 103

و أهم عناصرها:

التربية و الصحة.

الدفاع.

تكاليف فوائد الدين.

التحويلات.

- نفقات الأنضمة الاجتماعية:

و أهم عناصرها:

التأمينات المرضية.

مساعدات التأمين على الشيخوخة.

التأمين على البطالة.

الإعانات العائلية ( منح السكن...الخ).

- نفقات الجماعات المحلية:

و أهم عناصرها:

نفقات تشغيل الشباب.

نفقات تدعم المشاريع الاستثمارية في البلديات.

- نفقات مختلف المنظمات و الإدارات المركزية [83] ص 32

و أهم عناصرها:

الإعانات المقدمة للمنظمات ذات الطابع الاجتماعي و الخيري.

النفقات المقدمة للإدارة المكلفة بتسيير المرافق العامة.

## 2.2.2.3.1.الإيرادات العامة:

تعتبر الإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي حضيت باهتمام العديد من المفكرين الماليين، باعتبارها مصدر رئيسي لتمويل النفقات العامة و آدات رئيسية للتأثير على النشاط الاقتصادي و الاجتماعي للدولة.

## 1.2.2.2.3.1.تعريف الإيرادات العامة:

تعددت التعاريف المتعلقة بالإيرادات العامة و نذكر منها:

### التعريف الأول:

عرفها التقليديون على أنها « مجموعة المداخيل التي تتحصل عليها الدولة، قصد تغطية النفقات العامة» [17] ص 167.

في هذا التعريف يحصر دور الإيرادات العامة، فقط في تغطية النفقات العامة.

### التعريف الثاني:

عرفها الأستاذ " سوزي عدلي ناشد" « يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية، مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي »[59] ص 75.

جاء هذا التعريف ليعطي دور آخر للإيرادات العامة و هو تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي.

### التعريف الثالث:

عرفها الأستاذ " عبد المطلب عبد الحميد" على أنها « مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة، سواءا بصفتها السيادية أو من أنشطتها و أملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك ( قروض داخلية أو خارجية)، أو مصادر تضخمية لتغطية النفقات العامة، خلال فترة زمنية معينة، و ذلك للوصول الى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و المالية» [18] ص 262.

في هذا التعريف تطرق إلى مصادر هذه المداخيل، و هي متعددة و مختلفة و لكن ليست كلها مصادر رئيسية للإيرادات العامة، لأن هناك بعض المصادر تؤثر سلبا على الاقتصاد ( المصادر التضخمية، الاقتراض).

### التعريف الرابع

عرفها صندوق النقد الدولي على أنها « هي مجموع المداخيل التي تتحصل عليها الدولة من مصادرها المختلفة، خاصة السيادية منها ( الضرائب) من أجل تغطية نفقاتها العامة بالأخص النفقات الاستثمارية، قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية» [85].

في هذا التعريف هناك إشارة إلى التركيز بالدرجة الأولى على مصادر رئيسية الإيرادات الدولة و هي الضرائب و الرسوم.

ومن خلال التعاريف السالفة الذكر يمكننا أن نعرف الإيرادات على أنها « هي كل ما تحصل عليه الدولة من مصادرها السيادية ( الضرائب) دون اللجوء إلى المصادر التضخمية من أجل تغطية ما عليها من نفقات، قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و المالية».

## 2.2.2.2.3.1.أهمية الإيرادات العامة:

تعتبر الإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية المالية و التي تستعملها الدول في التأثير على النشاط الاقتصادي و الاجتماعي بالإضافة إلى دورها التقليدي و هو تمويل النفقات العامة للدولة[59] ص 85.

وفي الوقت الذي تدعوا فيه المؤسسات الدولية إلى تطبيق سياسات و إجراءات في المجال زيادة الإيرادات العامة، دون اللجوء إلى المصادر التضخمية ( الإصدار النقدي)[86] ص16، إزدادت أهمية الإيرادات العامة و أصبحت تعتبر كمؤشر رئيسي للناتج المحلي الإجمالي. والشكل الموالي يبين نسبة الإيرادات العامة للناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية والأوروبية.

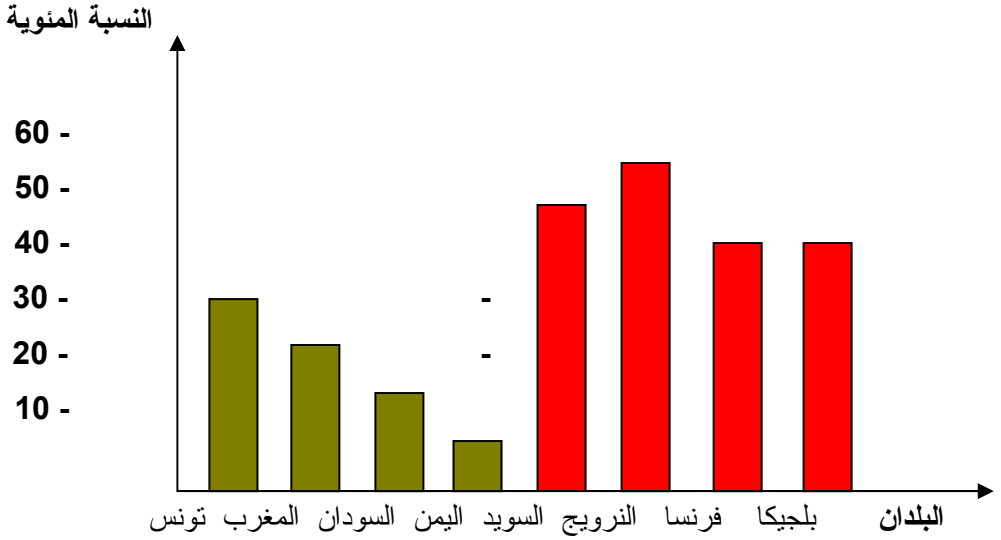


شكل رقم 01: نسبة الإيرادات العامة للناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية والأوروبية 1996-1999[79] ص88.

من خلال الشكل يتضح جليا أن نسبة الإيرادات العامة في الدول الصناعية المتقدمة أو التي تصنف بأنها الدول ذات الدخل المرتفع، تمثل نسبة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول العربية منخفضة و متوسطة الدخل، بحيث سجلت النرويج أكبر نسبة و هي (47.5 % ) و بعدها السويد ب(44.6 % )، أما في الدول العربية، فسجلت تونس أكبر نسبة ب (33 % ) و بعدها المغرب ب(25 % )، و أدنى نسبة سجلتها السودان و اليمن ب (15 % ) و (12 % ) على التوالي، و يدل هذا على أن الإيرادات العامة في الدول المتقدمة لها أهمية كبيرة بالمقارنة باقتصاديات الدول النامية.

### 3.2.2.2.3.1.الأنواع المعاصرة للإيرادات العامة:

تنقسم الإيرادات العامة إلى [30] ص 92 :

- الإيرادات الاقتصادية و تشتمل أساسا على دخل الدومين[77] ص ص 54-55 و حصيلة الرسوم [30] ص ص 102-103.
- الإيرادات الائتمانية و تشمل أساسا على القروض العامة [87].
- الإيرادات السيادية.
- الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بدون مقابل، كالإعنات و المنح ما يمكن الإشارة إليه في الدول خاصة الدولة المتقدمة [88] ص45.

### 1.3.2.2.2.3.1.الإيرادات السيادية:

وتشمل أساسا على الضرائب بأنواعها:

### 1.1.3.2.2.2.3.1.تعريف الضريبة:

إتفق الباحثون في علم المالية العامة على أن « الضريبة هي فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف و الأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة »[17] ص191.

ومن التعريف يتبين أن للضريبة خصائص [17] ص ص 170-171 و هي:

- فريضة نقدية.
- تدفع جبرا.
- تدفع بصفة نهائية.
- تدفع بدون مقابل.
- تحقيق النفع العام.

وكذلك هناك قواعد [30] ص ص 123-125 أساسية تحكم فرض الضريبة و هي:

- قاعدة العدالة ( المساواة).
- قاعدة اليقين.
- قاعدة الملائمة في الدفع.
- قاعدة الاقتصاد في التحصيل.

## 2.1.3.2.2.2.3.1.التنظيم الفني للضريبة:

ويقصد به تحديد الأوضاع و الإجراءات الفنية المتعلقة بفرض الضريبة و بتحصيلها، و على ذلك فان التنظيم الفني للضريبة إلى العناصر التالية [89] ص ص 210-212:

وعاء الضريبة ( أساس و مناسبة فرضها، و تحديد المادة الخاضعة لها)
- تحديد مقدار الضريبة ( تحديد الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من المادة المختار موضوعا لها).
- تحصيل الضريبة ( كيفية دفع الممول لما يتقرر من ضرائب و بيان الوقت الملائم لتحصيلها).

## 3.1.3.2.2.2.3.1.أنواع الضرائب:

إنتهت النظم المالية المعاصرة إلى أن تفرض على الثروة، و على ذلك فان الضريبة لا تعدو، و أيا كان الفن المالي الذي تعتمد عليه، و أيا كان الموضوع الذي تفرض عليه، أن تكون اقتطاعا من عناصر الثروة أي اقتطاعا من الدخل [30] ص 128 أو رأس المال [17] ص 261 و على هذا نميز بين الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة.

**-** الضرائب المباشرة: و هي تفرض على تملك الثروة أي تملك الدخل أو رأس المال و تكون الضرائب مباشرة إذا كان الذي يدفعها إلى الخزانة هو الذي يتحملها بصفة نهائية [77] ص 59 و من أمثلتها: (الضريبة على الدخل، الضريبة على رأس المال).

- الضرائب غير المباشرة: و هي التي تفرض على تداول الثروة أي تداول الدخل أو رأس المال و تكون الضرائب غير مباشرة إذا كان الذي يدفعها إلى الخزانة لا يعدو أن يكون وسيطا، و لا يفعل إلا أن يدفع الضريبة ثم يستردها من الممول الحقيقي بإلقاء عبئها عليه[90] ص 10.

وذهب الاقتصادي " جون ستوارث ميل" إلى أن الضرائب غير مباشرة هي تلك التي يدفعها شخص و يتحملها الآخر [17] ص 225.

ومن أهمها الضريبة على القيمة المضافة و الضريبة على التصدير و الإستراد ( الرسوم الجمركية) إلا أن هذه الأخيرة اضمحلت أهميتها بعد انضمام العديد من الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة[3] ص 40.

أما الضريبة على القيمة المضافة فهي تلك التي تفرض لا على القيمة الكلية للمعاملات (القيمة الكلية للسلعة أو الخدمة)، بل على الإضافات المتتالية لقيمة الشيء أي على القيمة التي يكتسبها شيء ما في المراحل المختلفة للإنتاج [59] ص 85 و تعتبر الضريبة على القيمة المضافة ضريبة حديثة و بدأ تطبيقها لأول مرة في فرنسا سنة 1954، إلا أن هذه الضريبة أصبحت مصدرا رئيسيا للإيرادات في غالبية دول العالم، و تشكل الآن حوالي ربع الإيرادات الضريبة و ما يقارب من 5 %

من الناتج المحلي الإجمالي، ومن بين الدول إلـ 184 الأعضاء في المنظمتين الدوليتين ( FMI و BIRD ) فان 118 (64 % ) منها تطبق نظام القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات و هذه تشمل جميع الدول الأوروبية و معظم دول الأمريكيتين و معظم الدول الآسيوية و تقريبا نصف الدول في القارة الإفريقية، أما الدول العربية فان أربع دول منها فقط تطبق هذه الضريبة ( الجزائر، المغرب، تونس، مصر) و من أبرز الدول التي لا تطبقها هي الولايات المتحدة و الهند لأنهما يعتبرانها ضريبة معقدة خاصة في ضل النظام الذي يتبعانه و هو النظام الفيدرالي[91].

## 2.3.2.2.2.3.1.الإيرادات المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية:

تأتي الإيرادات غالبا من الضرائب و هي[72].

- ضرائب دخل الأفراد.
- ضرائب دخل الشركات.
- الضرائب العقارية.
- ضرائب الضمان الاجتماعي.
- الضرائب على الإنتاج و التي تفرض على منتجات مختلفة ( الكحول، الدخان، الخدمات الهاتفية...الخ).
- مصادر إيرادات أخرى كالقروض، و ضرائب الشركات [17] ص 266 و الرسوم الجمركية و غيرها.

## 3.3.2.2.2.3.1.الإيرادات المعتمدة في فرنسا:

تعتمد بشكل كبير على الضرائب[84] ص ص 174-175.

الضريبة على الدخل.

- الضريبة على أرباح الشركات.
- الضريبة على القيمة المضافة.
- الضريبة على الممتلكات.
- وبعض المصادر الأخرى، كالقروض، تحويلات من الخارج، الرسوم الجمركية...الخ.

## 4.3.2.2.2.3.1.الإيرادات المعتمدة في انجلترا[84] ص 180:

تأتي الإيرادات بنسبة كبيرة من الضرائب و هي:

- الضريبة على الدخل.
- الضريبة على الأرباح.

- الضريبة على القيمة المضافة.
- الضرائب على الإنتاج.
- مصادر إيرادات أخرى: كالغرامات، و القروض، مداخيل الممتلكات التابعة للدولة، التحويلات، الرسوم الجمركية...الخ.

إلا أن الإيرادات المتحصلة من الرسوم الجمركية لا تمثل نسبة كبيرة في إيرادات هذه الدول لأنها قامت بتحرير تجارتها الخارجية[29] ص 152.

## 3.2.2.3.1.الميزانية العامة:

تحضى الميزانية العامة في وقتنا الحالي بأهمية متزايدة، بحيث تعتبر أحد الأدوات الرئيسية التي تعبر و تترجم السياسة المالية المنتهجة من قبل الدول، بالإضافة إلى أدوار أخرى.

### 1.3.2.2.3.1.تعريف الميزانية العامة:

تعددت التعاريف حول الميزانية العامة و نذكر منها:

#### التعريف الأول:

عرفها القانون الفرنسي: « بأنها الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة و وارداتها، و يؤذن بها، و يقرها البرلمان في قانون الميزانية الذي يعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية و المالية» [84] ص160.

جاء هذا التعريف ليعطي الصيغة القانونية للميزانية، و الجهة التي يمكن لها أن تقر تنفيذ هذه الميزانية، دون ذكر المدة الزمنية.

#### التعريف الثاني:

عرفها القانون الأمريكي: « بأنها صك تقدر فيه نفقات السنة التالية و وارداتها، بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم، و اقتراح الجباية المعتمد عليها»[83] ص28

هذا التعريف ذكر الشكل التي تأخذه الميزانية بالإضافة إلى المدة الزمنية و لكن لم يذكر الجهة التي يقر تنفيذ الميزانية و الهدف منها.

التعريف الثالث:

عرفها دليل المحاسبة الحكومية للأمم المتحدة « بأنها عملية سنوية ترتكز على التخطيط و التنسيق، ورقابة استعمال الموارد لتحقيق الأعراض المطلوبة بكفاءة»[92].

ذكر هذا التعريف العناصر التي ترتكز عليهم الميزانية و لكن لم يذكر الجهة التي تسمح للميزانية كي تنفذ على أرض الواقع.

التعريف الرابع:

عرفها الأستاذ " حنا رزوقي الصائغ" بأنها « عبارة عن وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف و الأرقام، أما الأهداف فتعبر عما تعتزم الدولة القيام به من برامج و مشروعات خلال فترة زمنية، و أما الأرقام فتعبر عما تعتزم الدولة إنفاقه على هذه الأهداف و ما يتوقع تحصيله من مختلف مواردها، خلال الفترة الزمنية عينها و هي تحدد عادة سنة من الزمن»[83] ص29.

هذا التعريف جاء أشمل من التعاريف السابقة، حيث تطرق إلى الشكل التي تأخذه الميزانية و كذا الهدف منها، بالإضافة إلى مدتها الزمنية.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل وواسع للميزانية، فهي « عملية توقع وإجازة لنفقات و إيرادات الدولة عن فترة زمنية مقبلة، سنة في المعتاد، تعبر عن أهدافها الاقتصادية و المالية و التي تتماشى مع متطلبات المؤسسات المالية الدولية».

ومن خلال التعاريف يبين أن للميزانية العامة خصائص و هي[30] ص ص235-237:

- أنها توقع.
- إجازة.
- تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية و المالية.

2.3.2.2.3.1.القواعد الفنية للميزانية العامة:

وهي تعبر على الأسس التي تقوم عليها الميزانية العامة للدولة، و قد نشأت و تطورت مع مفهوم الميزانية.

1.2.3.2.2.3.1.قاعدة وحدة الميزانية:

ويقصد بها أن تدرج جميع نفقات الدولة و إيراداتها في ميزانية واحدة حتى تسهل على المجالس النيابية مهمة مراقبة الميزانية، إلا أن المالية الحديثة أصبحت تسمح ببعض الاستثناءات [83] ص ص56-57 و التي تحول دون تطبيق هذه القاعدة.

### 2.2.3.2.2.3.1.قاعدة سنوية الميزانية:

ويقصد بها أن يتم توقع و إجازة نفقات و إيرادات الدولة بصفة دورية كل عام، أي يجب أن تقرر الميزانية بواسطة اعتماد سنوي من السلطة التشريعية، إلا أنه هناك بعض المشـــاكل [18] ص ص260-261 التي من شأنها أن تحدث خللا في هذه القاعدة.

### 3.2.3.2.2.3.1.قاعدة عمومية الميزانية:

ويقصد بها أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة تقديرات النفقات و الإيرادات العامة دون إجراء مقاصة [19] ص ص30-31 بين الاثنتين، و إلى جانب هذه القاعدة توجد قاعدتان تستهدفان نفس الغاية و هما:

### 4.2.3.2.2.3.1.قاعدة عدم تخصيص الإيرادات:

أن لا يخصص إيراد معين من أوجه الإيرادات للإنفاق على وجه معين من أوجه النفقات[30] ص250.

### 5.2.3.2.2.3.1.قاعدة تخصيص الاعتمادات:

يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام، حتى يتيح للمجالس النيابية مراقبة الإنفاق الحكومي في تفصيلاته[78] ص40.

### 3.3.2.2.3.1.المصطلحات المستخدمة للميزانية:

استخدمت بعض الدول العربية مصطلح ( الموازنة) في حين استخدمت دول عربية أخرى مصطلح ( الميزانية)، و فيما يلي قائمة تبين استخدام هذين المصطلحين في الدول العربية[83] ص31:

جدول رقم03: المصطلحات المستعملة للتعبير على الميزانية في الدول العربية[83] ص31.

| مصطلح ( الموازنة) | مصطلح ( الميزانية) |
|---|---|
| - الأردن | - البحرين |
| - لبنان | - الكويت |
| - سوريا | - ليبيا |
| - مصر | - تونس |
| - سلطنة عمان | - العراق |
| - اليمن | - المغرب |
| | - السودان |
| | - الجزائر |
| | - موريتانيا |

تباينت الآراء حول استخدام المصطلحين، فقد توصل خبراء الميزانية العرب لغرض وضع نظام مالي موحد للدول العربية إلى استخدام مصطلح (الموازنة) لأن هذا الأخير يمثل تقديرات للمبالغ المحتمل إنفاقها، و الإيرادات المحتمل جباتها في سنة قادمة.

أما مصطلح ( الميزانية) فهو يعبر على الكشف المالي المفصل، و الذي يحتوي على الأصول التي تملكها المؤسسة، و أرصدة الحسابات، و المديونية و الخصوم الخارجية، و كل الالتزامات، وصافي حقوق المساهمين، و تشير إلى كشف مالي متوازن في تاريخ معين عن فترة سابقة[83] ص32.

## 4.3.2.2.3.1.أنواع الميزانيات:

أخذت الميزانية عبر تطورها عدة أشكال و هي:

### 1.4.3.2.2.3.1.الميزانية العامة للدولة:

وهو المصطلح الشائع، و يقصد به ميزانية الجهاز الحكومي، خاصة عندما تكون الميزانية الرئيسية و الوحيدة، تطبيقا لمبدأ وحدة الميزانية، إلا أن استخدام هذا المصطلح قد ينصرف إلى جميع ميزانيات الدولة، كالميزانية الخاصة بالجهاز الحكومي ( الميزانية الجارية)، و الميزانية الاستثمارية، أو الرأسمالية، و الميزانيات الأخرى التي تختص بالإدارات اللامركزية، عندما تشرع جميع هذه الميزانيات في وثيقة واحدة أو وثائق متعددة تأخذ شكلا موحدا[93] ص25.

### 2.4.3.2.2.3.1.الميزانية الملحقة:

وهذا بعد أن توسعت أعمال الحكومة، و بعد تدخلها في النواحي الاقتصادية و الاجتماعية، و خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، و ما صاحب ذلك من تطور في مفاهيم الإدارة المركزية للمرافق العامة، تبع ذلك مبدأ تخصيص الأموال لبعض إدارات الدولة التي تتولى إدارة مرافق عامة مع منح هذه الإدارات ميزانية مستقلة عن ميزانية الجهاز المركزي للحكومة الخاصة بالإدارات العامة المرتبطة عضويا و ماليا و إداريا بالإطار الهيكلي للوزارات[75] ص47.

### 4.4.3.2.2.3.1.الميزانية المستقلة:

نتيجة لأخذ الدولة على عاتقها تنفيذ مشروعات اقتصادية و تجارية متخصصة، أصبحت بأمس الحاجة إلى أن تدار هذه المشروعات بأسلوب يختلف عن أسلوب الإدارة العامة المركزية للحكومة مما يتطلب أن لإدارة هذه المشروعات الاقتصادية و التجارية، كما لا تخضع هذه الميزانية للقواعد العامة التي تخضع لها ميزانية الدولة[19] ص65.

### 5.4.3.2.2.3.1.الميزانية الغير العادية ( الاستثنائية) :

وهي الحالة التي تلجأ الدولة فيها لمواجهة عمل طارئ أو عمل استثنائي يستدعي أن تعدله ميزانية غير عادية، أي ميزانية إضافية خارج الميزانية العامة، لمواجهة نفقات ذلك العمل الطارئ أو الاستثنائي، و تحديد طرق تمويل هذه النفقات، و تنظم الدول مثل هذه الميزانيات في حالات(الزلازل، الفيضان، الحرب)[94] ص12.

### 6.4.3.2.2.3.1.الميزانية التكميلية ( الإضافية):

وهي ميزانية تشرع خلال سنة تنفيذ الميزانية العامة كميزانية تكميلية لها، و ذلك لأعراض تعديل بعض الإعتمادات [83] ص140 أو تقدير الإيرادات الواردة في الميزانية الأصلية، أو إضافة تقديرات نفقات أو إيرادات بغرض مواجهة نفقات لم تدرج في الميزانية العامة عند تشريعها، كما هناك حالات خاصة[30] ص235 يسمح فيها بتشريع هذه الميزانيات[95] ص50.

### 5.3.2.2.3.1.أهمية الميزانية:

أصبحت النظرة الحديثة للميزانية تلك التي تمثل أحسن وسيلة لاتخاذ القرارات، و التي تستند على مبدأ الأولويات، و أن هذه القرارات لا تستند في واقعها على العوامل الاقتصادية فقط و إنما هناك عوامل أساسية أخرى تأخذ أبعادها و بالتالي فالميزانية ليست مجرد إجراءات و أساليب إدارية و فنية فقط، و إنما هي وسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ السياسة المالية للدولة، إلا أنه يبقى للإجراءات

و الأساليب الإدارية و الفنية الأهمية الأولى في إعداد الميزانية وتحقيق أهدافها، كما توضح للدولة سبل اتخاذ القرارات الرشيدة[83] ص30.

يرى بعض الاقتصاديين أن الميزانية تعتبر وسيلة لمحاربة التضخم و الكساد، و سيلة لتوازن التقلبات الاقتصادية و مساندة و تدعيم فعاليات الخطة الاقتصادية للوصول الى أهدافها في التنمية، وعلى أساس هذه النظرية ظهرت نظريتان[62] ص93:

- نظرية عجز الميزانية المقصود.
- نظرية ميزانية الدورة الاقتصادية.

## 1.5.3.2.2.3.1.نظرية العجز المقصود للميزانية:

يقصد بالعجز الميزاني هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة[81] ص93 و تدعوا هذه النظرية إلى استخدام الميزانية باعتبارها أداة مهمة لتوجيه السياسة المالية، و ذلك من خلال تدخل نفقاتها العامة أو إيراداتها العامة للتغلب على الأزمات التي تصيب الاقتصاد، ففي ظروف أزمات الكساد الاقتصادي تنظم الميزانية بالعجز عن طريق التوسع في الإنفاق العام، و توجيه الدعم إلى النشاط الاقتصادي والتوسع في الاستثمار والإنتاج، و العمل على تخفيف الأعباء الضريبية مما يؤدي إلى تقليل حجم الموارد المتحصلة و المتقطعة من دخول الأفراد و الشركات لفسح المجال لهم لاستخدام هذه الدخول للتوسع في الإنفاق الاقتصادي، و يرى أصحاب هذه النظرية أن هذه السياسة المنظمة بعجز في توازن الميزانية تعتبر سياسة مؤقتة لمعالجة هذه الأزمات و تتطلب وجود تنظيم و تخطيط للميزانية على درجة عالية من الدقة، و إلمام واضح بالأحوال الاقتصادية الداخلية و الخارجية ومؤشراتها[62] ص31.

## 2.5.3.2.2.3.1. نظرية ميزانية الدورة الاقتصادية:

وهذه النظرية تدعوا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي [60] ص12 و استخدام الميزانية كإحدى الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق التوازن و التضحية بمبدأ توازن الميزانية لتحقيق هذا الغرض، إلا أن هذه النظرية تربط بين إتباع سياسة العجز في الميزانية مع المدى الزمني للدورة الاقتصادية[17] ص11 التي قد تمتد إلى عدد من السنوات تبلغ في المتوسط خمس أو سبع سنوات، و يكون دور الميزانية هو السير في اتجاه معاكس للتيار السائد في الاقتصاد الوطني خلال الدورة الاقتصادية، و ذلك في مقاومة التضخم في أوقات الرخاء الاقتصادي عن طريق سياسة تقليل الإنفاق و زيادة الضرائب، أي استخدام سياسة في تنظيم الميزانية بالفائض و كوين فائض أو احتياطي أما إذا كانت الدورة الاقتصادية تتسم بالكساد و البطالة فتنظم الميزانية بالعجز و زيادة الإنفاق و التخفيف من فرض الضرائب[62] ص32.

## 3.3.1.نماذج للسياسة المالية المعاصرة:

شهدت اقتصاديات الدول المتقدمة في العشرية الأخيرة من القرن الماضي صور مختلفة من التعاون فيما بينها، الأمر الذي دفعها إلى التنسيق بين سياساتها المختلفة، لا سيما سياساتها المالية.

هذا التنسيق في مجال السياسة المالية تجسد من خلال الإجراءات و التدابير التي اتخذتها هذه الدول فيما بينها للبحث عن الكيفية التي يتم التعامل بها مع الإيرادات و النفقات، قصد تحقيق الانضباط في هذه السياسة، لزيادة فعالية هذا التعاون.

في هذا الإطار سنتناول النموذجين التاليين:

- بلدان الاتحاد الأوروبي.
- بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.

### 1.3.3.1.السياسة المالية لبلدان الاتحاد الأوروبي

قبل توقيع معاهدة ماستريخت [36] ص 154 في عام 1992، كان هناك تباين واسع بين السياسات المالية للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إذ كانت بعض البلدان تعاني عجزا ضخما و مستمرا في بلدان أخرى على درجة ملحوظة من الانضباط في سياستها المالية، و في أوائل التسعينات كان الدين العام الإجمالي في بلجيكا و اليونان و ايرلندا و ايطاليا قد ارتفع إلى ما يزيد على 100 % من الناتج المحلي الإجمالي، في ظل سياسات مالية لا تتبع مسارا قادرا على الاستدامة، مما دفع هذه البلدان و خاصة ألمانيا إلى وضع إطار مشترك للسياسة المالية للحد من الإنفاق في الدول المسرفة و يتمثل هذا الإطار في عقد ميثاق يسمى ميثاق تحقيق الاستقرار و النمو[96] ص22.

#### 1.1.3.3.1.ميثاق تحقيق الاستقرار و النمو:

تكون ميثاق تحقيق الاستقرار النمو من لائحتين تنظيميتين و قرار وافق عليها المجلس الأوروبي ليشكلا أساسا لإطار السياسة المالية في اتفاقية ماستريخت، و هو يجمع بين الانضباط و المرونة من خلال مطالبة البلدان للوصول إلى أوضاع للسياسة المالية قريبة من التوازن أو محققة لفائض في الأجل المتوسط و الحفاظ على العجز الفعلي دون نسبة 03 % من الناتج المحلي الإجمالي[97] ص02، و للوصول باقتصاديات تلك الدول إلى هذا الوضع، لابد من تطبيق إصلاحات جذرية في سياستها المالية المنتهجة و تتمثل في:

- خفض الإنفاق على المشاريع الحكومية التي تفتقر إلى الكفاءة.
- التحكم في الإنفاق على الرعاية الاجتماعية.
- توسيع القاعدة الضريبية في البلدان الجديدة حيث أن التهرب الضريبي المقنن مازال منتشرا.

- العدالة في تضييق الضريبة على الدخل[98] ص30.

## 2.1.3.3.1.تقييم أداء الميثاق:

نظرا لسوء إنطلاق البداية التاريخية لمعظم البلدان الأعضاء، فإنه من الصعب معرفة كيف أن الميثاق لم يحسن سلوك السياسة المالية، و من الواضح أن تصميم ميثاق الاستقرار و النمو يؤكد على المحافظة على انضباط المالية العامة، و من ثم فان الجمع بين الانضباط و المرونة اللازمة لمواجهة التقلبات الدورية في الأجل القصير يتطلب قدرا كبيرا من التطلع للأمام في إدارة السياسة المالية[97] ص04.

ما يوضحه سجل الميثاق خلال السنوات الخمس الأخيرة، و عنه بداية استخدام اليورو في عام 1999، كانت كل بلدان منطقة اليورو قد نجحت في تخفيض العجز لديها إلى أقل من 03 % من الناتج المحلي الإجمالي، و كانت ثلث هذه الدول تحقق فائضا، بما في ذلك بعض الدول التي لها تاريخ في التراكم المرتفع للدين العام. إلا أنه على الرغم من دواعي القلق حول طبيعة التدابير قصيرة الأجل التي نفذتها بعض البلدان الأعضاء للالتزام بالسقف المحدد للعجز، فان الميثاق على الأقل أثبت أنه يؤدي إلى الانضباط في السياسة المالية على المدى القصير[98] ص30.

ما يلاحظ أن متوسط العجز في منطقة اليورو في السنوات الخمس الأولى لليورو بلغ 1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه كان أقل بثلاث نقاط مئوية كاملة عن المتوسط الذي كان عليه قبل الميثاق في عام 1980 و ما بعده، و الواقع فانه من منظور الاستدامة أصبحت الميزانية لمنطقة الأورو خلال السنوات الخمس الماضية في وضع أفضل بالمقارنة مع مناطق العملات الرئيسية الأخرى، و بنسبة تقل عن 03 % من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث كان عجز الميزانية في المنطقة عام 2003 أقل من نصف ما هو عليه في الولايات المتحدة الأمريكية و أقل من ربع مثيله في اليابان[99] ص30.

بيد أنه خلال هذه الفترة أيضا، ظهرت فجوة بين البلدان الكبيرة و الصغيرة، ففي الوقت الذي حدث تحسن في توازن ميزانيات الدول الصغيرة بما يزيد عن 01 % من الناتج المحلي الإجمالي حدث هناك تدهور تقريبا بنفس النسبة في البلدان الكبيرة و استمرت البلدان الصغيرة كمجموعة في ضبط المالية العامة[100] ص26 كما يبينه الشكل التالي:

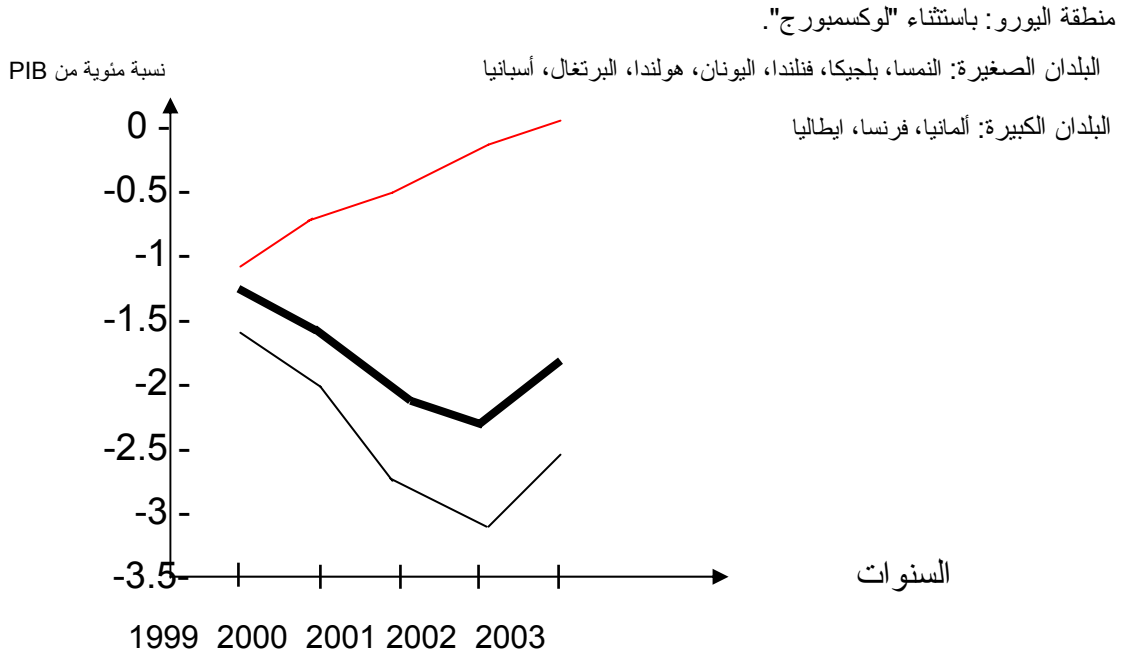


شكل رقم 02: الوفاء بمتطلبات ميثاق تحقيق الاستقرار و النمو[96] ص25

وما يمكن أن نستنتجه أنه كلما استمر ضبط الميزانية العامة على مر الزمن، كلما أثر ذلك ايجابيا على النمو، و كلما طال أجل ضبط أوضاع الميزانية ساعد ذلك على ضمان استقرار الاقتصاد الكلي، بطمأنة المستثمرين بعدم ارتفاع الضرائب و أسعار الفائدة لتمويل الإختلالات في الميزانية العامة مستقبلا، و على النقيض من ذلك، فانه مع قصر أجل ضبط الميزانية يؤثر سلبا على استدامة النمو، و من يعتبر فهم الأسباب التي تؤدي إلى استمرار ضبط أوضاع الميزانية العامة أمرا أساسيا لاكتشاف كيفية تأثيره على النمو[32] ص29.

وقد حاولت دراسة تقييم قام بها صندوق النقد الدولي عن طريق تقدير فترة استمرار وقائع التصحيح المالي، و هي الفترات التي يجري فيها العجز المالي على الأقل بنسبة 1.5 % سنويا من الناتج المحلي الإجمالي، و قد إتضح أن معظم وقائع ضبط أوضاع الميزانية العامة استمرت لمدة سنة واحدة فقط، و لم يستمر سوى الربع منها فقط لأكثر من سنتين ( أنظر الشكل التالي)، وقد كان لقصر فترة استمرار معظم عمليات التصحيح المالي آثار غير جيدة على الاستدامة المالية و النمو الاقتصادي[101].

وكلما ازداد تحول الإنفاق العام من النفقات الجارية إلى النفقات الاستثمارية، طالت فترة التصحيح، و كلما ازداد ارتفاع الأجور و المرتبات و ارتفعت التحويلات و الدعم زاد احتمال قصر أجل التصحيح المالي[102] ص02.

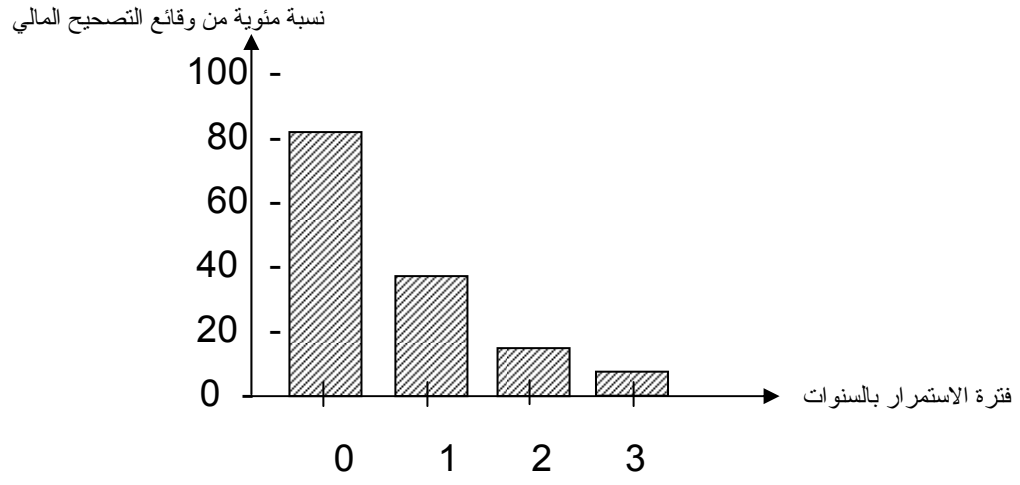


شكل رقم 03: وقائع ضبط الميزانية العامة[32] ص29

البيانات: عن 39 دولة تنفذ برامج يدعمها صندوق النقد الدولي ما بين 1990-2000.

## 2.3.3.1.السياسة المالية لبلدان (OCDE)

اتخذت أغلب الدول التابعة ل " OCDE " تدابير للحد من التوسع في سياستها المالية، و هذا بتقلص العجز في ميزانيتها العامة، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 04: الرصيد الميزاني لبلدان " OCDE" [84] ص103

حسب الشكل يتبين أن متوسط العجز الميزاني انخفض ب (04) نقاط مئوية من الناتج الداخلي الخام مابين سنة 1993و 1999 بعدما شكل حوالي 5.8 % من الناتج الداخلي الخام في سنة

1993، فخلال هذه الفترة كل أو أغلب بلدان OCDE وضعت برامج لتطهير السياسة المالية، هذه البرامج تمثلت في إصلاح النظام الضريبي لزيادة الإيرادات و كذا إتباع سياسة الأولوية في الإنفاق العام، خاصة الإنفاق الذي يزيد من نسبة النمو الاقتصادي، كما عرفت هذه البرامج أكبر حيوية ما بين سنة 2000 و 2001، حيث انتقل العجز من 0.7 % في سنة 2000 إلى 0.5 % من الناتج الداخلي الخام في سنة 2001، هذا الاستقرار يعطي توجهات مختلفة للسياسة المالية بين الدول. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها توجه خاص، تبعا للسياسة[72] التي انتهجتها خلال هذه الفترة[103].

## 3.3.3.1.السياسة المالية للولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر السياسة المالية للولايات المتحدة الأمريكية من أهم السياسات التي تؤثر على السياسة المالية ل OCDE من جهة و من جهة أخرى تحدد بشكل أساسي نشاط حكومتها و حجم تدخلها في الاقتصاد الوطني[104].

تبدأ السنة المالية في الفاتح أكتوبر من كل عام و تنتهي في الثلاثين سبتمبر في العام التالي، تميزت السياسة المالية بين عام 1991 و 2002 ذات توجه إلى الانكماش بعدما سجل حد أقصى للعجز في سنة 1992 ب 06 % من الناتج الداخلي الخام، كما يوضحه الشكل التالي[84] ص104:

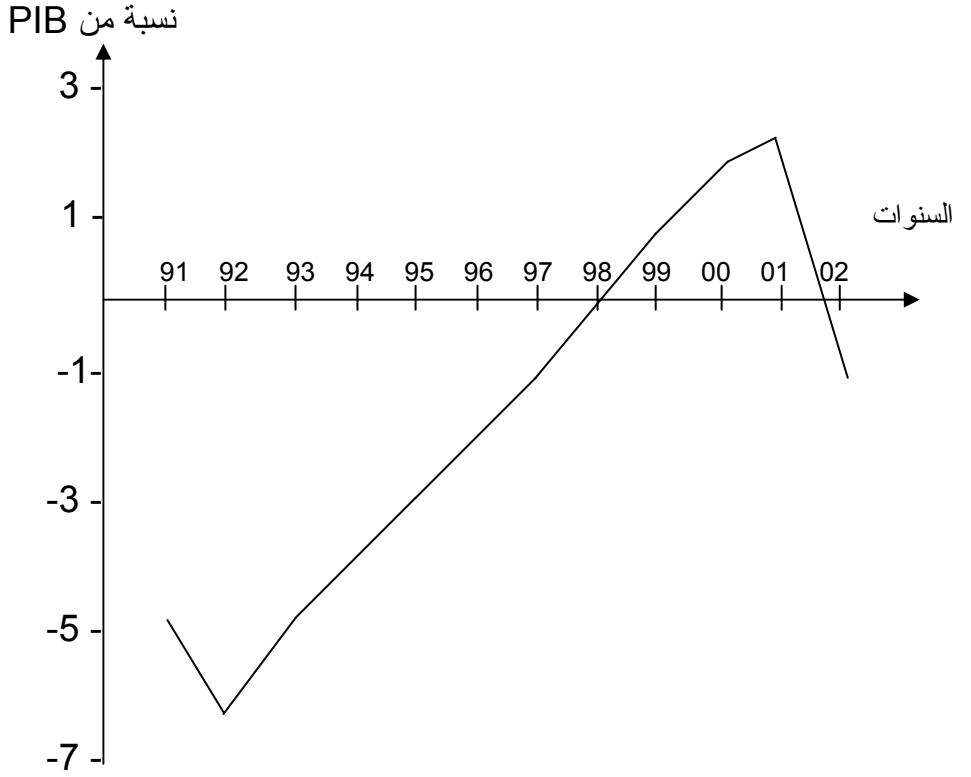


شكل رقم 05: الرصيد الميزاني للولايات المتحدة الأمريكية[84] ص103

حسب الشكل يتضح أن الحكومة الأمريكية حققت فائض في الميزانية سنة 1998 بنسبة 0.2 % بعدما يقارب أربعين عاما من العجز المتواصل بسبب التوسع في الإنفاق العسكري نتيجة الحرب الباردة بعدها الحرب ضد العراق، و بعد عام 1992، سجل هناك انخفاض متواصل للعجز، نتيجة التحكم في أسقف الإنفاق ( بعد نهاية الحرب الباردة و الحرب ضد العراق) مقابل ارتفاع في نسبة الضرائب، حيث سجلت نسبة 42 % من الناتج الداخلي الخام مابين سنة 1995 و 2000، و أن المواطن الأمريكي يدفع نسبة 40 % من دخله على شكل ضرائب، و بعدما سجلت الحكومة فائضا إبتداءا من عام 1998 إلى أن وصل إلى نسبة 2 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2001، هذا الفائض أستعمل لتسديد الدين العام المملوك من قبل العامة و كذا الزيادة في الإنفاق على الدفاع القومي والصحة و الخدمات الاجتماعية، و كذلك التعويضات المتعلقة بأحداث 11 سبتمبر 2001، مما تسبب في تسجيل عجز في نسبة 2002 بنسبة 1.5 % من الناتج الداخلي الخام.

## خلاصة الفصل 1:

مما سبق نستخلص ما يلي:

- ظهرت العولمة المالية كإحدى أنواع العولمة نتيجة للحركة السريعة لانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود في ظل الانفتاح المالي، بإلغاء كل القيود بمختلف أشكالها على هذه الحركية.

- رغم تعدد و اختلاف المفاهيم حول السياسة المالية، إلا أنه و في ظل العولمة المالية أصبح مفهوم السياسة المالية يتلائم و متطلبات هذه الظاهرة التي تقضي بتشجيع انتقال رؤوس الأموال.

- في ظل العولمة المالية، أصبحت السياسة المالية ترسم وفق ما تمليه قوى العولمة المالية و المؤسسات التي تديرها، فتأثرت السياسة المالية بهذه الظاهرة و أصبحت تسعى إلى تحقيق أهداف تتناسب مع متطلبات هذه الظاهرة.

- لتحقيق السياسة المالية التي تتماشى مع ما تمليه العولمة المالية، يظهر دور الثقافة المالية التي تسمح باستعمال الطرق الفعالة في التعامل مع مكونات الظاهرة المالية ( النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، و تعتبر الدول المتقدمة من النماذج التي استطاعت أن تسجل تقدما كبيرا في هذه السياسات من خلال تحقيقها تكاملات ناجحة.

- تعتبر السياسة المالية من السياسات التي تؤثر على عدة ضواهر اقتصادية، ويعتبر الاستثمار من بين هذه الضواهر، و هذا ما نحاول التطرق إليه في الفصل الثاني.

# الفصل2
# الإستثمار كعنصر مستهدف بالسياسة المالية

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، إهتمت العديد من الدول بالسياسات التي من شأنها أن تستقطب رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية، و هذا بعد اضمحلال دور الدولة المنتجة من النشاط الاقتصادي، و إعطاء المبادرة لاستثمارات القطاع الخاص المحلي و الأجنبي، و الذي كان له دور كبير في تحقيق معدلات النمو المستهدفة و القابلة للاستمرار.

و تعتبر السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية التي اتبعتها معظم الدول للتأثير على هذه الاستثمارات، بغية جلبها و الاستفادة من تدفقاتها، و هذا من خلال توفير الشروط الملائمة لها، وسط ما يسود هذه الاستثمارات من منافسة و تكنولوجية عالية و في ظل اقتصاد يعتمد على المعرفة.

في هذا الإطار تستعمل السياسة المالية أدواتها و المتمثلة في الإيرادات العامة و النفقات العامة، وفق طريقة إستراتيجية من شأنها أن تقدم مختلف التحفيزات و التسهيلات لهذه الاستثمارات.

ولتوضيح هذه الآلية نقوم بدراسة الإستثمار مع توضيح علاقة قرار الإستثمار بمناخ الإستثمار، وفي الأخير نبين أثر مكونات السياسة المالية على الاستثمار.

## 1.2.مدخل لدراسة الاستثمار

من أبرز العمليات الاقتصادية الهامة و التي توليها الدولة اهتماما كبيرا، الاستثمار، و الذي يعد من المواضيع الهامة التي تتبوأ مكانا رئيسيا في مختلف الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، من أجل رفع معدلات تنميتها الاقتصادية و تحقيق استقرارها الاقتصادي و العمل على إشباع احتياجاتها الأساسية و تنمية ثرواتها الوطنية، و على هذا الأساس ارتأينا أن نقدم مدخل شامل حول الاستثمار، من خلال التطرق إلى ماهيته وأهدافه وكذا أشكاله المختلفة.

## 1.1.2.ماهية الاستثمار

إن الإستثمار يرتبط بالادخار في علاقة تمويلية* بصورة غير مباشرة، و يرتبط بالاستهلاك في علاقة إنتاجية بصورة غير مباشرة في المجتمع الاقتصادي الحديث، مما يحدو بنا إلى مناقشة الاستثمار كمتغير اقتصادي كلي، سواء من ناحية التعريف أو أهميته، أو محدداته.

### 1.1.1.2.مفهوم الاستثمار

إختلفت وجهات نظر الاقتصاديين في إعطاء مفهوم الاستثمار، و أنجر عن هذا وجود عدة مفاهيم له من زوايا مختلفة، ارتبطت بطرق تحليل هؤلاء الاقتصاديين لموضوع الاستثمار.

#### 1.1.1.1.2.المفهوم المحاسبي للاستثمار

تعددت تعاريف الاستثمار من المنظور المحاسبي و نذكر منها:

**التعريف الأول:**

عرفه "المخطط الوطني المحاسبي" هو **«** جميع الأصول المنقولة و الغير منقولة، المادية و الغير المادية المنتقاة أو المحققة من طرف المؤسسة و المواجهة للبقاء طويلا على الشكل نفسه داخل المؤسسة **»**[105].

ونشير إلى أن الاستثمارات تصنف في المجموعة الثانية للمخطط الوطني المحاسبي.

**التعريف الثاني:**

عرفه الأستاذ "MARGERIN" أنه « هو توظيف دائم للأموال في أشكال مختلفة على أمل الحصول على وضعية اقتصادية أحسن للمؤسسة»[106] ص12.

**التعريف الثالث:**

عرفه " القاموس الاقتصادي الفرنسي" أنه « هو عبارة على التكوين الخام لرأس المال الثابت»[107] ص225.

توضح هذه التعاريف الارتباط الكائن بين الاستثمار و عامل الزمن المؤثر على القيم الموظفة و المحققة و التي تخص دورة أو عدة دورات محاسبة.

وعليه من خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل « هو توظيف جميع الأصول بأشكالها المختلفة قصد تحسين وضعية المؤسسة».

## 2.1.1.1.2.المفهوم الاقتصادي للاستثمار

تعددت و اختلفت تعار يف الاستثمار من المنظور الاقتصادي و نذكر منها:

### التعريف الأول:

عرفه الأستاذ "Margerin, j " أنه « هو كل تضحية بمكتسبات تقوم بها اليوم على أمل الحصول مستقبلا على نتائج أو مداخيل موزعة عبر الزمن لمبلغ إجمـــالي أكبر من التضحية الأولية»[106] ص35.

### التعريف الثاني

عرفه " القاموس الاقتصادي الفرنسي" أنه « هو عملية تقتني المؤسسة من خلالها معدات إنتاجية، انه تدفق من أجل تجديد أو تنمية مخزون رأس المال»[107] ص125.

إن هذا التعريف يقصي الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مستعملا بدلا عنه مصطلح التوظيف المالي.

### التعريف الثالث:

عرفه الأستاذ " حسين عمر" أنه « هو استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات و المحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها»[108] ص651.

### التعريف الرابع:

عرفه الأستاذ " Boughaba " أنه « هو كل تضحية بمصادر حالية، على أمل الحصول على نتائج أو مداخيل مستقبلية موزعة عبر الوقت لمبلغ إجمالي أكبر مما تم صرفه في البداية»[109] ص07.

تنطوي مجمل هذه التعاريف على عامل الزمن كما هو الأمر بالنسبة للرؤية المحاسبية إضافة إلى ذلك يشار إلى المعنى الإنتاجي للاستثمار، بمعنى المردودية، و نجاعة العمالية.

وعليه من خلال التعاريف السالفة الذكر يمكننا إعطاء تعريف دقيق و شامل للاستثمار من المنظور الاقتصادي، « هو التضحية بالاستهلاك الآني على أمل الحصول مستقبلا على مداخيل إضافية».

## 2-1-1-1-3-التعريف المالي للاستثمار:

تعددت تعاريف الاستثمار من المنظور المالي، و نذكر منها:

### التعريف الأول:

عرفه الأستاذ" Boughaba " أنه « هو كل المصروفات المولدة لمداخيل على مدى فترات زمنية طويلة و تعوض تلك المصروفات بالمقابل على عدة سنوات»[109] ص07.

### التعريف الثاني:

عرفه الأستاذ " Conso.p" أنه « هو تشغيل أموال أي توظيف فوري لمبالغ مالية لإنشاء أو شراء أصل ثابت بأمل الحصول على أرباح على مدى فترات زمنية متعددة»[110] ص93.

في هذا التعريف لا يعني فقط الإنفاق المبدئي[111] ص121 بل يشمل أيضا التدفقات النقدية الخارجة أثناء العملية الإنتاجية.

### التعريف الثالث

عرفه الأستاذ " Margerin " أنه [106] ص36 **«** هو تشغيل طويل المدى يتطلب تمويلا طويل المدى، بمعنى رؤوس أموال ثابتة[112] ص44 **».**

هذا التعريف كما ينظر إليه رجل الإدارة المالية، من خلال ما يتطلبه الاستثمار من تمويل طويل المدى.

### التعريف الرابع:

عرفته الأستاذة " أميرة عبد اللطيف مشهود" **«**هو استخدام المال أو تشغيله ، بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، بكثرة هذا المال و نموه على مدى الزمن**»**[112] ص45 .

جاء هذا التعريف ليعطي رؤية الشريعة الإسلامية للاستثمار و الذي هو مرادفا لكلمة " ثمر" أي نمو المال و زيادته عبر الزمن وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

### التعريف الخامس:

عرفه الأستاذ " حنفي عبد الغفار " أنه **«** هو تسخير الأموال من خلال إيجاد أو اقتناء أصول، تكون التدفقات النقدية المتولدة عنه مستعجلة، أو مقسمة على فترات زمنية**»** [113] ص41 .

يرتبط هذا التعريف للاستثمار كذلك بعامل الزمن كما سبق مع المفهومين الأولين، و ما يكتنف ذلك من عامل المخاطرة، و يطلق على الاستثمار ماليا مصطلح التوظيفات الرأسمالية.

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص النقاط المميزة للاستثمار من المنظور المالي [113] ص 462 .

- هو توظيف لمصادر مالية.
- تتولد عنه تدفقات نقدية معوضة.

يرتبط هذا التوظيف بعامل الزمن و الذي ينطوي على عامل المخاطرة.

من خلال التعاريف السالفة الذكر، يمكننا إعطاء تعريف دقيق و شامل للاستثمار من المنظور المالي و "هو التوظيف الآني للأموال على أمل الحصول على تدفقات نقدية ناتجة عن هذا التوظيف عبر الزمن".

ما يلاحظ من خلال كل التعاريف التي تناولناها، وفق المنظور المحاسبي أو الاقتصادي أو المالي، لم يتم إدراج البعد البيئي باعتبار أن الاستثمار الذكي هو الذي يضع في اعتباره البعد البيئي بالمعنى الواسع، أي البيئة الاجتماعية و البيئة الحيوية و هذا حتى يساهم بقسط كبير في تحقيق التنمية المستدامة [114].

## 2.1.1.2.أهمية الاستثمار

يعتبر الإستثمار متغير إقتصادي محلي له دور هام في مسار النظام الاقتصادي و تطوره ديناميكيا على مدار الزمن، بما أنه وثيق الصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار و الدخل و مستوى التوظيف، و تتجلى أهمية الاستثمار من خلال النقاط التالية:

### 1.2.1.1.2.الابتكار:

لقد فرق الاقتصادي "J.SHUMPETER" في مؤلفه عن نظرية التطور الاقتصادي بين الاختراع و الابتكار، حيث قال بأن الاختراع يقصد به اكتشاف أسلوب فني جديد أو تصميم طريقة فنية حديثة في مجال الإنتاج، أمات الابتكار فهو التطبيق العملي للاختراع الجديد.

ومن هنا فإننا ندرك أن الاستثمارات في الأصول الرأسمالية هي الأسلوب العلمي لتطبيق الاختراع و الانتقال به إلى مرحلة الابتكار[115] ص63.

ويرى الاقتصادي "shumpetre" أن الابتكار ثلاثة (03) أنواع:

- إنتاج سلعة جديدة لم تكن موجودة من قبل.
- إحداث أسلوب فني جديد في إنتاج سلعة معينة.
- كشف مصدر جديد للمادة الأولية اللازمة لإنتاج سلعة معينة.

وإن إدخال الأساليب الحديثة في الإنتاج أو التحسينات الفنية، يتطلب استخدام استثمارات في الأصول الرأسمالية، أي أنه قبل إدخال أي تقدم فني و من ثم جني ثمار الأساليب الحديثة، فانه لا بد من الاستثمار على نطاق واسع في الصناعات الأساسية التي لا غنى عنها في النهوض بالصناعات الأخرى و هي ما يطلق عليها " الهياكل الأساسية" مثل: تعبيد الطرقات، وسائل الري و الصرف، وسائل النقل و المواصلات و الاتصالات...الخ[108] ص650.

وأشار هذا الاقتصادي "Shumpeter" إلى أن الأمر يؤول عند الحديث عن الاختراع إلى فئة المخترعين، أما بالنسبة للابتكار، فالأمر يتعلق بالمنظمين، و المنظم ليس هو صاحب رأس المال و المتحمل لعنصر المخاطرة بقدر ما هو صاحب القدرة الابتكارية التي يشمل أداؤها قوة الدفع للنمو الاقتصادي.

## 2.2.1.1.2.الحركة التراكمية

ويعتبر الاقتصادي "P.A samuelson" من الأوائل الذين تناولوا فكرة أن الاستثمار هو دافع قوي للحركة التراكمية للنشاط الاقتصادي صعودا أو نزولا، كما قام بالربط بين مضاعف الاستثمار و معجل الاستثمار و أبرز التفاعل بينهما في غضون هذه الحركة التراكمية[116] ص59. للاستثمار تأثيرات مضاعفة على الدخل القومي، بمعنى أن كل تغير في الاستثمار يؤدي إلى تغير في الدخل بنسبة أكبر، و هو ما يشكل فكرة "مضاعف الاستثمار" الذي يعتبر سلاح ذو حدين، حيث قد يؤدي أحيانا إلى ارتفاع مضاعف في مستوى الدخل كما قد يؤدي في أحيان أخرى إلى انخفاض مضاعف في مستوى الدخل [115] ص65، و يمكن أن يؤدي التغير في رقم المبيعات من السلع الاستهلاكية و بالتالي التغير في مستوى الدخل إلى التغير في مستوى الاستثمار بنسبة أكبر و هو ما يشكل جوهر فكرة "المعجل"، وهو كذلك سلاح ذو حدين، حيث قد يؤدي إلى زيادة مضاعفة في الاستثمار، كما قد يؤدي إلى نقص مضاعف فيه[117] ص53.

ومنه فالاستثمار هو نتيجة لمستوى الدخل ( نظرية مبدأ المعجل) و قد يكون سببا في الوصول إلى هذا المستوى من الدخل ( نظرية المضاعف) و الجمع بين الفكرتين يعني تفاعلا بين المضاعف و المعجل، و هو تفاعل من شأنه أن يؤدي إلى حركة تراكمية، أحيانا في الاتجاه التصاعدي، أي ميل تضخمي، و أحيانا أخرى إلى حركة تراكمية في الإتجاه التنازلي، أي ميل إنكماشي[115] ص66.

### 3.2.1.1.2.التقلبات الاقتصادية الدورية

تتفق النظريات الغير النقدية للدورة الاقتصادية قصيرة المدى على أن الاستثمار يلعب الدور الرئيسي في نشوء الدورة الإقتصادية، و يتعلق الأمر بنظرية الابتكار، نظرية المضاعف البسيط، نظرية الحدود العليا و الدنيا للدخل، و نظرية المضاعف المركب[116] 60.

بالنسبة لنظرية الابتكار ل "Shumperter" فإنها ترى أن ظهور موجة واسعة من التجديد و الابتكار تقوم بدفع التوسع في الإنفاق الاستثماري في مرحلة الرخاء، و لكن هذا لن يكون أبديا، حيث يمكن أن تعمل في الاتجاه المضاد[115] ص64.

بالنسبة لنظرية المضاعف البسيط للاقتصادي "Keynes" فتبنى التقلبات الاقتصادية الدورية على ثلاثة متغيرات و هي: الكفاية الحدية لرأس المال، سعر الفائدة، الميل للاستهلاك.

و ترى أن مستوى الاستثمار يتوقف على مدى الفرق بين الكفاية الحدية لرأس المال، و سعر الفائدة [117] ص53 .

بالنسبة لنظرية الحدود الدنيا و العليا للدخل للاقتصادي "Hicks" فهي تركز على مبدأ المعجل، حيث ترى أن زيادة الطلب (الإنفاق) على الاستهلاك ينطوي على الزيادة في الدخل، وهذه الزيادة في الدخل ذات أثر مضاعف على مستوى الاستثمار، وفق مبدأ المعجل[116] ص61.

بالنسبة لنظرية المضاعف المركب للاقتصادي "Hensen" فهي تعتمد في تفسير الدورة الاقتصادية على تداخل أثري المضاعف و المعجل و بالتالي حركة تراكمية في الاتجاهين التصاعدي و التنازلي بصورة دورية منتظمة، أي على الاستهلاك المستحفز (أثر المضاعف) و على الاستثمار المتحفز ( أثر المعجل )[119] ص21.

وبالتالي فالمضاعف المركب هو حصيلة الجمع بين المضاعف البسيط و مبدأ المعجل في تفسير التقلبات الاقتصادية الدورية.

ويبدأ الأمر بحدوث زيادة أولية في الاستثمار التلقائي [4] إلى زيادات متتالية في الاستهلاك المستحفز و في الدخل ( أثر المضاعف البسيط)، ثم تليها زيادات متعاقبة في الاستثمار من جراء الزيادات في الاستهلاك المتحفز و في الدخل ( أثر المعجل)، و ينتهي الأمر بزيادات متعاقبة في الاستهلاك المتحفز، و في الدخل من جراء الزيادات الجديدة في الاستثمار المتحفز ( أثر المضاعف البسيط)[116] ص62

### 4.2.1.1.2.النمو الاقتصادي

إن أي زيادة مستهدفة في الدخل الكلي بمعدلات معينة لا يمكن أن تحقق إلا بزيادة حتمية في الإنتاج الكلي في المعدلات المتناظرة و لكن قيمة هذا الإنتاج الكلي لا يمكن أن يزيد بمعدلات مناظرة للزيادة في القيمة المضاعفة أو الدخل إلا بزيادة قيمة الاستثمار العيني، أي بزيادة مناظرة في الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق التوسع في كمية الإنتاج و قيمته.

من هنا تتبين الأهمية البالغة لرقم الاستثمار العيني باعتباره مفتاح الموقف في تحقيق أي معدل سريع للنمو الاقتصادي[120].

إن معامل رأس المال بالنسبة للدخل و الذي يشكل جزءا من نموذج النمو الاقتصادي و المعروف ب " نموذج هارود- دومار[116] ص60، يعتبر أداة هامة في يد خبراء التخطيط تمكنهم من تحديد معدل النمو الذي يمكن لاقتصاد معين أن يحققه بمعدل معين من الاستثمار من جهة ومن جهة أخرى تمكنهم من تحديد معدل الاستثمار اللازم لتحقيق معدل نمو اقتصادي[115] ص71.

وعليه فبالرغم من أهمية معامل رأس المال بالنسبة للدخل، في تحديد معدل النمو الاقتصادي، أو معدل الاستثمار إلا أن تطبيقه العملي تتظائل في بعض الأحيان نتيجة اعتبارات سياسية، اجتماعية، تنظيمية، أو فنية، أو لظروف غير متوقعة، و يصبح عندئذ هذا المعامل مجرد تعبير رقمي عما كان يتوقع حدوثه وتحقيقه[121] ص30.

### 3.1.1.2.محددات الاستثمار

إن الاستثمار هو عنصر متقلب في الاقتصاد القومي، و تفسير هذه التقلبات أمر بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي، و ستقف عند أسباب هذه التقلبات التي تعبر عن محددات الاستثمار.

#### 1.3.1.1.2.سعر الفائدة:

تتحقق الكثير من الاستثمارات عن طريق الاقتراض و هنا فان سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين في سوق النقد تعبر قي الواقع عن نفقة اقتراض النقود، و على ذلك فان توقع مقدار الإستثمار الذي يكون مربحا في الإقدام عليه من جانب المستثمرين، يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة، بعبارة أخرى فإننا نتوقع بسعر الفائدة أن يكون مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار خاصة في النظام الرأس المال[122] ص23.

أما بالنسبة للنظام الإسلامي فإن سعر الفائدة لا يعتبر محددا للاستثمار، لأن الشريعة الإسلامية تدرج سعر الفائدة ضمن الأعمال الربوية وهذه الأخيرة محرمة شرعا [112] ص47.

## 2.3.1.1.2.التوقعات

يحتاج الاستثمار إلى بعض الوقت ليساهم في إنتاج المنتجات التي تجعله مجزيا للمستثمر في نهاية المطاف، و من ثم فان رجل الأعمال الذي يقرر هذا العام أن يوسع من الطاقة الإنتاجية لمنشأته سوف لا يرى ثمار استثماره مباشرة، بل ستنتشر على مدار عدة سنوات. بعبارة أخرى، أن القرار الاستثمار الذي يصدره المستثمر الآن هو تصرف يتم بناءا على الثقة في المستقبل، ومن هنا فلو انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في حدسه حول التوقعات فانه يمكن أن يتعرض للجزاءات الجسيمة [60] ص93 .

كما أن المستثمر يتخذ قراراته بناءا على توقعات بخصوص مستقبل النشاط الاقتصادي للمجتمع، فالتوقعات المتفائلة بخصوص ظروف الاستثمار مستقبلا تؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار و العكس صحيح، و تعتبر التوقعات بخصوص المستقبل بطبيعة السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة لتحفيز الاستثمارات أو لتوجيهها لمجالات معينة[118] ص62.

وتعتبر التوقعات من المحددات الرئيسية و المؤثرة على قرار الاستثمار في جميع النظم الاقتصادية، و لا تتعارض الشريعة الإسلامية مع هذا المحدد، باعتبارها أساسية في توجيه المال توجيها سليما [112] ص48.

## 3.3.1.1.2.مستوى الأرباح

يتوقف مقدار الإنفاق الاستثماري علي مقدار الأرباح التي تحققها المؤسسات، فالأرباح العالية تجعل من الممكن أن يتم التمويل الداخلي لحجم كبير من الاستثمارات فهي لا تقدم على القيام باستثمارات لو أن الوسيلة الوحيدة للتنفيذ هي التمويل الخارجي، فالبديل عن استخدام هذه الأرصدة (الأرباح) كاستثمارات هو أن توزع كأرباح، أو تضاف إلى رأس مال المؤسسة أو توضع في أحد البنوك أو تستثمر في سندات قصيرة الأجل، وكل هذه البدائل أقل جاذبية من الاستثمارات المنتجة[123] ص48.هذا من وجهة نظر النظام الرأسمالي، أما النظام الإسلامي فيعتبر عامل الربح محددا أساسيا للإستثمار، غيرأنه ينضبط بضوابط شرعية[112] ص48 واضحة تنبثق من أهداف النظام، والمتمثلة في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ويعتبر الربح هو عائد تحمل المخاطرة بالمشاركة في النشاط الاقتصادي[112] ص47.

كما أن الشريعة الإسلامية تدرج الزكاة[112] ص131 كمحدد للاستثمار، لأنها تحث على الإستثمار حفاظا على رأس المال من النقصان، فيتجه أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار مدخراتهم حتى لو انخفض معدل الربح المتوقع عن نسبة الزكاة بشرط أن يكون معدل الربح المتوقع

أقل من نسبة الزكاة، حيث يكون مقدار المال المتبقي بعد استثمار المدخرات أكبر من المال المتبقي بعد إخراج الزكاة من نماء المال أو عائد الاستثمار، بدلا من اقتطاعها من رأس المال نفسه، كما أن انخفاض نصاب الزكاة، يؤدي إلى دفع المدخرات الصغيرة أيضا للاشتراك في العملية الإنتاجية، واستثمارها، حتى لا تستقطع الزكاة المستحقة عليها من أصل المال[112] ص139.

### 4.3.1.1.2.معدل التغير في الدخل:

يتأثر الاستثمار بمعدل التغير في الدخل القومي أكثر مما يتأثر بالدخل القومي نفسه، و تفسير ذلك، أن ارتفاع مستوى الدخل القومي ( التغير في الدخل بالزيادة) يتضمن زيادة رقم المبيعات بما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، و هو ما يدعو إلى زيادة إنتاج هذه السلع لمقابلة الزيادة في الطلب عليها، وهذه الزيادة في إنتاج هذه السلع الاستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية، أي زيادة الاستثمار. والعكس صحيح، حيث عندما يكون الدخل متجها نحو الانخفاض (لتغير في الدخل بالنقصان) فإن الأمر لا يستدعي حتى إحلال المعدات الرأسمالية عندما تبلى من الاستعمال، و هكذا فان الإنفاق الاستثماري لن يكون كبيرا[119] ص78.

وبالتالي يمكننا القول أن الإستثمار في هذه الحالة هو دالة للتغير في الدخل، يرتفع بارتفاعه و يتناقص بانخفاضه، و هنا أيضا تلعب التوقعات في مجال رقم المبيعات دورا هاما إن اتجهت تصاعديا زاد معه الاستثمار، و إن اتجهت العكس انخفض معه الاستثمار.

ويعتبر معدل التغير في الدخل محدد أساسي للاستثمار في جميع النظم الاقتصادية، و تتعارض الشريعة الإسلامية في إدراجه ضمن محددات الاستثمار[112] ص 124.

## 2.1.2.أهداف الاستثمار و مخاطره

يعتبر الاستثمار عاملا من عوامل التقدم و الرقي للمجتمعات المتقدمة، أما الدول النامية فمازال المجال واسعا أمامها للاهتمام به والتوسع في مجالاته حتى يتسنى لها اللحاق بركب التقدم، و للوصول إلى هذه الغاية، يكون للاستثمار أهداف يسعى لتحقيقها و هو في نفس الوقت يواجه مخاطر مختلفة قد تحول دون تحقيق هذه الأهداف، و هو ما سنتعرض إليه:

### 1.2.1.2.أهداف الاستثمار

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف النظم الاقتصادية، إلا أنها تتشارك مع بعضها البعض و هي:

### 1.1.2.1.2.تحقيق الربح

إن المستثمر يهدف من خلال عملية الاستثمار إلى الحصول على أرباح، و إن كان هذا هو هدف المستثمر الخاص، فان الدولة في استثماراتها تهدف أيضا إلى تحقيق المنفعة العامة، و الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها من خلال هذا الاستثمار، و هذا ما يتناسب مع طبيعة النظام الإسلامي في تحقيق الربح الحلال و تحقيق المنفعة العامة[124] ص11.

### 2.1.2.1.2.تكوين الثروة و تنميتها

يتحقق هذا الهدف عندما يضحي المستثمر بالاستهلاك الحالي، على أمل تكوين الثروة في المستقبل و تنمية هذه الثروة[125] ص16.

### 3.1.2.1.2.تأمين الحاجات المتوقعة

وهذا من خلال تأمين السيولة لمواجهة الحاجات المتوقعة، و لهذا فان المستثمر يسعى جاهدا وراء تحقيق الدخول المستقبلية[124] ص 12.

### 4.1.2.1.2.المحافظة على قيمة الموجودات

وعندها يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره، حتى لا تنخفض قيمة موجودا ته و ثرواته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار و تقلباتها[115] ص40.

### 5.1.2.1.2.المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة

ويتحقق هذا من خلال الاستغلال الأمثل و الرشيد للموارد الطبيعية من طرف المستثمرين آخذين في الحسبان مبدأ المحافظة على البيئة، و أنها ملك لكل الأجيال الحاضرة و المستقبلية كذلك عندما تساهم الاستثمارات في تحقيق الرفاه الاجتماعي المستدام للأفراد بتوفيرها للعمالة و كذا السلع و الخدمات [126]

### 2.2.1.2.مخاطر الاستثمار

في ظل عدم التأكد من تحقيق العائد المتوقع، يعتبر الاستثمار عملية مخاطرة، فقد يحقق المستثمر أرباحا كبيرة أو صغيرة و قد يتحمل قدرا من الخسارة مناسبة لقيمة الاستثمار[124]ص ص11-12. وهناك علاقة طر دية بين العائد و درجة المخاطرة، بحيث أنه كلما حقق المستثمر عائدا أكبر تطلب الأمر تحمل درجة مخاطرة عالية، فعليه عندئذ توظيف أمواله في استثمارات أقل خطورة، و لكن سيكون عندها العائد أقل[117] ص56.

عادة تنقسم مخاطر الاستثمار إلى نوعين:

### 1.2.2.1.2.المخاطر النظامية

ويعتبرها بعض المحللين مخاطر كلية لكونها تنشأ عن البيئة و المحيط، و تتعلق بالنظام المالي العام، و ليس للمشروع الاستثماري بحد ذاته دور رئيسي فيها فهي تؤثر على المستثمرين كافة دون استثناء [118] ص317.

كما تعتبر التطورات التي تطرأ على الساحة الدولية المحلية، سياسيا، اقتصاديا و اجتماعيا، مصدرا رئيسيا للمخاطر النظامية، نتيجة اختلاف العوائد بسبب تغير أسعار الأدوات الاستثمارية، و التي تتمثل أساسا في:

#### 1.1.2.2.1.2.مخاطر أسعار الفائدة

لتقلبات أسعار الفائدة أثرها على أرباح المستثمر، فان كثرة التذبذب في أسعار الفائدة يعمل على زيادة الفجوة و الفارق في العوائد التي سيحققها المستثمر بين انخفاض و ارتفاع لسعر الفائدة، فمثلا كلما ارتفعت أسعار الفائدة كلما توجه المستثمرون نحو الودائع و الحسابات البنكية، نظرا لضمان الفائدة دون مخاطرة مناسبة خسارة في تعاملات الأوراق المالية و هذه الخسارة هي مقدار المخاطرة [127] ص121.

#### 2.1.2.2.1.2.مخاطر السوق

إن تعرض السوق للهزات و الانهيارات المفاجئة و تقلب أسعاره فجأة بالانخفاض، يؤدي الي انخفاض أسعار أصول الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها[128] ص136.

#### 3.1.2.2.1.2.-مخاطر التضخم و الائتمان

إن التضخم وما يعنيه من انخفاض للقوة الشرائية للنقود، سيؤدي إلى انخفاض القيم الحقيقية للموجودات و الأصول الاستثمارية، الأمر الذي يؤدي إلى مأزق مالي و ربما عسر مالي كذلك لصاحب المشروع جراء عدم تمكنه من سداد ما عليه من التزامات مالية نتيجة الاقتراض و التسهيلات الائتمانية الممنوحة [118] ص319.

### 2.2.2.1.2.المخاطر الغير النظامية

وهي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة و نوع الاستثمار و ليس من طبيعة النظام المالي العام، مما يجعلها خاصة بالمشروع، و تأتي نتيجة بعض التعاملات الاستثمارية، فتؤثر على مستثمر معين أو مشروع محدد دون غيره [118] ص320.

ولذلك فإذا كانت المخاطر النظامية مخاطر عامة، فان المخاطر الغير النظامية، مخاطر خاصة، فهي تختص باستثمار دون غيره، و تتمثل هذه المخاطر في:

### 1.2.2.2.1.2.مخاطر النشاط الصناعي

قد يتعرض نوع من الصناعة لمخاطر تنعكس على المتعاملين فيه من خلال الأسهم الخاصة بذلك المشروع الصناعي، و مثال ذلك: التطور العلمي و ظهور أنواع منافسة للآلات و المعدات المستعملة، مما يؤثر على المشروع و إنتاجيتة بالمقارنة مع غيره من المشاريع في ذات المجال [129] ص201.

### 2.2.2.2.1.2. مخاطر قانونية و اجتماعية:

كثيرا ما تلجأ بعض الدول لعملية التأميم، فتقوم بتأميم بعض المشاريع مما يؤثر على مصلحة المستثمرين، ناهيك عن بعض العادات الاجتماعية و القوانين السائدة في الكثير من الدول، كطبيعة الاستهلاك و الميول و الرغبات و أذواق الناس التي لها دور كبير كذلك[128] ص26.

### 3.2.2.2.1.2.مخاطر إدارية و مالية

غالبا ما تكون نتيجة سوء التخطيط و التنبؤ لعدم كفاءة القائمين على إدارة المشروعات و اتخاذ القرارات السليمة، فيؤثر ذلك سلبا على نسبة السيولة فتتضاءل مما لا يمكن المستثمر بالالتزام بما عليه من واجبات[130] ص102.

### 3.1.2.الأشكال المختلفة للاستثمار

لا يقتصر الاستثمار على تكوين طاقات إنتاجية لإقامة المشاريع أو التوسع في المشاريع القائمة بغرض زيادة حجم الطاقات الإنتاجية، بل يمتد إلى تكوين الاستثمارات بهدف المحافظة على الطاقة الإنتاجية أو تجديد هذه الطاقات، و قد ندرجها جميعا تحت مصطلح استثمارات النمو[113] ص291.

ولهذا يأخذ الاستثمار عدة أشكال وفق تصنيفات مختلفة

### 1.3.1.2.حسب الهدف من الاستثمار

يأخذ الاستثمار حسب الهدف منه الأشكال التالية:

#### 1.1.3.1.2.الاستثمارات الإحلالية (التجديدية)

يشمل قرار الإحلال على استبدال أصل قديم، سواء بانتهاء عمره الإنتاجي أو عدم صلاحيته للاستعمال أو لوجود أصل آخر أكثر تطورا و آداءا، يؤدي نفس الغرض من أجل المحا فضة على

القدرة الإنتاجية و التوزيعية، و يترتب على الإحلال تطوير أساليب و أنظمة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج أو تخفيض التكاليف[131] ص151.

### 2.1.3.1.2.الاستثمارات المنتجة

والغرض منها تحسين الإنتاج و يسمح هذا النوع من الاستثمارات بـ:

- تخفيض تكلفة المنتوج بالتوفيق الجيد بين عوامل الإنتاج.
- تحسين النوعية بتكلفة مساوية [131] ص152.

### 3.1.3.1.2.الاستثمارات التوسعية

والهدف منها توسيع الطاقة الإنتاجية و التوزيعية، و ذلك بإدخال منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج و المبيعات، يضمن هذا النوع كغيره نمو المؤسسة و يستجيب لحالات زيادة الطلب نسبيا وتقد يرها ممكن [60] ص86 .

### 4.1.3.1.2.استثمارات التنويع و البحث التطوير

والغرض منها تطوير أنشطة المؤسسة، وتنميتها، وذلك بتوسيع سلسلة الإنتاج نوعيا و كميا، هذه الاستثمارات مشروطة بالتطور التكنولوجي، ونتائج البحث و التطوير، إذ يخضع دوما هذا النوع من الاستثمارات المتغيرات قد تحدث أخطاء في التقديرات[132]ص05.

### 5.1.3.1.2.الاستثمارات الاستراتيجية

والهدف منها هو الدفاع أو الهجوم وذلك من أجل المحافظة علي بقاء واستمرار المؤسسة، كالبحث والتطوير للوصول إلي منتجات خاصة تحافظ على حصة المؤسسة في السوق، وكذا انتهاج إستراتيجيات تسمح لها بإنتاج فروع في دول أجنبية[133].

### 6.1.3.1.2.الاستثمارات الإجبارية:

وهي الاستثمارات التي تفرضها الظروف أو تفرض بواسطة الدول ، الهدف منها :

- الالتزام بالتشريعات( القوانين الوضعية )فيما يخص الصحة، الأمن، مكافحة التلوث
- تحسين المناخ الاجتماعي، كإنشاء مساكن للعاملين ، توفير أماكن التوقف السيارات الموظفين وغيرها[134]ص15 .

### 2.3.1.2.التصنيف المحاسبي للاستثمار:

وفقا للتصنيف المحاسبي، المؤسس على طبيعة الأصول المستثمرة، نميز بين ثلاث أشكال للاستثمار:

### 1.2.3.1.2.الاستثمار في الأصول المادية:

تمثل كل كيان مادي ملموس، سواء كان صناعيا أو تجاريا مثل: المصانع، الآلات، التجهيزات التقنية [135] ص16 .

### 2.2.3.1.2.الاستثمار في الأصول المعنوية:

وتتمثل في برامج الاختراع، إسم و مركز المحل التجاري، العلاقات التجارية، التراخيص، العقود و كذا نفقات التكوين، الإشهار البحث و التطوير [106] ص21.

### 3.2.3.1.2.الاستثمار في الأصول المالية:

تتخلص في الحقوق التي تنشأ عن المعاملات المالية بين الناس و تتمثل هذه الحقوق في الأصول الثانية. وهو الاقتراض طويل المدى، بالإضافة إلى الاستثمار في الأوراق المالية عن طريق الأسهم و السندات، كما أن هناك أدوات جديدة ظهرت مع العولمة المالية و التي استقطبت العديد من المستثمرين خاصة في الدول المتقدمة و هي[136]:

- المبادلات.
- الخيارات.
- المستقبليات.

### 1.3.2.3.1.2.الأسهم:

وهي صكوك ملكية تعد بمثابة حق في الملكية الشركة ة تعطي لحاملها بعض الحقوق، بالإضافة إلى حصوله على أرباحا إذا ما حققت الشركة أرباحا، و يتحمل معها الخسارة إذا ما حققت خسارة [137] ص08.

### 2.3.2.3.1.2.السندات

هي عبارة على عقد أو اتفاق بين المنشأة ( المقترض ) و المستثمر (المقرض) بحيث يفرض الطرف الثاني مبلغا معينا إلى الطرف الأول الذي يتعهد بدره بدوره أصل المبلغ و فوائد متفق عليها عند وصول أجل الاستحقاق [65] ص297.

### 3.3.2.3.1.2.المبادلات

هي عقود جاءت لتغطية مخاطر سعر الصرف، و تعرف بأنها سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ، و يتم تسويتها على فترات دورية (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية)، و لا يتم تسوية الأرباح أو الخسائر يوميا[65] ص297.

### 4.3.2.3.1.2.الخيارات

جاءت لتغطية مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية التي يملكها المستثمر أو الحق (و ليس الإلزام) في تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه، و ذلك نظير مبلغ معين غير قابل للسداد، يدفع للطرف الثاني (محرر العقد) على سبيل التعويض أو المكافأة [65] ص243.

### 5.3.2.3.1.2.المستقبليات:

هو عقد يتم بين طرفين، أحدهما بائع و الآخر مشتري بغرض تسليم سلعة أو أصل ما في تاريخ لاحق بسعر معين، على أن يتم تسليم السلعة أو الأصل المتفق عليه و دفع الثمن في هذا التاريخ اللاحق [65] ص325 .

## 3.3.1.2.حسب نوع الاستثمار:

يمكننا التمييز بين ثلاث أشكال للاستثمار تبعا لهذا التصنيف:

### 1.3.3.1.2.الاستثمارات الحقيقية:

يعتبر الاستثمار حقيقيا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي (كعقار، السلع، المعدات، الذهب...) و كذا حيازة حق الاختراع، شهرة المحل و الرصيد في البنك و هو كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو خدمة [138] ص 145.

### 2.3.3.1.2.الاستثمارات المؤقتة

هي تلك الاستثمارات التي يخطط المستثمر لبيعها بعد فترة قصيرة من شرائها، يتولد عنها عائدا ضئيلا نسبيا، و يرجع ذلك إلى انخفاض المخاطر التي تتعرض لها هذه الاستثمارات من أمثلتها: الاستثمارات في أذونات الخزينة: و هي صكوك مديونية يمكن لحاملها تحويلها إلى نقد عند الطلب، دون تعرضه لخسائر مالية على الإطلاق، كالأوراق المالية المضمونة التي تصدرها الحكومة، شهادات الإيداع ذات الفائدة و التي يتحدد تاريخ استحقاقها بالتعويض مع البنك الذي أصدرها، ودائع التوفير التي تستحق عند الطلب، الودائع لأجل[139] ص337.

### 3.3.3.1.2.الاستثمارات الصديقة للبيئة:

هي تلك الاستثمارات التي تهدف إلى جانب تحقيق الربحية، المحافظة على البيئة و الثروات الطبيعية، أو بالأخرى هي الاستثمارات التي تحافظ على رأس المال الطبيعي و تضمن تجدده و نموه [140]. و من أمثلتها:

- الاستثمارات في مجال تنقية و تحضير المياه الملوثة.
- الاستثمارات في مجال تنقية الهواء الملوث...الخ.

### 4.3.1.2.حسب موقع الاستثمار

يمكن تصنيف الاستثمارات حسب موقعها إلى استثمارات محلية و استثمارا خارجية.

#### 1.4.3.1.2.الاستثمارات المحلية

وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي و التي يقومون بها المقيمين المحليين داخل إقليم الدول [118]ص20 .

#### 2.4.3.1.2.الاستثمارات الخارجية (الأجنبية)

وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، و تتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر[139]ص249.

#### 1.2.4.3.1.2.الاستثمار المباشر

يكون الإستثمار مباشرا إذا كان المستثمر هو المتحكم الفعلي (المراقبة الفعلية) في الاستثمار، و يتحدد بمقدار المساهمة في رأس مال الشركة، و تعطي لصاحبها القدر الأكبر من المساهمة في رأس المال[124] ص26.

ويعرف بأنه « نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة و القرار» [141] ص23.

#### 2.2.4.3.1.2.الاستثمار الغير المباشر

و يكون في شكل قروض أو اكتتاب عن طريق السندات ذات الفوائد الثابتة أو الأسهم دون التحكم في المشاريع الاستثمارية و كذلك باستعمال الأدوات المالية الجديدة التي ظهرت مع العولمة المالية (الخيارات، المبادلات، المستقبليات) [142] ص19.

### 2.2.علاقة قرار الاستثمار بمناخ الاستثمار

يسعى القائمون على إدارة الاقتصاد في أي دولة من دول العالم إلى أن تكون هناك سياسات للاستثمار على درجة عالية من الكفاءة، ذلك لأن زيادة معدل النمو الاقتصادي لن يتحقق بالصورة المطلوبة إلا إذا كانت هناك سياسات للاستثمار تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال حجم استثمار معين و نمط محدد لهذا الاستثمار، و يلاحظ أن كفاءة سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها، تتوقف

على ما يطلق عليه "مناخ الاستثمار" الذي ينطوي على المؤشرات و الأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها من عدمه، كما أن مناخ الاستثمار و التي تكون تبعا لهذا المناخ الذي يكون إما جاذبا للاستثمارات أو طاردا لها و في هذا الإطار نتناول مفهوم سياسة الإستثمار ومناخ الإستثمار وكذا قرار الإستثمار.

## 1.2.2.سياسة الاستثمار

حظيت سياسة الاستثمار بأهمية بالغة في كل الدول، إذ أن إصدار التشريعات المتعلقة بالاستثمار و وضع النصوص الخاصة بهذا الموضوع يجعل المستثمر في وضع يسمح له و يساعده على التعامل مع هذه النصوص، التي تحقق الاستقرار والنماء لاستثماراته.

### 1.1.2.2.تعريف سياسة الاستثمار.

تعددت التعاريف المتعلقة بسياسة الاستثمار، و نذكر منها:

#### التعريف الأول

عرفها الأستاذ "رضا عبد السلام" بأنها « مجموعة من القواعد و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات و الأنشطة و الأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة» [143]ص 118.

#### التعريف الثاني:

عرفها الأستاذ "سعيد النجار" بأنها « مجموعة القواعد و المبادئ العامة و التوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد، من حيث حجم و أولويات الاستثمار و توزيع الاستثمار القطاعي و الإقليمي، وجنسية الاستثمار و ملكية و إستراتجية الإنتاجية و نمطه و مصادر تمويله خلال فترة معينة» [144] ص 26.

#### التعريف الثالث

عرفها صندوق النقد الدولي بأنها « مجموعة القواعد و التدابير التي تقوم بها الدولة لإشراك القطاع الخاص المحلي و الأجنبي في الاستثمارات التي تحقق للنمو الاقتصادي الاستدامة، خلال فترة زمنية معينة» [145] ص 02.

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكننا إعطاء تعريف دقيق و شامل لسياسة الاستثمار و هو « مجموعة القواعد و التدابير التي تقوم بها الدولة و التي تعكس توجهاتها الاستثمارية، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة».

## 2.1.2.2.خصائص سياسة الاستثمار:

تتميز هذه السياسة بالخصائص التالية:

- إن القواعد و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة لابد أن تتسم بالوضوح و الثبات و الاستقرار [143] ص120.

- أن هناك مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها سياسة الاستثمار على المستوى الوطني و هي ترتبط بمجموعة من المعايير لتقييم الاستثمار من وجهة نظر المجتمع تحكم على جدوى الاستثمارات المنفذة من عدمه.

- أن هناك مناخ استثماري ينطوي على مجموعة من المؤشرات و الأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسة الاستثمار [116]ص 45.

- إن توجهات سياسة الاستثمار يمكن أن تتغير من فترة لأخرى، تتغير فيها الأولويات و الأهداف.

- إن سياسة الاستثمار لابد أن تكون تحفيزية، أي تدفع المستثمرين و قبلهم المدخرين في القنوات التي تحقق الأهداف المسطرة و في المجالات و الأنشطة و القطاعات المرغوبة [146]ص 49.

- أن هناك حاجة لوجود سياسة استثمار على المستوى الوطني تتميز بالكفاءة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، و تعمل على توزيع الاستثمارات بين الأنشطة و القطاعات و الأقاليم بصورة تحقق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن، و تتعمق الحاجة إلى سياسة الاستثمار ذات الكفاءة من منطلق أن آثارها تقع على المجتمع ككل، و أي خطأ في تصميم هذه السياسة يؤثر على المجتمع [18] ص 380.

- لابد أن تصمم سياسة الاستثمار و تدرج في مبادئها البعد البيئي، أي تأخذ بعين الاعتبار مبدأ المحافظة على البيئة و الاستغلال الأمثل للموارد [147].

- باعتبار أن سياسة الاستثمار هي مجموعة من القواعد و التوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية، فإنها تنطوي على عدة أنواع لسياسة الاستثمار من حيث حجم و أولويات الاستثمار، و توزيعه القطاعي و الإقليمي و جنسية الاستثمار و ملكيته و إستراتجيتها الإنتاجية و نمطه و مصادر تمويله [148] ص 134.

## 3.1.2.2.أنواع سياسات الاستثمار

من خلال التعاريف، يتضح أن هناك عدة أنواع لسياسة الاستثمار، و نذكر منها:

### 1.3.1.2.2.الأولوية في اختيار المشاريع

ويقوم صانع السياسة الاستثمارية في هذه الحالة بتحديد أولويات معينة للبدائل الاستثمارية، من منطلق محدودية الموارد المتاحة و بالتالي لابد من العمل على استخدام تلك الموارد أحسن استخدام ممكن في كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للاقتصاد الوطني، من خلال تحديد الأهداف الاستثمارية مع الإسناد إلى معايير الاستثمار الملائمة، و قد اتفق في هذا المجال على أن معيار تعظيم القيمة المضافة، معيار مناسب لتحديد أولويات المشاريع الاستثمارية، و يتفق في ذلك مع الإشارة في بداية التحليل إلى أن الهدف الرئيسي لسياسات الاستثمار هو تحقيق أكبر معدل نمو اقتصادي و زيادة الدخل الوطني [124] ص 399.

### 2.3.1.2.2.التوزيع القطاعي

وهنا صانعي السياسة الاستثمارية يعملون على تصميم سياسة التوزيع القطاعي للاستثمار على مرحلتين هما [143] ص 120.

في المرحلة الأولى يتم وضع خريطة استثمارية تقوم على أساس تحديد الأنشطة الاقتصادية بكل أبعادها، و هذه الأنشطة تنقسم في كل الأحوال من الناحية الاقتصادية إلى مجموعتين هما:

- مجموعة الأنشطة الخدمية الإنتاجية و تنقسم بدورها إلى مجموعتين من الأنشطة و هي أنشطة الخدمات الإنتاجية، مثل النشاط السياحي و النقل والمواصلات والتجارة و غيرها، و مجموعة الأنشطة الخدمية الاجتماعية، حيث تتضمن نشاط الخدمات الصحية، و الخدمات التعليمية و الخدمات الاجتماعية الأخرى.
- مجموعة الأنشطة السلعية مثل: النشاط الزراعي و الأنشطة الصناعية التحويلية، و الأنشطة الصناعية الإستراتجية و التعدينية و نشاط التشييد.

أما في المرحلة الثانية يتم تحديد أولويات الأنشطة التي ستساهم بها السياسة الاستثمارية، و بناءا على ذلك تتحدد توجيهات و حوافز و مزايا و أدوات سياسة الاستثمار، في إطار هذا المدخل من مداخيل تحليل سياسات الاستثمار.

### 3.3.1.2.2.توزيع الاستثمار بين القطاع العام و الخاص.

ويتجه صانع السياسة الاستثمارية في هذا المجال، باتخاذ التدابير و الإجراءات ووضع الأدوات التي تعطي وزن أكبر للاستثمار، إما من خلال القطاع العام أو القطاع الخاص، و يحدد معالم سياسة الاستثمار لهذا المدخل، اتجاه الدول إلى نظام اقتصادي بعينه ، فقد يكون اقتصاد قائم على الملكية العامة أو على الملكية الخاصة أو مختلط [18] ص 401.

ويلاحظ في هذا المجال أن الاتجاه السائد في معظم دول العالم هو تطبيق الخوصصة وآليات السوق و بالتالي الاتجاه أكثر إلى تشجيع الاستثمار الخاص [145] ص 03.

والمهم في هذا المجال أن يضع صانع سياسة الاستثمار الأوزان النسبية الملائمة للاقتصاد الوطني لكل من القطاع الخاص و العام و التي تؤدي في النهاية إلى تحقيق أكبر درجة من الكفاءة الاقتصادية الممكنة، و في إطار تحديد الأهداف التي يراد تحقيقها من كلا القطاعيين، دون تحيز و بشكل موضوعي و يتوقف ذلك على طبيعة الاقتصاد و هيكلية و طبيعة القطاعات المكونة له و الأنشطة الغالبة عليه [146] ص 51.

## 4.3.1.2.2.تشجيع الاستثمار الأجنبي و المناطق الحرة:

وهي مكملة للسياسة السابقة مباشرة، و تعني استخدام مجموعة الأدوات و الحوافز و المزايا و الضمانات و الإجراءات و التدابير التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي، سواء في داخل البلاد أو من خلال المناطق الحرة [149]، و الأخيرة يتم التوسع فيها طبقا لهذه السياسة، وخاصة في المناطق الحرة الصناعية، و معظم دول العالم تتنافس في هذا المجال لما يحمله هذا النوع من الاستثمار من مزايا الإنتاج الكبيرة و التكنولوجيا و رأس المال الضخم [150]ص 70،و يتوقف نجاح سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي على موقف النظام السياسي و الاقتصادي و مدى تقبله للاستثمار الأجنبي و خاصة الاستثمار داخل البلاد، و يتوقف نجاحها أيضا على نظرة الاستثمارات الأجنبية للبلد المضيف من ناحية أنه مؤهل لاستقبال الاستثمارات الأجنبية العملاقة أم لا [146] ص 52.

وقد يكون البديل الأكثر ملائمة للدول النامية هو تشجيع الاستثمار من أجل التصدير في المناطق الحرة الصناعية العملاقة، التي تستطيع استقبال الشركات المتعددة الجنسيات[4] الضخمة التي تستطيع أن تربط الإنتاج بالمناطق الحرة بالأسواق الدولية [150] ص 72.

## 5.3.1.2.2.التوزيع على الأقاليم الاقتصادية

وتتم في هذا المجال، تحديد الخريطة الاستثمارية، طبقا لتقسيم الاقتصاد الوطني إلى أقاليم اقتصادية، ثم يتم تحديد الأقاليم ذات الأولوية في التوجيه الاستثماري، فتستخدم الأدوات و التدابير و الإجراءات و الحوافز و المزايا و الضمانات التي تحقق ذلك، و قد يكون الهدف هو إحداث التوازن في التنمية الاقتصادية في بعدها الإقليمي [119] ص 102.

### 6.3.1.2.2.الاستثمار من أجل التصدير

وهنا يفاضل صانع السياسة الاستثمارية بين الإحلال محل الواردات و سياسة الاستثمار من أجل التصدير، دون الدخول في تفاصيل كل واحدة، فالأولى ذات توجه داخلي و تحل المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة و لا تشجع على المنافسة، بخلاف مساوؤها الأخرى، و الثانية ذات توجه خارجي، و تنتج منتجات من أجل التصدير، و تعظم العائد من النقد الأجنبي في شكل صادرات و تشجع على المنافسة و التطوير في المنتجات و التكنولوجيا، و يتجه معظم دول العالم في الوقت الحاضر إلى سياسة الاستثمار من أجل التصدير [124] ص 16.

### 7.3.1.2.2.إتباع الفن الإنتاجي

وهنا تتحدد الخريطة الاستثمارية و نمط الاستثمار من منظور عناصر الإنتاج و أسعاره و مدى توافرها، و بالتالي يمكن أن نجد سياسة الاستثمار تتجه و تتحيز بدرجة أكثر نحو الاستثمارات في مشاريع كثيفة رأس المال، و هناك سياسة استثمارية تتجه بدرجة أكثر نحو الاستثمارات في مشاريع كثيفة العمل [152] ص 40.

### 8.3.1.2.2.إتباع مصادر التمويل

وتعتمد هذه السياسة على وضع خريطة استثمارية حسب مصادر التمويل من حيث ما إذا كانت المصادر الداخلية كافية من عدمه، و هل توجد مدخرات محلية متوفرة لتحقيق الأهداف الاستثمارية أو لابد من الاستعانة بالمصادر الخارجية، و تتوقف على تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل و مدى توافره [119] ص 51.

## 2.2.2.مناخ الاستثمار

يعتبر تحريك الاستثمار من قضايا السياسات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للدول من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي بوتائر قابلة للاستمرار، و يتم ذلك عن طريق تحسين البيئة المواتية للاستثمار، و القادرة على تهيئة المناخ لتحقيق النمو القابل للإستمرار، و عليه سنتطرق إلى تعريف مناخ الاستثمار و مكونات مناخ الاستثمار.

### 1.2.2.2.تعريف مناخ الاستثمار

تعددت التعاريف المتعلقة بمناخ الاستثمار و نذكر منها:

التعريف الأول

عرفته "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار" أنه « هو مجمل الأوضاع و الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية التي تؤثر في توجهات رأس المال» [153]

التعريف الثاني

عرفه الأستاذ "شرف الدين أحمد" بأنه « هو مجمل الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية و بالتالي على حركات واتجاهات الاستثمارات، و تتمثل هذه الأوضاع في الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية و الأمنية و التنظيمات الإدارية» [154] ص 287.

التعريف الثالث

عرفه"الأستاذ سعيد النجار" بأنه « مجموعة سياسات الاستثمار أي يعكس سياسات الاستثمار بالمعنى الواسع»[155] ص 126.

التعريف الرابع

عرفه الأستاذ "عبد المطلب عبد الحميد" بأنه « هو مجموعة الظروف و السياسات و المؤسسات الاقتصادية و السياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر و تقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر» [18] ص 390.

من خلال التعاريف السالفة الذكر، يمكننا إعطاء تعريف شامل و دقيق لمناخ الاستثمار"و هو الجو الذي يعبر عن توفر أو عدم توفر مجموعة من الظروف المساعدة على نجاح الاستثمار، و تسمح للمستثمرين بالشروع في إنجاز مشاريعهم و الدخول إلى السوق".

## 2.2.2.2.مكونات مناخ الاستثمار

وهي تعبر على مختلف الأنظمة و القوانين و التشريعات المتعلقة بالاستثمار و كذا السياسات الاقتصادية التي توضح المناخ الاستثماري، إن كان جاذبا أو طاردا للاستثمار [148]ص 140.

و يمكن التعبير عليها من خلال الشكل التالي:

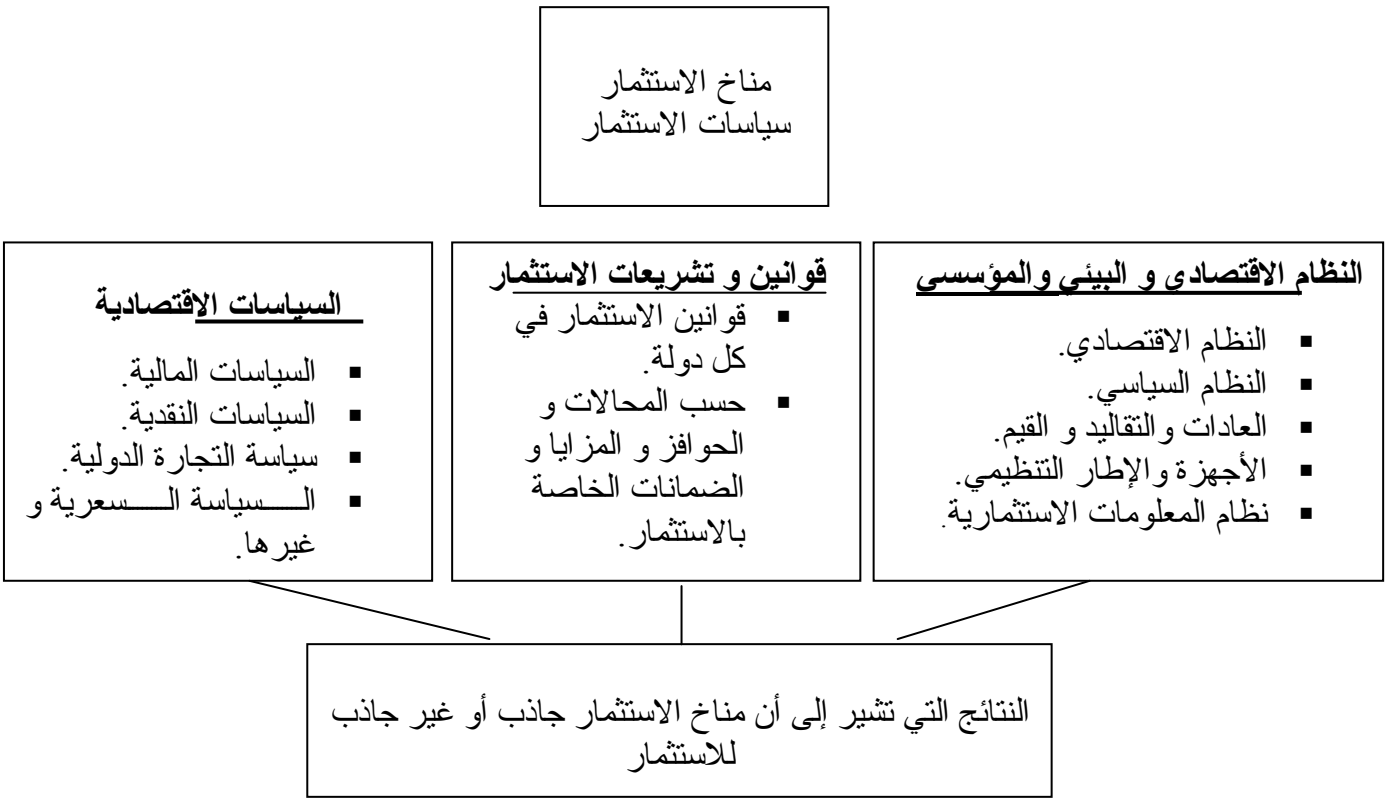


شكل06: مكونات المناخ الاستثماري[18] ص391

من خلال الشكل يمكننا أن نوضح دور كل عنصر من مكونات المناخ الاستثماري باختصار و على النحو التالي:

### 1.2.2.2.2.النظام الاقتصادي و البيئي و المؤسسي

كلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار كلما أدت الى جذب الاستثمار و زيادة معدلاته، و بالتالي كلما تحسن مناخ الاستثمار و ازدادت كفاءة و فعالية سياسات الاستثمار و العكس صحيح و تنطوي تلك الأنظمة على:

### 1.1.2.2.2.2.النظام الاقتصادي

فكلما كان النظام الاقتصادي يتجه إلى الحرية الاقتصادية و آليات السوق كلما كان جاذبا للاستثمار و العكس صحيح.

### 2.1.2.2.2.2.النظام السياسي

والأهم أن النظام الاقتصادي يعمل من خلال النظام السياسي، و هنا كلما كان النظام السياسي ديمقراطيا كلما كان جاذبا للاستثمار، و كلما كان دكتاتوريا كلما كان طاردا له، و هذا يرتبط بمدى

الاستقرار السياسي، و كلما كان النظام السياسي مستقرا كلما كان جاذبا للاستثمار و العكس صحيح [124] ص 117.

### 3.1.2.2.2.2.النظام البيئي

وهو مجموعة القيم و العادات و التقاليد التي يتكون منها المجتمع، فكلما كانت هذه المكونات ايجابية، كلما كانت مشجعة و جاذبة للاستثمار و كلما كانت سلبية، كلما كانت طاردة للاستثمار [18]ص 392.

### 4.1.2.2.2.2.النظام المؤسسي

و يتكون هذا النظام من عدة عناصر و هي:

- النظام الإداري و الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار و الإطار التنظيمي.
- المنظمين الأكفاء يجذبون الاستثمار و العكس صحيح.
- نظام المعلومات الاستثمارية، الذي يؤدي إلى إتاحة البيانات و المعلومات الاستثمارية للمستثمرين [139] ص 217.

### 2.2.2.2.2.2.قوانين و تشريعات الاستثمار

وهي عبارة عن القانون الرئيسي للاستثمار في أي دولة من الدول بغض النظر عن مسمياته، بالإضافة إلى مجموعة من القوانين و التشريعات المكملة، مثل قانون البنوك، قانون الضرائب، الجمارك و غيرها من القوانين ذات العلاقة و المؤثرة على قرارات الاستثمار، و قانون الاستثمار و القوانين المكملة غالبا ما تنطوي على مجالات الاستثمار و تنظيمه في الداخل و الاستثمار في المناطق الحرة، و تحدد مجموعة من الضمانات و المزايا و الإعفاءات للاستثمار [124] ص 120.

و يلاحظ في هذا المجال أنه:

- كلما تميز قانون الاستثمار بالوضوح و عدم التضارب فيما بينها و المرونة كلما كان جاذبا للاستثمار و العكس صحيح.
- كلما كان قانون الاستثمار و التشريعات المكملة تحتوي على الضمانات الكافية للاستثمار،و هذا بعدم مصادرة و عدم تأميم لأموال المستثمر،و غيرها كلما كان جاذبا للاستثمار،و العكس صحيح [153] ص 02.
- كلما كان قانون الاستثمار و التشريعات المكملة يتضمن مجموعة من الحوافز و المزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية و جمركية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار و العكس صحيح

- من المفترض أن يكون الاستثمار في المناطق الحرة أكثر جاذبية للاستثمار من أجل التصدير من الاستثمار في الداخل، لأنها جزء من الحرية الاقتصادية، وسط محيط من بيروقراطية الدولة، ومن ثم كلما اتجه قانون الاستثمار إلى تحرير الاستثمار في المناطق الحرة من كل القيود و العمل على تسهيل إدارة تلك المناطق من خلال القطاع الخاص و وفرة المناخ المناسب لربط المناطق الحرة بالأسواق العالمية، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار، والعكس صحيح [149] ص 02.

## 3.2.2.2.2.السياسات الاقتصادية

هنا نعني بالدرجة الأولى السياسات الاقتصادية على المستوي الكلي ، فكلما كانت هذه السياسات مرنة ، واضحة غير متضاربة في الأهداف و تتميز بالكفاءة والفعالية ، تتلاءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى التحولات العالمية ، كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح [156] ص 20،أهم هذه السياسات هي:

### 1.3.2.2.2.2.السياسة المالية

كلما كانت السياسة الضريبة تحمل إعفاءات ضريبة و سياسة الإنفاق العام تتجه إلي تقوية البنية الأساسية و تبتعد عن تشويه هيكل الأسعار وكذا سياسة الميزانية العامة تحتفظ بمعدل معين من عجزها و الذي بدوره لا يؤدى إلى تضخم مرتفع و لانكماش و كساد كبيرين، كلما كان جاذبا للاستثمار، و العكس صحيح [156] ص ص 21-22.

### 2.3.2.2.2.2.السياسة النقدية

كلما كانت هذه السياسة توسعية، كلما كانت جاذبة للاستثمار، والعكس صحيح، ويتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، المهم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وتتسم بالاستقرار [157] ص 30.

### 3.3.2.2.2.2.سياسة التجارة الخارجية

كلما كانت تحريرية، محفزة لتنمية الصادرات و مشجعة للاستثمار من أجل التصدير، كلما كانت جاذبة للاستثمار، والعكس صحيح، و كلما كانت تحررية للواردات و مرنة و تتجه إلى معدلات منخفضة للتعريفة الجمركية، كلما كانت جاذبة للاستثمار، و العكس صحيح [157] ص 32.

### 4.3.2.2.2.2.السياسة السعرية

كلما كانت تحررية، وعملت على آليات السوق في تحديد الأسعار بحرية، كلما كانت جاذبة للاستثمار و العكس صحيح [158] ص 32.

## 3.2.2.قرار الاستثمار

يعتبر قرار الاستثمار أهم و أصعب و أخطر القرارات التي يتخذها المستثمر، و الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الدور الذي يلعبه مناخ الاستثمار في التأثير على هذا القرار، و عندما يتخذ قراره بالاستثمار لا بد على المستثمر أن يختار البدائل المختلفة للاستثمارات للمفاضلة بينها، و التي تتطلب التعرف على المنافع المتوقعة لكل بديل، أي التدفقات النقدية الداخلة و بالتالي يكون قرار الاستثمار رشيدا.

### 1.3.2.2.تعريف القرار الاستثماري الرشيد

تعددت التعاريف المتعلقة بالقرار الاستثماري الرشيد و نذكر منها:

#### التعريف الأول

عرفها الأستاذ "عبد المطلب عبد الحميد" بأنه **«** ذلك القرار الذي يعتمد على مبدأ الرشادة الاقتصادية [111] ص 145،من خلال البحث في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية أحسن استخدام ممكن، بهدف الوصول إلى توظيف و استثمار تلك الموارد في النشاط أو المشروع الذي يعطي أكبر عائد ممكن **[**129] ص 37**».**

#### التعريف الثاني

عرفه الأستاذ "عبد الغفار حنفي" بأنه **«** ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بديلين على الأقل، و المبني على مجموعة من دراسات الجدوى [159] ص 20 الاقتصادية التي تسبق عملية الإختيار، في إطار منهجي وفقا لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري**»** [113] ص 253.

#### التعريف الثالث

عرفه الأستاذ "عبد الله بوغابة" بأنه **«** هو ذلك القرار الذي يقوم على أسس علمية، تأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات المؤثرة على هذا القرار، و تخضع للتحليل العلمي الدقيق للوصول إلى أدق التقديرات الممكنة للتدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة**»**[109] ص 13.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل للقرار الاستثماري الرشيد وهو" ذلك القرار الاستراتيجي الذي يقوم على اختيار الاستثمار الذي يعطي أكبر عائد و يضمن للمشروع البقاء و الاستمرارية و النمو".

## 2.3.2.2.خصائص القرار الاستثماري

ينطوي أي قرار استثماري على عدد من الخصائص و من أهمها: [129] ص 39.

- يعتبر قرار غير متكرر، حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة .
- إن القرار الاستثماري هو قرار إستراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل.
- إن القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثانية مستغرقة، ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.
- يحيط بالقرار الاستثماري عدد من المشاكل و الظروف التي من الضروري التغلب عليها، مثل ظروف عدم التأكد و تغير قيمة النقود و مشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي و كلها تحتاج إلى أسس و منهجية علمية للتعامل معها.
- يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية و بالتالي يرتبط غالبا بدرجة من المخاطرة.

## 3.3.2.2.أنواع القرارات الاستثمارية

عند اتخاذ قرار الاستثمار، يكون أمام المستثمر عدة اختيارات في تحديد النوع المناسب للاستثمار الذي يقبل عليه، و عليه هناك عدة أنواع لقرار الاستثمار و هي:

### 1.3.3.2.2.قرارات تحديد أولويات الاستثمار

ويتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة و الممكنة لتحقيق نفس الأهداف و يصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل، بناءا على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، و من ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقا للأولويات التي يحددها و اهتمامات كل مرحلة، فإذا اعتبر أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فانه سيقوم بترتيب البدائل الاستثمارية طبقا لهذا المدخل [160] ص 15.

### 2.3.3.2.2.قرار قبول أو رفض الاستثمار

في هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار، وهذا القرار يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة جدا و هو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص و بدائل كثيرة، و كانت المشكلة هي اتخاذ قرار بعد وضع الأولويات، أما في هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري الذي اكتملت و تمت له

دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ، و من هنا تصبح مساحة الاختيار أضيق بكثير من قرارات تحديد الأولويات [161] ص 17.

3.3.3.2.2.قرارات الاستثمار المانعة تبادليا

في هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار و لكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين، فان ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الآخر، فإذا تم اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فان ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الأخر، فإذا تم اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فان ذلك يمنع الدخول في مشروع زراعي، و إذا تم اختيار مشروع للسوق المحلي فان ذلك يمنع الدخول في مشروع تصديري في نفس الوقت [113] ص 256.

4.3.3.2.2.القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد و المخاطرة و عدم التأكد

تكون القرارات الاستثمارية في هذه الحالة مترابطة و متعلقة بعنصر المخاطرة و عليه:

1.4.3.3.2.2.القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد

يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد، حيث تكاد تنعدم المخاطرة أو تقترب من الصفر، ومن ثم تتم عملية اتخاذ القرار معلومات كاملة و لديه دراية تامة بالمستقبل و نتائجه، و هو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر[161] ص 20.

2.4.3.3.2.2.القرارات الاستثمارية في ظروف المخاطرة

توجد قرارات تتم في درجة معينة من درجات المخاطرة هي فوق الصفر و تقترب من 100% و هذه القرارات هي التي يتم في إطارها اتخاذ معظم القرارات الاستثمارية في الواقع العلمي و خاصة تلك القرارات التي تتجه تنازليا، أي تبتعد عن 100% و كلما ابتعدت كلما كانت قابليتها لتحقيق أكثر فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية، و هنا تلعب دراسات الجدوى دورا كبيرا في اتخاذ القرار الاستثماري، في مثل تلك الحالات لأنها توفر الكثير من المعلومات و تساعد على حل العديد من المشاكل التي تواجه هذا النوع من القرارات [160] ص 23.

3.4.3.3.2.2.القرارات الاستثمارية في حالة عدم التأكد

وهي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها تقترب بقوة من 100% و هي قرارات قلما تحدث في مجال الاستثمار، و تحتاج إلى خبرة عالية في إجراء دراسات الجدوى في مجال الاستثمار

و تحتاج إلى دقة كبيرة في إجراء دراسة الجدوى و تطبيق أساليب على درجة عالية من التقدم لكي يتخذ القرار الاستثماري في مثل هذه الظروف [109] ص 25.

#### 4.4.3.3.2.2.القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي و الكمي

حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي فقط وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط، و هي أيضا ليست بالكثيرة الحدوث، ولكن الواقع العملي يغلب على القرارات الاستثمارية فيه، الأخذ بالتحليل الوصفي و الكمي معا [129] ص 45.

## 3.2.أثر مكونات السياسة المالية على الاستثمار

تعتبر السياسة المالية من بين السياسات التي تستعملها الدولة للتأثير على الجانب الكمي و النوعي للاستثمارات، مستخدمة في ذلك سياسة الإيرادات العامة وكذا سياسة الإنفاق العام ، وهذا قصد خلق ظروف أكثر ملائمة و تشجيعا، لتوجيه حركة و نشاط الاستثمار الخاص ، سواء المحلي أو الأجنبي باتجاه الأهداف المسطرة و التي تتماشي مع المتطلبات الاقتصادية والمعاصرة .

وعليه نتناول في هذا المبحث الآلية التي يتم التعامل بها مع الإيرادات العامة والنفقات العامة من أجل التأثير علي هذه الاستثمارات، وعليه نبين أثر كل من سياسة الإيرادات وسياسة النفقات على الإستثمار.

### 1.3.2.أثر سياسة الإيرادات العامة

إن إتباع سياسة الإيرادات كأداة للتأثير على الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي يستدعي وجوبا وجود أسلوب عام موضوع على درجة عالية من الدراسة من كل الجوانب، خاصة وانه يعتمد أساسا على مبدأ التنازل الجزئي للإيرادات، قصد تشجيع و دفع وتيرة هذه الاستثمارات ويتمثل هذا التنازل أساسا في التنازل على الإيرادات الجبائية باستخدام سياسة التحفيز الجبائي.

#### 1.1.3.2.مفهوم سياسة التحفيز الجبائي

تلجأ معظم الدول إلى سياسة التحفيز الجبائي قصد التأثير على الاستثمار، من خلال سلسلة من الإعفاءات و التسهيلات الضريبية و ذلك مقابل الالتزام بتنظيم الاستثمارات و توجيهها، وفق ما يتماشى مع الأهداف المسطرة.

1.1.1.3.2.تعريف التحفيز الجبائي

تعددت التعاريف المتعلقة بالتحفيز الجبائي و اختلفت مصطلحاته عند المفكرين الاقتصاديين، فمنهم ما يسميه "التحفيز الجبائي" و البعض الآخر يسميه "الحث الجبائي" من بين هذه التعريفات:

التعريف الأول

عرفها الأستاذ "قنديل" بأنها « عبارة على إعانات مالية غير مباشرة (ليس تسبيق نقدي) ذات صيغة ضريبية تقوم بها الدولة لفائدة فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين و توجه نشاطهم بغرض ترقية قطاع أو منطقة جغرافية أو أي غرض آخر تمليه طبيعة السياسة الاقتصادية و الاجتماعية»[151] ص40.

من خلال التعريف يتضح أن التحفيز الجبائي يتمثل أساسا في التحفيز الضريبي.

التعريف الثاني

عرفتها "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار" بأنها « أسلوب تأخذه الدولة، تتنازل فيه عن حقها في تحصيل الضريبة و ذلك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و بالشكل الذي يعود في النهاية بالنفع العام على الدولة و زيادة معدلات النمو الاقتصادي و التنمية الشاملة و ذلك بزيادة و تشجيع الاستثمارات التي تؤدي الى خلق فرص عمل جديدة و زيادة الإنتاج»[162].

التعريف الثالث

عرفها الأستاذ "رفعت المحجوب" بأنها « آداة من أدوات السياسة الضريبية، تستخدمها الدولة للتأثير على الاستثمارات، قصد توجيهها الوجهة التي تتفق مع السياسة الاقتصادية للدولة، سواءا بإعفائها من الضريبة أو التخفيض من سعرها»[17] ص273.

و قد أطلق عليها الأستاذ "رفعت المحجوب" اسم "الضريبة الحافزة"[17] ص345.

التعريف الرابع

تعرف أيضا بأنها « التخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس»[151] ص41.

ومن خلال التعاريف السابقة، نستنتج أن الحوافز الجبائية هي عبارة عن إيرادات جبائية تخلت عنها الدولة، و هي مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية المنتهجة مع بعض الأعوان الاقتصاديين و الذين يلتزمون بشروط معينة تحددها الدولة، و هي عادة تتمحور في

طبيعة النشاط و مكان إقامته و الإطار القانوني للمستفيد، و لها عدة أشكال قصد استقطاب رؤوس الأموال الغير المستغلة أو المستغلة في مجالات أقل إنتاجا.

### 2.1.1.3.2.خصائص التحفيز الجبائي

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستخرج مجموعة من الخصائص:

#### 1.2.1.1.3.2.إجراء اختياري

تتميز سياسة التحفيز الجبائي كونها إجراء اختياري لأنها تترك للأعوان الاقتصادي حرية خيار الخضوع لهذه الشروط و المقاييس المحددة من طرف الدولة، و هذا مقابل الاستفادة من هذه الإجراءات دون أن يترتب عن ذلك أي جزاء.

#### 2.2.1.1.3.2.إجراء هادف

إن الدولة بمنحها الحوافز الجبائية فهي تضحي بإيرادات جبائية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، وفق السياسة الاقتصادية المتبعة، و من أجل الوصول إلى هذه الأهداف المستقبلية الغير أكيدة التحقيق، فمع وضع هذه التحفيزات لا بد من تدعيمها بدراسة وافية و شاملة حول العناصر التالية:

- مراعاة الظروف الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية المحيطة.
- مدة صلاحية إجراءات التحفيز.
- تحديد مختلف الشروط التي يجب توافرها في المستفيد من التحفيز.
- دراسة تنبؤية للتغيرات المستقلة[163] ص177.

#### 3.2.1.1.3.2.إجراء له مقاييس

" التحفيز إجراء خاص، وهو محكم و مدقق، موجه إلى فئة محددة من الأعوان في مناطق معينة و لمدة معينة".

و على هذه الفئة أن تحترم بعض المقاييس، كمكان الإقامة و مدة الاستفادة من هذا التحفيز، فهذه المقاييس يحددها المشرع، فهي من جهة تمثل شرط ضروري للاستفادة من المزايا و من جهة أخرى كضمان لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة[164] ص18.

#### 4.2.1.1.3.2.وجود الثنائية فائدة مقابل

إن الأعوان الاقتصادية يستفيدون من الحوافز الجبائية و لكن بالمقابل عليهم بالتوجه إلى العمليات الاقتصادية ذات معنىأي نحو المشاريع الاقتصادية التي تتماشى و الأهداف الاقتصادية المسطرة في

إطار السياسة التنموية المنتهجة من طرف الدولة، و هذا في سبيل الحصول على نتائج في المدى القريب و البعيد[151] ص42.

### 5.2.1.1.3.2.السلوك:

التحفيز يريد إحداث سلوك أو تصرف لم يتم التفكير في القيام به من طرف الأعوان و كذلك تبحث الدولة بالتحريض الأعوان على القيام بفعل لم يقوموا به من تلقاء أنفسهم[163] ص178.

### 3.1.1.3.2.أهداف التحفيز الجبائي

تسعى سياسة التحفيز الجبائي من خلال ما تقدمه من مزايا ضريبية إلى تحقيق جملة من الأهداف، تختلف من حيث طبيعتها:

### 1.3.1.13.2.الأهداف الاقتصادية:

اقتصاديا، الحوافز الجبائية تهدف إلى:

- تنمية الاستثمار، حيث تشجع الحوافز الجبائية تراكم رؤوس الأموال، بتخفيض العبئ الضريبي و من ثم حجم التكاليف، خاصة أن المشاريع الاستثمارية في سنواتها الأولى لا تحقق إيرادات كبيرة.
- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة، ليس فقط للقيام بعملية التنمية الاقتصادية بل لاستمرارها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية، حيث تنعدم فرص إنتاج هذه المنتجات محليا، و يمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدلات الضريبة عليها[165] ص60.
- تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج.
- تخفيض تكلفة الاستثمار و من ثمة إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية و العمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

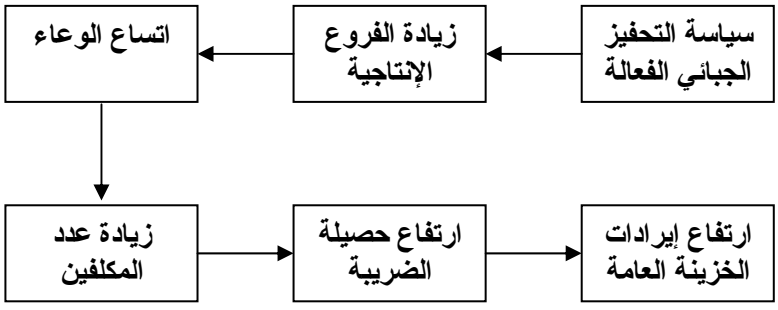


شكل رقم07: آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة مستقبلا[166] ص55

يوضح هذا الشكل آلية عمل سياسة التحفيز الجبائي في زيادة موارد خزينة الدولة، حيث تؤدي هذه السياسة إلى تنمية الاستثمار، ومن ثم إلى تنوع النشاط الاقتصادي و منه نمو الفروع الإنتاجية، و ينتج عن ذلك تعدد العمليات الاقتصادية الخاضعة للضريبة، و بالتالي اتساع الوعاء الضريبي، و هذا سينجم عنه زيادة عدد المكلفين مما يؤدي إلى ارتفاع الحصيلة.

### 2.3.1.13.2.الأهداف الاجتماعية

إجتماعيا، الحوافز الجبائية تهدف إلى:

- المساهمة في امتصاص حدة البطالة عن طريق توفير مناصب شغل جديدة، فالإمتيازات الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من توفير موارد مالية تسمح بإعادة استثمارها بتكوين و إنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية و التي تتطلب حتما وجود يد عاملة جديدة لتسييرها[167] ص75.
- تشجيع الاستثمار في المناطق النائية لتحقيق التوازن الجوهري الناتج عن تمركز المستثمرين في المدن الكبرى.

وانطلاقا من كل هذه الأهداف الفرعية، تحاول سياسة التحفيز الجبائي بلوغ الهدف الأساسي و هو دفع عجلة التنمية الاقتصادية التي ستنتج عنها بالضرورة التنمية الاجتماعية.

ويكمن هدف الدولة من سياسة التحفيز الضريبي هو الوصول إلى وضع أفضل لاقتصادها و مستوى أحسن لمجتمعها، إلا أن ذلك يتطلب منها تعبئة كل الطاقات المادية و البشرية المتاحة، وتكييفها ضمن مخططاتها التنموية و اختياراتها الإيديولوجية[168] ص23.

### 2.1.3.2.أشكال التحفيز الجبائي

تعددت الأنماط و الأشكال التي يتخذها التحريض أو التحفيز الجبائي عامة، ما دام أنه يقوم بتشجيع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي على الاستثمار و توفير مناصب شغل جديدة، في هذا الإطار هناك ثلاث أشكال أكثر شيوعا للتحفيز الجبائي و هي:

#### 1.2.1.3.2.التحفيز الجبائي الخاص بالاستثمارات:

تخصص معظم الدول تحفيزات و تسهيلات جد مغرية تشجيعا للاستثمارات الإنتاجية وجلب رؤوس الأموال لتنمية ثرواتها، و تتمثل هذه التحفيزات في:

## 1.1.2.1.3.2.الإعفاءات الضريبية:

ويقصد بالإعفاء الضريبي هو عدم فرض الضريبة على دخل معين إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم، و ذلك ضمن القانون، و تلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها و بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية و السياسية[169] ص88.و نجد في بعض الكتب سمي الإعفاء الضريبي بالإجازة الضريبية: "تلجأ أغلب الدول النامية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية إلى إعفاء أرباح المشروعات الأجنبية من الضرائب لعدد من السنوات من بدأ حياة المشروع، أي أن المستثمر يتمتع لعدد من السنوات بإجازة من التعامل مع مصلحة الضرائب، لذلك سميت بالإجازة الضريبية"[170] ص249.

بينما الأستاذ "عبد الكريم صادق بركات" سمي الإعفاء الضريبي " بالفراغ الضريبي" و هو «التخفيض الجزئي أو الكلي لضرائب الدخل أو للضرائب الأخرى لفترة محدودة، و يختلف مداه حسب رأس مال المستثمر و المنطقة المرغوب الاستثمار فيها و نوع الصناعة و الأهمية المعطاة لها»[171] ص149.

إن سياسة الإعفاء خصصت لصالح فئة معينة من المؤسسات المنتجة بالشروط و المقاييس المحددة من طرف الدولة، كما أن هناك نوعين من الإعفاء، منها ما هو دائم أي يستمر طيلة حياة المشروع، و منها ما هو مؤقت أي يستمر لمدة معينة من حياة المشروع، ويمس هذا النوع من الإعفاء خاصة الأنشطة الاقتصادية حديثة التكوين، لأنها في هذه الفترة تكون بحاجة إلى سيولة مالية تمكنها من تغطية تكاليف الاستغلال الضخمة و هي تتراوح ما بين 3 و 10 سنوات، حيث أن مدة الإعفاء ترتبط بأهمية الاستثمار، و هذه الإعفاءات المؤقتة يمكن أن تكون جزئية أو كلية:

- الإعفاء المؤقت الكلي: هو إسقاط جزء من حق الدولة في مال المكلف لمدة معينة.
- الإعفاء المؤقت الجزئي: هو إسقاط جزء من حق الدولة في مال المكلف لمدة معينة[172] ص193.

وتختلف قوة التحفيز الضريبي من تشريع ضريبي إلى آخر، بل من صناعة إلى أخرى داخل نفس التشريع، وفقا لاختلاف الظروف السائدة لكل دولة، فبعض الدول تمنح إعفاءات ضريبية لمشروعات معينة و البعض الآخر يشترط طاقة إنتاجية معينة أو حجم معين لرؤوس الأموال كحد أدنى لمنح الإجازة.

ويكون الإعفاء الضريبي ملائم في ظروف معينة و غير ملائم في ظروف أخرى.

إن استعمال الإعفاءات الضريبية لقيت الكثير من الجدل، نظرا للمشاكل[165] ص ص85-90 التي تعترض جدوى هذا النوع من التحفيزات[171] ص145.

## 2.1.2.1.3.2.التخفيضات الضريبية:

التخفيض الضريبي عبارة عن عملية يتم من خلالها إخضاع المؤسسة للضريبة بمستوى أقل مما يجب، و تلجأ معظم الدول لهذه التقنية من أجل تخفيف العبئ الضريبي و من ثم التأثير على قرار الاستثمار.

إن التخفيض الضريبي يكون في شكل تخفيض معدل الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، و قد يضع المشرع بعض الشروط للاستفادة من ذلك التخفيض، و يكون استعمال هذه التخفيضات من قبل الدولة بناءا على السياسة الاقتصادية و الاجتماعية المتبعة.

ونجد أن الأستاذ "عبد المجيد دراز" أطلق على التخفيضات الضريبية "المعدلات التمييزية"[170] ص246.

ونعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يربط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع، فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع، أو مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية أو مع أحجام التصدير من منتجات المشروع أو مع نسبة ماتحققه من أهداف لخطة التنمية الاقتصادية.

فقد تعلق الدولة أهداف خطة التنمية الاقتصادية في كافة مجالات الاستثمارات، ثم تخضع الأرباح الناتجة عن هذه الاستثمارات إلى المعدل السائد لضريبة الأرباح التجارية، متى حققت هذه المشروعات 60 % مثلا من المستهدف في الخطة، ثم تبدأ في تخفيض المعدل تدريجيا كلما اقتربت نتائج المشروع من أهداف الخطة.

ولعل من أهم المجالات التي ثبت فيها نجاح استخدام التخفيضات الضريبية هو مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة، فعندما تكون إحدى الدول النامية سوق لإحدى السلع الصناعية، و ترغب في إنشاء منطقة صناعية حرة فإنها تستطيع أن تجتذب هذه الصناعات إلى المنطقة الحرة باستخدام المعدلات التمييزية في ضرائبها الجمركية، و أحسن مثال على ذلك ما اتبعته كل من أستراليا و مصر في هذا المجال.

## 3.1.2.1.3.2.نظام الاهتلاك

يعرف الاهتلاك على أنه الإثبات المحاسبي للنقص الذي يحدث بفعل الاستخدام أو عامل الزمن[173] ص110.

نمط الإهتلاك المستخدم يمكن أن يؤثر على قرار الاستثمار، فهو يؤثر على كل من مقدار الضريبة الذي يتحمله المستثمر، و توفيق دفع الضريبة و يعتبر الاهتلاك المعجل[170] ص266

(السريع) أحد أنماط الاهتلاك التي يمكن استخدامها لتشجيع الاستثمارات الخاصة، و توجيهها في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، و التي تحقق مزيدا من الفعالية في عملية التنمية الاقتصادية[165] ص101 و هناك عدة طرق[165] ص ص201-202 للاهتلاك المعجل، و منها الطريقة السويدية للاهتلاك الحر و طريقة القسط المبدئي و كذلك الطريقة البلجيكية، الطريقة الأمريكية للاهتلاك الخماسي.

## 4.1.2.1.3.2.المعاملة الضريبية للأرباح و الخسائر

يعد الربح المحقق هو المصدر الأول للاستثمارات الجديدة، و لذا تعمل أغلب الدول على تقوية الحوافز لتشجيع إعادة استثمار و تنمية هذا المورد الذاتي، و قد لا يكون إعفاء هذا المصدر من الضرائب مجديا في فترات تطبيق سياسة الإعفاء الضريبي، و لكنه أسلوب ذوا أهمية في مراحل تالية لهذه السياسة، و إن كان تطبيقه و مراقبة تنفيذه يتطلب العديد من النفقات الإدارية[167] ص74.

و كذلك يعد ترحيل الأرباح إلى البلد الأصلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى الحوافز الجبائية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

وتعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة من الغرض الاستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة التي يمكن ليس فقط للحد من الآثار السلبية للضرائب بأنواعها، بل أيضا لتشجيع الاستثمارات الخاصة و زيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة[167] ص80.

## 2.2.1.3.2.التحفيز الجبائي الخاص بالتشغيل

بسبب التطور التكنولوجي تقلص دور العنصر البشري في العملية الإنتاجية، و ينتج عنه تخفيض في مناصب الشغل، إلا أن هذا النوع من التحفيز الجبائي يعتبر إحدى الوسائل التي نستعمل للتخفيف من هذه الظاهرة، و يمكن تلخيص أشكاله فيما يلي:

## 1.2.2.1.3.2.التخفيض على أساس كل شخص مشتغل

وذلك بإخضاع المؤسسات لقيمة منخفظة من دخلها الخاضع للضريبة حسب كل شخص أو كل منصب شغل تحدثه وفق مقاييس معينة في إطار ما يسمح به القانون و هذا من شأنه أن يخفض من تكلفة اليد العاملة لزيادة الطلب عليها، و يكون هذا التخفيض محدد كل شخص مشتغل أو مبنية بقاعدة لسلم تتناسب طرديا مع عدد المناصب المستحدثة. وقد تمس هذه التخفيضات الرسم على الأجور و الذي هو على عاتق صاحب العمل، و بالتالي يكون لها الأثر البالغ في زيادة عروض العمل[166] ص59.

### 2.2.2.1.3.2.التخفيضات الضريبية للمؤسسات ذات الكثافة العمالية

يتحدد معدل الاقتطاع لدخول المؤسسات على أساس المعامل رأس المال/ اليد العاملة، لهذا يتم رفع المعدل الضريبي للمؤسسات ذات الكثافة في رأس المال و تخفيضه للمؤسسات ذات الكثافة العمالية، كما تمنح تخفيضات الأرباح المعاد استثمارها لأنها تخلق مناصب شغل جديدة[174] ص62.

### 3.2.2.1.3.2.التحفيز الجبائي الخاص بالتصدير

نظرا لما تلعبه الصادرات من دور كبير في الإنتعاش الاقتصادي، لجأت الدول إلى جملة من التحفيزات من أجل تخفيف العبئ الضريبي على المصدرين، و توجيههم نحو الأنشطة المراد الاعتماد عليها ، و في هذا الإطار نذكر:

### 1.3.2.1.3.2.الإمتيازات الخاصة بالضريبة على الدخل

يمكن للمؤسسات التي تصدر منتوجاتها أن تستفيد من إعفاء كلي على دخلها الناتج عن التصدير، و الذي يتناسب عادة مع فترة أو مدة الإعفاء، إذا توفرت بعض الشروط كطبيعة المنتوج و التي تكون عادة المنتجات المصنعة و ليس الموارد الأولية الخام، أو على أساس شكل المنتوج المصدر، أو شكل المؤسسة المستفيدة، إلا أن فعالية هذا الإجراء مرتبطة ببعض العناصر منها[174] ص61:

- التحفيز يكون فقط عندما تكون الأرباح المعتبرة ممكنة التحقيق أثناء فترة الإعفاء و هذا لا يكون ممكنا بالنسبة للمؤسسات التي تبدأ في تصدير المنتجات الغير التقليدية.
- إن هذا التحفيز لا يكون له فعالية في جلب المؤسسات الأجنبية إلا إذا كان الإعفاء الضريبي الممنوح لهذه المؤسسات غير ملغى بالضريبة للمكلفين في أوطانهم الأصلية.

### 2.3.2.1.3.2.الامتيازات المتعلقة بالحقوق الجمركية

يتم تخفيض الحقوق الجمركية لتشجيع العمليات الاستثمارية، يستفيد أصحاب هذه الاستثمارات من إعفاء في الحقوق الجمركية التي تمنح في عملية إستراد المواد الأولية و التجهيزات الضرورية، شريطة أن تدخل مباشرة في إنتاج المنتجات و السلع التي تصدر، إضافة إلى أن بعض الدول تتخذ أسلوب الإنتاج بدون جمركة للبضائع الموجهة للتصدير أو المعاد تصيرها مباشرة، و التي تعالج في أماكن مخصصة تعرف باسم المناطق الحرة و التي تسعى الدول من ورائها إلى جلب العملة الصعبة و إيجاد مناصب عمل و نقل التكنولوجيا، حيث يتم في هذه المناطق إعفاء جميع العمليات الموجهة للتصدير من دفع الضرائب و الرسوم الجمركية، و يعتبر مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة من

أهم المجالات التي ثبت فيها نجاح استخدام التخفيضات الضريبية أو المعدلات التمييزية[175] ص70.

### 3.3.2.1.3.2.الامتيازات المتعلقة برقم الأعمال

يعتبر إعفاء الصادرات من الضرائب على رقم الأعمال و الرسم على القيمة المضافة من الأساليب التحفيزية المهمة لتشجيع التصدير، إذ تعتمد عليها الدول التي ترتكز إيراداتها على هذا النوع من الإعفاء المنتجات المصدرة قدرة على الانتشار في الأسواق الخارجية و القدرة على المنافسة و تكون هذه الإعفاءات جزئية أو كلية حسب التشريع الجبائي المطبق في البلد[176] ص27.

### 3.1.3.2.تجارب بعض الدول العربية مع سياسة التحفيز الجبائي

بغرض تشجيع الاستثمار للقطاع الخاص و استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، دأبت الاقتصاديات العربية و بشكل متسارع في اعتماد جملة الإجراءات و التدابير الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار و تقدم مختلف أشكال التحفيز الجبائي، وضمن هذا السياق، نتناول لأهم الحوافز التي تضمنتها تشريعات كل من تونس و المغرب.

### 1.3.1.1.3.2.الحوافز الجبائية في تونس

بغرض تحفيز الاستثمار و دفع المسار التنموي، إعتمدت تونس خلال السنوات العشرة الأخيرة، عددا من الإجراءات و التدابير الجبائية كان من أبرزها ما جاء به قانون الاستثمار لسنة 1993، و الذي أشتمل على العديد من الحوافز حسب عدد من الأولويات، نذكر منها[177]:

### 1.1.3.1.1.3.2.الحوافز الممنوحة للتنمية الجهوية

حيث اشتملت على ما يلي:

- الإعفاء الكلي للمداخل و الأرباح من أساس الضريبة خلال العشرة (10) سنوات الأولى من بداية المشروع، و إعفاء نسبة 50% منها خلال (10) سنوات الموالية.
- الإعفاء الكلي للأرباح و المداخيل التي يعاد استثمارها من الضريبة.

### 2.1.3.1.1.3.2.الحوافز الممنوحة للنهوض بالتصدير

و قد اشتملت على مايلي:

- إعفاء التاجر من الرسوم و الضرائب و المفروضة على الموارد الأولية، المواد النصف مصنعة و الخدمات الضرورية للإنتاج.
- الإعفاء الكلي للأرباح من الضريبة خلال العشر (10) سنوات الأولى و يصبح هذا الإعفاء على 50% منها ابتداءا من السنة (11) و لمدة غير محددة.

- الإعفاء الكلي للمداخيل و الأرباح التي يقع استثمارها من أساس الضريبة.

### 3.1.3.1.3.2.الحوافز الممنوحة للتنمية الفلاحية

و تتمثل أساسا فيما يلي:

- إعفاء كل المداخيل و الأرباح المتأتية من هذه الاستثمارات من الضريبة خلال العشر (10) سنوات الأولى ابتداءا من تاريخ الدخول في طور الإنتاج.

### 4.1.3.1.3.2.الحوافز الممنوحة لحماية البيئة

و تتمثل أساسا فيما يلي:

- الإعفاء الكلي من الرسوم الجمركية و كذا القيمة المضافة على التجهيزات التي تدخل في المشاريع التي تحافظ على البيئة.
- إعفاء نسبة 50% من المداخيل و الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى ما سبق عملت الجهات الوصية في تونس باتخاذ إجراءات لتجنب الوقوع في الازدواج الضريبي[179] ص130 مع المستثمر الأجنبي و هذا قصد تشجيع هذا الأخير[177].

إن سلسلة الإجراءات التحفيزية التي قامت بها الحكومة التونسية كان هدفها التأثير على رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية لزيادة فعالية اقتصادها. فالجدول الموالي يوضح مساهمة كل من الاستثمار العام و الخاص في الناتج الداخلي الخام.

جدول رقم04: مساهمة الاستثمار العام و الخاص التونسي في الناتج الداخلي الخام[178]

| السنوات / البيان | 1995 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **العام** | 4.4 | 4.4 | 4.9 | 4.4 | 4.1 | 4.3 |
| **الخاص** | 20.3 | 22.9 | 23.2 | 21.4 | 19.2 | 19.6 |
| **الإجمالي** | 24.7 | 27.3 | 28.1 | 25.8 | 23.3 | 24.0 |

من خلال الجدول يتضح جليا الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصاد التونسي، بالمقارنة مع القطاع العام، الذي لم يتجاوز نسبة مساهمة 5% من الناتج الداخلي الخام، و العكس بالنسبة للقطاع الخاص الذي بقيت نسبته مرتفعة خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت نسبته إلى 23.2% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2001، بعدما كانت نسبة 20.3% من الناتج الداخلي الخام سنة 1995، ثم انخفضت هذه النسبة لتصل إلى 19.6% في سنة 2004، و يعود تفسير هذا الانخفاض إلى تراجع الإنتاج في بعض القطاعات الزراعية[178].

و يؤكد خبراء OCDE أن التحفيزات الجبائية التي قامت بها تونس كان لها دور أساسي في تطوير القطاع الخاص و الذي أدى إلى زيادة نسبة الاستثمار الإجمالي، كما تسعى الحكومة التونسية في المستقبل للوصول إلى نمو اقتصادي أسرع يصل إلى(6% )، و لكي تحقق هذا الهدف يجب أن تصل الاستثمارات الإجمالية إلى 26.6% من الناتج الداخلي الخام في عام 2006، الذي ينتضر أن تأتي (60% ) منه من القطاع الخاص[181] ص29.

- أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها، فقد أولت الحكومة التونسية اهتماما كبيرا بهذا النوع من الاستثمارات من خلال التحفيزات الجبائية التي منحت له، و الجدول الموالي يبين كميات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1999 إلى 2003.

جدول رقم 05: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس خلال الفترة1999-2003[180] ص02

الوحدة مليون دولار

| السنوات / البيان | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|
| **تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر** | **368** | **779** | **486** | **821** | **584** |

من خلال الجدول، نلاحظ زيادة تدفق حجم الاستثمار الأجنبي حيث قفز من 368 مليون دولار عام 1999 إلى نحو 584 مليون دولار عام 2003، بعد ما سجل أكبر نسبة سنة 2002 ب 821 مليون دولار و يعتبر الاتحاد الأوروبي المستحوذ الأول على الاستثمار الأجنبي في تونس بحيث يمثل ما يقارب (2/3) تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى تونس، خاصة من فرنسا و ايطاليا[181] ص30.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدراسات، قام بها خبراء من صندوق النقد الدولي، أفادت أن التحفيزات الجبائية التي قامت بها الحكومة التونسية لم تكن العامل الأساسي في استقطاب المستثمر الأجنبي، و إنما هناك عوامل أخرى أساسية ساهمت في جلب هذا المستثمر[182].

كما أن الحكومة التونسية بإتباعها سياسة التحفيز الجبائي كانت تهدف أيضا إلى زيادة فعالية القطاعات الرئيسية و الهامة في اقتصادها، و هذا بتوجيه المستثمر المحلي و الأجنبي إلى هذه القطاعات، و الجدول التالي يبين مساهمة هذه القطاعات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1999-2003.

جدول رقم06: مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج الداخلي الخام التونسي[183] ص12

| السنوات / البيان | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 15.9 | 15.0 | 14.1 | 12.1 | 12.5 |
| الصناعة | 33.3 | 33.0 | 33.8 | 33.2 | 34.3 |
| الخدمات | 50.9 | 52.0 | 52.1 | 54.2 | 53.3 |

فإذا نضرنا إلى نتائج هذا الجدول فإننا نلاحظ أن قطاع الخدمات هو القطاع الرائد في الاقتصاد التونسي، حيث فاقت نسبته 50% من الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة، وكان للقطاع الخاص المحلي الأجنبي خاصة دور كبير في تسجيل هذه النتائج، و بالذات السياحي و الاتصالات[183] ص13 و يأتي في المرتبة الثانية القطاع الصناعي، الذي سجل ارتفاعا طفيفا خلال هذه الفترة، من 33.3% من الناتج الداخلي الخام سنة 1999 إلى 34.3% سنة 2003، و كان للقطاع الغير المانفكتوري ( قطاع البناء، الهندسة المدنية...) دور كبير في ذلك من خلال استثمارات القطاع الخاص، التي تستحوذ على 80% من هذه القطاعات[182].

أ ما بالنسبة للقطاع الزراعي فقد سجل نسب منخفظة، بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، فقد انخفضت نسبته إلى 15.9% من الناتج الداخلي الخام سنة 1999، رغم التحفيزات التي منحت لهذا القطاع، إلا أن الجفاف الذي أصاب تونس أربع سنوات متعاقبة،أدى إلى تراجع إنتاج بعض المنتوجات الفلاحية[178].

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الإيرادات التي اتبعتها تونس من أجل التأثير على الاستثمار، و هذا من خلال سياسة التحفيز الجبائي أدت إلى التقليص في الإيرادات من الضرائب الغير المباشرة، بحيث سجلت إيرادات الميزانية خارج الاقتراض مبلغ 5.5 مليار دولار، بزيادة قدرها 500 مليون دولار، قياسا بمستوى سنة 2001، و تراجع هذه الزيادة في جانب أوسع إلى عائدات عملية الخوصصة التي بلغت 240 مليون دولار سنة 2002، بالإضافة إلى الإيرادات الجبائية المتأتية من الاستثمارات و التي بلغت 4.5 مليار دولار في سنة 2002[181] ص31.

و يقدر خبراء OCDE أنه بالرغم من الحصيلة الايجابية الاقتصادية التونسي، إلا أن الحكومة مطالبة بمواصلة الإصلاحات و تعميقها أكثر، من أجل مواجهة حدة شروط التنافسية، و ذلك أن سياسة التحفيز الجبائي لا تكفي وحدها للتأثير على رؤوس الأموال، خاصة الأجنبية منها[178].

### 2.3.1.3.2.الحوافز الجبائية في المغرب

بغرض تشجيع الاستثمار الخاص، و استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، اعتمدت المغرب، كباقي الدول العربية العديد من الإجراءات و التدابير الكفيلة بمنح المزايا و الحوافز للمستثمرين، خاصة منها الجباية، و كان من أبرزها ما جاء به قانون الاستثمار أو وثيقة الاستثمار لسنة 1995.

### 1.2.3.1.3.2.الضريبة على القيمة المضافة

- إعفاء المشروع من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل و حين إستراد السلع التجهيزية و المعدات و الآلات.

- تستفيد المنشأة التي أدت الضريبة على القيمة المضافة بمناسبة الاستيراد أو شراء محليا للسلع المذكورة من الحق في استرجاع مبلغ الضريبة سالفة الذكر.

### 2.2.3.1.3.2.حقوق التسجيل

- الإعفاء من هذه الحقوق بالنسبة لعقود اقتناء الأراضي الاستثمارية و المخصصة لإنشاء المشروع في الفترة أقصاها 24 شهر.

- تطبيق معدل مخفض قدره 2.5% بالنسبة لعقود اقتناء الأراضي بهدف الفرز و البناء.

- تطبيق معدل أقصى ب 0.50% على وثائق تأسيس الشركات، أو الوثائق المتعلقة بزيادة رأسمال الشركات[184] ص11.

### 3.2.3.1.3.2.الضرائب على أرباح الشركات

- إعفاء كل الأرباح المتعلقة بالمشاريع ذات التوجه التصديري و التي تجلب العملية الصعبة، من الضريبة لمدة (05) سنوات، و بعد انتهاء هذه المدة تعفى 50% فقط من هذه الأرباح.

- تخفيض 50% من سعر الضريبة على مدى (05) سنوات بالنسبة للأرباح المحققة من طرف المؤسسات التي تنشأ في النواحي أو الجهات المحرومة.

- تخفيض بنسبة 50% من الضريبة على الأرباح الشركات على مدى (05) سنوات بالنسبة للمؤسسات الحرفية أو الأعمال اليدوية.

### 4.2.3.1.3.2.الضرائب العقارية و المحلية

- الإعفاء بشروط للرسم على الفائدة العقارية.

- الإعفاء لمدة (05) سنوات على الرسم الحضري بالنسبة للبنايات الجديدة، و الإضافات التحسينية للبنايات، و كذا المعدات و الآلات الإنتاجية.

## 5.2.3.1.3.2.الرسوم الجمركية

- يطبق معدل يتراوح ما بين 2.5% إلى 10% كحد أقصى بالنسبة لعتاد التجهيز، و الآلات و قطع الغيار و التوابع التي تعتبر ضرورية للإنتاج و تطوير الاستثمار[185] ص252.

- تعتبر هذه الإجراءات التحفيزية كوسيلة اتخذتها الحكومة المغربية لتشارك القطاع الخاص المحلي و الأجنبي في زيادة الاستثمارات و كذا زيادة النمو الاقتصادي.

بالنسبة للاستثمار القطاع الخاص، فالشكل الموالي يوضح مساهمة كل من استثمار القطاع العام و الخاص في الناتج الداخلي الخام.

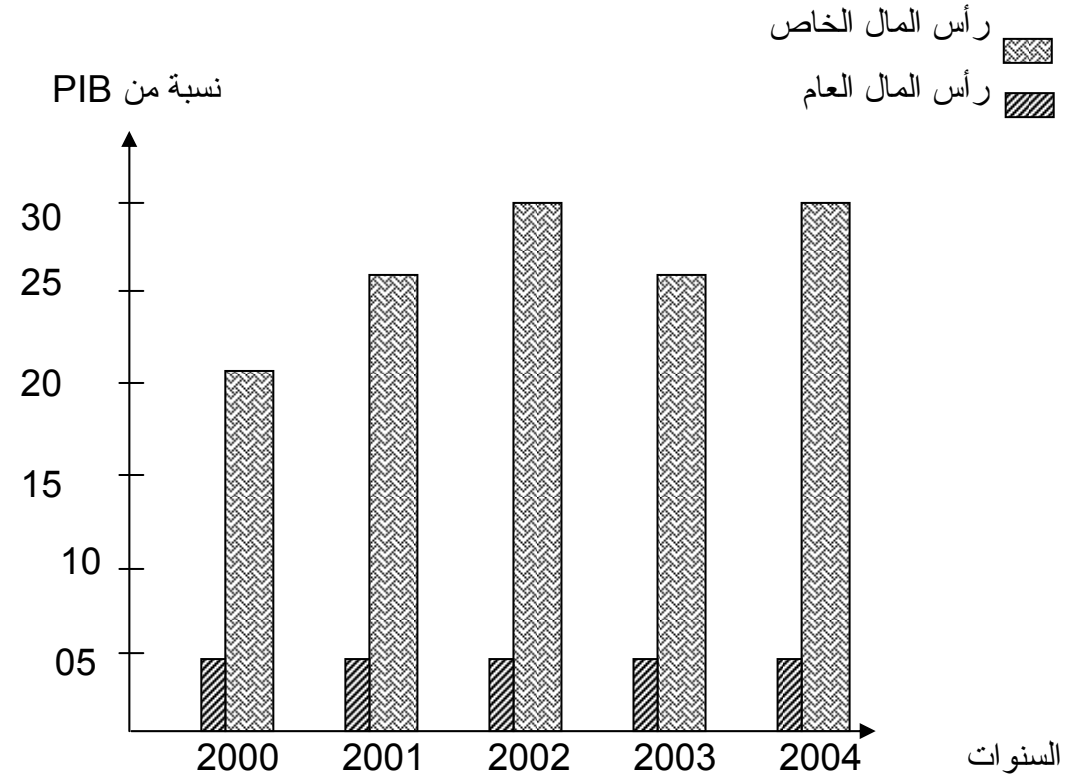


شكل رقم08: مساهمة استثمار القطاع العام و الخاص في الناتج الداخلي الخام المغربي[178]

من خلال الشكل البياني تتضح الأهمية التي تعطى للقطاع الخاص بالمقارنة مع القطاع العام، التي بقيت نسبته في حدود 05% من الناتج الداخلي الخام، أما بالنسبة للقطاع الخاص، فقد سجل نسب مرتفعة خلال هذه الفترة، حيث وصل إلى حدود 25% في سنة 2004، إلا أن ارتفاع الاستثمار الإجمالي في الفترة ما بين سنة 2000-2004 إلى 23.5% بعدما كانت نسبة 21.4% ما بين الفترة 1995 و 1999 كان بفعل تحسن الاستثمار العمومي ( بما في ذلك استثمار المؤسسات و المقاولات التابعة للدولة)، نتيجة لسياسة الإيرادات التي انتهجتها الدولة ورغم النسب التي سجلها القطاع الخاص إلا أن هذا الأخير لم يساير التوجهات التي سنتها الدولة مما اثر على المستوى العام للاستثمار فى هذا البلد، والذي لا يزال دون التوقعات[183] ص07.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي، فتعتبر الدولة المغاربية الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم07: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب[180] ص06

( الوحدة: مليون دولار)

| السنوات / البيان | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|
| **تدفق الاستثمار الأجنبي** | 850 | 201 | 2658 | 475 | 2279 |

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سجل مبلغ قياسي في سنة 2001 ب 2658 مليون دولار، بعدما انخفض في سنة 2000 ب 201 مليون دولار، و بعدها في سنة 2002 ب 475 مليون دولار، هذه الاستثمارات مرتبطة بجانب كبير بعملية الخوصصة و تحويل الديون إلى استثمارات، و أغلب الاستثمارات الأجنبية تأتي من دول الاتحاد الأوروبي، فخلال الفترة 1999-2002 بلغت حصة فرنسا من الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى المغرب 38.8%، إسبانيا 13.9%، البرتغال 12.8%، و الولايات المتحدة الأمريكية 7.7%، و هذه الاستثمارات موجهة أساسا إلى القطاع الصناعي و المواصلات و البنوك[186].

في جوان 2000، قام البنك العالمي و وزارة الصناعة و التجارة المغاربية بالقيام بدراسة لمعرفة أهم المحددات التي ساعدت على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب، بدل الدول المغاربية الأخرى، و تمت هذه الدراسة على 170 مؤسسة أجنبية و مؤسسات ذات شراكة أجنبية، و الجدول الموالي يوضح هذه المحددات:

جدول رقم08: دراسة حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب سنة2000[187] ص12

| **المعيار / القطاعات الاقتصادية** | انخفاض تكلفة اليد العاملة | انخفاض تكلفة الأراضي و العقارات | انخفاض تكلفة القرض | توفر البنية التحتية | توفر اليد العاملة المؤهلة | توفر المواد الأولية | قرب السوق المغربية | قرب السوق الأوروبية | النضام الضريبي المحفز | المحيط القانوني و التشريع المحفز |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **نسبة المعيار%** | 98 | 16 | 05 | 26 | 51 | 18 | 42 | 87 | 50 | 08 |

من خلال نتائج هذه الدراسة، جاءت الحوافز الضريبية في المرتبة الرابعة بنسبة 50% بعد كل من معيار انخفاض اليد العاملة، و قرب المغرب من السوق الأوروبي و كذا توفر البنية التحتية، و اعتبرت الحوافز الضريبية من المحددات الرئيسية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر[187] ص13.

كما أن المغرب باعتبار أن سياسة التحفيز الجبائي كانت تهدف أيضا إلى زيادة فعالية القطاعات الرئيسية و الهامة في اقتصادها و هذا بتوجيه المستثمر المحلي و الأجنبي إلى هذه القطاعات وزيادة فعاليتها في الناتج الداخلي الخام.

جدول رقم09: تطور بنية الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الكبرى 1999-2004[183] ص12

| السنوات / البيان | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الزراعة** | 13.7 | 11.4 | 13.7 | 14.0 | 13.7 | 15.8 |
| **الصناعة** | 30.2 | 30.8 | 30.4 | 30.3 | 29.3 | 29.4 |
| **الخدمات** | 56.1 | 57.8 | 55.9 | 55.7 | 55.0 | 54.8 |

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الرائد في الاقتصاد المغربي هو قطاع الخدمات، حيث فاقت نسبته 55% من الناتج الداخلي الخام، و يرجع أساسا في الدور الرئيسي الذي قام به القطاع الأجنبي في تعزيز هذا القطاع، خاصة في قطاع البنوك و المواصلات، و كذا دور القطاع الخاص المحلي في قطاع السياحة.

ويأتي في المرتبة الثانية القطاع الصناعي، و الذي استقرت نسبته في حدود 30% من الناتج الداخلي الخام، و الذي يرجع أساسا للدور الذي لعبه القطاع العام في البناء و الهندسة.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي، فرغم التحفيزات المقدمة لهذا القطاع فبقيت نسبة منخفضة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، فاستقرت نسبته في حدود 15% من الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة، و هذا نتيجة تباطؤ الإنتاج الزراعي، و تراجع بعض المنتجات الفلاحية[183] ص13.

والجدير بالذكر أن سياسة الإيرادات التي اتبعتها المغرب و المتمثلة في سياسة التحفيز الجبائي، أدت إلى حرمان الدولة من مدا خيلها العادية و التي مثلت 4% من مجموع المداخيل بدلا من 10% من المداخيل التي سجلت ما بين سنة 1998 و 2000 أما الزيادة في الإيرادات العامة للدولة فقد زادت نتيجة مدا خيل الخوصصة و التي قدرت ما بين سنة 1998 و 2000 ب 2% فقط من

مجموع الموارد و ارتفعت سنة 2004 لتصل إلى 09% من مجموع المداخيل أي بمبلغ 12 مليار درهم[26].

وعليه فان سياسة الإيرادات و المتمثلة أساسا في سياسة التحفيز الجبائي التي اتبعتها الدول النامية لم تكن كافية و حدها للتأثير على حركة الاستثمار سواءا أكان محلي أو أجنبي[180] ص19.

## 2.3.2.أثر سياسة النفقات العامة

تعتبر سياسة الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تؤثر على الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية، من خلال قيام الدولة بتمويل الهياكل و البنى التي من شأنها أن تهيئ الأرضية و المناخ المناسبين لهذه الاستثمارات التي يعجز القطاع الخاص القيام بها لارتفاع تكاليفها، خاصة في ضل الاقتصاد المبني على المعرفة و المنافسة و كذا حرية انتقال رؤوس الأموال.

و تتمثل مجالات الإنفاق في:

- الإنفاق على البحث و التطوير.
- تحويل الديون إلى استثمارات.
- الإنفاق على البنية التحتية (الطرق، الموانئ، المطارات، الاتصالات).
- تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية

### 1.2.3.2. الإنفاق على البحث و التطوير

إن التطور الحاصل في وسائل الإنتاج و نوعيته دفع العديد من الدول إلى ضرورة اللجوء إلى الإبداع و الابتكار، من أجل توفير الإمكانيات البشرية و المادية المتطورة للاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية و هذا لزيادة فعاليتها[188] ص84.

من هذا المنطلق تزايد دور الدول في تسيير العلاقات القائمة بين التكنولوجيا و الاستثمار، من خلال تمويل التكنولوجيا التي تعتبر من العوامل المعاصرة للنمو الاقتصادي.

#### 1.1.2.3.2.نظرية النمو الجديدة في شكلها المبسط

طرحت هذه النظرية من قبل الاقتصادي "رومر" "ROMER" و التي تربط النمو الاقتصادي بالتكنولوجيا مباشرة:

y :المستوى الناتج المحلي الإجمالي  Y= A.K..... (1)

$\Delta y$: النمو الناتج المحلي الإجمالي  باشتقاق العلاقة (1) نجد

A: المستوى التكنولوجي $\Delta y/y = \Delta A/A + \Delta K/K$..... (2)

$\Delta A$: النمو التكنولوجي و لدينا:

K: رأس المال $\Delta K = S.Y$..... (3)

$\Delta K$ : نمو رأس المال و بتعويض العلاقة (1) في (3) نجد:

S نسبة الادخار $\Delta K = S.A.K$.....(4)+

و بتعويض العلاقة (4) في العلاقة (2) نجد:

$$\Delta y/y = \Delta A/A + S.A$$

و بالتالي:

**النمو = التغيير التكنولوجي + تعميق رأس المال**

وعليه من خلال العلاقة الأخيرة يتبين أن معدل النمو الاقتصادي $\Delta y/y$ يعتمد على معدل النمو التكنولوجي $\Delta A/A$ من جهة و على المستوى التكنولوجي A من جهة أخرى إضافة لاعتماده على مستوى الادخار[189] ص03.

فأصبح من الظروري الاهتمام بالمستوى التكنولوجي من خلال زيادة التمويل أو الإنفاق على البحث و التطوير عبر مراكز البحث العلمي للجامعات و مراكز البحوث العامة و الخاصة[190] ص25.

## 2.1.2.3.2.مقارنة الإنفاق على البحث و التطوير لبعض الدول

من شروط انتشار التكنولوجيا، زيادة الإنفاق على البحث و التطوير، خاصة في المجالات التي تساهم في زيادة فعالية الاستثمار، هذا ما سعت إليه العديد من الدول، والجدول الموالي يوضح هذا:

جدول رقم10: نسبة الإنفاق على البحث و التطوير من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول[191] ص08 و[192] ص13

| السنوات / البيان | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **و.م.الأمريكية** | 2.43 | 2.50 | 2.75 | 03 | 3.02 | 3 |
| **اليابان** | 1.54 | 1.75 | 2.02 | 2.75 | 2.84 | 2.96 |
| **ألمانيا** | 1.05 | 1.45 | 1.98 | 2.01 | 2 | 2.47 |
| **تونس** | 0.43 | 0.45 | 0.53 | 0.61 | 0.75 | 1 |
| **مصر** | 0.478 | 0.63 | 0.68 | 0.99 | 1 | - |
| **المغرب** | 0.3 | 0.71 | 0.7 | 0.8 | 0.92 | 1 |

من خلال الجدول يتضح جليا الاهتمام الكبير بالبحث و التطوير من قبل الدول المتطورة، حيث وصلت نسبة الإنفاق إلى 03% من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2004، و ما يقارب 03% في كل من اليابان و ألمانيا، أما الدول العربية فرغم زيادة الإنفاق على البحث و التطوير، فما يزال ضعيفا بالمقارنة مع الدول المتقدمة فهو لم يتجاوز نسبة 01% من الناتج المحلي الإجمالي.

و يرجع هذا إلى المشاكل التي تواجهها هذه البلدان، و المتعلقة بنقص الموارد المتاحة للبحث و التطوير، و كذلك حداثة القدرات التكنولوجية المتراكمة، مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة[193] ص06.

## 3.1.2.3.2.علاقة الإنفاق على البحث و التطوير بالاستثمار

تكمن علاقة الإنفاق على البحث و التطوير بالاستثمار في أن نمو المستوى التكنولوجي عن طريق زيادة الإنفاق على البحث و التطوير، يؤدي إلى زيادة فعالية الاستثمارات، و بالتالي تعاظم النمو الاقتصادي و زيادة اليد العاملة المؤهلة و التقنية، كما تدعم العديد من الدراسات هذه النتائج الهامة، و منها دراسات قام بها خبراء في الإتحاد الأوروبي، أن هناك انخفاض في النسبة المئوية لمعدل البطالة في المناطق الأوروبية التي يزيد فيها الإنفاق على البحث و التطوير في القطاع الخاص[189] ص02.

فالاقتصاديات التي تملك مستوى تكنولوجي عاليا، يجذب رؤوس الأموال، و تجذب المستثمرين و العكس صحيح، و هذا هو الواقع العالمي حاليا، كما تخلص من هذا إلى نتيجة مهمة تفسر هجرة رأس المال العربي (أكثر من 1300 بليون دولار حسب بعض التقديرات) إذ أن الإخفاق في توطين التكنولوجيا يؤدي إلى طرد عاملين أساسيين من عوامل النمو الاقتصادي الحديث، هما رأس المال الفيزيائي و رأس المال البشري[188] ص120.

## 2.2.3.2.تحويل المديونية الخارجية إلى استثمارات

وتعتبر من بين سياسات الإنفاق التي تستعملها الدول المدينة للتخفيف من مديونيتها الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى وسيلة لجلب الاستثمارات الأجنبية.

تعاني أغلب الدول و خاصة الدول النامية من مشكل المديونية الخارجية، حيث تضاعفت في العقدين الماضيين (07) مرات، إذ زاد حجمها من 49 مليار دولار في عام 1980 إلى 325 مليار دولار في عام 2000، ففي بداية الفترة كانت الديون الخارجية تشكل نسبة 12% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، فأصبحت في نهاية الفترة تمثل نسبة 46% من الناتج المحلي الإجمالي، و تشكل خدمة هذه الديون عبئا ثقيلا على ميزانية هذه الدول[194] ص03.

و في ظل تفاقم حدة المديونية و العجز على سدادها عند وصول أجل استحقاقها، اضطرت هذه الدول إلى جدولة ديونها، إلا أن هذه الأخيرة خدمت مصلحة الدائنين (الدول المتقدمة، المؤسسات و الشركات الدولية) أكثر مما خدمت مصلحة البلدان المدينة، و ذلك لما ترتب عنها من تنامي حجم المديونية، ووضع الشروط القاسية[195]. الأمر الذي دفع بعض الدول إلى التخلي عن إمكانية اللجوء إلى إعادة جدولة الديون، و اعتمدت إدارة نشطة لمديونيتها عن طريق إيجاد بدائل أخرى، و منها تحويل الديون إلى استثمارات.

و تعتبر المغرب من بين الدول التي اتبعت هذه التقنية، بعدما انتقلت مديونيتها الخارجية من 02 مليار دولار في بداية السبعينات إلى حوالي 08 مليار دولار في نهاية هذا العقد، ثم إلى حوالي 12 مليار دولار سنة 1982، ثم إلى 14 مليار دولار سنة 1985، ثم إلى حوالي 22 مليار دولار في بداية التسعينات تم ارتفاع بعد ذلك إلى 23 مليار دولار سنة 1995، خاصة أن خدنة الدين الخارجي في هذه الفترة كان يكلف حوالي 46 مليار درهم، و هو ما يمثل 1/3 الميزانية العامة، و انطلاقا من سنة 1997 بدأ نوع من التراجع البطئ نحو 21 و 20 مليار دولار، و تتراوح المديونية الخارجية للمغرب حاليا مابين 14 و 16 مليار دولار، نتيجة ما يسمى بالتدبير النشيط للمديونية[196] و هذا بتحويل الديون الخارجية إلى استثمارات، فقد تم اعتماد ذلك مع فرنسا و اسبانيا و ايطاليا، في هذا الإطار تم الاتفاق مع السلطات الفرنسية على تحويل مبلغ 105 مليون أورو إلى استثمارات فرنسية بالمغرب كما تم تحويل مبلغ 87 مليون دولار أمريكي مع اسبانيا و 100 مليون دولار أمريكي مع ايطاليا، غير أن ذلك لم يقلص من حجم المديونية إلا من 02 إلى 03% فقط من مجموع المديونية[194] ص04.

كذلك بالنسبة لمصر، فقد عقدت عدة اتفاقيات مع دائنيها تم بموجب تحويل سنة 1998 حوالي 32000 مليون دولار بعد خصم نسبة 46% إلى استثمارات خاصة بالجنيه و إلى سلع مصرية تصدر للخارج [196].

كما اتفقت الأردن هي الأخرى مع روسيا على شراء دين روسي قيمته 800 مليون دولار بمبلغ 140 مليون دولار، و سدد هذا المبلغ بصادرات أردنية قدرها 52 مليون دولار و دفع الباقي نقدا[196]. إلا أنه تختلف الآثار الميزانية عن تحويل الديون إلى استثمارات من تخفيض الديون، و تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مخاطر التضخم إلى هروب رؤوس الأموال أو ترحيلها و تعديل توازن ميزان الأداءات، و تختلف هذه الآثار باختلاف الوضعيات و الأحوال في البلدان المعنية و المضمون الدقيق لتحويلات الديون.

كما يجب توضيح الهدف من تحويل الديون لأجل معرفة ما إذا كانت هذه التقنية تهدف إلى إنعاش و إعادة دفع الاستثمارات أو الخوصصة، و الطرق التي قد يساهم من خلال هذا التحويل في زيادة الصادرات الوطنية[197] ص143.

### 3.2.3.2.الإنفاق على البنية التحتية

إن توفير البنية الاقتصادية يعتبر مهما من حيث خلق الطلب و تحفيز القطاع الخاص المحلي و الأجنبي على الاستثمار، إذ أن توفير وسائل المواصلات و الاتصالات تعتبر من ايجابيات المناخ الملائم للاستثمار في المؤسسات بكافة أحجامها، صغيرة و متوسطة و كبيرة، فقد أصبح من الضروري توسيع عمليات الدولة في الإنفاق على الطرق و الشوارع و محطات الإرسال الإذاعي، و المطارات و الموانئ و المرافئ و شبكة الكهرباء ومياه الشرب و الري[198] ص138.

فقد كانت الدول النامية في الأربعينيات و الخمسينات و التسعينات من هذا القرن تفتقر إلى الكثير من مشاريع البنية التحتية، فالقطاع الخاص لم يكن في هذه الدول جاهزا لتلبية تلك الحاجيات الكثيرة، نظرا لارتفاع كلفتها و انخفاض مردودها المباشر، و طول فترة استعادة رأس المال فيها، و كذلك عجزت هذه الدول على تمويل هذه المشاريع، فضاع كل ما تحققه التنمية الاقتصادية العربية من مشاريع البنية التحتية، وسط الزيادات السكانية الهائلة التي تمت خلال هذه الفترة، فكانت من بين الأساليب التي حالت دون القطاع الخاص المحلي و الأجنبي في هذه الدول[199].

و في دراسة قام بها بنك العالمي في سنة 2000 مع وزارة الصناعة و التجارة المغاربية على 170 مؤسسة أجنبية و مؤسسات ذات شراكة أجنبية أن الإنفاق على البنية التحتية التي قامت بها

المغرب تعتبر من أهم الدوافع التي أدت بتدفق الاستثمار الأجنبي إلى المغرب و بنسبة 26% [187] ص12.

و تشير التقارير إلى أن منطقة الشرق الأوسط تحتاج إلى ما يقرب من 500 مليار دولار للإنفاق على البنية التحتية خلال العقد الأول من القرن الحادي و العشرون[198] ص139.

و يعتبر إصلاح و تقوية البنية الأساسية أمرا شديد الأهمية لاستقطاب الاستثمارات، و مدى توفير الطاقة و الاتصالات و الطرق المرصوفة، و إنجاز الموانئ و المطارات، كما أن سهولة الوصول إلى الماء النقي ووسائل الانتقال إلى أمكنة العمل، و الكهرباء، كل هذه تنشأ عنها مكاسب محسوسة و ملموسة، و تشجع المستثمر المحلي و الأجنبي للقيام بمشاريعه الاستثمارية، و تبين الدراسة الحديثة للبنك الدولي أن مسألة توفير التمويل للمشاريع البنية التحتية تأتي من ضمن محفزات المستثمر الأجنبي[198] ص140.

و تجدر الإشارة أن الإنفاق على إنشاء الطرق و تعبيدها و كذا إنشاء الموانئ و المطارات من شأنه أن يزيد من فعالية قطاع النقل في الاقتصاد، باعتبار أن قطاع النقل ذو أولوية، حيث يشكل بعناصره المختلفة من سكك حديدية، الطرق البرية، الموانئ، المطارات، أساسا جوهريا في أحداث التقدم إذ لا يمكن إحداث تقدم دون هذا المكون الهام، و لامجال لنمو التجارة على المستوى المحلي و الدولي دون وجود و وسائط نقل فعالة، و ليس بخاف أن العامل الرئيسي للإنتاج لا يتوفر بسهولة دون توفر تقنيات نقل متقدمة تجعل من اليسير نقل عناصر الإنتاج إلى و من مراكز الإنتاج[200].

### 4.2.3.2. تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية:

إن تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية تعتبر من بين سياسات الإنفاق التي اتبعتها العديد من الدول، قصد تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية، و هذا لتخفيض تكلفة الاقتراض على المستثمرين، و باعتبار أن أغلب الدول اتبعت سياسة تحرير النظام المصرفي و إدماج القطاع الخاص في هذا الميدان، فإن الفارق ما بين أسعار الفائدة الحقيقية و أسعار الفائدة المطبقة على القروض الاستثمارية تتحملها الدولة و تقوم بتسديدها لصالح البنوك التي قامت بعملية الإقراض[201] و بالتالي فهي تكلفة تتحملها خزينة الدولة.

تؤثر أسعار الفائدة طويلة الأجل على الاقتصاد برمته عن طريق دورها في تمويل مشاريع القطاع الخاص فعندما تنخفض معدلاتها تهبط كلفة الحصول على القروض فترتفع المقدرة الإنتاجية للمشاريع و يزداد الاستهلاك و تتراجع البطالة و تتحسن معدلات النمو، لذلك ترتكز السياسات الاقتصادية الحديثة في البلدان النامية و الصناعية على تقليص أسعار الفائدة[202].

و في هذا الإطار طالبت تجمعات رجال الأعمال في منطقة اليورو سنة 2004 بتخفيض سعر الفائدة على اليورو بهدف تخفيض تكلفة الاقتراض لتشجيع الاستثمار[203]، حيث أنه حسب معاهدة ماستريخت تحدد أسعار الفائدة بصورة آلية، و هذا باختيار ثلاث دول سجلت في عام 1997 ( سنة الأساس) أفضل النتائج أي أضعف نسبة لأسعار الفائدة، جمعت النسب الثلاث ثم قسمت على ثلاثة للحصول على المعدل العام لأسعار الفائدة في هذه الدول ووفق تلك المعاهدة يتعين إضافة نقطتين إلى هذا المعدل فكانت النتيجة النهائية 7.8 % ، أعتبرت هذه النتيجة الحد الأقصى لأسعار الفائدة المقبولة و أصبحت معيارا مهما، وبسبب تدخل البنك المركزي الأوروبي هبطت تدريجيا أسعار الفائدة في منطقة اليورو لتصل في سنة 2004 إلى حوالي نصف نسبة سنة الأساس، وحسب المسؤولين في البنك المركزي الأوروبي أن سعر الفائدة المطبق على اليورو، يعتبر منخفضا بشكل كافي لتحفيز المستثمرين و هو مناسب لما هو علية الوضع الاقتصادي[202].

و من بين الدول العربية التي قامت بتخفيض أسعار الفائدة لتشجيع المستثمرين، سلطنة عمان، حيث قرر البنك المركزي العماني في بداية 2004 خفض سعر الفائدة المحصلة على القروض الاستثمارية من 11 % إلى 10 % سنويا، و يهدف البنك وراء هذا الإجراء إلى تحديد حد أقصى لسعر الفائدة على القروض الاستثمارية إلى عدم السماح للبنوك لفرض أسعار فائدة عالية على هذه القروض، و إفساح المجال أمام المصارف للتنافس فيما بينها من نطاق السقف المحدد كما قرر البنك المركزي العماني سقفا جديدا لحجم القروض الاستثمارية حيث تمت زيادته من 40 % إلى 42.5% من اجمالي القروض المقدمة، و هذا التمويل القطاعات المنتجة و المشاريع الاقتصادية التي تعمل على إيجاد فرص عمل للشباب العاطلين[201].

كذلك بالنسبة لليبيا، حيث قام مصرف ليبيا المركزي في سنة 2004 بتخفيض سعر الفائدة على القروض الاستثمارية من 7% إلى 6% و هذا قصد تشجيع رؤوس الأموال الخاصة المحلية و الأجنبية التي عرفت ركودا خلال السنوات الأخيرة[204].

بالنسبة لمصر و في إطار خطتها الهادفة إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية و تدعيم مجالات الاستثمار المختلفة إستحوذ القطاع الخاص على أزيد من 49% من إجمالي القروض المقدمة، في سنة 2005، حيث ساهم بما يزيد على 51% من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال هذه السنة و التي بلغت 93 مليار جنيه، و يرجع المحللون الماليون المصريون إن تسجيل هذه النسب من قبل القطاع الخاص يعود إلى نمو الاقتراض المحلي بمقدار 3.1 مليار جنيه، أي بمعدل 0.7% نتيجة انخفاض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية و وترجع هذه الزيادة إلى نمو صافي الاقتراض الممنوح للقطاع الخاص بمقدار 1.9 مليار جنيه بمعدل 0.8% و يرجع حسن

عبد المجيد عضو مجلس إدارة بنوك مصر نمو الاقتراض المحلي كذلك إلى الاختلاف الجذري في سياسة البنوك تجاه القطاع الخاص خلال العامين الماضيين و بالتحديد منذ بدء الإصلاحات الهيكلية المصرفية و التي تضمنت إصلاحات مالية مصرفية و إدارية و بشرية انعكست على تطوير معايير الاقتراض ووضع أساليب و اشتراطات تتواكب و المعايير الدولية و تخفف ربحية مرتفعة وتعظم مشاركة البنوك في مشروعات استثمارية جديدة[205].

كذلك قام بنك الشعب الصيني في سنة 2002 بتخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية بـ 0.5 نقطة مئوية، بهدف خفض إنفاق الشركات على أسعار الفائدة للتخفيف من تكاليف الإستثمار[206].

## خلاصة الفصل2

مما سبق نستخلص ما يلي:

- يعتبر الاستثمار من العناصر الرئيسية في أي نظام اقتصادي، فقد حظي باهتمام العديد من الدارسين و المفكرين الاقتصاديين، لأنه يمثل قاعدة أساسية للنمو الاقتصادي.

- إن الغرض من الاستثمار و مهما كان نوعه هو تحقيق مجموعة من الأهداف التي تختلف باختلاف النظام الاقتصادي السائد في كل دولة، إلا أن هناك مجموعة من المخاطر تحول دون تحقيق هذه الأهداف و التي تنحصر أساسا في المخاطر النظامية و المخاطر الغير النظامية.

- في ظل ما يسود المحيط الاقتصادي العالمي المتميز بشدة المنافسة و حرية انتقال رؤوس الأموال، يدفع بالدول إلى اتخاذ سياسة واضحة و ملائمة تجاه رؤوس الأموال الخاصة المحلية و الأجنبية، هذه السياسة تسمى سياسة الاستثمار، بحيث هذه الأخيرة تعتبر عنصرا مهما في مناخ الاستثمار الذي يكون إما جاذبا للاستثمار أو طاردا له و بالتالي على أساسه يتخذ قرار الاستثمار.

- إن تهيئة مناخ الاستثمار يعتبر ركيزة أساسية تتسابق من خلالها معظم الدول بغية جذب أكبر حصة من رؤوس الأموال.

- تعتبر السياسة المالية من أهم العناصر المكونة لسياسة الاستثمار، و التي تستعمل كأداة للتأثير على الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي، من خلال سياسة الإيرادات و كذا سياسة النفقات التي تشجع هذه الاستثمارات.

- تعتبر سياسة التحفيز الجبائي من أهم سياسات الإيرادات المطبقة من قبل الدول للتأثير على الاستثمار، من خلال ما تقدمه من مزايا و إعفاءات جبائية، إلا أن سياسة التحفيز الجبائي لا تكفي وحدها لجلب رؤوس الأموال إذا لم تتوفر العوامل الأخرى المكونة لمناخ الاستثمار.

- تنحصر سياسة الإنفاق المطبقة من قبل الدولة المعاصرة للتأثير على الاستثمار في إنفاق الدولة على المنشآت القاعدية (الطرق، الموانئ، المطارات...)و على البحث و التطوير لتكوين يد عاملة ذات مستوى تقني عالي، و توفيرها للقطاع الخاص المحلي و الأجنبي، و يدخل هذا في إطار تهيئة الأرضية و مساندة الدولة لهذه الاستثمارات، إلى جانب سياسة تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية و التي اتبعتها الدول التي تعاني من مشكل المديونية إلى جانب تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية.

- تعتبر الجزائر من بين الدول التي اتخذت السياسة المالية كأداة للتأثير على الاستمارات الخاصة المحلية و الأجنبية، و هذا قصد تشجيعها و جلبها، لما توفره هذه الاستثمارات للاقتصاد الوطني، وهذا ما نحاول التطرق إليه في الفصل الثالث.

# الفصل 3
# السياسة المالية كأداة للتأثير على الإستثمار في الجزائر

لقد عرفت الإستثمارات خلال فترة الاقتصاد المخطط مظاهر ضعف كبيرة و إختلالات حادة، ناتجة عن طبيعة السياسات المطبقة في مجال الاستثمار و التي كانت ترسم وفق معايير يفرضها النظام الاقتصادي السائد خلال تلك الفترة، حيث ترتكز أساسا على الاستثمارات التابعة للقطاع العام.

وعليه منذ نهاية الثمانينات باشرت الدولة مجموعة من الإصلاحات و التي مست بشكل كبير السياسات المتعلقة بالاستثمار و تعتبر السياسة المالية واحدة منها، باعتبارها أداة فعالة في التأثير على الاستثمار، خاصة بعد السماح للقطاع الخاص بالدخول و المساهمة في النشاط الاقتصادي، و كذا تشجيع الاستثمارات الأجنبية، بحيث إبتداءا من قانون المالية لسنة 1990، لم تعد هناك تفرقة اقتصادية و قانونية بين المؤسسات الاقتصادية العمومية، خاصة و أجنبية.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات المتعلقة بالسياسة المالية جاءت لتجسيد انعكاسها الايجابي على هذه الاستثمارات، خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الخاص المحلي و الأجنبي، في هذا الإطار سنعالج السياسة المالية بعد الإصلاحات وكذا وضعية الإستثمار بعد هذه الإصلاحات إلى جانب الكيفية التي استعملت بها السياسة المالية في للتأثير على الإستثمار في الجزائر.

## 1.3.السياسة المالية بعد الإصلاحات

إنتهجت الجزائر سياسة لإصلاح السياسة المالية، و التي تمثل أحد المحاور الرئيسية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي فرضته المؤسسات الاقتصادية الدولية، هذه الإصلاحات تهدف إلى السيطرة على العجوزات الكبيرة المتتالية في الميزانية العامة إبتداءا من سنة 1986 بعدما كانت تحقق فائضا و هذا بسبب انخفاض أسعار النفط، و تراجع الإيرادات البترولية التي تمثل نسبة كبيرة في الإيرادات العامة للميزانية، و من ثم لجأت الدولة لتحويل هذا العجز إلى إتباع سياسة الاقتراض الداخلي و الخارجي التي كانت سببا في حدوث إختلالات أخرى في السياسة المالية للدولة.

وعلى هذا الأساس إتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات الفعالة قصد زيادة الإيرادات العامة و ترشيد الإنفاق العام لتحقيق الانضباط في سياستها المالية،و عليه سنعالج السياسة المالية خلال الفترة (1994 – 1999 ) و الفترة (2000 – 2004 ).

## 1.1.3.السياسة المالية خلال الفترة (1994- 1999 )

إن الاختلال في السياسة المالية اثر الصدمة البترولية لسنة 1986، و انخفاض إيرادات الدولة من المحروقات دفعت بالدولة إلى تطبيق إصلاحات جذرية في سياستها المالية تمثلت أساسا في محاولة الحد من العجز في الميزانية. فجاءت الإصلاحات في هذه المرحلة بتدخل المؤسسات الاقتصادية الدولية و هذا بإصلاح كل من سياسة الإيرادات و سياسة الإنفاق و عليه سنتناول سياسة الإيرادات خلال الفترة ( 1994 - 1999 )وسياسة الإنفاق خلال الفترة ( 1994 – 1999 ).

### 1.1.1.3.سياسة الإيرادات خلال الفترة (1994 – 1999 )

إن إصلاح السياسة المالية من خلال سياسة الإيرادات في هذه المرحلة تتمثل في محاولة لزيادة الإيرادات خارج قطاع المحروقات خاصة أن هذا الأخير يعتبر المورد الرئيسي لميزانية الدولة، و تحدد أسعاره وفق معايير خارجية لا يمكن التحكم فيها داخليا.

#### 1.1.1.1.3. تطور معدل أسعار النفط خلال هذه الفترة

ما يميز أسعار النفط أنها غير مستقرة، نظرا لتأثرها بعدة عوامل سواءا كانت مباشرة أو غير مباشرة و الجدول الموالي يبين تطور معدل أسعار النفط خلال هذه الفترة.

جدول رقم 11: تطور معدل أسعار النفط خلال الفترة (1994 – 1999 )[157] ص97

الوحدة: (دولار أمريكي)

| السنوات / البيان | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| سعر البرميل | 16.31 | 17.58 | 21.60 | 19.47 | 12.95 | 17.80 |

من خلال الجدول يتضح جليا أن أسعار النفط ارتفعت إلى 21.6 دولار سنة 1996 بعدما كانت 16.3 دولار للبرميل في سنة 1994، و بعدها انخفضت لتسجل 12.95 دولار للبرميل في سنة 1998، ثم سجلت ارتفاع طفيف لتصل إلى 17.8 دولار للبرميل.

#### 2.1.1.1.3.تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار

باعتبار أن الدولار هو العملة التي يتحدد على أساسها سعر البترول، فكان لزاما على الدولة أن تقوم بإصلاح سياسة سعر الصرف، بإعطاء القيمة الحقيقة للدينار مقابل الدولار، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم12:تطور معدل سعر الصرف خلال الفترة (1994 – 1999 )[207] ص190

| السنوات / البيان | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| دولار مقابل الدينار | 42.9 | 52.2 | 56.2 | 58.4 | 60.6 | 66.6 |

من خلال الجدول يتبين أن قيمة الدولار مقابل الدينار ارتفعت لتصل إلى 66.6 سنة 1999 بعدما كانت 42.9 في سنة 1994 هذه السنة كانت البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار. نتيجة تحرير مدفوعات الاستيراد خلال هذه السنة، إذا نستطيع القول أن نظام الصرف عرف عدة تطورات متتالية منتقلا من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم الموجه ليصبح ابتداءا من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر صرف ما بين البنوك[207] ص191.

## 3.1.1.1.3.تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1994 – 1999 )

تتكون الإيرادات العامة للدولة أساسا من الجباية العادية المتأتية من الضرائب إلى جانب الجباية الغير العادية و مصدرها عائدات البترول، و بدرجة أقل هناك بإيرادات أخرى غير جبائية، و ما يميز هذه الفترة جملة الإصلاحات الجبائية، و كان أهمها الإصلاح الجبائي لسنة 1992.

### 1.3.1.1.1.1.3.الإطار العام للإصلاح الجبائي

قبل سنة 1992، كانت الجزائر تطبق نظاما ضريبيا معقدا و مشوها بدرجة عالية و كان هذا النظام قائما على أساس تدابير طبقت في ظل اقتصاد مخطط مركزيا.

و في عام 1992، نفذت السلطات برنامجا للإصلاح الضريبي لتحسين هذا النظام و تبسيطه بدرجة كبيرة، لإزالة بعض المشاكل المرتبطة بتصميم النظام الضريبي الجديد، و أدخلت ضرائب إضافية وفقا لاحتياجات إقتصاد السوق [208] ص36.:

فيما يتعلق بالضرائب المباشرة، طبقت الضريبة على أرباح الشركات بتطبيق معدل عادي قيمته 42 % في سنة 1992، الذي أصبح فيما بعد 38 % ثم خفض إلى 33 % عام 1999،و معدل مخفض 5 % للأرباح المعاد استثمارها ثم ارتفعت النسبة إلى 33 % سنة 1995 نتيجة التهرب الضريبي، الذي يصعب إلى إدارة الضرائب متابعته، و لكن المعدل 33 % انعكس سلبيا على مدى

تحفيز المؤسسة لإعادة استثمار أرباحها و لذلك تم تخفيضه إلى 15% وفق المادة 14 من قانون المالية لسنة 1999 [207] ص192.

كما طبقت ضريبة موحدة على دخل الأفراد لتحل محل نظام الضرائب المجدولة المتعددة. و طبقت كذلك ضريبة زائدة. و يوفر الجدول الضريبي الجديد، بالرغم من تعدد المعدلات فيه، التي تبلغ 12 معدلا من صفر إلى 70 %، يوفر إعفاءا ضريبيا مهما بالمقارنة مع النظام السابق، كما طبقت ضريبة جديدة على الممتلكات، و وضعت إرشادات رسمية بخصوص تقدير فيه الممتلكات[208] ص192.

أما فيما يتعلق بالضرائب الغير مباشرة، كان العنصر المهم في الإصلاح هو إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة، و الذي تضمن أربع معدلات و هي 7%، 13%، 21%، 40% و كل معدل يطبق على قائمة معينة من المنتجات، و لكن قانون المالية لعام 1995 ألغى المعدل المضاف (40%) كما تم تعديل المعدل المخفض إلى 14 % في قانون المالية لعام 1997[209] ص98.

وفي إطار الحد من استهلاك بعض السلع تم رفع الضريبة على كثير من السلع مثل الدخان و الخمور، و ذلك على أساس ثابت و محدد خارج نطاق ضريبة المبيعات، و كذلك تم إلغاء المعاملة التفضيلية للقطاع العام، و خفضت الرسوم الجمركية تدريجيا من حد أقصى يقدر ب 60 % إلى 50% ليصل إلى 45 % سنة 1997، بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية و بما يقلل من اختلال التسعيرة بالإضافة إلى مساعدة عمليات تحرير التجارة الداخلية و الخارجية[207] ص193.

### 2.3.1.1.1.3.العناصر المعتمدة في بنية إصلاح النظام الضريبي

لقد أسفر الإصلاح عن بنية جديدة للنظام الضريبي تعتمد على العناصر التالية:[210] ص70

### 1.2.3.1.1.1.3. الفصل بين الضرائب العائدة للدولة و تلك العائدة للجماعات المحلية

و يدخل هذا ضمن الاتجاهات العالمية السائدة الرامية إلى تعزيز لا مركزية الحكم من جهة، و تمييز الجماعات المحلية بمواردها الخاصة التي يمكن توجيهها نحو جهود التنمية المحلية.

### 2.2.3.1.1.1.3.الفصل بين الجباية البترولية و الجباية العادية:

وذلك في إطار السعي إلى إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية، بالنظر إلى عدم استقرار الأولى و خضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة، خاصة بعد الهزة التي عرفتها السوق النفطية سنة 1986.

و من أهم أهداف الإصلاح الضريبي هي تقليص تبعية الميزانية العامة للمعطيات النفطية، إلا أن الإصلاح الضريبي لسنة 1992، لم يراجع الجباية البترولية لما تتمتع به هذه الأخيرة من خصائص:

- إن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف و الاستغلال في المجال النفطي.
- إن الجباية البترولية تخضع لقواعد و أعراف تتجاوز الدولة و ترتبط بالقواعد العامة المنتهجة من قبل الأوبك لهذا الشأن.
- إن أساس فرض الضرائب البترولية هو كونها مقابل الترخيص الممنوح من قبل الدولة الاستغلال باطن الأرض، التي تعتبر ملكا للجماعة الوطنية، في حين أن أساس فرض الضرائب العادية هو المساهمة في الأعياد العامة للدولة دون مقابل مباشر.
- و من هنا فان إصلاح الجباية البترولية في الجزائر ارتبط بإصلاح القوانين المتعلقة بالاستكشاف الاستغلال و النقل عن طريق القنوات و التي يعود أخرها إلى القانون 86 – 14 المعدل و المتمم بالقانون 91 – 12.

## 3.2.3.1.1.1.3. تخفيض الضغط الضريبي

يتضح مستوى الضغط العام في الجزائر في الفترة ما بين 1994 و 1999 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم13: الضغط الضريبي ما بين الفترة (1994 -1999 ) نسبة من الناتج الداخلي الخام[210] ص74

| السنوات / البيان | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة من الناتج الداخلي الخام % | 29.74 | 33.48 | 34.84 | 35.34 | 28.44 | 30.95 |

من خلال الجدول يتضح جليا أن الضغط الضريبي سجل ارتفاعا متتاليا ليصل إلى نسبة 35.34% في سنة 1997 بعدما كانت نسبة 29.74 % في سنة 1994 . ثم سجل انخفاضا ب 28.44% في سنة 1998 بسبب انخفاض أسعار البترول. إلا أن هذا المعدل مضلل بهذا الشكل لكون جزء كبير من الناتج المحلي الخام يصل أحيانا إلى 35 % هو عبارة عن نفط، و أن الجباية البترولية كانت مساهمتها دائما أكبر من 53 % من الحصيلة الضريبة و من هنا فان اعتماد الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات يكون أكثر دلالة و تعبيرا كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 14: الضغط الضريبي إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات[210] ص75

| السنوات / البيان | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات % | 18.95 | 22.02 | 20.43 | 20.51 | 19.33 | 18.65 |

مثل هذه المعدلات تعتبر أقل مما هو سائد في الكثير من الدول، ففي الدول الصناعية يتجاوز معدل الاقتطاع أحيانا 42.5 % و لا يقل عن 27 %، و هذا يؤشر على ضعف الإدارة الضريبة الملائمة ذات المردودية فالكثير من الضرائب المكونة للهيكل الضريبي الجزائري ذات مردودية ضعيفة [208] ص42.

## 3.3.1.1.1.3.هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (1994 – 1999 )

لقد أسفر الإصلاح الجبائي على مجموعة من النتائج يمكن رصدها من خلال تطور الإيرادات العامة بصفة عامة و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 15: هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (1994 – 1999 )[211] ص198

(الوحدة مليار دينار)

| السنوات / البيان | **1994** | **1995** | **1996** | **1997** | **1998** | **1999** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الجبائية العادية | 176.1 | 244.5 | 290.6 | 317.8 | 342.5 | 343.7 |
| الجبائية البترولية | 222.1 | 336.1 | 507.8 | 570.7 | 378.5 | 560.1 |
| إيرادات غير جبائية | 78.8 | 33.6 | 38.5 | 47.8 | 66.1 | 75.6 |
| نسبة الجباية العادية(%) | 36.9 | 39.08 | 34.7 | 33.9 | 43.5 | 35.05 |
| **المجموع** | 477 | 614.2 | 836.9 | 936.3 | 787.1 | 979.4 |

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الإيرادات العامة للدولة تعتمد أساسا على الجباية البترولية، حيث ارتفعت لتصل إلى 560.1 مليار دينار في سنة 1999 مقابل 222.1 مليار دينار 1994، باستثناء سنة 1998 أين انخفضت هذه الجباية بسبب انخفاض أسعار البترول، أما بالنسبة للجباية العادية فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعا طفيفا حين وصلت إلى 343.7 مليار دينار سنة 1999 مقابل 176.1 مليار دينار سنة 1994 ، حيث سجلت أقصى ارتفاعا لها في سنة 1998، بسبب انتعاش

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أن نسبتها من مجموع الإيرادات بقيت في حدود 40% طوال هذه الفترة. بالنسبة للإيرادات الأخرى فمساهمتها قليلة جدا مقارنة بالمصادر الأخرى.

## 4.3.1.1.1.3.هيكل الجباية العادية خلال الفترة (1994 – 1999 )

إن تحليلنا لهيكل الجباية العادية و معرفة مدى أهمية تركيبتها سيجعلنا نتبين الأثر الذي استطاعت أن تحدثه الإصلاحات الضريبية على هذه البنية، كما أن دراسة تطور هيكل الجباية العادية ترمي إلى معرفة مدى الأهمية التي تتمتع بها كل من الضرائب المباشرة، و مدى تأثير الإصلاحات عليها ؟

جدول رقم 16: هيكل الجباية العادية خلال الفترة (1994 – 1999 )[211] ص200

(الوحدة: مليار دينار)

| السنوات / البيان | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع إيرادات الجباية العادية** | **215.7** | **322.3** | **360.8** | **389.3** | **418.5** | **426.3** |
| الضرائب المباشرة | 79.3 | 130.0 | 131.8 | 147.8 | 162.7 | 158.3 |
| نسبة الضرائب المباشرة % | 36.8 | 40.3 | 36.5 | 38.0 | 38.9 | 37.1 |
| الضرائب الغير مباشرة | 136.4 | 192.2 | 229 | 241.4 | 255.8 | 268.0 |
| نسبة الضرائب الغير مباشرة % | 63.2 | 59.7 | 63.5 | 62.0 | 61.1 | 62.9 |

من خلال الجدول يتضح أن هيكل إيرادات الجباية العادية بقيت تسيطر عليها الضرائب الغير المباشرة خلال الفترة محل الدراسة، و التي تميزت نسبتها بالتزايد من سنة إلى أخرى.
و ذلك عكس الضرائب المباشرة التي تناقض نسبتها، و هو ما بين عدم فعالية الإصلاح الضريبي. و كذا التغييرات المعتمدة من خلال قوانين المالية في التأثير على هيكل الإيرادات الضريبية، حيث بقيت الضرائب الغير المباشرة مهيمنة عليه. و هي سيمة تغلب على الدول النامية نظرا لضعف اقتصادياتها.

لقد كان مسار تطور كل من الضرائب المباشرة و الغير المباشرة عكس ما كان يهدف إليه الإصلاح الضريبي لإرساء مبدأ العدالة الذي لا يمكن أن تدعمه هيمنة الضرائب الغير المباشرة، نظرا لانعكاساتها السلبية على ذوي الدخول المحدودة و الضعيفة.

نتيجة لهذا فإن فعالية الإصلاح الضريبي كانت جد متواضعة في الرفع من مكانة الضرائب المباشرة و هذا نضرا للمساهمة الضعيفة لكل من الضرائب على الدخل التي بقيت تعتمد على الضرائب على الأجور. و المرتبات بصورة رئيسية و الضريبة على أرباح الشركات التي كانت مردوديتها ضعيفة جدا.

و عليه فان النظام الضريبي الجزائري يعتمد أساسا على الضرائب الغير المباشرة لما يتميز به هذا النوع من الضرائب من سهولة في التحصيل [174] ص104.

و بالتالي فرغم الإصلاحات في جانب الإيرادات و خاصة الإصلاحات الجبائية، لم تستطع الدولة خلال هذه الفترة أن تحقق الأهداف التي سطرتها، فبقيت الجباية البترولية هي المصدر الأساسي الإيرادات الدولة.

و إن ضعف الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية يعود إلى الأسباب التالية[210] ص73:

- حل بعض المؤسسات نتيجة التزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية بهذا الإجراء.
- كثرة الإعفاءات و التخفيضات الرامية إلى تشجيع الاستثمار.
- و جود توجه كبير نحو التهرب الضريبي الناجم عن الحجم الكبير للقطاع الموازي، و مع ضعف تأهيل الإدارة الضريبية.

## 2.1.1.3.سياسة النفقات خلال الفترة (1994 – 1999 )

إن سياسة ترشيد الإنفاق العام تأتي في إطار إصلاح السياسة المالية في شقها الإنفاقي، و هذا باتخاذ كل الإجراءات و التدابير التي فرضت من طرف المؤسسات المالية الدولية تحت غطاء برنامج التصحيح الهيكلي، الذي بدأ تطبيقه في بداية التسعينات. و الرامية إلى تقليص الإنفاق العام و رفع كل أشكال الدعم المقدمة من قبل الدولة، و بالتالي إتباع سياسة مالية تقشفية.

### 1.2.1.1.3.تصنيف النفقات العامة في التشريع الجزائري:

لقد صنف المشرع الجزائري النفقات العامة إلى صنفين [212]:

- نفقات التسيير و هي النفقات الجارية.
- نفقات التجهيز و هي النفقات الاستثمارية.

#### 1.1.2.1.1.3.نفقات التسيير:

وهي الإعتمادات المخصصة لمختلف مصالح الدولة التي بدورها تضمن استمرارية سير هذه المصالح من الناحية الإدارية ، و تعتبر الوزارة هي الوحدة الأساسية في توزيع نفقات التسيير في

الميزانيـة الجزائرية، ثم تتوزع هذه النفقات لكل وزارة إلى عناوين ثم كل عنوان ينقسم إلـى أقسـام، و تصـدر نفقات التسيير في قانون المالية بالجريدة الرسمية [213] ص32.

### 2.1.2.1.1.3.نفقات التجهيز:

هي عبـارة عن تلك النفقـات التـي لهـا طـابع استثماري، الـذي يتولـد عنـه ازديـاد النـاتج الـوطني، و بالتـالي بازديـاد ثـروة البـلاد. و التـصنيف الـذي تعتمـد عليـه هـو التـصنيف الـوظيفي الإداري، حـيث أن وظائـف الدولة الأساسية تظهر فيه بشكل قطاع و يذكر حصة كل قطاع بالتفصيل على حـدى.

### 2.2.1.1.3.تطور النفقات العامة خلال الفترة (1994 – 1999 )

خلال هذه الفترة حاولت السلطات الضغط على حجم الإنفاق العام. بشقيه الجـاري و الإستثمـاري و بدرجة أكبر نفقات التسيير تماشيا مع متطلبات برنامج التصحيح الهيكلـي، و الجـدول التـالي يبـين تطـور النفقات العامة بشقيها، خلال هذه الفترة.

جدول رقم 17: تطور النفقات العامة خلال الفترة (1994 – 1999 )[211] ص205

(الوحدة: مليار دينار)

| السنوات / البيان | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النفقات العامة | 566.3 | 759.6 | 724.6 | 845.2 | 875.7 | 961.6 |
| نفقات التسيير | 330.4 | 473.7 | 550.6 | 643.5 | 663.8 | 774.7 |
| نفقات التجهيز | 235.9 | 285.9 | 174.0 | 201.6 | 211.8 | 186.9 |
| نـسبة نفقـات التـسيير (%) | 58.3 | 62.3 | 75.9 | 76.1 | 75.8 | 80.5 |
| نـــــسبة نفقـــــات التجهيز (%) | 41.7 | 37.7 | 24.1 | 23.9 | 24.2 | 19.5 |

من خلال ملاحظة هذا الجدول يتضح جليا أن قيمة النفقات العامة ارتفعت خلال هذه المدة لتصل إلـى 961.6 مليار دينار في سنة 1999 بعدما كانت 566.3 مليـار دينـار سنة 1994، و يرجـع هذا إلـى الزيادة في نفقات التسيير خلال هذه الفترة، حيث انتقلت نسبتها من إجمـالي النفقـات مـن 58.3% سنـة 1994 إلى 80.5% سنة 1999، و يرجع هذا إلى نسب الإنفاق على الأجور و على تسديد المديونيـة العمومية الذي نسب فيها القطـاع العـام، أمـا نفقـات التجهيز فسجلت انخفاضـا خـلال هذه الفتـرة [169] ص125،حيـث سـجلت 41.7 % مـن حجم الإنفـاق العـام سنة 1994 و انخفضت إلـى 19.5% سنة

1999، و يرجع هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى التخلي التدريجي على القطاع العام تمهيدا لخوصصته.

إلا أن هذه النسب لا تعطينا بشكل واضح مدى تأثير سياسة التعديل الهيكلي على النفقات، و عليه لابد من مقارنة هذه النسب بالناتج الداخلي الخام باعتباره مؤشرا رئيسيا لتطور النفقات العامة.

### 3.2.1.1.3.تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام ( 1994 – 1999 )

يعتبر الناتج الداخلي الخام مؤشرا حقيقيا لقياس مدى تطور النفقات العامة، من خلال مقارنة نسب الإنفاق العام بالناتج الداخلي الخام [208] ص38. و الجدول التالي يبين نسب الإنفاق بشقيه الجاري و الاستثماري إلى الناتج الداخلي الخام.

جدول رقم 18: تطور النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام[214]

(الوحدة: مليار دينار)

| البيان \ السنوات | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج الداخلي الخام (مليار دج) | 1487 | 2005 | 2570 | 2780 | 2810 | 3213 |
| نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام (%) | 38.08 | 37.8 | 28.1 | 30.4 | 31.1 | 29.9 |
| نسبة نفقات التسيير إلى الناتج الداخلي الخام (%) | 22.2 | 23.6 | 21.4 | 23.1 | 23.6 | 24.1 |
| نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج الداخلي الخام (%) | 15.8 | 14.2 | 6.7 | 7.3 | 7.5 | 5.8 |

من خلال هذا الجدول يتبين أن النفقات العامة بين عامي 1994 و 1997، هبطت لحوالي 10 نقاط مئوية من إجمالي الناتج الداخلي الخام، و قد جاء هذا الانخفاض الكبير، الذي أثر على النفقات الجارية (التسيير) و الرأسمالية (التجهيز)، بسبب العديد من التدابير التي اتخذت لخفض النفقات مع تحسين تكوينها و شفافيتها[215] ص40. بما في ذلك سياسة الدخول المتشددة، و تحرير الأسعار، و تحسين ترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمارات العامة. و قد أستخدم جزء من هذه الوفورات الناتجة عن هذه التدابير لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعية.

بالنسبة لنفقات التسيير فقد عرفت ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 24.1 % من الناتج الداخلي الخام في سنة 1999 بعدما كانت نسبته 22.2 % من الناتج الداخلي الخام.

إلا أنها انخفضت خلال هذه الفترة و بالضبط في سنة 1996 بحوالي 01 نقطة مئوية و هذا بعد فرض سقف محكم على معظم بنود الإنفاق بالرغم من تخفيض سعر الصرف و أثره على الأسعار المحلية و هبط الإنفاق على الموظفين، الذي شكل حوالي (1/3) من مجموع النفقات في عام 1994، بمقدار 1.4 نقطة مئوية من إجمالي الناتج الداخلي الخام و بحلول عام 1996 استجابة لسياسة الأجور الحازمة و تجميد الخدمة المدنية، و تحققت وفورات هامة أيضا على بند التحويلات الجارية ، نتيجة لإلغاء إعانات الدعم العامة على السلع الغذائية الأساسية و المنتجات البترولية و خفض الإعانات للمنتجين في القطاع الزراعي.

أما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد انخفضت خلال هذه الفترة بحوالي 10 نقاط مئوية من إجمالي الناتج الداخلي الخام، على الرغم من ارتفاع تكاليف الاستثمار الذي تسبب فيه خفض قيمة الدينار، و الإنفاق اللازم لإعادة إصلاح البنية التحتية التي لحق بها الضرر نتيجة للصراع المدني.و جاء هذا الانخفاض أيضا معبرا عن الاعتراف بتدني نسبة العائد الاجتماعي للاستثمارات الماضية.

## 4.2.1.1.3.هيكل نفقات التسيير خلال الفترة (1994 – 1999)

ما ميز هذه الفترة هو محاولة السلطة التحكم في هذه النفقات التي تشكل فيها نسبة الأجور و المديونية العمومية النسب الكبيرة إلى جانب النشاط الاقتصادي و الاجتماعي، و الجدول الموالي بين هيكل نفقات التسيير خلال هذه المرحلة.

جدول رقم 19: هيكل نفقات التسيير خلال الفترة (1994- 1999 )[211] ص206

(الوحدة: مليار دينار)

| السنوات / البيان | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المديونية العمومية | 46.5 | 105.8 | 88.9 | 109.3 | 110.8 | 126.4 |
| السلطات العمومية | 086 | 1.05 | - | 1.8 | 4.8 | 5.1 |
| مرتبات و نفقات الموضعين | 182.6 | 251.0 | 317.9 | 352.5 | 380.8 | 331.7 |
| النشاط الاقتصادي و الإجتماعي | 100.6 | 115.7 | - | 253.7 | 242.5 | 311.4 |

من خلال هذا الجدول يتبين أن البنود التي تثقل ميزانية التسيير هي تلك المتعلقة بمرتبات الموظفين و أشكال الإعانات الاقتصادية و الاجتماعية و كذا ثقل المديونية العمومية، و هذا راجع أساسا إلى الوضعية التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة. إلى جانب العجز المتواصل في المؤسسات العمومية، حيث أنتقل الدين العمومي من 46.5 مليار دينار 1994 إلى 126.4 مليار دينار سنة 1999.

## 5.2.1.1.3.هيكل المديونية الخارجية خلال الفترة (1994 – 1999 )

إن سياسة الميزانية التوسعية المتبعة قبل هذه الفترة هي السبب في ظهور إختلالات اقتصادية داخلية جعلت الجزائر تلجأ إلى الاقتراض الخارجي و بشروط مجحفة، كما عجزت الدولة عن تسديد هذه الديون في أجالها المحددة، مما دفعها إلى طلب إعادة الجدولة، و عقد اتفاقات الائتمان مع هذه المؤسسات و هي[216] ص-ص110-111:

- إتفاق الاستعداد الائتماني في ماي 1989 بمبلغ 900 مليون دولار مدته 12 شهرا.
- إتفاق الاستعداد الائتماني في جوان 1991 بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة و مدته 10 شهور.
- إتفاق الاستعداد الائتماني في أفريل 1994 بمبلغ 01 مليار دولار و مدته 12 شهرا و يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و بمقتضى هذا الأمر تم الاتفاق على إعادة الجدولة الديون.

جدول رقم 20: هيكل المديونية الخارجية خلال الفترة (1994 – 1999)[207] ص202

( الوحدة: مليار دولار أمركي)

| السنوات / البيان | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المديونية الخارجية | 29.5 | 31.6 | 33.7 | 31.2 | 30.5 | 28.3 |
| خدمة الدين | 4.5 | 4.2 | 4.3 | 4.5 | 5.2 | 5.1 |
| نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (%) | 47.2 | 38.8 | 30.7 | 31.7 | 39.2 | 28.59 |

من خلال الجدول يتبين أن المديونية الخارجية ما فتئت أن تتحسن، حيث انخفضت إلى 28.3 مليار دولار بعدما سجلت ارتفاع طفيف قبل هذه السنة، و هذا كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية الخارجية و المساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية

وكذلك تحسن أسعار النفط في السوق الدولية باعتبارها تمثل 96 % من الصادرات الوطنية فالحساب الجاري حقق فائضا سنتي 96 و 97 قدره 1.2 مليار دولار و 2.6 مليار دولار على التوالي[207] ص201. و ذلك رغم العجز المسجل خلال السنة الموالية 1998 و المقدر ب 0.9 مليار دولار لانخفاض أسعار المحروقات من جهة و الزيادة النسبة في خدمة الدين الخارجي من جهة ثانية.

أما تطور خدمة الدين الخارجي نلاحظ الانخفاض المحسوس لمؤشر خدمة الدين. خلال الفترة التي أعقبت عملية إعادة الجدولة، فالمعطيات الكمية في الجدول تبرر أن خدمة المديونية انخفضت لأول

مرة إلى حدود 4.5 مليار دولار سنة 1994 أي نسبة 47 % بمعنى أنها تقلصت تقريبا إلى النصف بعد ما كانت تتراوح 9 مليار دولار خلال الفترة (1990 -1993 ) أي بنسبة تقارب 75 % ، ثم انخفضت عام 1996 إلى حدود 30.7 لتسجيل ارتفاعا نسبيا عام 1998 حيث بلغت خدمة الدين 5.2 مليار دولار أي بمعدل 47.5 % و 5.1 مليار دولار أي ما يعادل 40 % في سنة 1999 ، و يرجع ذلك إلى عاملين أساسيين.

- الأول هو انخفاض أسعار البترول.
- الثاني ارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع، و ذلك رغم تراجع أقساط الفائدة عام 1998 .

## 3.1.1.3. الرصيد الميزاني خلال الفترة (1994 – 1999 )

كل هذه الإجراءات و التدابير التي مست الإيرادات و النفقات كانت تهدف إلى تقليص العجز في الميزانية الذي سجل قبل هذه الفترة، و الجدول الأتي يبين تطور الرصيد الميزاني خلال هذه الفترة .

جدول رقم 21: الرصيد الميزاني في الجزائر خلال الفترة(1994-1999)[207] ص194

| السنوات / البيان | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الرصيد الميزاني | - 65.4 | - 28.4 | + 74.9 | 66.2 | - 08.1 | - 16.5 |
| نسبة الرصيد إلى الناتج الداخلي الخام (% ) | - 4.4 | - 1.4 | + 2.9 | 2.3 | - 3.8 | - 0.5 |

يعتبر عجز الميزانية من العناصر الرئيسية في برنامج التثبيت المتبع من طرف الدولة، و قد تم تخفيض العجز في الميزانية من عجز يقدر 65.4 مليار دينار في سنة 1994 إلى فائض قدره 66.2 مليار دينار في سنة 1997 و بمعنى أخر تحول عجز الميزانية و المقدر ب 4.4 % من الناتج الداخلي الخام الإجمالي في سنة 1994 إلى فائض في الميزانية قدره 2.3 % من الناتج الداخلي الخام. في سنة 1997، كما يلاحظ من الجدول عودة العجز للميزانية خلال سنة 1998 بسبب التدهور الكبير في أسعار المحروقات، حيث أنخفض سعر البرميل من 19.47 دولار سنة 1997 إلى 12.95 دولار سنة 1998.

وعليه ما ميز السياسة المالية خلال هذه الفترة هو محاولة الدولة تطبيق سياسة مالية انكماشية من خلال الضغط على النفقات، و محاولتها لتعبئة الإيرادات خارج المحروقات، و رغم أنها استطاعت أن تقلص من نفقاتها خلال هذه الفترة، خاصة نفقات التسيير و تقليص العجز الميزاني، إلا أنه اتضح جليا أن السياسة المالية خلال هذه الفترة شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط.

## 2.1.3.السياسة المالية خلال الفترة (2000 – 2004 )

ما يميز هذه المرحلة، هو مواصلة الجزائر لمسار الإصلاحات في مجال السياسة المالية، و هذا عن طريق الضغط على نفقاتها العامة و بالأخص نفقات التسيير، و كذا تعبئة إيراداتها خارج المحروقات

و بالتالي الاستجابة لشروط المؤسسات المالية في تطبيق سياسة مالية انكماشية.

و تجدر الإشارة أنه ما ميز الفترة هو نقص الضغط في تطبيق هذه الإصلاحات بسبب الارتفاع الكبير و المتواصل في أسعار المحروقات.

### 1.2.1.3.سياسة الإيرادات خلال الفترة (2000 – 2004 )

رغم الارتفاع المتواصل في أسعار النفط إلا أن الدولة واصلت سياستها في تعزيز الإيرادات خارج المحروقات، باعتباره إيرادا غير مستقرا و لا يمكن التكهن به مستقبلا، و في نفس الوقت استغلال الفارق بين السعر الحقيقي للنفط و السعر المرجعي الذي تعد على أساسه ميزانية الدولة حيث استقر على 19 دولار للبرميل خلال هذه الفترة من أجل ضبط سياستها المالية.

جدول رقم 22: تطور معدل أسعار النفط خلال الفترة (2000 – 2004 )[183] ص02

(الوحدة: دولار أمريكي)

| السنوات / البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| سعر البرميل | 28.5 | 24.5 | 25.0 | 28.8 | 36.6 |

ما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن أسعار النفط سجلت ارتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة، حيث وصل سعر البرميل 36.6 دولار سنة 2004 بعدما كان 28.5 دولار للبرميل سنة 2000.

جدول رقم23: تطور معدل سعر الصرف خلال الفترة (2000 – 2004)[217] ص12

| السنوات / البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| الدولار مقابل الدينار | 75.3 | 77.3 | 79.7 | 77.4 | 72.2 |

من خلال هذه المعطيات يتبين أن الدولة خلال هذه الفترة واصلت بإصلاح معدل سعر الصرف قصد إعطاء القيمة الحقيقية للدينار مقابل الدولار.

وعليه ارتفع سعر الصرف ليصل إلى79.7 سنة 2002 بعدما كان 75.3 سنة 2000. و بعدها انخفض خلال سنة 2003 و 2004 ليصل إلى 72.2، و هذا نتيجة انخفاض قيمة الدولار في الأسواق العالمية مما أدى إلى تحسن العملة الوطنية.

## 1.1.2.1.3.تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000 – 2004 )

رغم سلسلة الإصلاحات التي عرفتها الجباية العادية في فترة التسعينات. إلا أنها لم تغير من هيكل الإيرادات العامة للدولة، فبقيت الجباية البترولية هي المصدر الأساسي للإيرادات خلال هذه الفترة.

و عليه تواصلت سلسلة الإصلاحات الجباية خلال هذه الفترة بغية تعزيز الإيرادات خارج المحروقات و كذا زيادة فعالية النظام الضريبي.

### 1.1.1.2.1.3.الإصلاحات الجبائية خلال هذه الفترة

عرفت هذه الفترة عدة تعديلات في معدلات الضرائب و الجدول الموالي بين هذه التعديلات:

جدول رقم 24: أهم التعديلات الجبائية خلال الفترة (2000 – 2004)[218]

| السنة | التعديـــــــلات |
|---|---|
| 2000 | - تعديل الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي وفق سنة شرائح، بحيث الحد الأدنى المعفى من الضريبة لا يتجاوز 60000 دج بينما معدل الضريبة يساوي 40 % الموافق للدخل الذي يزيد عن 1920000 دج |
| 2001 | - تخفيض معدل الدفع الجزافي من 06 % إلى 05 %<br>- تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى 30 % بدلا من 38 %.<br>- تخفيض معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها إلى 15 % بدلا من 33 %<br>- تخفيض معدل حقوق التسجيل إلى 05 % بدلا من 08 %، و تخفيض معدل المبادلات للأموال العقارية إلى 03 % بدلا من 05 %<br>- تفرض تلقائيا الضريبة على المكلف بها، الذي لم يقدم التصريح السنوي حسب الحالة أما بصدد الضريبة على أرباح الشركات و أما بصدد الضريبة على الدخل و يضاعف المبلغ المفروض عليه بنسبة 40 %.<br>- تقليص عدد معدلات الرسم على القيمة المضافة إلى معدلين فقط هما: 07 % و 17 % بدلا من ثلاث معدلات 07 % و 14 % و 21 %. |
| 2002 | - تخفيض معدل الدفع الجزافي إلى 04 %.<br>- تخفيض معدل الرسم على النشاط المهني من 2.55 % إلى 2% |

| | |
|---|---|
| | - مراجعة طريقة فرض الضريبة على الدخل الإجمالي بحيث أصبحت طريقة تحديد الربح الواجب اعتماده في أسس الضريبة على الدخل الإجمالي إما لنظام التصريح المراقب للربح الصافي و إما لنظام التصدير الإداري للربح الخاضع للضريبة |
| 2003 | - توسيع مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة بحيث نجد:<br>- إخضاع التجارة المتعددة.<br>- إخضاع أنشطة التجارة بالتجزئة.<br>- إخضاع العمليات المنجزة بين وحدات تابعة لنفس المؤسسة-<br>- إنشاء المهن الحرة للنظام الجزافي من الرحم على القيمة المضافة.<br>- توسيع مجال الاستفادة من نظام الشراء بالإعفاء من الخدمات المرتبطة مباشرة بعمليات التصدير<br>- إدخال مرونة على شروط تسديد الرسم على القيمة المضافة.<br>- تخفيض معدل الضريبة على الدفع الجزافي إلى 03 % عوض 04 %. |
| 2004 | - يخضع الدخل الناتج عن إنجاز العقارات للاستعمال السكني بمعدل 10 % محرر.<br>- تعديل في بعض شرائح السلم التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي.<br>- تعديل معدل الاقتطاع من المصدر بالنسبة للمداخيل التي يدفعها المدنيون المقيمون بالجزائر إلى مستفيدين جبائيا خارج الجزائر إلى 24 % عوض 20 %.<br>- تعديل شرائح الجدول التصاعدي للضريبة على أملاك بحيث أصبحت القيمة المضافة من الأملاك التي تقل أو تساوي 12000000 دج معفاة من الضريبة.<br>- أصبح الدخل الناتج عن إيجار المحلات ذات الاستعمال التجاري أو المهني يخضع للضريبة من خلال الاقتطاع من المصدر بمعدل 15 %.<br>- إلغاء الازدواج الضريبي بحيث لا يحسب المداخيل الناتجة عن توزيع الأرباح التي أخضعت للضريبة على أرباح الشركات سواء في وعاء الضريبة على الدخل الإجمالي أو وعاء الضريبة على أرباح الشركات.<br>- تحصيل مبلغ الدفع الجزافي بتطبيق نسبة 02 % على مجموع المدفوعات السنوية الخاضعة للضريبة بدلا من 03 % |

حاولت السلطات العمومية وضع نظام ضريبي بسيط يسهل التعامل به، و عليه خلال هذه الفترة صدرت عدة تعديلات، فقانون المالية لسنة 2001 تضمن 38 إجراءا ضريبيا ما بين تعديل و إلغاء و إتمام، أما قانون المالية لسنة 2002 تضمن 23 إجراءا ضريبيا، و قانون المالية لسنة 2003 تضمن هو أيضا 68 إجراءا ضريبيا.

## 2.1.1.2.1.3.هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (2000- 2004)

إن سلسلة الإصلاحات الجبائية المتبعة خلال هذه الفترة جاءت في نفس السياق الذي جاءت به الإصلاحات السابقة و هو تعزيز إيرادات الميزانية خارج المحروقات، و نتيجة الارتفاع في أسعار النفط خلال هذه الفترة ، أدمج حساب جديد ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة و هو "صندوق ضبط الموارد" و مهمته استغلال الفارق بين السعر الحقيقي للنفط و السعر المرجعي الذي تحدد على أساسه ميزانية الدولة (19 دولار/للبرميل)[219].

### 1.2.1.1.2.1.3.ماهية صندوق ضبط الموارد

هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر، و قد أنشئ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000 و الذي ينص على ما يلي:[220].

يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد"

و يقيد في هذا الحساب:

### 1.1.2.1.1.2.1.3.في باب الإيرادات:

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

### 2.1.2.1.1.2.1.3.في باب النفقات:

- ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي و الحد من المديونية العمومية.
- تخفيض الدين العمومي.

من خلال نص المادة تحدد وظائف الصندوق و هي:

- امتصاص الفائض من إيرادات البترولية و الذي يفوق توقعات و تقديرات قانون المالية.
- تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة و الذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية التي يمكن أن تكون أقل من تقديرات و توقعات قانون المالية.
- تسديد و تسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها و تخفيضها.
- و قد تم تعديل بعض القواعد و الأسس التي أنشأ من خلالها صندوق ضبط الموارد و كان أهمها ما جاء من خلال قانون المالية لسنة 2004 حيث أضيف إلى إيرادات الصندوق تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية[222]،و يعود ذلك أساسا إلى تحسن الوضع المالي لبنك الجزائر، نتيجة ارتفاع إحتياطاته من العملة الصعبة، حيث بلغت 32.9 مليار دولار في سنة 2003.

وإلى إتباع بنك الجزائر إستراتجية جديدة للتسيير النشط للمديونية تتمثل في الدفع المسبق للديون الخارجية، أي قبل حلول آجال استحقاقها [219] ص243.

جدول25: هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (2000- 2004)[221] ص51

( الوحدة: مليار دينار)

| السنوات / البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع الإيرادات** | **1578.1** | **1505.5** | **1603.2** | **1966.6** | **2169.6** |
| إيرادات الجباية العادية | 349.5 | 398.2 | 482.9 | 519.8 | 647.2 |
| إيرادات الجباية البترولية | 1173.2 | 956.4 | 942.9 | 1285.0 | 1372.4 |
| إيرادات الغير الجبائية | 55.4 | 150.9 | 177.4 | 161.7 | 150 |
| **نسبة الجباية العادية %** | **22.1** | **26** | **30** | **26** | **29** |

عند قراءتنا لمعطيات هذا الجدول نلاحظ أن الإيرادات العامة سجلت ارتفاعا قياسيا مقارنة بالفترة (1994- 1999 ) التي لم تتجاوز فيها مبلغ 1000 مليار دينار، حيث ارتفعت من 1578.1 مليار دينار سنة 2000 إلى مبلغ 2169.6 مليار دينار سنة 2004 أي بزيادة قدرها (+592 مليار دينار)،وتعود هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى الارتفاع الذي سجلته الجباية البترولية بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت قيمة الجباية البترولية بحوالي (+ 200 مليار دينار) ، ووصلت قيمتها مبلغ 1372.4 مليار دينار في سنة 2004 بعدما كانت 1173.2 مليار دينار في سنة 2000، إلا أنها انخفضت خلال سنة 2001 و 2000، بسبب الانخفاض النسبي لأسعار البترول في هذين السنتين مقارنة بسنة 2000.

أما بالنسبة للإيرادات الجبائية فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا خلال هذه الفترة، و هذا بزيادة قدرها (+ 298 مليار دينار)، حيث سجلت مبلغ 647.2 مليار دينار سنة 2004 بعدما كانت 349.5 مليار دينار سنة 2000، إلا أنها لم تتجاوز نسبة 30 % من مجموع الإيرادات، رغم سلسلة الإصلاحات الضريبية المطرقة خلال هذه الفترة.

أما الإيرادات الغير الجبائية فبقيت مساهمتها قليلة جدا في هذه الفترة، رغم تسجيلها هي الأخرى ارتفاعا طفيفا حيث وصلت إلى مبلغ 177.4 مليار دج سنة 2002 مقابل 55.4 مليار دج سنة

2000 و بعد ذلك سجلت انخفاضا لتصل إلى 150 مليار دج سنة 2004، و هذا يرجع إلى مساهمات بنك الجزائر في إيرادات ميزانية الدولة خلال هذه الفترة إلى جانب الحقوق التي تحصلت عليها الدولة خلال هذه الفترة بعنوان الاستثنائية و المتمثلة في دفع الشطر الأول و الثاني من رخصة GSM للإتصالات[223] ص28.

و تجدر الإشارة أنه ما يميز هذه الفترة هو ارتفاع مستوى الإيرادات الناتجة عن الجباية البترولية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، مما دفع الدولة إلى تحويل الفارق بين السعر المرجعي و السعر الحقيقي للبترول إلى صندوق ضبط الموارد، و هذا ما يتبين من خلال الجدول التالي[219] ص250.

جدول رقم26:الإيرادات المحولة إلى صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000- 2002)[219] ص251

( الوحدة: مليار دينار)

| السنوات / البيان | 2000 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|
| الإيرادات الفائضة عن ميزانية الدولة و التي حولت إلى صندوق ضبط الموارد | **453.2** | **115.8** | **26.5** |

عند قراءتنا لمعطيات هذا الجدول نلاحظ أن الإيرادات الفائضة عن ميزانية الدولة و التي حولت إلى صندوق ضبط الموارد كانت كبيرة في سنة 2000 حيث بلغت حوالي 453.2 مليار دج، إلا أنها انخفضت في سنة 2001 و 2002 على التوالي و هذا راجع أساسا إلى عاملين أساسيين[219] ص252 :

- العامل الأول يتمثل في الانخفاض النسبي لأسعار المحروقات في سنتي 2001 و 2002 مقارنة مع سنة 2000.

- العامل الثاني يتمثل في بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي و هو برنامج متوسط المدى: 2001- 2004 يهدف إلى تحفيز الطلب الداخلي عن طريق الزيادة في النفقات الموجهة للاستثمار خاصة في مجال البني التحتية و الهياكل القاعدية و مشاريع الإسكان و تحسين ظروف معيشة السكان و قد خصص لتطبيق هذا البرنامج على مدى أربع سنوات قدر ب: 650 مليار دج أو حوالي 07 مليار دولار أمريكي .

### 3.1.1.2.1.3.هيكل الجباية العادية خلال الفترة (2000 -2004)

إن سلسلة الإصلاحات الجبائية التي عرفتها هذه الفترة جاءت تابعة للإصلاحات التي سبقت هذه الفترة و على نفس السياق، لزيادة فعالية النظام الضريبي، و للتأثير على نسبة الضرائب المباشرة للزيادة من مساهمتها في مجموع الضرائب، و كذا للحد من التهرب و الغش الجبائيين، و الجدول التالي

بين هيكل الجباية العادية و مدى تأثر كل من الضرائب و الغير المباشرة بالاصلاحات خلال هذه الفترة.

جدول رقم 27:هيكل الجباية العادية خلال الفترة (2000- 2004)[221]

( الوحدة: مليار دينار)

| السنوات / البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع إيرادات الجباية العادية** | **349.5** | **398.2** | **482.9** | **519.8** | **647.2** |
| الضرائب المباشرة | 98.2 | 115.3 | 131.1 | 145.3 | 160.2 |
| نسبة الضرائب المباشرة% | 28.1 | 28.9 | 27.1 | 27.9 | 24.7 |
| الضرائب الغير المباشرة | 251.3 | 282.9 | 351.8 | 374.6 | 487 |
| نسبة الضرائب الغير المباشرة % | 71.9 | 71.0 | 72.8 | 72 | 75.2 |

إن معطيات هذا الجدول تبين أن هناك تحسن في إيرادات الجباية العادية حيث تزايدت خلال هذه الفترة، و نفس الشيء بالنسبة لكل من الضرائب المباشرة و الغير المباشرة، إلا أن هذه الأخيرة بقيت هي المهيمنة على مجموع الجباية العادية بحيث تجاوزت بنسبة 70 % خلال هذه الفترة، و رغم أن الضرائب المباشرة تزايدت خلال هذه الفترة إلا أن نسبتها بالنسبة لمجموع الإيرادات بقيت محدودة و لم تتجاوز نسبة 30 % خلال هذه الفترة، و بقيت الضرائب على دخل مساهمتها قليلة، التي بقيت تعتمد على الضرائب على الأجور و المرتبات، و الضريبة على أرباح الشركات بقيت مردوديتها ضعيفة جدا.

و بالتالي هيمنة الضرائب الغير المباشرة على الجباية العادية، دليل على أن الدولة لم تستطع مبدأ العدالة الذي لا يمكن أن تحققه الضرائب الغير المباشرة. و بالتالي زيادة الضغط على ذوي الدخول المحدودة.

### 4.1.1.2.1.3.الضغط الجبائي خارج المحروقات خلال هذه الفترة:

تفاديا للتضليل الناشئ عن استخدام معدل الضغط الجبائي الإجمالي لكونه لا يعكس حقيقة مستويات الضغط الجبائي الذي يتحمله الاقتصاد فإننا نحاول معرفة تطور الضغط الجبائي خارج

المحروقات، بحيث يمكننا التعرف بصورة أكثر وضوحا على مستويات الضغط الجبائي الحقيقية و المتعلقة بالجباية العادية.

جدول رقم 28:الضغط الجبائي خارج المحروقات خلال الفترة (2000- 2004)[211]

| السنوات / البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| إيرادات الجباية العادية | 349.5 | 398.2 | 482.9 | 519.8 | 647.2 |
| الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات | 2464.3 | 2778.5 | 3020.6 | 3345.3 | 3683.0 |
| الضغط الجبائي خارج المحروقات | 14.18 | 14.33 | 15.98 | 15.53 | 17.57 |

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن معدل الضغط الجبائي خارج المحروقات تطور ايجابيا، حيث انتقل من 14.18 % ليصل إلى 17.57% في سنة 2004، و هو أقصى معدل هذه الفترة، و هو ما بين لنا مواكبة الاقتطاعات الضريبة لحجم الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

و ذلك نتيجة آثار الإصلاح الجبائي من جهة و توصيات صندوق النقد الدولي من جهة أخرى و القاضية بتوسيع القاعدة الضريبية و تقليص الإعفاءات، فضلا عن تحسين الإدارة الضريبية و إعطاء الأهمية لمحاربة الغش و التهرب الضريبي[224] ص143.

يمكن القول أن الإصلاحات التي طرأت على سياسة الإيرادات من خلال السياسة الجبائية لم تكن فعالة، فرغم تحسن إيرادات الجبائية العادية إلا أنها لم تكن كافية لتعزيز إيرادات الدولة، و بقيت الجباية البترولية هي المهيمنة على هذه الإيرادات، خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط طوال هذه الفترة كذلك بالنسبة للإيرادات الغير الجبائية فبقيت مساهمتها ضئيلة في إيرادات الدولة خلال نفس الفترة.

و تجدر الإشارة إلى أن الإصلاح الجبائي الذي عرفته هذه الفترة باعتباره الإجراء الأساسي الذي يجسد سياسة الإيرادات المتبعة لم يتمكن من تحسين المقدرة التكليفية للدخل الوطني و التي يعبر عنها الضغط الضريبي و يمكن إرجاعه إلى العوامل التالية[225] ص29.

- ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية العالية، رغم الإجراءات التنظيمية و الهيكلية الإدارة الضرائب.
- تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، مما انعكس سلبا على مردودية الجباية العادية.
- ضعف الاقتطاعات الضريبية نتيجة إنخفاظ الدخل الفردي و انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

- إنتشار البطالة التي تفوت على الدولة إخضاع فئة كبيرة من أفراد المجتمع لدفع الضرائب.

## 2.2.1.3.سياسة الإنفاق خلال الفترة (2000-2004):

بغرض تحقيق الانضباط في السياسة المالية و الذي دعت إليه المؤسسات الاقتصادية الدولية. واصلت الجزائر سلسلة الإصلاحات في الإنفاق العام، بشقيه الجاري و الاستثماري إلا أن ظروف تطبيق هذه الإصلاحات في هذه المرحلة تختلف عن سابقتها خاصة من حيث الوفورات المالية المحققة جراء ارتفاع أسعار النفط و كذا الاحتياطي من الصرف الأجنبي، إلا جانب هذه الظروف هناك ظروف أخرى تواجه هذه العملية و هي الضغوطات الاجتماعية التي تواجهها الدولة جراء نيتها في التخلي تدريجيا على التزاماتها الاجتماعية و عليه كيف كان مسار سياسة ترشيد الإنفاق العام خلال هذه الفترة ؟

### 1.2.2.1.3.تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000 – 2004 )

في هذه المرحلة و ما تميزت به زيادة مداخيل الدولة جراء ارتفاع أسعار النفط، إلا أن مسألة ترشيد الإنفاق و عدم تبذير المال العام كان من أولويات الدولة خلال هذه المرحلة إلى جانب مراعات الجانب الاجتماعي. و الجدول الموالي يبين تطور الإنفاق العام خلال هذه الفترة.

جدول رقم29:تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000 -2004)[211]

(الوحدة مليار دينار)

| السنوات / البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| مجموع النفقات العامة | 1178.1 | 1321 | 1550.2 | 1752.7 | 2073 |
| نفقات التسيير | 856.2 | 963.6 | 1097.7 | 1199.1 | 1324.4 |
| نفقات التجهيز | 321.9 | 357.4 | 452.9 | 553.6 | 731.1 |
| نسبة النفقات التسيير (%) | 72.6 | 72.9 | 68.4 | 60.9 | 63.2 |
| نسبة نفقات التجهيز (%) | 27.3 | 27.05 | 28.2 | 28.1 | 35.2 |

عند قراءتنا لمعطيات هذا الجدول يتبين أن قيمة النفقات ارتفعت خلال هذه الفترة بزيادة قدرها (+ 894 مليار دينار) هذه الزيادة تفسر بالارتفاع الذي عرفته نفقات التسيير خلال هذه المرحلة التي تجاوزت نسبتها 70 % من مجموع النفقات إلى جانب النفقات المتعلقة بإعادة بناء ما خلفته فيضانات 2001 و زلزال 21 ماي 2003، هذا الأخير كلف ميزانية الدولة بين 2003 و 2004 ما قيمته 156.4 مليار دينار[220] ص44.إلى جانب النفقات المتعلقة بالموظفين في القطاعات التابعة للدولة.

بالنسبة لنفقات التجهيز فسجلت هي الأخرى ارتفاعا خلال هذه الفترة بزيادة قدرها (+409) إلا أن نسبتها لم تتعدى 40 % من مجموع الإنفاق، و تفسر هذه الزيادة للاستثمارات التي حدثت أغلبيتها في سنة 2001 و التابعة للقطاعات التالية[223] ص24:

- الصناعة
- الزراعة و الري
- الخدمات المنتجة
- الهياكل القاعدية الأساسية
- التربية و التكوين

## 2.2.2.1.3. تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام:

و حتى نعرف التطور الحقيقي للنفقات العامة،ندمج مؤشر الناتج الداخلي الخام في تحليل هذه النفقات، و نقيس نسبتها بالنسبة لهذا المؤشر، و الجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم30: تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام الجزائري2000-2004[178]

| السنوات / البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج الداخلي الخام (مليار دينار) | 4123 | 4260.8 | 4537.7 | 5264.2 | 5993 |
| نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام(%) | 28.8 | 31.1 | 35.3 | 34.8 | 34.6 |
| نسبة النفقات التسيير إلى الناتج الداخلي الخام(%) | 20.8 | 22.7 | 24.2 | 22.7 | 22.0 |
| نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج الداخلي الخام(%) | 7.8 | 8.4 | 10.1 | 10.5 | 12.2 |

من خلال هذا الجدول تبين أن الناتج الداخلي الخام سجل ارتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة و هذا بسبب انتعاش الريع البترولي: بالنسبة للنفقات العامة ارتفعت بحوالي (06 نقاط مئوية) لتصل سنة 2004 إلى 34.6 % من الناتج الداخلي الخام، حيث كان هدف الدولة خلال هذه المرحلة الوصول بنسبة 35 % بالنسبة للناتج الداخلي الخام و هذا لإجمالي النفقات العامة[226] ص133. هذه الزيادة في النفقات ساهمت فيها نفقات التسيير بالنسبة الكبيرة، حيث ارتفعت إلى 24.2 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2002 و هبطت إلى 22 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2004 مقابل 20.8 % سنة 2000 و هذا بسبب نفقات البناء إعادة إصلاح ما خلفته فيضانات 2001 و ما خلفته زلزال 2003.

بالإضافة إلى النفقات المتعلقة بالأجور و النفقات الاجتماعية، أما نفقات التجهيز فقد ارتفعت هي الأخرى بحوالي (04 نقاط مئوي) لتصل إلى 12.2 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2004 و نفسر هذه الزيادة الطفيفة إلى اعتماد الدولة سياسة تدعيم الاستثمارات المنتجة و ذات القيمة المضافة إلى جانب تدعيم البنية التحتية الاقتصادية فهذه النفقات تحسن خلال هذه الفترة مقارنة مع الفترة السابقة (1990- 1994) و التي سجلت فيها انخفاض لهذه النفقات.

## 3.2.2.1.3.هيكل نفقات التسيير خلال الفترة (2000 – 2004)

يعتبر التحكم في هذه النفقات من أكبر التحديات التي تواجه الدولة، خاصة في ظل انعدام المردودية للإنتاج و نقص الموارد الجبائية العادية لتمويل هذه النفقات و الجدول التالي بين هيكل النفقات التسيير خارج المديونية العمومية.

جدول رقم 31: هيكل نفقات التسيير خارج المديونية العمومية في الفترة (2000- 2004)[211]

( الوحدة: مليار دينار)

| السنوات / البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| مرتبات أو نفقات الموظفين | 300.2 | 315.4 | 339.9 | 374.8 | 417.9 |
| عتاد و تجهيزات وصيانة | 42.6 | 46.3 | 68.5 | 58.8 | 52.4 |
| إعانات التسيير | 98.7 | 114.6 | 137.6 | 161.4 | 176.2 |
| النشاط الاقتصادي و الاجتماعي | 247 | 276.8 | 334.3 | 375.6 | 403.5 |
| نفقات أخرى للتسيير | 167.7 | 210.5 | 217.4 | 228.5 | 260.2 |

من خلال البيانات المتعلقة بهيكل نفقات التسيير، ما نلاحظ هو هيمنة مرتبات و نفقات الموظفين على هذه الميزانية حيث ارتفعت إلى 417.9 مليار دينار سنة 2004 مقابل 300.2 مليار دينار سنة 2000 و يرجع هذا لعمليات الترقية و تكوين الموظفين في الإدارة العامة لزيادة كفاءتهم و التوظيف خاصة في قطاع التربية و السلك الأمني. إلى جانب زيادة النفقات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي و الاجتماعي ليصل إلى مبلغ 403.5 مليار دينار سنة 2004 مقابل 247 مليار دينار سنة 2000 و يتمثل النشاط الاقتصادي في الدعم المالي للعينات المكلفة بتنشيط الاستثمار (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار.... الخ). أما النشاطات الاجتماعية متمثلة صندوق الضمان الاجتماعي و الصندوق الوطني للتقاعد ... الخ، حيث بلغت مساهمة الدولة في هذين الصندوقين ما قيمته 115.52 مليار دينار. في سنة 2004 و هذا بنسبة 58.4 % من إجمالي النفقات لهذين الصندوقين[226] ص150.

## 4.2.2.1.3.تطور المديونية العمومية و الخارجية خلال الفترة (2000 – 2004)

إن التخفيف من حدة المديونية الداخلية و الخارجية تعتبر من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدولة لتحقيقها. مستغلة اليسر المالي الذي عرفته هذه المرحلة، و خاصة بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد الذي من بين مهامه تقليص المديونية، و التخفيف من حدتها على ميزانية الدولة، و الجدول التالي بين تطور المديونية العمومية و الخارجية خلال هذه المرحلة.

جدول رقم32:تطور المديونية العمومية و الخارجية خلال الفترة (2000 – 2004 )[227] ص132

| السنوات / البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| المديونية الخارجية (مليار دولار) | 25.26 | 22.57 | 22.64 | 23.35 | 21.11 |
| نسبة المديونية الخارجية إلى PIB (%) | 47.23 | 41.90 | 42.05 | 35.03 | 26.40 |
| المديونية العمومية (مليار دولار) | 29.99 | 31.18 | 30.47 | 29.78 | 30.11 |
| نسبة المديونية العمومية إلى PIB (%) | 56.07 | 57.88 | 55.81 | 44.67 | 37.65 |

من خلال الجدول سنلاحظ أن المديونية الخارجية انخفضت خلال هذه المرحلة بحوالي 06 مليار دولار. و أصبحت تمثل نسبة 26.4 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2004 بعدما كانت تمثل نسبة 47.23 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 . و يرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى استغلال الارتفاع في أسعار النفط و مساهمة صندوق ضبط الموارد في تقليص هذه المديونية، كما كانت تطمح الدولة إلى تقليص هذه المديونية إلى 10 مليار دولار سنة 2003 [228] ص36. خاصة أنه أمام هذه المديونية الخارجية هناك احتياطي من العملة الصعبة يقدر ب أكثر من 40 مليار دولار سنة 2004، أي 50 % أكثر من مبلغ المديونية الخارجية سنة 2004 [226] ص40.

أما بالنسبة للمديونية العمومية فلا تزال تثقل كاهل الخزينة العمومية، بالرغم من برامج التطهير المالي، فقد ارتفعت المديونية العمومية قليلا في هذه الفترة لتصل إلى 30.1 مليار دولار سنة 2004 مقابل 299 مليار دولار سنة 2000 إلى أنه نظرا للارتفاع الخاص في الناتج الداخلي في هذه المرحلة فان نسبة هذه المديونية من الناتج الداخلي الخام انخفضت لتصل إلى 37.6 % مقابل 57.8 % سنة 2000.

## 3.2.1.3.الرصيد الميزاني خلال الفترة (2000 – 2004 )

إن الهدف الرئيسي من وراء هذه الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال هذه الفترة هو التحكم في عجز الميزانية رغم الوفورات المالية التي حققتها خلال هذه الفترة، و الجدول التالي يبين الرصيد الميزاني خلال هذه الفترة.

جدول رقم 33:الرصيد الميزاني خلال الفترة (2000-2004)[221]

| السنوات / البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| الرصيد الميزاني(مليار دينار) | +400 | +84.5 | +52.6 | +13.9 | +6.6 |
| نسبة الميزاني إلى الناتج الداخلي الخام (%) | + 9.7 | + 4.3 | + 1.1 | + 4.06 | + 1.6 |

من خلال ملاحظتنا لمعطيات هذا الجدول يتضح جليا أن الميزانية حققت فوائض متتالية خلال هذه الفترة حيث انتقلت من فائض قدره 400 مليار دينار في بداية الفترة إلى فائض قدره 96.6 مليار دينار، أي بانخفاض قدره 303 مليار دينار، في نهاية الفترة و قبله انخفض الفائض إلى 184.6 مليار دينار سنة 2001 و 52.6 مليار دينار سنة 2002 و يفسر هذا الانخفاض إلى عاملين أساسين:

- الانخفاض النسبي لأسعار المحروقات في سنة 2001 و 2002.
- انتقال جزء من هذا الفائض إلى صندوق ضبط الموارد، و بداية الدولة في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001 – 2004.

أما بالنسبة لمقارنة هذا الرصيد بالناتج الداخلي الخام فقد انتقلت نسبة من 9.7 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 إلى 1.6 سنة 2004 بانخفاض قدره (08 نقاط مئوية).

وعليه فإنه رغم الفوائض المسجلة في الميزانية خلال هذه الفترة و الناتجة أساسا عن ارتفاع أسعار المحروقات، فان الدولة واصلت تطبيق سياستها الانكماشية، من خلال الضغط على النفقات، خاصة نفقات التسيير، حيث استطاعت أن تتحكم في الإنفاق على الأجور باعتباره البند الذي يثقل كاهل الميزانية في حدود 07 % من الناتج الداخلي بعدما كان يمثل في الفترة السابقة معدل 12 % من الناتج الداخلي الخام، إلى جانب تخفيض نسبة المديونية ، من خلال إنشاء صندوق ضبط الموارد، إلى جانب تدعيم نفقات التجهيز خاصة المتعلقة بالبنية التحتية و الاستثمارات المنتجة و المساهمة في خلق القيمة المضافة، و حتى تخفف الدولة من عبئ الميزانية. و ضعت برنامج الإنعاش الاقتصادي، و هو برنامج إنفاقي خارج الميزانية يهدف إلى التخفيف من الاختلالات الاجتماعية الناتجة عن برنامج

الإصلاح الاقتصادي من جهة و من جهة أخرى تدعيم النمو الاقتصادي، إلا أنه رغم هذه النتائج المسجلة على مستوى السياسة المالية، فتبقى هذه الأخيرة رهينة تقلبات الريع البترولي.

## 2.3.تشخيص وضعية الاستثمار بعد الإصلاحات

حاولت الجزائر من خلال سلسلة الإصلاحات التي قامت بها، الضغط على مكونات مناخ الاستثمار للتحسين من ظروفه و أوضاعه، و ذلك من أجل استقطاب المزيد من الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية، خاصة بعد أن فشلت الاستثمارات العمومية (القطاع العام) في تحقيق أهدافها التنموية و أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على الدولة.

تجسدت هذه الإصلاحات من خلال قوانين الاستثمار التي وضعتها و سعت إلى تطويرها حتى تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية و الظروف السياسة التي كانت تشهدها كل مرحلة، خاصة في سنوات التسعينات، حيث تعتبر سنة 1990 منحى أخر سعت فيها الدولة و انطلاقا منها إلى إعطاء دور كبير للاستثمار في التنمية الاقتصادية، و خاصة ما يتعلق بالاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي، قصد تحقيق نتائج إيجابية على الاقتصاد.

### 1.2.3.مناخ الاستثمار في الجزائر

أبدت الجزائر جهودا معتبرة من أجل تعبئة و تحريك الإمكانيات الاستثمارية المحلية و الأجنبية و العمل الدءوب قصد زيادة حصتها من التدفقات الاستثمارية الدولية و ذلك استنادا لما تقوم به من تعميق الإصلاحات الاقتصادية و المالية. و الجهود المبذولة في مجال التطوير التشريعي و التحديث الإداري و التنظيمي، وعليه نتطرق إلى البيئة الاستثمارية وكذا تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.

#### 1.1.2.3.البيئة الاستثمارية

حتى نتمكن من معرفة المناخ الاستثماري في الجزائر، لابد أن نستعرض الوضع العام في البلاد من جميع جوانبه و المتمثلة في:

##### 1.1.1.2.3.المحيط السياسي و الاجتماعي:

تميزت العشرية الماضية بعدم الاستقرار السياسي، جسده التغيير المستمر للقاضي الأول للبلاد، فبعد أحداث العنف واللاأمن التي عصفت بالجزائر في مطلع التسعينات غداة توقيف المسار الانتخابي و تعاقب على الوزارات العديد من الأشخاص، حيث عرفت الجزائر أكثر من عشر حكومات، و هو ما جعل الجزائر تصنف من بين الدول ذات الخطر السياسي المرتفع، و قلص جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، و لاسيما أن ذلك ترافق مع تدهور خطير للوضع الأمني و بحصار أجنبي غير معلن جسده مقاطعة شركات الطيران الأجنبية للمطارات الجزائرية، و تراجع كبير لعدد السواح

الأجانب الذين يزورون الجزائر[187] ص24. إلا أن الوضع السياسي بعد نهاية التسعينات سجل تحسن ملحوظ كما أصبح يتوفر عليه على جملة الشروط المحسنة له و المتمثلة في[228] ص38:

- الاستقرار الأمني السياسي
- إعادة الجزائر إلى احتلال مكانتها الطبيعية في المحافل الدولية.

و تدل المؤشرات الاجتماعية أن الجزائر تمكنت من تحقيق تقدم في هذا المجال، و رغم محدودية هذا التقدم خلال عقد التسعينات، فقد ظهر أن نسبة الفقر تراجعت بشكل ملموس نتيجة الاتفاق الاجتماعي و نتيجة حركية نشيطة للقطاع الخاص.

و الجدول الموالي يبين تحسن بعض المؤشرات الاجتماعية

جدول رقم 34:بعض المؤشرات الاجتماعية (1999-2004)[228] ص33

| السنوات / البيان | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النمو السكاني % | 1.51 | 1.48 | 1.55 | 1.53 | 1.58 | 1.63 |
| البطالة % | 29.0 | 29.3 | 28.4 | 26 | 23.7 | 17.7 |
| الفقر % | - | - | 22.6 | 8.5 | 8.0 | 6.8 |
| الأمية % | - | 33.3 | 32.2 | 31.1 | 30.0 | 28.7 |

من خلال هذا الجدول أن هناك تحسن ملحوظ في هذه المؤشرات حيث انخفضت نسبة البطالة بحوالي 08 نقاط مئوية خلال هذه الفترة. إلا أن هذا الانخفاض يعود إلى برنامج الحكومة إلى تقليص البطالة عن طريق عقود ما قبل التشغيل و كذا المناصب المؤقتة، و كذلك بالنسبة للفقر الذي تقلص بحوالي 15 نقطة مئوي، هذه الظاهرة التي يعاني منها سكان الريف بدرجة كبيرة. و نفس الشيء بالنسبة للأمية حيث تقلص منها نوعا ما ب 05 نقاط مئوية، و يرجع هذا البرنامج الحكومة لزيادة الإنفاق الاستثماري على التعليم بكل أطواره.

## 2.1.1.2.3.البنية التحتية:

الجزائر ذات رقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها حوالي 2.382 مليون كلم²، تربطها شبكة من الطرق المعبدة 75 ألف كلم و خط من السكك الحديدية يمتد على 4 ألاف كلم و 12 مطارا دوليا و الموانئ (الجزائر العاصمة عنابة، وهران، جن جن ، سكيكدة، بجاية.... ) و الخطوط الهاتفية، و رغم المجهودات التي بذلت إلا أنها غير كافية ، فالطرقات تنقصها الصيانة و هو ما يجعلها في كثير من الأماكن غير صالحة للاستعمال و تتسبب في إلحاق الضرر بالشاحنات و السيارات العابرة لها.

لقد سجل كل من الهاتف و الانترنت، قفزة إلى الأمام من خلال تمركزها السريع و تحديث منظومة الدفع المكثف جارية، و يؤكد الخبراء أن أفاق هذه الوسائل في السوق واعدة خلال السنوات العشر القادمة، بل هناك من يقول أن كثافتها الذاتية ستكون بنسبة 60 % في سنة 2015 [226] ص96.

أما بالنسبة للموانئ و لتحسين تسييرها فقد تم فصل النشاط التجاري عن النشاط الرسمي في إدارة الموانئ. و هذا يخلق ثلاث سلطات رسمية للإشراف على النشاط الرسمي للموانئ (شرق، وسط و غرب البلاد). أما الشركات فينحصر دورها في النشاط التجاري[226] ص97.

## 3.1.1.2.3.الإجراءات الإدارية و التنظيمية:

تعتبر الإجراءات الإدارية و التنظيمية هامة جدا في مناخ الاستثمار، حيث توفر هذه الإجراءات الوقت و الجهد على المستثمر، رغم أن قانون الاستثمار لسنة 1993 و الأمر 01-03 يؤكدان على تسهيل مهمة المستثمر، من بداية التصريح بالمشروع إلى غاية الانجاز، إلا أن الواقع غير ذلك فالإجراءات الإدارية تتميز بالتعقيد و تعدد القوانين و الأنظمة المتضاربة أحيانا و الكثيرة التغير مما يقل من شفافيتها و يصب التعرف عليها، يضاف إلى ذلك عدم كفاءة بعض العاملين في الإدارة و تباطؤ في أداء مهامهم و انتشار البيروقراطية و الرشوة و الفساد[187] ص16

و الجدول الموالي يبين مقارنة الجزائر ببعض البلدان العربية فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية التي يتلقاها المستثمر.

جدول رقم 35:الإجراءات الإدارية و التنظيمية لبعض الدول العربية لسنة 2003[228] ص43

| البيان / الدول | **عدد الإجراءات** | **المدة (أيام)** | **مؤشر تعقيد الإجراءات** |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 20 | 387.0 | 72.0 |
| مصر | 19 | 202.0 | 50.0 |
| المغرب | 17 | 192.0 | 75.0 |
| تونس | 14 | 7.0 | 65.3 |

من خلال الجدول يتبين أن الجزائر مقارنة مع الدول الأخرى تحتل المرتبة الأخيرة فيما يتعلق بهذا المؤشر، حيث هناك 20 إجراء. الذي يتطلب 387 يوما ليكمل المستثمر إجراءاته الإدارية، حيث يمثل معدل هذا المؤشر 72.2، في حين أن تونس تحتل المرتبة الأولى ب 14 إجراء إداري في مدة 07 أيام.

## 4.1.1.2.3.المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار:

بعدما عرف الاقتصاد الجزائري إختلالات كبيرة في المؤشرات الاقتصادية بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986، كان من نتيجة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي أن تحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية ابتداءا من سنة 1995، فتراجع معدل التضخم، و تراجع في نسبة خدمة المديونية، تحسن احتياطي الصرف...الخ

## 1.4.1.1.2.3.النمو الاقتصادي

يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، و يقاس النمو الاقتصادي عادة من خلال الزيادة الحقيقية في الناتج الداخلي الخام على مر الزمن، و يبين الجدول التالي تطور معدلات نمو الاقتصاد الجزائري.

جدول رقم 36:تطور معدلات نمو الاقتصاد الجزائري(1994-2004) (%)[227] ص131

| السنوات / البيان | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النمو الاقتصادي | -0.9 | 3.8 | 4.1 | 1.1 | 5.1 | 2.1 | 2.4 | 2.1 | 4.1 | 6.5 | 5.8 |

نلاحظ من الجدول أنه ابتداءا من سنة 1995 بدأ تحقيق معدلات ايجابية باعتبار سنة 1994 بداية الإصلاحات الهيكلية، حيث حققت سنة 1998 نمو مرتفع 5.1 % و هذا يرجع أساسا إلى نمو قطاع المحروقات، ثم سجل انخفاضا ليصل إلى 2.1 % سنة 2001 و بعدها ارتفع ليصل إلى نسبة 6.5 % سنة 2003 ثم إلى 5.8 % سنة 2004. إلا أنه يعتبر قطاع المحروقات هو العامل الأساسي نسبة 38.2 % من الناتج الداخلي الخام و اقتسمت القطاعات الأخرى النسبة المتبقية[230] ص87.

## 2.4.1.1.2.3.التجارة الخارجية

تعتبر هيكل التجارة الخارجية كمعيار لدرجة الانفتاح على العالم الخارجي. و قد بذلت الجزائر جهودا كبيرة لتعزيز صادراتها خاصة خارج المحروقات. و التحكم في وارداتها بهدف تحقيق الاستقرار لميزانها التجاري، الذي يخضع لتقلبات أسعار النفط و هذا ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم37:الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1995- 2004)[229]

الوحدة: مليار دينار

| السنوات / البيان | 1995 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 26.0 | 42.3 | 36.3 | 35.6 | 37.8 | 35.5 |
| الواردات | 28.8 | 20.2 | 22.0 | 25.6 | 27.9 | 28.6 |
| الميزان التجاري | -2.8 | 22.1 | 14.6 | 10.0 | 9.8 | 6.9 |

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري يتمتع حاليا بفائض، حيث ارتفع من عجز قدر عام 1995 بـ 2.8 % من الناتج الداخلي الخام إلى فائض قدره 22.1 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 ثم انخفض ليصل إلى 6.9 % من الناتج الداخلي سنة 2004، و قد ساهم في تحقيق هذا الفائض ارتفاع عوائد المحروقات التي تشكل أكثر من 96 % من عوائد الصادرات السلعية، و ذلك لان صادرات المواد الأخرى تظل جد محدودة لا يتعدى بضع المواد من التمور و الفوسفات، البقوليات، الخمور، و الحديد بنسبة ضعيفة[207] ص204.

أما بالنسبة للواردات نلاحظ اتجاه التدفقات المادية للاستيراد نحو الانخفاض من سنة 1995 رغم السماح بقابلية تحويل الدينار و الشروع في تحرير التجارة الخارجية (انخفاض الحقوق الجمركية) و تحسن الوضع المالي الخارجي نتيجة ارتفاع احتياطيات الصرف الأجنبي بتخفيض قيمة العملة الوطنية الذي نجم عنه ارتفاع أسعار الواردات من جهة، و بسبب تحرير الأسعار الداخلية و أثارها على القدرة الشرائية من جهة ثانية.

## 3.4.1.1.2.3.النظام المصرفي:

مثل القطاع البنكي الجزائري، المتكون أساس من بنوك عمومية، حتى سنوات الثمانيات الوسيلة المفضلة لتمويل القطاع العام، و هذا السلوك الذي تغير تماما بين 1989 و 1991 ، و خاصة منذ المصادقة على قانون النقد و القرض الذي حرر البنك المركزي من وصاية وزارة المالية[208] ص87.

و كان القطاع المصرفي حتى مطلع التسعينات حكومي الهوية و يعاني الاحتكار و التخصص، بحيث أن كل مصرف كان متخصصا في تمويل قطاع اقتصادي أو نشاط معين، و ما إن باشرت الجزائر إصلاحاتها حتى التفتت إلى القطاع المصرفي الذي كان يعاني من نتائج السياسة الاقتصادية السابقة ففتحت هذا القطاع أمام المستثمرين الذي تمخض عنه بروز الكثير من البنوك الخاصة وطنية و أجنبية، إلا أن الممارسات الغير قانونية لبعض البنوك الخاصة دفع بالدولة إلى إقصائها من الساحة فمنذ سنة 2003 إلى غاية 2005 تم حل بنوك و مؤسستين ماليتين و مع مطلع 2006. قرر مجلس النقد و القرض تصفية بنك الريان، و عليه لم يبقى في الساحة البنكية الجزائرية سوى 17 بنك منها 07 بنوك عمومية و 05 مؤسسات مالية و 05 بنوك خاصة[231] ص02.

كما تجدر الإشارة إلى أن الإصلاحات التي قامت بها الوزارة المكلفة بالإصلاح المالي كان لها الأثر الايجابي على معدل إعادة الخصم لدى البنك المركزي، حيث كان في أفريل 1994، 15 % ثم انتقل إلى 11 % في ديسمبر 1997 حتى 1999 ، ثم انتقل إلى 6 % سنة 2001 ثم 5.5 % سنة 2002 ثم إلى 4.5 % في جوان 2003 [232] ص16.

## 4.4.1.1.2.3.تحرير الأسعار و التضخم:

منذ سنة 1994 بدأت الدولة بخطوة لصالح تحرير الأسعار، إلا أن التحرير الفعلي تم مع المصادقة في جانفي 1995 على قانون المنافسة الذي أرسى مبدأ حرية الأسعار الذي تلاه إلغاء تدعيم أسعار السلع الغذائية بصفة نهائية في شهر جوان 1996 ، مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم و الجدول التالي يبين التغير في نسبة التضخم.

جدول رقم 38:معدل التضخم للفترة (1994 – 2004 )[227] ص135

| السنوات / البيان | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التضخم ( %) | 29.0 | 29.8 | 18.7 | 5.7 | 5.0 | 2.7 | 0.3 | 4.2 | 1.4 | 2.6 | 3.6 |

من خلال الجدول فان معدل التضخم المحسوب على أساس المؤشر العام السنوي للأسعار عند الاستهلاك انخفض إلى 0.3 % سنة 2000 بعدما كان يمثل نسبة 29.8 % سنة 1995 و يفسر هذا الانخفاض بتزايد الطلب الداخلي من جهة و الزيادة المعتبرة للواردات من جهة أخرى[233] ص20 ثم ارتفع ليصل إلى نسبة 3.6 % سنة 2004، و عليه استطاعت الدولة أن تتحكم في معدل التضخم من خلال الإجراءات المتخذة و المتعلقة بتحرير الأسعار.

## 5.4.1.1.2.3.الخوصصة:

أعلنت الجزائر من خلال المرسوم الرئاسي رقم 22/95 عن برنامج واسع لخوصصة المؤسسات الحكومية لجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي، و قبل الشروع في هذه العملية أجرت الحكومة تقييما لأوضاع المؤسسات القطاع العام التي كانت تشكل الاقتصاد الجزائري بكامله تقريبا، و يتبين من خلال هذه العملية أن هناك مؤسسات تابعة للقطاع العام في وضع يسمح لها بالاستمرار في نشاطها، و هناك مؤسسات بإمكانها المواصلة لكنها تحتاج إلى دعم مالي، أما باقي المؤسسات فلا يمكنها الاستمرار مهما تلقت من دعم، و بقاؤها أشد ضررا من زوالها فتمت تصفيتها نهائيا.

وأنفقت الحكومة نحو 1200 مليار دينار خلال التسعينات لدعم بقاء 400 مؤسسة تابعة للقطاع العام و المحافظة على سبل عيش 480 ألف عامل بهذه المؤسسات و لكن التوجه العام هو خوصصة هذه المؤسسات تدريجيا، و خروج الدولة من قطاع الإنتاج و الخدمات إلا في حالات خاصة[234] ص32.

## 5.1.1.2.3.الضمانات الممنوحة على المستوى الدولي:

إن الجزائر وسعيا منها على توفير أسس الأجواء للاستثمار الأجنبي، قامت بإبرام مجموعة من الاتفاقيات و المعاهدات الثنائية، جهوية و أخرى متعددة الأطراف.

### 1.5.1.1.2.3.الاتفاقات الثنائية:

تزامنا مع سياسة الدولة لتشجيع الاستثمارات، قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية، نبين في الجدول بعض هذه الاتفاقيات

جدول رقم 39:الاتفاقيات الثنائية: الترقية و تشجيع و ضمان الاستثمار[235]

| البلد | طبيعة الاتفاقية | تاريخ الإمضاء | مدة الصلاحية | مصدر الجريدة الرسمية |
|---|---|---|---|---|
| **أفريقيا الجنوبية** | الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات منع الازدواج الضريبي و التهرب الضريبي (يخص الضريبية على الثروة و الدخل | 2000/09/24<br>1998/04/28 | 10 سنوات | رقم 41 - 2001<br>رقم 26 - 2000 |
| **ألمانيا** | التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات | 1996/03/11 | 10 سنوات | رقم 58 -2000 |
| **الأرجنتين** | الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات | 2000/10/04 | 10 سنوات | رقم 69 - 2001 |
| **البحرين** | التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات | 2000/06/11 | 10 سنوات | رقم 10 - 2003 |
| **بلغاريا** | الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات | 1998/10/25 | 15 سنوات | رقم 25 – 2002 |
| **كندا** | منع الازدواج الضريبي و التهرب الضريبي بخص الضريبة على الدخل و الثروة | 1999/02/28 | | رقم 68 -2000 |
| **الصين** | التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات | 1998/10/20 | 10 سنوات | رقم 77 -2002 |
| **كوريا** | الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات | 1999/10/12 | 20 سنة | رقم 40 - 2001 |
| **مصر** | التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات | 1997/03/29 | 10 سنوات | رقم 76 - 1998 |

هذه الاتفاقيات تبين التوجه الجديد للدولة فيما يخص العلاقات الدولية الاقتصادية و التجارية المالية المتعلقة بالتشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات الأجنبية على إقليم كلا البلدين، و تمنع الازدواج و

التهرب الضريبيين، فيما يخص الضريبة على الدخل و على الثروة، و كذلك منع الغش الضريبي و نلاحظ أن العدد الإجمالي للاتفاقيات هو 14 اتفاقية مع 33 دولة، و نلاحظ أن 80 % من إجمالي الاتفاقيات الثنائية تمت بعد سنة 1993.

و تشمل جميع الاتفاقيات مجموعة الضمانات: المالية، القانونية، القضائية فالضمانات المالية تتمثل في ضمان الفوائد و الأرباح الغير الموزعة و الأرباح الصافية الفوائد، حصيلة التنازل أو التصفية التعويضات المترتبة عن نزع أو فقدان الملكية، وضمانات التعويض عن التأميم و ما شابه ذلك.

أما الضمانات القانونية ، فهي تنص على انه لا تتخذ إجراءات غير مبررة أو تمييزية، يمكن أن تعرقل قانونيا أو فعليا، صيانة الاستثمارات، الانتفاع بها أو تصفيتها.
أما الضمانات القضائية فهي تضع تحت المتعاقدين إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي.

## 2.5.1.1.2.3.الاتفاقيات الجهوية:

و هي الاتفاقيات التي عقدت مع البلدان العربية و هي:

### 1.2.5.1.1.2.3.اتفاقية تشجيع و ضمان الاستثمار بين بلدان المغرب العربي[236]

أبرمت هذه الاتفاقية في 23 جويلية 1990، و تنص على أن كل بلد من بلدان المغرب العربي يشجع في إطار قوانينه الداخلية انتقال رؤوس الأموال المملوكة لمواطنيه إلى دول الأخرى من الاتجاه إليه كما يشجع استثمارها عنده بحرية.

### 2.2.5.1.1.2.3.الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية.

تبنتها الدول العربية في المؤتمر الحادي عشر للقمة العربية ما بين 25 و 27 نوفمبر 1980 بعمان (الأردن) و تهدف إلى:

- المحافظة على المعاملة العادلة و غير التمييزية بين الاستثمارات الوطنية و الاستثمارات الغير الوطنية.
- تشجيع و تسهيل الاستثمارات لرؤوس الأموال العربية.
- حماية المستثمر العربي بالإضافة إلى حقوقه و فوائده.
- حماية تمركز الاستثمار في أي إقليم بالبلد العربي المتعاقد.
- تأميم و التزام ملكية الاستثمارات لا يطبق إلا في حالة المصلحة العامة للبلد المتعاقد.
- حل النزاعات بين الأطراف المتعاقدة يكون بطرق ودية أو عن طريق اللجوء إلى التحكيم الدولي أو محكمة الاستثمار العربية في إطار هذه الاتفاقية.

### 3.5.1.1.2.3.الاتفاقيات المتعددة الأطراف:

بالموازاة مع الاتفاقيات الثنائية و الجهوية التي أبرمتها الجزائر في مجال تشجيع الاستثمارات و تبادلها مع الدول، دخلت الجزائر إلى ميدان الاتفاقيات المتعددة الأطراف من خلال انضمامها إلى الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى و كان ذلك في 21 جانفي 1995[237] كما صادقت على إتفاقية إنشاء الوكالة الدولية بضمان الإستثمار، و كان ذلك في 21 جانفي 1995 [237].

### 2.1.2.3.تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

لتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، لا بد من معرفة مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار، و لكن قبل التطرق لهذه النقطة لابد من معرفة نقاط القوة و نقاط الضعف لمناخ الاستثمار في الجزائر.

### 1.2.1.2.3.نقاط القوة و نقاط الضعف لمناخ الاستثمار

من خلال التشخيص الذي قمنا به عند دراستنا لبيئة الاستثمار في الجزائر، يمكننا أن نلخص ما يلي:

### 1.1.2.1.2.3.نقاط القوة:

و يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عودة التوازنات الكبرى و تحسن واضح في الأوضاع الاقتصادية: تحسن معدل النمو، تراجع معدل التضخم، رصيد ايجابي للحساب الجاري .... الخ
- تغير واضح في المجال لصالح المزيد من التحرر الاقتصادي بما يسمح بتعميق و تكريس مبادئ اقتصاد السوق و الحث على المنافسة .
- تحسين النظام الجبائي و تقديم المزيد من المزايا و التحفيزات وفقا للنظام الاستثماري الذي ينشط ضمنه المستثمر.
- تقديم المزيد من الضمانات للمستثمر الأجنبي سواء بشكل مباشر: ضمان تحويل رؤوس الأموال و الأرباح و إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة اختلاف الأطراف المتعاقدة، أو بشكل غير مباشر من خلال إبرام اتفاقيات منع الازدواج الضريبي و كذا إبرام ثنائية و إقليمية لحماية الاستثمارات و المصادقة على الاتفاقية الدولية لتسوية النزاعات[233] ص22.
- توقيع الجزائر لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي و انضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة يعد ضمانا إضافيا للمستثمر الأجنبي.
- توفر الموارد الطبيعية و اليد العاملة الرخيصة و فرص استثمارية عديدة غير مستغلة.

### 2.1.2.1.2.3.نقاط الضعف:

و نذكر من بينها:

- ضعف وتيرة الإصلاحات و خاصة عدم تسريع الخوصصة.
- جمود النظام المصرفي و عدم أهلية للقيام بدوره كوسيط مالي بما يستدعي إدخال إصلاحات جذرية عليه.
- وضع أمني غير قار.
- تأزم الوضعية الاجتماعية و تدهور الظروف الاجتماعية للسكان عبر عنها بالإضرابات و الاحتجاجات.
- العراقيل البيروقراطية و الإدارية و سوء التسيير و انتشار الفساد و الرشوة.
- مشاكل متعلقة بالعقار (مشاكل عقد الملكية).
- عدم فعالية وكالة ترقية ومتابعة الإستثمارات APSI ، حيث تم استبدالها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.
- يد عاملة غير مؤهلة و ضعيفة الإنتاجية و عدم توفقها مع حاجيات الشركات المتعددة الجنسيات.

### 2.2.1.2.3.مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين و رجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من جهة نظر المستثمر الأجنبي، و يلاحظ المتتبع أن هناك عددا متناميا من هذه المؤشرات، و التي هي باعتراف واضعيها أنها لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة الكاملة و الثبات و لاتخلوا من الأخطاء لكنها حتما تعتبر من الوسائل و الأدوات التي تزكي القرار و ترجحه، فقد أثبتت عدة دراسات أن هنالك صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض هذه المؤشرات و بين مقدار ما يجتذبه من استثمار أجنبي، فالدولة التي تنخفض فيها المخاطرة وفق أحد المؤشرات تخطى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، كما أن القطر بقيمة مقدرة في مجال التنمية البشرية يحرز درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم و هكذا ...[238] ص10.

و من اجل معرفة مكانة الجزائر و تقدير مناخ الاستثمار فيها ندرج بعض المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار.

### 1.2.2.1.2.3.مؤشر الشفافية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية بفرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة

الفساد و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية.

حسب العديد من التقارير الدولية و المنظمات غير الحكومية و حسب منظمة الشفافية الدولية نجد أن الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية و الحد من الفساد، إذ أن تقرير البنك الدولي لسنة 2002 قد وضع الجزائر في المرتبة 32[180] ص04.

## 2.2.2.1.2.3.مؤشر الأداء و مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد:

تم وضع المؤشر الأول مرة من طرف أمانة مؤتمر الأمم المتحدة و التنمية في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2001 و بهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود القطر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية و مدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي و الخارجي و خلق وظائف في سرق العمل، و في تقرير سنة 2002 تم تطوير هذا المؤشر ليصبح مؤشرين مقارنين: الأول مؤشر الأداء الأجنبي الوارد و الثاني مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد[239] ص119. وفق مؤشر الأداء فحصول الدولة على معدل واحد فما فوق، يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، و ما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد كان رصيد مؤشر الأداء بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988-1990 يقدر ب (0) ليصبح في حدود 0.3 خلال الفترة 1998 -2000 و كان ترتيب الجزائر في هذا المؤشر 111 من بين 140 بلد، بينما كان رصيد مؤشر الإمكانيات بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988-1990 في حدود 0.198 ليصبح خلال الفترة 1998-2000 في حدود 0.216 و كان ترتيب الجزائر 96 من بين 140 بلد شمله المؤشر[180] ص15. كما توجد مؤشرات نوعية أخرى تضع الجزائر في مراتب متأخرة و لا تؤهلها لتكون في موقع الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي، إلا أنه من الواجب التأكيد على أن هذه المؤشرات لا يمكن الجزم بصدقها و دقتها إذ أنها تعبر في كثير من الأحيان عن مواقف مسبقة خدمة لتحقيق مصالح الهيئات التي تقوم بوضعها، لكن من المهم التعرف على هذه المؤشرات لأنها تبقى في نظر الكثير من المستثمرين دليلا مهما في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية[180] ص16.

فحسب التقرير الصادر في أكتوبر 2003 عن مستوى الأعمال المعروف "منتدى دافوس" الذي يضم أكثر من 1000 من أكبر المجموعات و الشركات الدولية في جميع التخصصات الصناعية و التجارية و الشركات المتعددة الجنسيات، بإضافة إلى أهم صانعي القرار الاقتصادي و السياسي أعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر غير ملائم و غير مستقر، و تراوحت مرتبة الجزائر في التصنيف الذين

يتخذون من دافوس السويسرية مقرا لهم ما بين 72 و 96 من مجموعة 102 دولة، و من أهم المآخذ المسجلة إنتشار الرشوة و صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل و عدم الاستقرار السياسي و البيروقراطية و لقد أدرجت الجزائر لأول مرة في الترتيب العالمي لهذا التقرير، و يسجل التقرير نقطة ايجابية واحدة، و هي المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي، حيث تصنف الجزائر عام 2003 في المراتب الأولى (المرتبة 51)، و لكن باستثناء هذه المرتبة الايجابية، فان الجزائر غالبا ما صنت في المراتب الدنيا، حيث جاءت في المرتبة 83 من حيث القدرة التنافسية في مجال الأعمال و في المرتبة 81 في مجال نوعية و مستوى محيط الأعمال، و في المرتبة 74 في مجال الوصول إلى القروض البنكية المرتبة 87 في مجال التهرب الجبائي، و المرتبة 76 فيما يخص استقلالية القضاء، و المرتبة 70 في مجال حق الملكية[240] ص02.

و تكشف الأرقام و التصنيف العالمي مدى التأخر المسجل من قبل الجزائر في جميع قطاعاتها باستثناء المحروقات و المؤشرات الكلية حسب تقديرات أهم مركز لصناعة القرار السياسي و الاقتصادي العالمي.

## 2.2.3.واقع الاستثمار الخاص في الجزائر

لقد جاء في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، تقليص حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد. كإستراتيجية بغية تسهيل ظهور قطاع خاص نشط، هذا الأخير حضي بعدة قوانين قبل التسعينات لكنه بقي متخلفا و منحصرا في مجالات معينة، إذ كان يصطدم دائما بالواقع الإيديولوجي الذي تعيشه الحالة السياسية.

ومع مطلع التسعينات أبدت الجزائر نيتها الصريحة في النهوض بهذا القطاع من خلال القوانين و المراسيم التي نكتشف على إثرها طي صفحة الماضي و التوجه نحو أفق بعيد للقطاع الخاص وإعطائه دوره الحقيقي في الحياة الاقتصادية، و جعله يتكيف مع التحولات الاقتصادية التي تواجهه في ظل التفتح الاقتصادي و المنافسة.

في هذا الإطار سنعالج هذا من خلال الهيئات المكلفة بدعم و تطوير الاستثمار الخاص. وكذا دور الاستثمار الخاص في مؤشرات الاقتصاد الكلي وفي الأخير نتطرق المشاكل التي تواجه الاستثمار الخاص في الجزائر.

### 1.2.2.3.هيئات دعم و تطوير الاستثمار الخاص

قامت الحكومة بوضع الإطار التشريعي الجديد، الذي ينظم و يؤطر الاستثمار الخاص، بهدف توفير الجو الملائم لهذه الاستثمارات، خاصة بعد إنشاء هيئات لدعم الاستثمار الخاص و التي ندرجها فيما يلي:

## 1.1.2.2.3.الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) :

لقد أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 29/96 المؤرخ في 8 مارس 1996، و قد وضعت الوكالة تحت إشراف رئيس الحكومة، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة التي تتمتع بالاستقلالية المالية و الشخصية المعنوية، كما أن معظم الاستثمارات المنجزة عن طريق هذه الوكالة تمثل أساسا في المؤسسات المصغرة [241] ص12، وإن كان الهدف الرئيسي من إنشائها يدخل في إطار سياسة التشغيل فإنها تتكفل بالمهام التالية[242]:

- تدعيم و تقديم الاستشارة و مراقبة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستشارية، خاصة المصغرة.
- وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني، التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم بواسطة ANSEJ.
- تمويل بعض المشاريع عن طريق الصندوق الوطني لدعم و تشغيل الشباب بواسطة قروض بدون فائدة.
- تستفيد بصفة استثنائية المشاريع التي تستعمل تكنولوجية جديدة أو ذات قيمة عالية من علاوة خاصة لا تتجاوز 10 % من تكلفة المشروع و قد طبقت الوكالة ثلاث صيغ من التمويل لدعم إنشاء المؤسسات خاصة المصغرة:

- التمويل الذاتي: ساهم به المستثمر بالكامل و يلجأ إلى الوكالة من أجل الحصول على المزايا الضريبية.
- التمويل الثنائي: ساهم المستثمر بجزء من تكلفة المشروع و تتحمل الوكالة الجزء الباقي في شكل قروض طويلة الأجل بدون فائدة.
- التمويل الثلاثي: يساهم كل من المستثمر و الوكالة و البنك في تكلفة المشروع بنسب مختلفة.

و قد كان لهذه الوكالة الفضل في المساعدة على إنشاء العديد من المؤسسات خاصة المصغرة في وقت كانت تعاني الجزائر من ركود اقتصادي، إلا أنها تميزت ببطئ الإجراءات الإدارية، و عدم متابعة فترات التجسيد و التشغيل للمشاريع، مما أدى إلى العديد من التجاوزات من طرف المستثمرين، كما نتج عن ذلك عدم وجود أرقام حقيقية تبين حجم العمالة الحقيقي الذي استطاعت تحقيقه هذه الوكالة. على الرغم من هذا فان عدد الملفات التي تقدم بها المستثمرين الشباب إلى الوكالة إلى غاية 31-12-2002 يقدر ب 170.288 ملف، و التي استفاد 90 % منها من التمويل من طرف الوكالة، و لدينا الجدول التالي الذي يبين عدد المشاريع التي حضيت بالقبول من طرف الوكالة خلال الفترة الممتدة ما بين 31 ديسمبر 1997 إلى غاية أكتوبر 2002 حسب مختلف القطاعات الاقتصادية .

الجدول رقم40:المشاريع المقبولة من طرف الوكالة (ANSEJ)[243]

| القطاع الاقتصادي | عدم المشاريع المقبولة | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| الخدمات | 34453 | 22.47 |
| الفلاحة | 31576 | 20.59 |
| نقل المسافرين | 23398 | 15.26 |
| الصناعات التقليدية | 15418 | 10.05 |
| نقل البضائع | 14587 | 9.51 |
| الصناعة | 12471 | 8.13 |
| النقل على البارد | 9654 | 6.30 |
| الأشغال العمومية و البناء | 7466 | 4.87 |
| المهن الحرة | 2089 | 1.36 |
| الصيانة | 1639 | 1.07 |
| الصيد | 400 | 0.26 |
| الري | 205 | 0.13 |
| **المجموع** | **153356** | **100 %** |

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة بين المشاريع التي تدعمها الوكالة بنسبة 22.47 %، يليه مباشرة قطاع الفلاحة بنسبة 20.59 %، وهذا ما يفسر توجه الدولة إلى هذين القطاعين، كما أن تقرير الوكالة يشير إلى أن قطاع نقل المسافرين الذي كان يحتل المرتبة الأولى ضمن المشاريع الممولة من طرف الوكالة سنتي 1998 و 1999 عرف تراجعا شديدا خلال 2001 و 2002 نتيجة لبعض الإجراءات التي اتخذتها وزارة النقل في هذا المجال، كما أن حجم الاستثمار الخاص في قطاعي الصيد و الري يعتبر ضعيفا جدا.

## 2.1.2.2.3.الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار (ANDI):

لقد أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، و بموجبه حدد مبادئ و أساليب تشجيع الاستثمار في الجزائر وفق مبدأ التعامل بنفس الأسلوب مع المستثمر المحلي و الأجنبي، و قد أنشئت لتعويض الوكالة الوطنية لترقية و متابعة الاستثمار APSI لسنة 1993، التي أنشئت وفقا لما نصت عليه المادة 07 من قانون الاستثمارات، و انطلاق نشاطها في مارس 1995، و تسعى الوكالة إلى القيام بالمهام التالية[245]:

- ضمان ترقية الاستثمارات المحلية و الأجنبية و تطويرها و متابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم لتجسيد مشاريعهم الاستثمارية
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار، و التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

كل هذه المهام هدفها ترقية و تطوير الاستثمار الخاص، و تشجيع روح المبادرة لدى المستثمرين من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية التي كانت تتميز بها قوانين الاستثمار السابقة. خاصة المتعلقة بالفترة التي تستغرقها عملية دراسة الملفات و المقدرة ب 30 يوما. و التي كانت تستغرق 60 يوما في الوكالة APSIالسابقة. و لدينا الجدول التالي يبين تطور نوايا الاستثمار الخاص المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

جدول رقم 41:عدد المشاريع المصرح بها لدى ANDI/APSI خلال الفترة(1993-2002)[244]

| السنوات | المشاريع | | مناصب الشغل | | قيمة المشاريع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | العدد | % | القيمة | % |
| 1994-1993 | 694 | 1.18 | 59606 | 3.28 | 114 | 2.54 |
| 1995 | 834 | 1.42 | 73818 | 4.07 | 219 | 4.88 |
| 1996 | 2075 | 3.55 | 127849 | 7.04 | 178 | 3.97 |
| 1997 | 4989 | 8.52 | 266761 | 14.69 | 438 | 9.77 |
| 1998 | 9144 | 15.61 | 388702 | 21.41 | 912 | 20.34 |
| 1999 | 12372 | 21.13 | 351986 | 19.39 | 685 | 15.28 |
| 2000 | 13105 | 22.39 | 366169 | 18.52 | 798 | 17.81 |
| 2001 | 5018 | 8.57 | 113983 | 6.28 | 279 | 6.23 |
| 2002 | 3109 | 5.31 | 96545 | 5.32 | 369 | 8.24 |
| 2003 | 7211 | 12.32 | - | - | 490 | 10.49 |
| المجموع | 58551 | 100 | 1845419 | 100 | 4482 | 100 |

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض نوايا الاستثمار انطلاقا من سنة 2001 أي منذ إنشاء مقارنة بما سجل خلال فترة التسعينات خاصة سنتي 1999 و 2000، و هذا يرجع إلى مجموعة من الأسباب أهمها[246] ص387:

- الإمتيازات الجبائية الممنوحة التي ينص عليها القانون الجديد، خاصة فيما يتعلق بإلغاء الإعفاء من TAPو الرسم على النشاط المهنيIBS الضرائب على أرباح الشركات

- وضع بعض الإجراءات التي يعتبرها المستثمرون مجحفة خلال معالجة ملفات التصريح بالاستثمارات أهمها:

- إقصاء العديد من المشاريع بدعوى أنها لا تشارك في خلق الثروة و توفير مناصب الشغل، خاصة في قطاع الخدمات، حيث وضعت قائمة للمشاريع الغير قابلة للتأهيل.
- وقف تقديم الوعود بمنح خطوط النقل من طرف مديريات النقل الولائية حيث كان يمثل 22 % من متوسط المشاريع المصرح بها خلال الفترة 1993 – 2001 في حين بلغت هذه النسبة 6 % سنة 2002.
- وقف منح الامتيازات المتعلقة باقتناء معدات إضافية في حالات التوسع في المشروع.

### 3.1.2.2.3.وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ابتداءا من سنة 1993 و ذلك من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي مكلفة بـ[241] ص72:

- تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقيتها.
- تقديم الحوافز و الدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة و تقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.
- تبني سياسة ترقية للقطاع و تجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و في سنة 2002 تم ضم قطاع الصناعات التقليدية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لهذا التطوير الصناعات التقليدية كجزء من المؤسسات المصغرة فهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه و تأطير و مراقبة و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

### 4.1.2.2.3.الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة

تم إنشاء هذه الوكالة بمساهمة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، و تعتبر هذه الوكالة حسب القانون الذي ينظمها و بسيرها كهيئة تنشط تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة الصغيرة و المتوسطة و هذا في إطار[241] ص73:

- إنجاز دراسات عامة لاقتراح محاور التنمية لتدعيم القطاع الصناعي.
- إنشاء بنك المعلومات الصناعية لصالح تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

## 5.1.2.2.3.الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX):

في إطار تشجيع دور الاستثمار الخاص في عملية التصدير، أنشئ الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 234/96 الصادر في 01 أكتوبر 1996، مهامه الأساسية تتمثل في:[247]

- المشاركة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية، و تطبيق السياسات الوطنية في المبادلات التجارية.
- تنشيط برامج دعم و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، و كذا رصد و تحليل الأوضاع الهيكلية للأسواق الدولية بهدف تسهيل تصدير المنتوجات الوطنية.
- إنشاء بنك للمعطيات المتعلقة بمجال المبادلات الخارجية، و القيام بالدراسات الإستراتيجية في مجال التجارة الدولية.

## 6.1.2.2.3.لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية (CALPI):

أنشئت سنة 1994 و هي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي و المواقع المخصصة لإقامة المؤسسات و تقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع[248] ص19.

وحسب معطيات وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها و خصصت لها قطع أراضي منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 1999 حوالي 13000 مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجزها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية، و قد كان توزيع تلك التي أنجزت في نهاية 1999 حوالي 500 مشروع بينها الجدول التالي:

جدول رقم 42:الإستثمارات التي صادقت عليها لجان دعم الاستثمارات (1994-1999 )[248]

| القطاع | عدد المشاريع | |
|---|---|---|
| | العدد | % |
| الصناعة | 4599 | 35 |
| الفلاحة | 994 | 08 |
| السياحة و الصناعات التقليدية | 1070 | 08 |
| البناء و الأشغال العمومية | 1880 | 14.5 |
| التجارة | 1610 | 12.5 |
| الخدمات | 2867 | 22 |
| الإجمالي | 13020 | 100 |

من خلال الجدول يتضح أن أغلب المشاريع التي صادقت عليها اللجان هي في القطاع الصناعي بنسبة 35 % من مجموع المشاريع و هذا يعكس الوجه الاستثمارات الخاصة إلى القطاع الصناعي خلال هذه الفترة، ثم يليه قطاع الخدمات ب 22 % و بعده قطاع البناء و الأشغال العمومية لسهولة الأرباح في هذا القطاع، أما فيما يتعلق بالفلاحة و السياحة و الصناعات التقليدية متمثل كل منها نسبة 08 %من مجموع المشاريع و هذا راجع للظروف الأمنية التي سادت هذه المرحلة و التي أثرت على القطاعين.

## 7.1.2.2.3.صناديق الدعم:

تساهم الدولة على مختلف المستويات بتقديم الدعم للمشروعات الاقتصادية بأشكال مختلفة و ضمن قطاعات و أنشطة متعددة و من بين أشكال الدعم نجد صناديق الدعم و التي من بينها:[246] ص ص229-311

## 1.7.1.2.2.3.صندوق ترقية التنافسية الصناعية

أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2001 ، الأموال الموضوعة تحت تصرف الصندوق تقدر ب 04 مليار دج 02 مليار منها مخصصة لتأهيل المؤسسات، فيما يخص الباقي لإعادة الاعتبار للمناطق الصناعية.

## 2.7.1.2.2.3.الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية

أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 89 من قانون المالية لسنة 2000، الأموال الموضوعة تحت تصرف الصندوق مصدرها الأساسي الضرائب المفروضة على النشاطات الملوثة و التي تضر بالمحيط، و قد وصل مجموع الأموال التي تم تحصيل عليها من هذا المصدر 800 مليون دج إلى غاية 2003.

## 3.7.1.2.2.3.صندوق تطوير مناطق الجنوب

أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 17 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، مهمته الرئيسية منح امتيازات للمستثمرين في المناطق الجنوبية للوطن، و التي تخص 23 ولاية.

بالإضافة إلى الصناديق السابقة نجد بعض الصناديق التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف المتعلقة بتطوري الاستثمار الخاص و منها:

- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- الصندوق الخاص بتخفيض الفوائد.
- الصندوق الوطني للتنظيم و التنمية الفلاحة.
- الصندوق الوطني لتطوير الصيد و تربية المائيات.

- صندوق دعم الاستثمارات.
- صندوق الشراكة
- صندوق الهضاب العليا.

إلا أنه قد وجهت عدة انتقادات حول هذه الصناديق من طرف العديد من الباحثين الاقتصاديين و هذا راجع لسوء التسيير لهذه الصناديق و صعوبة مراقبتها من طرف الدولة لان عدد هذه الصناديق كثير جدا. و عليه فان إنشاء كل هذه الهيئات لدعم إنشاء و تطوير الاستثمار الخاص، يبين مدى الاهتمام الذي أصبحت تتمتع به هذه الاستثمارات ضمن السياسة الاقتصادية للجزائر مع بداية التسعينات، مما يعني بداية مرحلة جديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني و الرفع من قدرته التنافسية على المستوى الدولي عن طريق تجنيد كافة الطاقات المتاحة لتوفير الجو الملائم للاستثمار المحلي و الأجنبي خارج قطاع المحروقات.

## 2.2.2.3. دور الاستثمار الخاص في مؤشرات الاقتصاد الكلي

إن المكانة التي أصبحت تحتلها الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد الوطني من خلال مدى مساهمتها في خلق الثروة، هذه الأخيرة التي ضلت مرتبطة بشكل كبير بقطاع المحروقات.

فأهمية الاستثمار الخاص خارج قطاع المحروقات تكمن في زيادة فعالية و مساهمة هذه القطاعات في الاقتصاد الوطني من خلال تأثيرها الايجابي على المؤشرات الاقتصاد الكلي.

إن الاهتمام بالاستثمار الخاص و إعطاءه أهمية كبيرة من قبل الدولة، كان بهدف دفعه للمساهمة أكثر في الناتج الداخلي الخام و خلق القيمة المضافة و كذلك التقليص من نسبة البطالة حتى يكون له انعكاس ايجابي على مستوى التنمية.

### 1.2.2.2.3.مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام

إن تفعيل دور الاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني يأتي في صلب اهتمام الدولة بهذا القطاع، و هذا يهدف زيادة مساهمته في الناتج الداخلي الخام إلى جانب القطاع العام، و الجدول الموالي بين مساهمة كل من القطاع الخاص و العام في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1995-2004.

جدول رقم 43:مساهمة القطاع الخاص و العام في الناتج الداخلي الخام(1995-2004)[178]

| السنوات / البيان | 1995 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمار الإجمالي | 30.2 | 22.4 | 27.1 | 30.4 | 33.0 | 34.4 |
| القطاع الخاص | 23.0 | 15.2 | 18.6 | 20.3 | 21.2 | 22.2 |
| القطاع العام | 7.2 | 7.2 | 10.1 | 10.1 | 11.8 | 12.2 |

حسب الجدول نلاحظ أن مساهمة الاستثمار الإجمالي في الناتج الداخلي الخام ارتفعت مقارنة بسنة 1995، حيث ارتفعت بحوالي 04 نقاط مئوية في سنة 2004 لتسجل نسبة 34.4 % و يرجع هذا أساسا لمساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام، بحيث رغم الانخفاض الطفيف الذي سجله سنة 2004، من 23% من الناتج الداخلي الخام سنة 1995 إلى 22.5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2004، إلا أن مساهمته في الناتج الداخلي الخام أكبر من القطاع العام، هذا الأخير سجل بدوره إنتفلعا خلال هذه الفترة من 7.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 1995 إلى 12.2 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2004 ، و ترجع هذه المساهمة للقطاع الخاص إلى الاهتمام الكبير الذي أعطته الدولة لهذا القطاع و الزيادة التي سجلتها القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة إلى جانب البرامج الخاصة التي قامت بها الدول لتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني (برنامج الإنعاش الاقتصادي).

## 2.2.2.2.3.مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة للفترة (1994- 1999)

كانت للاستثمارات الخاصة دورا كبيرا في زيادة القيمة المضافة خلال فترة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، و الجدول الموالي بين مساهمة كل من القطاع الخاص و العام في خلق القيمة المضافة خلال الفترة (1994- 1999 )

جدول رقم 44:مساهمة القطاع الخاص و العام في القيمة المضافة (1994-1999)[249] ص150

(الوحدة مليار دينار)

| السنوات / البيان | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الخاص | 538.1 | 711.6 | 935.7 | 1010.2 | 1178.4 | 1335 |
| القطاع العام | 617.4 | 857.1 | 1111.9 | 1201.5 | 1019.8 | 1240 |
| **القيمة الإجمالية** | **1155.6** | **1568.7** | **2047.6** | **2211.7** | **2198.2** | **2575** |

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة ارتفعت خلال هذه الفترة من 538.1 مليار دينار جزائري سنة 1994 إلى 1335 مليار دينار سنة 1999، و تشير التقارير أن القطاعات خارج المحروقات ساهمت بنسبة كبيرة في هذه القيمة، إلا أن القطاع العام كانت له مساهمة أيضا باعتبار أن هذه الفترة كان للقطاع العام دور كبير في الاقتصاد الوطني، و مما لاشك فيه أن التطور الذي سجله القطاع الخاص خلال هذه الفترة كان نتيجة للإصلاحات الاقتصادية و الجهود المبذولة لدعم القطاع الخاص بشكل عام، كإنشاء الوكالة الوطنية لترقية و متبعة

الاستثمـارات وغيرها من الآليات المستخدمة في هذا الإطار، على الرغم من أن هذا التطور لا يزال محدودا مقارنة بقطاع المحروقات الذي يبقى المورد الرئيسي للاقتصاد الوطني [246] ص71.

## 3.2.2.2.3.مساهمة القطاع الخاص في تقليص البطالة

إن تقليص من البطالة و تكوين مناصب الشغل، يعد من بين الأهداف الرئيسية لترقية الاستثمار الخاص في الجزائر، و الجدول الموالي يبين مساهمة القطاع الخاص في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (1993- 2002).

جدول رقم45:مناصب الشغل المنشأة من طرف القطاع الخاص خلال الفترة(1993-2002)[244]

| السنوات | مناصب الشغل | |
|---|---|---|
| | العدد | النسبة % |
| 1994-1993 | 59606 | 3.28 |
| 1995 | 73818 | 4.07 |
| 1996 | 127849 | 16.04 |
| 1997 | 266761 | 14.69 |
| 1998 | 388702 | 21.41 |
| 1999 | 351986 | 19.39 |
| 2000 | 366169 | 18.52 |
| 2001 | 113983 | 6.28 |
| 2002 | 96545 | 5.32 |
| **المجموع** | **1845419** | **100** |

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مناصب الشغل المنشأة خلال هذه الفترة بلغت 1845419 منصب حيث تطورت نسب التشغيل سنة بعد سنة خلال هذه الفترة، حيث سجلت أقصى نسبة سنة 1998 ب 21.41 % من إجمالي المناصب، و يرجع هذا إلى السياسة التي اتبعتها الدولة في مجال التشغيل قصد التقليص من حدة البطالة.

و تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض القطاعات كان لها دور أساسي في خلق هذه المناصب، و من بينها قطاع البناء و الأشغال العمومية حيث بلغت نسبة التشغيل في هذا القطاع مثلا في سنة 2002 ب 31.52 % إلا أن هذه النسبة لا تعتبر شغل قارة (مستقرة)، فهي غير ثابتة و يرجع هذا لطبيعة هذا القطاع التنموية المتبعة من طرف الدولة في مجال السكن و التهيئة العمرانية و الأشغال المتعلقة بالبنية التحتية[246] ص38.

## 4.2.2.2.3.مساهمة الاستثمار الخاص في ترقية الصادرات

بدأت الجزائر في تنمية القطاع الاقتصادي الغير النفطي بعد الصدمة التي أصابت أسواق النفط العالمية في منتصف الثمانينيات، وهذا نتيجة لتأثرها بتقلبات الأسعار، فقامت السلطات العمومية برسم إستراتيجية اقتصادية شاملة لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال دعم الاستثمارات الخاصة، مما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية[250] ص01 والجدول الموالي يبين مكونات الصادرات الوطنية خلال الفترة (1996-2003) حتى نتمكن من الحكم على مساهمة المنتجات الغير النفطية في ترقية الصادرات.

جدول رقم 46:تطور الصادرات الوطنية حسب طبيعتها (1996-2003)[246]

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

| السنوات / البيان | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سلع غذائية، صيد | 0.136 | 0.037 | 0.027 | 0.024 | 0.032 | 0.28 | 0.035 | 0.059 |
| **المحروقات** | **12.494** | **13.378** | **9.855** | **12.084** | **21.419** | **18.484** | **18.08** | **23.136** |
| المنتجات الخام | 0.044 | 0.040 | 0.045 | 0.041 | 0.044 | 0.037 | 0.051 | 0.061 |
| سلع نصف مصنعة | 0.496 | 0.387 | 0.254 | 0.281 | 0.465 | 0.504 | 0.551 | 0.476 |
| معدات فلاحية | 0.003 | 0.001 | 0.007 | 0.025 | 0.011 | 0.022 | 0.020 | 0.001 |
| معدات صناعية | 0.046 | 0.023 | 0.009 | 0.047 | 0.047 | 0.045 | 0.050 | 0.032 |
| سلع غير غذائية | 0.156 | 0.023 | 0.016 | 0.020 | 0.013 | 0.012 | 0.027 | 0.035 |
| **المجموع** | **13.375** | **13.889** | **10.213** | **12.522** | **22.031** | **19.132** | **18.82** | **23.8** |

يبين الجدول مساهمة المنتجات الوطنية حسب طبيعتها في عملية التصدير، حيث يبين الوزن الذي تمثله صادرات قطاع المحروقات مقارنة بالصادرات الأخرى خارج هذا القطاع، ونلاحظ من خلال الجدول أن السلع الغير النفطية المصدرة لم تعرف الاستقرار طيلة هذه الفترة، و هذا يعني عدم

تحكم المؤسسات الوطنية على اختلاف أنواعها في تسويق منتجاتها في الأسواق الخارجية، وهذا يعني عدم رقي المنتوج الوطني لمنافسة المنتوجات الدولية نتيجة لأسباب عديدة، أهمها عدم موافقتها لمعايير التسويق الدولية.

إن الصادرات خارج قطاع المحروقات لاتزال دون مستوى 05 %، ما عدى سنة 1996 حيث فاقت 06.5 % من إجمالي الصادرات، بما يعادل 0.881 مليار دولار، كان نتيجة لتسديد الجزائر لجزء من ديونها اتجاه روسيا كبضائع[250] ص07. كما يتوزع الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات أساسا إلى منتجات نصف تامة (كالزيوت، المشتقات النفطية، الحديد و الصلب). و التي تمثل حوالي 02.4 % من إجمالي الصادرات متبوعة بالتجهيزات الصناعية بنسبة 0.24 %، بالإضافة إلى المنتجات الخام كالفوسفات، أما المنتجات الغذائية و على رأسها التمور فتمثل ما قيمته 0.15 % من إجمالي الصادرات، و هذا ما يعني أن دور القطاع الخاص في عملية التصدير لايزال ضعيفا جدا، إلى درجة لاتكاد تذكر مقارنة بصادرات قطاع المحروقات.

## 3.2.2.3. المشاكل التي تواجه الاستثمار الخاص في الجزائر

رغم المجهودات التي تبذلها الدولة من أجل ترقية استثمارات القطاع الخاص. إلا أن هذا الأخير مازال يواجه عدة مشاكل و عراقيل تحول دون الوصول إلى الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من جهة و القطاع الخاص من جهة أخرى، و تنحصر أهم هذه المعوقات فيما يلي:

### 1.3.2.2.3.العراقيل المتعلقة بالتمويل

إن حاجة القطاع الخاص للتعامل مع البنوك و الاستفادة من خدماتها المتنوعة تعتبر من الأمور الحيوية و الملحة، تمليها متطلبات العمل الميداني و مقتضيات المحيط الذي تتعامل فيه هذه الاستثمارات، كما أن حاجة القطاع الخاص للأموال هي حاجة مستمرة و ليست ظرفية، كما أن احتياجاته للأموال واسعة جدا، فهي تشمل الأموال الموجهة للاستثمار، و تلك الموجهة للنشاط الاستغلالي للمؤسسة، أو تلك المتعلقة بالخزينة، إلى حد الوصول إلى الحسابات البنكية المدنية أو التسبيقات البنكية، و على هذا الأساس فانه لا تستطيع الاستثمارات الخاصة أداء دورها و تحقيق أهدافها بدون مساهمة البنوك في ذلك[251] ص03 ،كذلك بالنسبة لسعر الفائدة لا يعتبر ملائم لظروف هذه الاستثمارات.

وعليه فإن استثمار القطاع الخاص رغم ما حققه في المساهمة في التنمية الاقتصادية، فإنها مازالت لا تحضى بالعناية الكافية، و علاقتها بالبنوك صعبة تشوبها المشاكل و العديد من الصعوبات الإدارية و البيروقراطية على الرغم من الإصلاحات التي عرفتها القطاع البنكي خاصة منذ صدور

قانون النقد و القرض سنة 1990، الذي كان يهدف إلى تنشيط عمليات منح القروض في المؤسسات المالية و ترقية فعالية النظام المصرفي في ظل التفتح الذي يواجهه الاقتصاد الوطني خاصة و أن الانتقال إلى اقتصاد السوق يتطلب وضع نظام مصرفي متطور يتماشى مع التطورات الحاصلة في القطاعات الاقتصادية الأخرى[252] ص10.

و من بين أهم المشاكل التي تعيق الاستثمارات الخاصة هي:

- على الرغم من أن البورصة تعتبر من بين أهم الأدوات الناجحة لتطوير الاستثمار الخاص فان السوق المالية الوطنية تفتقر إلى مثل هذه الأدوات، حيث أن السوق المالي الوطني لايزال ناشئا، لم يعرف إلى حد الآن سوى مشاركة أربع مؤسسات عمومية، سونطراك، صيدال، أرياض سطيف، فندق الأوراسي.
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية و المركزية في تقديم القروض.
- ضعف الشفافية في تسيير عمليات منح القروض، ودراسة الملفات المقدمة لطلب القروض، نقص الخبرة في مجال دراسات الجدوى و تقييم المخاطر الناتجة عن منح القروض، مما جعل هذه الدراسات لا تعطي توضيحات مفيدة.
- نقص التمويل الطويل الأجل بسبب التعقيدات المفروضة على القروض و الضمانات التي تثقل كاهل المستثمرين، خاصة و أن العديد من البنوك الجزائرية تشترط ضمانات على قروضها تتجاوز 150 % من المبلغ الممنوح.
- ارتفاع أسعار الفائدة مثلما حصل خلال عشرية التسعينات، حيث تراوحت بين 13-17.5 % سنة 1997، نتيجة لارتفاع معدل التضخم، لتنخفض معدلات الفائدة إلى 6.5 % سنة 2003[246] ص401.
- طول فترة دراسة ملفات منح القروض نتيجة للإجراءات البيروقراطية و ثقل إجراءات الحصول على القروض التي تعرفها البنوك الوطنية، مما يتسبب في طول فترة دراسة ملفات طلبات القروض كما أن إجراءات تحويل الأموال تستغرق وقتا طويلا.
- الأراضي المخصصة للاستثمارات الجديدة غير مرفوقة بعقود ملكية نهائية، مما لا يسمح باعتبارها ضمانات قوية و عقود صحيحة قانونيا.
- ترى الهيئات المالية أن المشاريع الاستثمارية تواجه عراقيل عديدة لا تشجع البنوك الجديدة التابعة للقطاع الخاص على منح القروض بصورة معتبرة، مما يؤدي إلى بقاء البنوك العمومية تواجه وحدها الحاجات المتعددة لتمويل المتعاملين الخواص [248] ص57.
- كما أن معظم القروض التي تقدمها البنوك الوطنية موجهة إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية و الجدول الموالي يبين سير عملية منح القروض لدى البنوك الجزائرية .

جدول رقم 47:سير منح القروض لدى البنوك الجزائرية العمومية (1999-2003)[226] ص27

(الوحدة: مليار دينار)

| السنـوات / القطاعـات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الخاص | 174.5 | 201.5 | 337.9 | 551.0 | 622.6 |
| نسبة القروض إلى القطاع الخاص(%) | 18.7 | 29.4 | 31.3 | 43.5 | 44.3 |
| القطاع العام | 760.5 | 701.8 | 740.3 | 715.5 | 783.3 |
| نسبة القروض المقدمة إلى القطاع العام(%) | 81.3 | 70.6 | 68.6 | 56.5 | 55.7 |
| **المجموع** | **935.1** | **993.7** | **1078.4** | **1266.8** | **1406.2** |

يبين الجدول أن أهم القروض المقدمة من طرف البنوك الوطنية موجهة إلى المؤسسات العمومية على الرغم من أن مصادر الأموال تعود أساسا لمؤسسات القطاع الخاص، حيث فاقت المبالغ المودعة من طرف القطاع الخاص لدى البنوك 63.5 % سنة 2002 من مجموع الأموال المودعة ، كما أن البنوك العمومية تبقى الجهاز المسيطر على السوق المصرفي الوطني حيث تساهم بنسب تفوق 94 % من مجموع القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية، و هذا ما يفسر عدم ملائمة السوق

المصرفي الوطني لدعم و تشجيع تطور القطاع الخاص على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات من أجل خلق سوق مصرفي أكثر ملائمة لنمو القطاع الخاص [246] ص401.

## 2.3.2.2.3.إشكالية العقار الصناعي

يعتبر العقار الصناعي من بين المشاكل التي يتخبط فيها القطاع الخاص. فيعتبر مشكلا معقدا تسيره العديد من النصوص و الكثير من المتدخلين دون أن تتبين السلطة الفعلية للجهة التي يمكنها اتخاذ القرار، حيث يبقى العقار في الجزائر رهين العديد من المؤسسات و الهيئات التي تزايدت مع مرور الزمن، مما يجعل المستثمر يجد نفسه أمام غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي، يعود مشكل العقار في الجزائر إلى الممتلكات التي ورثتها الجماعات المحلية غداة الاستقلال، و لم يتم الحفاظ عليها بل تم تبديدها، كما سجلت العديد من التجاوزات في التلاعب بالممتلكات العقارية العمومية على الرغم من إنشاء هيئة لجان التنشيط المحلي لترقية الاستثمار و الوكالة الوطنية لتطوير، الاستثمار لمعالجة مشاكل العقار الصناعي، فان مشكل طول مدة منح الأراضي المخصصة لايزال قائما نتيجة للبيروقراطية التي تميز الإدارة الجزائرية مما يجعل الأمور أكثر تعقيدا، بالإضافة إلى الرفض الغير المبرر أحيانا لطلبات الأراضي، و يبدو أن مبادرات السلطات بإنشاء الشباك الوحيد

التابع لوكالة تطوير الاستثمار الذي يضم الهيئات والمصالح المعنية التي تساعد على تسهيل إنجاز الاستثمارات تعتبر إجراءا مهما إذا أحسن المسئولين على ضمان السير الحسن لها، ذوي كفاءات وروح الاعتقاد بضرورة لزوم خدمة عمومية فعالة كفيلة بتسهيل و تحفيز الاستثمار، كما أن المناطق الصناعية و مناطق النشاط الوطنية عرفت انحرافات عديدة في مجال التهيئة و التسيير، بالإضافة إلى الأخطار البيئة التي أصبحت تشكلها هذه المناطق بسبب التلوث، كما يلاحظ عدم توفر سوق عقاري بتميز بالشفافية اللازمة [246] ص398، يوجد في الجزائر مالايقل عن 72 منطقة صناعية تمتد على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 14800 هكتار، حيث تتراوح مساحة المنطقة الواحدة في أغلب الأحيان مابين 100 و 250 هكتار، تم إنشاءها خلال الفترة 1970-1980، إن المتفقد لأوضاع هذه المناطق الصناعية يجدها تتخبط في المشاكل عويصة نظام التسيير المطبق و نقص الإمكانيات المالية، و انتشار الفوضى في ميدان التهيئة العمرانية، و مع تفتح السوق الوطنية أصبحت هذه المناطق غير كافية لاستيعاب الطلبات الكثير على العقار الصناعي، و المواجهة هذه الوضعية قررت السلطات الوطنية ما يلي:

- تجميد إنشاء المناطق الصناعية إلى حين تسوية الوضعية الحالية للمناطق الصناعية الحالية.
- منح قروض مالية موجهة إلى إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية لبعض المناطق.
- تسوية الوضعية القانونية لقطع الأراضي التي تم منحها.
- تعديل نظام تسيير المناطق الصناعية بإنشاء فروع تعمل وفق المبادئ التجارية.

أما مناطق النشاط فتملك الجزائر 449 منطقة تتوزع عبر كامل التراب الوطني، تمتد على مساحة تقدر ب 7881 هكتار تقريبا، و تواجه نفس المشاكل التي تواجهها المناطق الصناعية، حيث تم إنشائها في معظم الأحيان بقرار محلي من البلديات أو الولايات، دون تزويدها بجهاز تسيير، و لقد تم منح 19199 قطعة أرض من أصل 31693 قطعة، أي ما يعادل 60.57 % من مجموع قطع الأراضي التي تضمنها مناطق النشاط، كما تتميز هذه المناطق باختلال التوزيع عبر التراب الوطني، و بالنظر إلى التدهور الكبير الذي عرفته وضعية المناطق الصناعية و مناطق من حيث التهيئة و اختلالات التوازن في التسيير العقاري و المالي، قامت السلطات العمومية بدراسة ملف حول برنامج إعادة الاعتبار للمناطق الصناعية و مناطق النشاط و تنميتها ثلاث مرات في : 22 أفريل و 02 سبتمبر 1998 و 07 فيفري 1999، و تم اتخاذ قرارين هامين هما:

- تكييف الإطار القانوني، خاصة في ميدان تسيير المناطق، و يخص التعديل المقترح اشتراك المستعملين في تسيير هذه المناطق بصفة مباشرة.
- إنشاء برنامج إصلاح المناطق الصناعية و تطويرها [248] ص55.

### 3.3.2.2.3.إشكالية المحيط الإداري

إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الإستجابة الإدارية السريعة تنظيما و تنفيذا، خاصة و نحن نعيش عصر جديد تميزه المعلوماتية، و ثروة الاتصالات الرقمية التي تختزل المسافات و الزمن، مما أثر على النشاط الاقتصادي، وزيادة حدة المنافسة، تبقى الإدارة الجزائرية كغيرها من الإدارات في الدول النامية تسير بنفس الروتين الرسمي الممل، مما يتسبب في بطئ الإجراءات الإدارية الناتجة عن البيروقراطية و انخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية و غياب الشفافية في التعامل، و انتشار المحاباة، و بالتالي ارتفاع تكلفة المصاريف الإعدادية للمشاريع الاستثمارية، على رغم مما يظهره المحيط المؤسساتي حاليا من نقاط القوة بفضل إجراءات الدعم المبذولة من طرف السلطات العمومية لتشجيع استثمارات القطاع الخاص، غير أن تباطأ الإجراءات الإدارية و تعقيدها يجعل من هذه الإجراءات في نفسها عراقيل و المتتبع الأوضاع المحيط الاستثماري في الجزائر يجد تناقض بين الخطاب الرسمي القائم على قرارات تحفيزية كبرى تشجع الاستثمار بأشكاله، لكن الواقع يثبت العكس من خلال الممارسات الإدارية المليئة بالصعوبات تثبط إرادة المستثمرين المحليين و الأجانب، مما يشكل مشكلا تصعب معالجته، فقد أصبحت هياكل الدولة تعيق سياسات و برامج الدولة نفسها.

إن تعقد الإجراءات الإدارية و ارتفاع البيروقراطية إلى مستويات خطيرة بتسبب في تعطل المشاريع الاستثمارية، كما تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات جد معقدة بسبب كثرة الوثائق المطلوبة و التي تكون مزدوجة الاستعمال غالبا، لهذا في معظم الأحيان يعدل المستثمرون عن تنفيذ مشاريعهم، حسب ما تبينه بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فان عدد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة يفوق بكثير عدد المشاريع التي تنفذ حقيقة بعد تقديم التصريح، و بصفة عامة يمكن القول أن الإدارة الجزائرية لاتزال لا تتكيف و المستجدات الاقتصادية و متطلبات اقتصاد السوق [246] ص460. تقدر المدة التي تستغرقها الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء مؤسسة حوالي سنتين، حسب ما يصرح به المستثمرين و ذلك بمساعدة خبير /مستشار، حيث يتطلب قيد مؤسسة في السجل التجاري نفس الإجراءات، سواءا تعلق الأمر بمستثمر وطني أو أجنبي، لينتقل المستثمر بعد تسمية مؤسسة على مستوى السجل التجاري إلى أن يشكل مؤسسته على مستوى مكتب التوثيق، و عند إتمام هذه الإجراءات يتبع المستثمر مسارا إدرايا طويلا و معقدا، يتمثل في التصريح لدى المصالح الجبائية للحصول على رقم التسجيل الجبائي، و معاينة مقر المؤسسة من طرف تلك المصالح، و إلى غير ذلك من المراحل الإدارية الأخرى المعقدة و المملة ، و هذا يعتبر عاملا لتنشيط عزيمة المستثمرين المحليين فضلا عن المستثمرين الأجانب [247] ص49.

### 4.3.2.2.3.المحيط الجبائي

على الرغم من الإصلاح الجبائي لسنة 1992، و بعض التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار الخاص، إلا أن الأعباء الضريبية التي تتحملها هذه الاستثمارات لا تزال بأي حال من

الأحوال لا تساعد على رفع العمل الإنتاجي، بل تتسبب في تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب و الغش الجبائي، كما أن السياسة الجبائية في الجزائر لا تأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسات في معاملاتها بمعدل ضريبي يختلف عن المؤسسات الاقتصادية الكبيرة الحجم، أو حسب نوع المنتوج، من أجل تحفيز الاستثمار في القطاعات المهملة من طرف الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى ماسبق نجد أن أعباء التأمينات الاجتماعية للعمال ترهق كاهل المستثمرين مما أدى إلى عدم تصريحهم لجميع العمال في كثير من الحالات [253] ص04.

## 5.3.2.2.3.معوقات أخرى لنمو الاستثمار الخاص

بالإضافة إلى المعوقات الرئيسية التي سبق التطرق إليها، هناك العديد من المشاكل التي تعيق تطور و نمو الاستثمار الخاص في الجزائر نحاول جمعها فيما يلي:

### 1.5.3.2.2.3.عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للمنتجات المستوردة

إذا كانت القاعدة المتعارف عليها تقضي بفرض قواعد و ميكانيزمات الاقتصاد الحر نفسها على الجميع، و أمام ظاهرة الاستيراد الفوضوي و التي شملت كل المنتوجات، فان ذلك مناخا يقف كواحد من أهم محددات النمو أمام الاستثمار الخاص بسبب:

- الاعتراف المتمثل في استيراد المنتجات و بيعها في السوق الموازية بأسعار أقل من سعر المنتجات المحلية.
- غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الأمر الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات و المنتجات و بالتالي وضع سياسة حمائية.
- عدم توفير الإجراءات حماية للصناعات الناشئة، أو فرع النشاطات التي يهددها الاستيراد

كما أن الحديث عن حماية المنتوج الوطني لا يعني أن يكون مبررا لحماية الرداءة بل يجب توفير بيئة توفر جميع الشروط التقنية و التسييرية للأنشطة الإنتاجية، و التي من شأنها دعم المنتوج الوطني و مواجهة التحديات المفروضة عليه لا سيما فيما يخص التبادل الدولي [248] ص49.

### 2.5.3.2.2.3.ضعف البنى التحتية و المنشآت الهيكلية

من بين العراقيل التي تعيق الاستثمار الخاص، هو الضعف و النقص الفادح في البنى التحتية، مثل الطرقات و الموانئ و غيرها من المنشآت القاعدية، خاصة و أن المتفقد للمناطق الصناعية و مناطق النشاط و كذا الموانئ، يلاحظ الحالة المزرية التي آلت إليها هذه المنشآت، نتيجة لسوء التسيير و الإهمال الذي تعاني منه، أو ربما لنقص مصادر تمويل و تأهيل المنشآت القاعدية.

### 3.5.3.2.2.3.إشكالية توفير المعلومات الاقتصادية

البيئة المعلوماتية للقطاع الخاص في الجزائر تعتبر جد ضعيفة، و لا تساعد بأي حال من الأحوال على تنميته، و على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الوزارة المختصة، فانه لا توجد إلى حد الآن معلومات إحصائية دقيقة و مفضلة عن عدد هذه المؤسسات و توزعها جغرافيا، و مختلف أنواع المنتجات التي يتم إنتاجها من طرف هذه المؤسسات، و هذا نتيجة لغياب المتابعة و الرقابة الميدانية و عدم التنسيق بين مختلف المصالح و الهيئات التي تهتم بترقية و تطوير القطاع الخاص، و مما لا جدال فيه أنه لا يمكن التخطيط لإنشاء و تطوير القطاع الخاص في ظل غياب معلومات دقيقة.

### 4.5.3.2.2.3.مشاكل تتعلق بالمعرفة و البحث العلمي

توجد العديد من المشاكل المتعلقة بمدى انتشار الوعي و المعرفة بمدى أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية و نقص الخبرة في مجال التعامل مع هذا القطاع، و من بين هذه المشاكل [254] ص11:

- غياب المعرفة الكافية عن الاستثمار الخاص نظرا لنقص الدراسات الجادة في معرفة خصائص و قدرات القطاع الخاص بصورة دقيقة و علمية.
- عدم الجدية في التنسيق بين مراكز البحث (الجامعات، مراكز التكوين المهني...) و بين المؤسسات الاقتصادية للإدماج بين الجانب النظري و التطبيقي لاكتساب الخبرة أثناء فترة التكوين للإطارات.
- غياب الدوافع الملحة لتوجيه الإطارات العلمية لاكتساب روح المقاولة عند الانتهاء من فترة التكوين.
- تعدد الجهات المهتمة و الغير المختصة بإدارة القطاع الخاص و ضعف التنسيق فيما بينها، و نقص الخبراء في هذا المجال.

## 3.2.3.واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن سلسلة الإصلاحات المكثفة التي قامت بها الجزائر انصبت حول جوانب متعددة كان هدفها الرئيسي تهيئة الظروف و المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية، حيث زادت أهمية هذه الاستثمارات من خلال تأثيرها الايجابي على الاقتصاديات النامية، فعملت الجزائر على إرساء مبدأ حرية الاستثمار و عملت على حفزه من كل الجوانب، و هذا قصد توجيهه إلى كل القطاعات، لا سيما قطاع خارج المحروقات.

### 1.3.2.3.تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا ملحوظا بعد استهدافه من قبل الدولة بسلسلة الإصلاحات التي مست العوامل المؤثرة عليه و هذا قصد تحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، و الجدول التالي يبين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم 48:تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (1995-2003)[185] ص242

(الوحدة مليون دولار)

| السنـوات / البيـان | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم الاستثمار الأجنبي المباشر | 25 | 270 | 260 | 501 | 507 | 438 | 1196 | 1065 | 634 | 4896 |

ما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن حجم الاستثمارات الأجنبية خلال هذه الفترة سجل أقصى ارتفاعا في عام 2001 بمبلغ 1196 مليون دولار، مقابل 25 مليون دولار سنة 1995، و بعدها سجل انخفاضا كبيرا ليصل إلى 634 مليون دولار سنة 2003، كما أن أغلب هذه الاستثمارات تنشط في قطاع المحروقات و بالتالي رغم الامتيازات و الضمانات الواسعة المقدمة من خلال قانون الاستثمار الجزائري، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة لم يكن يتناسب بأي حال مع مستوى الطموحات، و أن المؤشرات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بعيدة جدا عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات [255] ص266.

## 2.3.2.3.الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات

لقد حضي قطاع المحروقات بأهمية كبيرة من قبل المستثمر الأجنبي من جهة و من جهة أخرى من قبل الدولة. بالنظر إلى إصلاح القوانين المتعلقة به، و هذا نظرا لما يلعبه القطاع من دور في تمويل الاقتصاد الوطني، و ما حققه من تطور في الإنتاج و الصادرات.

### 1.2.3.2.3.تطور إنتاج و صادرات المحروقات

الجزائر تحتل اليوم المرتبة السادسة عالميا في إنتاج الغاز الطبيعي، و قد عمدت إلى تنفيذ برنامج التحديث خطوط إنتاج الغاز و إعادة تأهيل الخطوط القديمة و أنجزت هذه الأعمال في النصف الثاني من التسعينات لترتفع طاقة إنتاج الغاز المسيل بداية من عام 1999 إلى أكثر من 33.7 مليار متر مكعب في مصانع الغاز المسيل، فيما بلغت طاقة تصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا نحو 44 مليار مكعب في عام 2000. و تطمح الشركة الوطنية للغاز إلى إنتاج أكثر من 100 مليار متر مكعب في الفترة 2005- 2007 [234] ص22.

أما معدل إنتاج الجزائر من النفط فقد ارتفع إلى 800 ألف برميل يوميا، لكن حصتها الحالية ضمن حصص الإنتاج المنخفضة التي أقرتها منظمة أوبك منذ مطلع العام 2002 لا تتجاوز 639 ألف برميل يوميا، و سبق أن طلبت الجزائر رسميا من أوبك زيادة حصتها كي تتوافق مع طاقتها الإنتاجية التي تتزايد مع تزايد الاستثمارات الأجنبية بها. و اعتبارا من الفاتح من أكتوبر 2005،

موعد تطبيق القرار الذي اتخذته أوبك في 11 سبتمبر 2005 بزيادة الإنتاج إلى 800 ألف برميل في اليوم ، سيبلغ إنتـاج الجزائر 836 ألف برميل في اليوم [256].

جدول رقم 49:تطور صادرات النفط و الغاز للفترة 1997- 2001[151] ص125

| النوع | السنوات / البيان | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النفط الخام | القيمة ( مليون دولار) | 2.661.3 | 1.942.9 | 2724.3 | 4.815.1 | 3994.4 |
| | الحجم (مليون برميل) | 136.6 | 150.2 | 151.5 | 169.1 | 164.4 |
| النفط الثقيل | القيمة ( مليون دولار) | 2.800.9 | 1952.9 | 2.432.3 | 3.999.6 | 3.170.2 |
| | الحجم (مليون برميل) | 140.1 | 140.5 | 134.8 | 140.2 | 138.9 |
| المنتجات الثقيلة | القيمة (مليون دولار) | 2.274.6 | 1.486.7 | 1.966.0 | 3.282.4 | 2.736.6 |
| | الحجم (مليون برمي | 111.5 | 99.3 | 106.8 | 107.0 | 112.0 |
| | الغـاز النفطـي المـسيل (مليون $ | 988.2 | 766.6 | 1.152.0 | 2.118.6 | 1848.5 |
| | الحجم (مليون برميل | 59.4 | 68.1 | 79.7 | 81.8 | 95.1 |
| الغاز الطبيعي | القيمة (مليون دولار) | 2.460.3 | 1924.8 | 1.832.1 | 3.290.9 | 3.250.9 |
| | الحجم ( مليون برميل) | 39.9 | 24.5 | 43.8 | 44.7 | 43.2 |
| الغاز الطبيعي | القيمة (مليون دولار) | 1.995.5 | 1700.1 | 1.768.2 | 3.554.7 | 3.531.3 |
| | الحجم (مليون برميل) | 24.1 | 27.5 | 32.1 | 34.3 | 31.1 |
| | إجمـــالي صـــادرات المحروقـــات (مليـــون دولار) | 13.181.3 | 9.774.0 | 11.904.9 | 21.061.3 | 18.531.9 |
| | حصة شركات سوناطراك | 3703 | 420.0 | 660.0 | 1.169.3 | 1.023.2 |

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم صادرات النفط والغاز انتقل من 11.9 مليار دولار سنة 1999 إلى 21 مليار سنة 2000، ثم انخفض إلى 18.5 مليار دولار سنة 2001 و نلاحظ أنه كلما زادت صادرات المحروقات ، زادت حصة شركاء سوناطراك فالحكومة سعت إلى تطوير نشاط شركة سوناطراك و جعلها فاعلة في السوق العالمية من خلال تشجيعها على القيام بتحالفات و إنشاء مشاريع مشتركة مع شركات عالمية تعمل في مجالات مختلفة.

وهذا ما حدث فعلا، حيث أن حصة الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر عرفت تطور دائم فانتقلت من 1.4 % سنة 1995 إلى 12 % سنة 1998، و حوالي 20 % سنة 2000، و وصلت إلى 36 % في سنة 2003، و هذا التطور أدى إلى زيادة حصة شركاء سوناطراك من صادرات المحروقات التي ارتفعت إلى 58 % بقيمة 1.6 مليار دولار سنة 2002، مقابل 1 مليار دولار سنة 2001، بينما الصادرات الكلية للمحروقات عرفت انخفاض حيث انتقلت من 18.5 مليار دولار إلى 18.1 مليار دولار ثم ارتفعت ثانية لتصل إلى 24 مليار دولار سنة 2003 [257] ص06.

## 2.2.3.2.3.مساهمة المستثمر الأجنبي في قطاع المحروقات

إن قانون المحروقات لسنة 1986 سمح لسوناطراك بممارسة الشراكة في بعض المجالات، فكان الهدف الرئيسي لهذا القانون بعث الاكتشافات و لكنه لم يحقق الأهداف المرجوة منه، فعدد عقود البحث و الاستغلال الموقعة منذ 1986 حتى 1991 بلغ 12 عقدا، و من أهم هذه العقود عقد الشراكة الذي تم بين شركة سوناطراك وشركةAGIP الإيطالية، حيث تم إمضاء العقد في 15 ديسمبر1987 للبحث بين شركة سوناطراك و شركة AGIP للبحث و التنقيب عبر صيغة إقتسام المنتوج، و تدخل الشركات الأجنبية في هذه الفترة لم يمس إلا 10 % من المساحة الرسوبية و التي تمثل في مجملها الأملاك المنجمية، فأصبح جلب الشركات الأجنبية ضروريا، نظرا لعدم قدرة سوناطراك لوحدها على تحقيق مشاريع تنمية قطاع المحروقات[258] ص130، فوسع تعديل قانون المحروقات الذي كان سنة 1991 مجال تدخل الشركات الأجنبية، فأصبح قطاع النفط و الغاز متفتح على الاستثمار الأجنبي، و قد أثمرت سياسة الانفتاح هذه بشكل ايجابي، إذ تم اكتشاف احتياطي من النفط بواسطة هذه الشركات يوازي كل ما جرى استخراجه على مدى ثلاث عقود من الزمن، و تعمل في الجزائر حاليا 25 شركة أجنبية ضمن عقود مع سوناطراك و من أهم ما تم إنجازه في هذه الفترة:

- أبرمت سوناطراك و "بريتش بتروليوم" في فيفري 1992 من نوع الاستغلال و اقتسام الإنتاج بقيمة 45 مليون دولار لمدة سنتين في منطقة سور الغزلان و هذا على مساحة تقارب 5933.4 كم.
- كما وقعت سوناطراك مع "آركو" الأمريكية في 15 أفريل 1996 عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج بهدف رفع معدل استرجاع احتياطي البترول الخام في حقل "رهد البقل" الذي سينتقل من 27 ألف برميل في نهاية 1999، و يقدر استثمار التطوير و الاستغلال بين 910 و 1090 مليون دولار ممولة كليا من قبل الشريك الأجنبي الذي يدفع إضافة لذلك 225 مليون كحق الدخول.
- في 25 سبتمبر 1999 أمضت سوناطراك مع "أجيب" الإيطالية مذكرة تعاون تسمح بالمشاركة بنسبة 40 % في عقود استكشاف النفط باليمن و بهذا العقد تكون سوناطراك قد حصلت على أسواق خارجية في مجال المحروقات[259] ص ص4-5 ، خلال سنة 2000 تم اكتشاف 11 بئر من بينها

04 في إطار الشراكة تقدر طاقتها الإجمالية ب 163 مليون متر مكعب من الزيت و 23 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي[260].

- وقعت شركة سوناطراك عقدين مع الشركة الأمريكية "أمراداهس" سنة 2000، الأول يخص تطوير و استغلال حقل "الغاسي" و "الاقرب زوتي" بقيمة 554 مليون دولار، و الثاني عقد بحث و استغلال المحروقات في منطقة "رهد اروني" بقيمة 28.5 مليون دولار[261] ص09.

- سجلت سنة 2001 ستة (06) اكتشافات لحقول المحروقات، ثلاثة تخص الزيوت و ثلاثة تخص الغاز و هذا بحجم 15 مليون TEP(Tonne Equivalent pétrole)الغاز، إثنين من هاته الاكتشافات تمت بالشراكة مع (أجيب) الإيطالية و هذا في منطقة "رهد مسعود شرق" و لقد أمضت سوناطراك على (10) عقود للبحث و الاستغلال (أنداركو، ربسول، توتال فيينا ألف ...) و قدر مبلغ الاستثمار ب 200 مليون دولار[262] ص06.

و سجلت سنة 2002، 13 عقد بقيمة 1.3 مليار دولار إمضاء 07 عقود من نوع بحث و استغلال للمحروقات للشركات (سسبا، غاز فرنسا، أنادكو، غبسول...) .و أحد أهم هذه العقود، العقد الذي أمضت سوناطراك مع بريتش بتروليوم في نوفمبر 2002 يرفع بنسبة 50 % الإنتاج المتوقع لمشروع تطوير الغاز في عين أمناس، و هو ما يسمح بضمان السائل (غاز بروبان المميع و ناتج التكثيف)، و المبلغ الإجمالي للتطوير إلى غاية الشروع في الإنتاج فيتجاوز مليار دولار أمريكي. و كذلك في نفس السنة أمضت كل من سوناطراك و "سيسبا" رسالة إتفاق لبيع 01 مليار متر مكعب من الغاز الجزائري سنويا، سيعبر الغاز عبر الأنبوب الذي مازال حاليا قيد الدراسة من طرف شركة "ميدغاز" و سيربط مباشرة الجزائر بإسبانيا، و من خلال هذا الإتفاق ستقوي سوناطراك ووضعيتها في التصدير كمنافس معتمد في مجال الغاز الطبيعي[263] ص ص8-9.

و كذلك ارتفع منتوج الحقول بالشراكة بنسبة 50 % بالمقارنة مع سنة 2001 حيث كان 06 مليون TEP سنة 2002[264] ص03 وأرتفع إلى 09 مليون TEP، و في سنة 2003 وقعت سوناطراك على عدد من العقود أهمها:

- العقد الذي وقعته سوناطراك مع الشركة المختلطة الجزائرية التونسية "نوميد" على اتفاقية شراكة قيمتها 08 ملايين دولار في مجال التنقيب على النفط بمنطقة الحمرة الواقعة جنوب الجزائر[265] ص13.

- و كذلك وقعت سوناطراك اتفاقا مع المجموعة الاسترالية "بني أتس بي بيليستون" الاستقلال حقول الغاز بالمكثفات في منطقة "أوحنات" الواقعة بحوض ولاية إيليزي على بعد 1300 كم جنوبي شرق العاصمة الجزائرية، و هناك شركات نفطية شريكة في المشروع و يتعلق الأمر بالشركة اليابانية المحدودة للنفط و الغاز و الشركة المحدودة الجزائرية "وود سيايد اينرجي ألجير يابيني واي" و الشركة

المحدودة الجزائرية "بتروفاك ريسورسز" و الاتفاق الموقع من نوع خدمة بالمجازفة و تمتد صلاحيته إلى عام 2008 تصل قيمته نحو مليار دولار تموله الشركة الاسترالية و الشركات الشريكة الأخرى[266] ص11.

و الملاحظ من كل المعطيات السابقة، فقطاع المحروقات يشهد نسبة عالية من النشاط الاقتصادي بالنسبة للشراكة، الهدف من جلب الاستثمارات المباشرة إلى هذا القطاع هو رفع إنتاجية هذا الأخير و ذلك بوضع جميع الآبار الخاصة بالغاز في حالة الاستغلال و رفع إنتاج البترول بالنسبة للآبار التي هي في حالة استغلال.

## 3.3.2.3.خارج قطاع المحروقات

بذلت الجزائر جهودا كبيرة، و أبدت إرادة في تعزيز الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات،وهذا لزيادة الصادرات خارج المحروقات، تتمثل هذه الجهود في أشكال التحفيزات و الضمانات الممنوحة للقطاعات الغير الهيدروكربونية قصد إقبال المستثمرين الأجانب عليها:

### 1.3.3.2.3.التوزيعات القطاعية لحجم الاستثمارات

إعتمدت وكالة ترقية و دعم الاستثمار(APSI) على معيار نوع النشاط، و ذلك لمعرفة أي قطاع يهتم به المستثمرون الأجانب، و بالتالي زيادة حوافز أخرى تمس قطاعات أخرى حتى يتم تحقيق التوازن بين جميع قطاعات النشاط، و الجدول الموالي يبين إحصائيات المشاريع الاستثمارية المصرحة بالشراكة حسب قطاع النشاط

جدول رقم 50: تطور المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات(13-11-93 إلى31-12-2001)[267]

| نوع النشاط | عدد المشاريع | % | عدد منصب الشغل | % | المبلغ (مليون) | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الفلاحة** | 17 | 4 | 3945 | 8 | 9835 | 3 |
| **الصناعة** | 259 | 59 | 31030 | 60 | 105634 | 37 |
| **بناءات الأشغال العمومية و الريBTPH** | 41 | 9 | 6895 | 13 | 10254 | 4 |
| **السياحة** | 16 | 4 | 2877 | 6 | 8833 | 3 |
| **الخدمات** | 86 | 20 | 6695 | 13 | 146879 | 52 |
| **الصحة** | 3 | 1 | 124 | 0 | 550 | 0 |
| **التجارة** | 18 | 4 | 343 | 1 | 1293 | 1 |
| **المجموع** | **440** | **100** | **51909** | **100** | **283278** | **100** |

إن التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية حسب عددها خلال هذه الفترة يجعل من القطاع الصناعي الذي يشمل أساسا نشاطات الصناعية الغذائية و المنتجات الصيدلانية، القطاع المهيمن إذ يساهم ب 59 % من عدد المشاريع الاستثمارية، و هو ما يمثل ثلاث أضعاف ما يساهم به قطاع الخدمات الذي يليه مباشرة من حيث عدد المشاريع. إلا أنه من ناحية التعهد المالي فان قطاع الخدمات يحتل المرتبة

الأولى، حيث سجل نسبة 52 % و يأتي في المرتبة الثانية بنسبة 37 % بقيمة قدرها 105634 مليون دج.

إن مجمل الملاحظات التي أبديناها، لا تمكننا من معرفة المزايا المقارنة للجزائر، و ذلك لعدم وجود معلومات دقيقة حول طبيعة النشاط المرتبط بالمشاريع، ففي القطاع الصناعي مثلا لا نعرف إن كان المشروع سيخلق قيمة مضافة هامة في الجزائر أو هو مجرد عملية تركيب مكونات مستوردة مسبقا أو إذا كانت تخص نشاطات الصناعية الغذائية أو المنتجات الصيدلانية.

أما من حيث مناصب الشغل المباشرة الناتجة عن مشاريع الشراكة فان أغلبها (60 %) ناتج عن قطاع الصناعة، ثم في المرتبة الثانية كل من قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري و قطاع الخدمات بنسبة (13 %)

## 2.3.3.2.3.التوزيع حسب الأصل الجغرافي

يمكننا تحليل المشاريع الاستثمارية حسب الأصل الجغرافي للمستثمرين الأجانب و المتكونين من 41 دولة و ثلاث (03) شركات متعددة الجنسيات، من ملاحظة هيمنة الدول الأوروبية بـ 62 % من مجموع المشاريع المصرح بها بين 13 نوفمبر 1993 و 31 ديسمبر 2001، و بتكلفة قدرها 26 % من التكلفة الكلية لمجموع المشاريع، فضلا عن مساهمتها المقدرة ب 65 % من مناصب العمل المباشرة، و هو ما يؤكد الهيمنة الأوروبية على السوق الجزائرية باعتبارها أول مورد و أول مستثمر و نلاحظ هيمنة فرنسا ب 21 % من عدد المشاريع ثم تليها ايطاليا ب 11 % من عدد المشاريع، ثم تليها اسبانيا ب 8 % من عدد المشاريع.

جدول رقم51:التوزيع الجغرافي للمشاريع المصرحة (1993-2001)[267]

| المناطق | عدد المشاريع | % | المبلغ (مليون دج) | % | عدد مناصب الشغل | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **أوروبا** | 273 | 62 | 72608 | 26 | 33821 | 65 |
| **الدول العربية** | 104 | 24 | 157389 | 56 | 11408 | 22 |
| **أمريكا** | 32 | 7 | 27152 | 10 | 3589 | 7 |
| **آسيا** | 26 | 6 | 15713 | 6 | 2408 | 5 |
| **إفريقيا** | 3 | 1 | 9944 | 4 | 656 | 1 |
| **أخرى** | 2 | 0 | 476 | 0 | 27 | 0 |
| **المجموع** | **440** | **100** | **283282** | **100** | **51909** | **100** |

و نلاحظ من خلال الجدول أن الدول العربية تحتل المرتبة الثانية، حيث ساهمت ب 24 % من حيث المشاريع المصرح بها. فتونس ساهمت ب 25 مشروع بمبلغ قدره 1807 مليون دج. ثم تليها سوريا

ب 22 مشروع، ثم الأردن ب 19 مشروع، ثم مصدر ب 08 مشاريع بمبلغ قدره 19223 مليون دج ثم العربية السعودية ب 07 مشاريع بمبلغ قدره 4601 مليون دج.

و الملاحظ أن أكثر المؤسسات المستثمرة تعتبر مؤسسات صغيرة و متوسطة ممثلة بذلك الأكثر من 99 % من المستثمرين.

## 3.3.3.2.3.التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر (2002- 2003)

خلال هذه الفترة و بعد تأسيس الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل الأمر 01-03، حيث تفرق هذه الوكالة في إحصائياتها بين الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي و الاستثمار المشترك أو الشراكة.

و خلال المدة بين 2002 و 2003 تم التصريح لدى هذه الوكالة عن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 61604 مليون دج، و يعطي هذا المبلغ حجم التمويلات اللازمة لإقامة أكثر من 147 مشروع، مما يخلق 18923 منصب عمل.

جدول رقم 52:توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (2002- 2003)[268]

| المناطق | عدد المشاريع | % | المبلغ (مليون دج) | % | عدد مناصب الشغل | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الدول العربية | 60 | 41 | 17356 | 28 | 4286 | 23 |
| أوروبا | 79 | 54 | 43853 | 71 | 7973 | 42 |
| أمريكا | 2 | 1 | 327 | 1 | 6492 | 34 |
| آسيا | 6 | 4 | 68 | 0 | 172 | 1 |
| **المجموع** | **147** | **100** | **61604** | **100** | **18923** | **100** |

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك تحسن في عدد المشاريع الوافدة من مختلف البلدان مقارنة بسنة 2001 حيث كان عدد المشاريع المصرح بها هو 43، و هذا يدل على عودة الثقة لدى المستثمرين الأجانب في قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق النمو و كذلك يتبين لنا من خلال الجدول، المساهمة الفعالة للدول العربية، حيث بلغت 41 % من مجمل عدد المشاريع، بينما في الفترة 1993- 2001 بلغت 24 % من عدد المشاريع، و هذه الزيادة كانت على حساب الدول الأوروبية، حيث تراجعت مساهمتها من 62 % من مجمل المشاريع المصرح بها في الفترة 1993- 2001 إلى 54 % من مجمل المشاريع المصرح بها في الفترة 2002- 2003.

و نميز من خلال معطيات هذا الجدول بين الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي و الاستثمارات في إطار الشراكة.

جدول رقم 53: التوزيع الجغرافي للمشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي للفترة (2002-2003)[268]

| المناطق | عدد المشاريع | % | المبلغ (مليون دج) | % | عدد مناصب الشغل | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الدول العربية | 46 | 51 | 5746 | 17 | 2996 | 19 |
| أوروبا | 37 | 41 | 28478 | 82 | 5834 | 38 |
| أمريكا | 2 | 2 | 327 | 1 | 6492 | 342 |
| آسيا | 5 | 55 | 48 | 0 | 146 | 1 |
| **المجموع** | **90** | **100** | **34599** | **100** | **15468** | **100** |

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المستثمر الأجنبي يفضل المشاريع المملوكة بالكامل له، حيث بلغت نسبتها 61 % (90 مشروع) بمقارنتها مع الإجمالي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (147 مشروع)، و لقد بلغت نسبة المشاريع المشتركة 39 % حيث قدر عددها ب 57 مشروع من العدد الإجمالي للمشاريع، و يظهر هذا التفضيل جليا في الدول العربية، حيث بلغت نسبة مساهمتها في المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي 51 %، و لقد ساهمت سنة 2002 هذه الدول ب 31 مشروع بمبلغ 4397 مليون دج، و يعود إحدى أسباب هذه الزيادة إلى دخول عدد من المستثمرين العرب للاستثمار في مجال المصارف بمجالات أخرى.

جدول رقم 54: التوزيع الجغرافي لمشاريع الشراكة للفترة (2002-2003 )[268]

| المناطق | عدد المشاريع | % | المبلغ (مليون دج) | % | عدد مناصب الشغل | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الدول العربية | 14 | 24 | 11610 | 43 | 1290 | 37 |
| أوروبا | 42 | 74 | 15375 | 57 | 2139 | 62 |
| أمريكا | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| آسيا | 1 | 2 | 20 | 0 | 26 | 1 |
| **المجموع** | **57** | **100** | **27005** | **100** | **3455** | **100** |

يمكننا تحليل مشاريع الشراكة حسب الأصل الجغرافي للمستثمرين الأجانب، من ملاحظة تواصل الهيئة الأوروبية ب 74 % من مجموع مشاريع الشراكة المصرح بها في الفترة 2002-2003، و

بمقارنة هذا الجدول السابق نلاحظ أن الدول الأوروبية تفضل مشاريع الشراكة على المشاريع المملوكة بالكامل لها، و هذا عكس الدول العربية التي ساهمت ب 24 % من مجموع مشاريع الشراكة المصرح بها في الفترة 2002- 2003، بينما شاركت بنسبة 51 % من المشاريع المملوكة لها بالكامل، من مجموع مشاريع الشراكة المصرح بها لنفس الفترة.

إن الإحصائيات الواردة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارغير وافية، فهي لا تبين التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية، فلا نعرف أي القطاعات يستفيد أكثر من المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي مثلا، و لا نستطيع أن نعرف أي قطاع هيمن على المشاريع الاستثمارية، إلا أنه و حسب تصريح المدير العام المكلف بالاستثمار، السيد فيصل عبابسة، أن القطاعات التي عرفت مستويات معتبرة من الاستثمار هي الاتصالات السلكية و اللاسلكية، خاصة الهاتف النقال، و الصناعة الغذائية، و إنتاج الاسمنت و الصناعة الصيدلانية[269] ص02، و كذلك المشاريع الواردة في الجداول ما هي إلا مشاريع مصرح بها لدى الوكالة، إلا أن المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، السيد بغدادي في تصريح لجريدة الخبر امتنع عن الإجابة عن سؤال يخص نسبة المشاريع الاستثمارية التي تنجز و تتحقق مقارنة بالمشاريع المقدمة[269] ص02،و هذا ما يثبت مدى الازدواجية و الضبابية التي لا تزال قائمة بين الخطاب الرسمي و الواقع و الممارسة، فلا يزال الاستثمار في الجزائر حبيس اعتبارات ذاتية على الرغم من إقرار ترسانة من القوانين و التشريعات .

## 4.3.3.2.3.نماذج الشراكة لبعض القطاعات

نحاول التطرق إلى بعض المشاريع التي تمت في بعض القطاعات و التي تركز عليها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات و هي: الصناعة الصيدلانية، الصناعات الغذائية و الزراعة، الصناعات الحديدية و التعدين و الميكانيك و الخدمات السلكية و اللاسلكية.

### 1.4.3.3.2.3.الصناعة الصيدلانية

تعد تجربة مجموعة صيدال نموذجا لنجاح الاستثمار الأجنبي المشترك خارج قطاع المحروقات و يبين الجدول التالي عمليات الشراكة التي تمت بين الشركة الجزائرية صيدال و بعض المخابر الأجنبية للفترة 1994-2000.

جدول رقم 55: عمليات شراكة خلال الفترة (1994- 2000)SAIDAL[267]

| الشراكة الجزائرية | الشراكة الأجنبية | | | قيمة الاستثمار | موضوع الاستثمار |
|---|---|---|---|---|---|
| | اسم المخبر | البلد | نسبة المشاركة | | |
| SAIDAL | المجمع الصناعي الأوروبي | دول الاتحاد الأوروبي(GPE) | % 63 | 20 مليون $ | انجاز وحدة إنتاج و حفظ الأدوية |
| SAIDAL | % 70 | الولايات المتحدة | PFIZER | 18 مليون $ | مصنع الأدوية |
| SAIDAL | فرنسا | Rhare poolen | %70 | 40 مليون $ | إنتاج المضادات الحيوية |
| SAIDAL | % 60 xielcome | بريطانيا | GALAXO | 40 مليون $ | - |
| SAIDAL | مجمع فرنسا بريطاني | novonordisk | % 67 | 44 مليون $ | انجاز وحدة الأنسولين و المضادات الحيوية |
| SAIDAL | الأردن | ACDIMA | % 30 | 18 مليون $ | تعاون تقني |
| SAIDAL | الأردن IXIA | dar el da | - | - | - |
| SAIDAL | كوبا | Medi Cuba | - | - | - |

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تنويع في مصادر الشراكة مع دول مختلفة من أوروبا، الدول العربية، أمريكا، كوبا، كذلك التنوع في النشاط الإنتاجي بالإضافة إلى التعاون التقني و الإنتاج المشترك للمواد الأولية.

ولقد وقعت شركة صيدال عقدا مع الشركة اليمنية "يدكو" لتصدير منتجات صيدال إلى اليمن بقيمة 08 ملايين دولار كحد أدنى و كان ذلك في أكتوبر 2003، و كذلك وقعت سنة 2004 على عقد شراكة الفرنسية "أفتيس" (التي تنشط في الإنتاج الصيدلاني) و هذا الإنتاج الأنسولين في الجزائر.
و حسب أخر المعطيات فان قطاع الصيدلية و الأدوية ساهم بحوالي 400 مليون دولار في الفترة بين 1993 و 2003، في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و لقد جاء في المرتبة الثانية بعد مساهمة قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية[269] ص02.

## 2.4.3.3.2.3.الصناعات الغذائية و الزراعية

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي بقي حبيس النوايا، لكن في المقابل تم تسجيل مشاريع شراكة في فرع الصناعات الغذائية، نذكر من أهمها:

- عقد الشراكة الذي تم بين Enasucre الجزائرية و Geanlion الفرنسية، وتمثل موضوع الإستثمار في إنجاز مصنع لتكرير السكر.
- عقد شراكة بين ENCG الجزائرية وشركة savola السعودية، وهذا لإنشاء وحدات تعبئة المواد الغذائية ببجاية ووهران.
- شركة دانون الفرنسية التي استثمرت في الصناعات الغذائية مبالغ كبيرة.

## 3.4.3.3.2.3.الصناعات الحديدية و التعدين و الميكانيك

إن أغلب مشاريع الشراكة المحققة في القطاع الصناعي، ماعدا قطاع الكيمياء و الصيدلة، إلا و كانت شركة سوناطراك أو سونلغاز طرفا فيها.

و في هذا الإطار أنشأت سوناطراك و بعض الشركات الأجنبية خمسة شركات خاضعة للقانون الجزائري، نذكر بعضها[270] ص31.

-"سوفروجاز" (متخصصة في الهندسة، تعمل في مشاريع الغاز الطبيعي المميع) (فرنسا) شركة مختلطة مع سوناطراك (36 %)، سونلغاز (14 %)Sofregaz

- "ساربي" SAPRI و هي شركة مختلطة بين سوناطراك (50 %) و "أبي بي" ( ABB) لتصليح الغاز و خطوط أنابيب فقط.

- شركة "هيليوس" Helios التي تساهم فيها سوناطراك بـ 51 %

إلى جانب المشاريع التي كانت شركة سوناطراك أو سونلغاز شريك فيها نجد:

وبعد تسع سنوات من التوقف عن النشاط قررت الشركة الفرنسية "ميشلاين" استئناف نشاطاتها الصناعية في الجزائر، مع إنشاء "ميشلاين الجزائر" حيث انطلقت الشركة في الشغل منذ 12 أكتوبر 2002، و يقوم مصنع "ميشلاين" الذي يقع في "باش جراح" بإنتاج العجلات المطاطية ذات الوزن الثقيل يهدف إلى تغطية 40 % من السوق المحلية حتى يتمكن من تصدير 60 % من إنتاجه[271ي.

كذلك تم التنازل عن 70 % من رأسمال الشركة العمومية للحديد و الصلب ( SIDER) إلى المجموعة الهندية ( ISPAT) و ذلك بموجب الاتفاقية المبرمة في سنة 2001 و لقد وصل الإنتاج السنوي لهذه المجموعة إلى 750 ألف طن سنويا، و هو ما يغطي 50 % من السوق المحلية، و من المتوقع أن يرتفع في السنوات القليلة القادمة إلى 1200 طن سنويا، كما ساهمت في الإبقاء على

مناصب الشغل التي كان أصحابها مهددين بالتسريح، كما ساهمت في إعادة تأهيل آلات الإنتاج وفق معايير دولية، الأمر الذي فتح إمكانية التصدير إلى الخارج[151ي ص198.

و كذلك قامت شركة "أوراسكوم" بإنشاء شركة خاضعة ORASCOM Construction Industries بانشاء شركة خاضعة للقانون الجزائري للإسمنت Algérien Ciment« ACC » Companies، و لقد دخل المشروع حيز التنفيذ في مارس 2004 ليصل إلى إنتاج قدره 04 مليون طن سنويا سنة 2005 من الاسمنت و هو يغطي 15 % من السوق المحلية للاسمنت، و لقد حددت قيمة الاستثمار ب 450 مليون دولارب272] ص74.

## 4.4.3.3.2.3.قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية

في مجال الاتصالات لم تقم الحكومة الجزائرية باتجاه خطوات نحو توسيع قاعدة ملكية شبكة الاتصالات لديها، و مع استمرار الوزارة الوصية على الاتصالات، تقديم كافة خدمات الاتصال، تسجل دخول الشركة المصرية "أوراسكوم"، حيث سيتم تشغيل شبكة الهاتف النقال، التي تم تقديم عدد المشتركين فيها في نهاية 2003 ب 1447310 مشترك بعدما كان عددهم في سنة 2002 لا يتجاوز 300000 مشترك في سنة 2002، و بخلاف الدول العربية الأخرى لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات محدودا جدا بالرغم من أن مبلغ الاستثمار لسنة 2001 المتمثل في بيع الرخصة الثانية ل أوراسكوم ثم تقديره ب 737 مليون دولار.

و لقد جنت الجزائر من جراء الاستثمارات في هذا القطاع بفضل بيع رخصتين للهاتف النقال أكثر من 1.5 مليار دولار، حيث أن الرخصة الأولى هي للجزائر للاتصالات"AT" Algérie Telecom فيما يخص المتعامل الثالث في مجال الهاتف النقال من نوع GSM فلقد تم في07 جانفي2004 على مستوى مجلس الحكومة تحرير المرسوم التنفيذي الذي يصادق على منح الرخصة الثالثة "الوطنية للاتصالات الكويتية"، حيث قدمت عرضا ماليا بقيمة 421 مليون دولار[273].

## 3.3.تدخل السياسة المالية في تشجيع الاستثمار

من أجل تعبئة رؤوس الأموال الخاصة و تشجيع المستمرين على توظيف أموالهم في القطاعات و الأنشطة الإنتاجية التي تعتبرها الدولة ذات أهمية، عمدت الجزائر إلى استعمال سياستها المالية كوسيلة لبلوغ هذه الأهداف، و هذا من خلال استعمال مكوناتها ( الإيرادات و النفقات) وفق إستراتجية تسمح لها بالتدخل لتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو الاستثمار المنتج و جلب الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية، بالإضافة إلى البرامج الخاصة التي تقوم بها لتدعيم هذه الإستراتجية، و يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) من أهم هذه البرامج.

و في هذا الإطار نتطرق إلى الكيفية التي تدخلت بها كل من سياسة الإيرادات والنفقات للتأثير على الإستثمار في الجزائر إلى جانب التطرق الى أهم برنامج إنفاقي وهو برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

## 1.3.3.تدخل سياسة الإيرادات:

تعتبر سياسة الإيرادات من أهم الأدوات التي استعملها الجزائر قصد تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية، و تقوم هذه السياسة أساسا على مبدأ التضحية ببعض إيراداتها، بهدف جذب رؤوس الأموال لاستثمارها في القطاعات الإنتاجية.

و عليه تتدخل سياسة الإيرادات بـ:

- سياسة التحفيز الجبائي.
- سياسة التنازل على أملاك الدولة للمستثمرين.

### 1.1.3.3.سياسة التحفيز الجبائي.

اعتمدت الجزائر بشكل واسع على سياسة التحفيز الجبائي لتشجيع الاستثمار، و أهمها التحفيزات الجبائية في إطار قانون 39-12 وبعده الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

#### 1.1.1.3.3.التحفيزات الجبائية في ظل قانون الاستثمار لسنة 1993

لقد نظم هذا القانون التحفيزات الممنوحة للمستثمرين وفق نظامين:

##### 1.1.1.1.3.3. النظام العام:

في ضل هذا النظام يفرق القانون بين الإمتيازات التي تمنح في مرحلة الإنجاز و الإمتيازات التي تمنح في مرحلة الدخول في الاستغلال و أخيرا الإمتيازات الممنوحة بعد انقضاء فترة الإعفاء.

###### 1.1.1.1.1.3.3.مرحلة إنجاز الاستثمار:

يستفيد من التحفيزات التالية [274]:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.
- تطبيق رقم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر ب 0.5% (5 ‰) تخص العقود التأسيسية و الزيادة في رأس المال.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري إبتداءا من تاريخ الحصول عليها.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواءا كانت مستوردة أو محصل عليها في السوق المحلية و إن كانت هذه السلع و الخدمات موجهة للإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

- تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 5% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري و يمكن لهذه السلع أن تكون محل تنازل أو تحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة وكالة ترقية الاستثمارات و متباعتها ( APSI)

## 2.1.1.1.1.3.3.مرحلة الاستغلال:

و يمكن الاستفادة من تحفيزات أخرى خلال فترة تمتد ما بين 02 إلى 05 سنوات وهي[274]:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) و الدفع الجزافي (VF) و الرسم على النشاط المهني (TAP).

## 3.1.1.1.1.3.3.بعد انتهاء فترة الإعفاء:

فيمكن الاستفادة من التحفيزات التالية:

- تطبيق نسبة منخفضة لضريبة أرباح الشركات (IBS) قدرها 15 % على الارباح المعاد اتستثمارها.

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) و الدفع الجزافي (VF) و الرسم على النشاط المهني (TAP) في حالة التصدير حسب رقم الأعمال المحقق و الخاص باستثمار الموجه للتصدير.

## 2.1.1.1.3.3.النظام الخاص:

في اطار النظام الخاص، فان القانون يفرق بين الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة [274] و الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة.

## 1.2.1.1.1.3.3.الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة:

فالتحفيزات الجبائية تمنح على مرحليتين:

- مرحلة إنجاز الاستثمار بحيث تستفيد هذه الاستثمارات من نفس التحفيزات الجبائية المذكورة في النظام العام.

- و خلال مرحلة الاستغلال فهي تستفيد من التحفيزات الجبائية خلال فترة أدناها 05 سنوات وأقصاها 10 سنوات من النشاط الفعلي وهي [274]:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري.

- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري بعد فترة النشاط [من 05 إلى 10 سنوات] تستفيد المؤسسة المعنية بصفة دائمة من الامتيازات التالية:
- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري في حالة التصدير حسب رقم الأعمال الخاص بالصادرات، وتظم المناطق الخاصة بعض الولايات التي تستفيد من تحفيزات جبائية أخرى بسبب موقعها الجنوبي و التي تصنف الى صنفين:
- نظام الجنوب الكبير.
- نظام الطوق الثاني للجنوب.

بالنسبة لنظام الجنوب الكبير و الذي يتمثل في المساحة المشكلة من الحدود الادارية للولايات الأربعة التالية: أدرار، ايليزي، تمنراست، تندوف، تستفيد من تحفيزات جبائية اضافية خلال فترة الاستغلال تتمثل في [275] ص30:
- اعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني و الرسم العقاري.

أما بعد انقضاء فترة الإعفاء، فتستفيد من:
- تطبيق ظريبة بنسبة 16.5% على الأرباح التي أعيد استثمارها في الجنوب الكبير.
- في حالة التصدير، الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة، الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني تناسبا مع رقم الأعمال لعملية التصدير.

أما نظام الطوق الثاني للجنوب و الذي يتمثل في المساحة الإقليمية، المشكلة من الحدود الإدارية للولايات: بشار، ورقلة، الوادي، البيض، النعامة، بسكرة، غرداية، الجلفة، الأغواط، تستفيد من تحفيزات جبائية إضافية خلال فترة استغلال المشروع و المتمثلة في:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني.
و بعد انقضاء فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المعنية و بصفة دائمة من:
- تطبيق ضريبة بنسبة 16.5 % على الأرباح التي يعاد استثمارها.
- في حالة التصدير، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني تناسب مع رقم أعمال عملية التصدير.

## 2.2.1.1.1.3.3.الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة:

تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة من [245] :
- جميع الضرائب، الرسوم و الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي و الشبه الجبائي.
- جميع الرسوم الجمركية الخاصة بالتصدير.

## 2.1.1.3.3.التحفيزات الجبائية المتعلقة بالأمر 01-03 :

يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يلي:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأس مال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

و عليه يمكن أن تستفيد هذه الاستثمارات من التحفيزات الجبائية المحددة ضمن نظامين حسب موقع و أهمية الاستثمار و هما:

- النظام العام.
- النظام الاستثنائي.

### 1.2.1.1.3.3.النظام العام:

زيادة على الحوافز الضريبية و الجمركية و الشبه الضريبية المنصوص عليها في القانون العام يمكن أن تستفيد الاستثمارات بعنوان إنجازها من التحفيزات التالية [245]:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية، فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

### 2.2.1.1.3.3.النظام الاستثنائي:

تستفيد من مزايا خاصة [245] الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، و كذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، و تحمي الموارد الطبيعية و تدخر الطاقة.و تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المناطق من التحفيزات الجبائية التالية[245].

#### 1.2.2.1.1.3.3.بعنوان إنجازها:

- الإعفاء من دفع حقوق الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها (2 ‰) فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتنات من السوق المحلية، و ذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في عملية إنجاز الاستثمار.

### 2.2.2.1.1.3.3.بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، و من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، و من الدفع الجزافي و من الرسم على النشاط المهني.

- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداءا من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات التي تدخل في إطار الاستثمار.

### 3.1.1.3.3.تكلفة التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين:

إن عملية تقدير تكلفة الامتيازات الجبائية تتم على المستوى المحلي ثم على المستوى المركزي.

### 1.3.1.1.3.3.على المستوى المحلي:

إن تكلفة التحفيزات الجبائية تقيم أولا على مستوى كل مكلف بالضريبة الحامل لقرار الامتياز من طرف الوكالة التي يمنح تحت إطارها هذا الامتياز تبعا للتصريحات التي أوفى بها. و مفتشي الضرائب متعددو التخصصات يملكون وثيقة مطبوعة " بطاقة خاصة بالامتيازات" يملؤها كل المستفيدين من الامتيازات، نجد في هذه البطاقة اسم ولقب المستفيد، طبيعة نشاطه، تاريخ بدا الاستغلال، أرقام الأعمال المصرح بها، طبيعة الإعفاءات و مدتها و تكلفتها، هذه العملية تتم على مستوى كل المفتشيات، بعدما تملأ هذه البطاقة من طرف كل مكلف بالضريبة المعني بهذا الأمر، و ترسل إلى مديرية الضرائب التي ينتمي إليها.

### 2.3.1.1.3.3.على المستوى المركزي:

كل مديرية الضرائب للولاية تجمع مبلغ الإعفاءات المسجلة من طرف المفتشين، و تبلغ ما توصلت إليه من نتائج إلى المديرية الجهوية للضرائب التي تنتمي إليها، و إلى نائب مديرية الإحصائيات المتعلقة بمديرية العمليات الجبائية على المستوى المركز[276].

إن جمع تكاليف الحوافز الجبائية على المستوى المركزي يسمح لنا بتشكيل الجدول التالي:

جدول 56:تكلفة التحفيزات الجبائية خلال الفترة 1995-2002[277] الوحدة: (مليون دج)

| شكل الضريبة / السنوات | الرسم على النشاط المهني TAP | الدفع الجزافي VF | الضريبة على الدخل الإجمالي IRG | الضريبة على أرباح الشركات IBS | الرسم العقاري TF | حقوق التسجيل | الرسم على القيمة المضافة | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1995 | 151 | 27 | - | 364 | 1 | - | - | 543 |
| 1996 | 614 | 119 | - | 1592 | 1 | 1 | 1889 | 4216 |
| 1997 | 727 | 163 | - | 1062 | 4 | 1 | 1718 | 3675 |
| 1998 | 1417 | 200 | - | 2079 | 3 | 1 | 4957 | 8657 |
| 1999 | 3106 | 1033 | - | 3584 | 13 | 21 | 13752 | 21509 |
| 2000 | 5158 | 965 | - | 3562 | 16 | 8 | 18091 | 27800 |
| 2001 | 5998 | 2305 | - | 7166 | 17 | 15 | 27052 | 42553 |
| 2002 | 6768 | 764 | - | 3953 | 09 | 4 | 19798 | 31296 |

إن الجدول يبين تطور تكاليف التحفيزات الجبائية المسجلة من طرف الإدارة الجبائية حسب طبيعة كل ضريبة و من سنة 1995 إلى 2000، و نلاحظ أن المبلغ تعدى 500 مليون دج سنة 1995، و أكثر من 8 مليار دج سنة 1998 ، وهذا يمثل ارتفاعا كبيرا، و في سنة 1996 التكاليف تعدت 4 مليار دج متبعة بانخفاض طفيف سنة 1997 بمبلغ تعدى 3 مليار دج.

- كما نلاحظ أنه سنة 2001 وصل أقصى حد له بقيمة تتعدى 42 مليار دج ثم انخفض سنة 2002 إلى حوالي 31.3 مليار دج.

و إذا اقتربنا أكثر من الإحصائيات نلاحظ أن إعفاء الرسم على القيمة المضافة TVA يحتكر التكلفة الأكثر أهمية، فهو يمثل 50 % من التكلفة الإجمالية المسجلة في الفترة 1995-1998، تتبعها الضريبة على أرباح الشركات (IBS) بمبلغ 5 مليار دج أي 30% من القيمة الإجمالية ، و الرسم على النشاط المهني (TAP) نجده في المرتبة الثالثة ب 17 % من القيمة الإجمالية و الباقي 3% مقسمة بين الدفع الجزافي (VF) و الرسم العقاري (TF).

و في ما يخص الرسم على النشاط المهني، ففي الفترة المدروسة تكلفة هذا الرسم لم تتوقف على الارتفاع، حيث كانت 151 مليون دج في سنة 1995 لتصل إلى 1.4 مليار دج سنة 1998 لتصل إلى 6.7 مليار دج سنة 2002.

- بدأ احتساب الرسم على القيمة المضافة مع تكلفة الامتيازات الجبائية ابتداءا من سنة 1996، و نلاحظ أن الرسم على القيمة المضافة مثل نسبة 63.67 من القيمة الجمالية لسنة 2002، و مثل 63.26 من القيمة الجمالية سنة 2002.

- إن ترجمة التحفيزات الجبائية إلى تكاليف ليست هدف بحد ذاته و لكن لابد أن تستغل من طرف السلطات العمومية لقياس درجة فعالية هذه التحفيزات مقارنة بالأهداف التي كانت محددة و لهذا يجب عليهم مقارنة هذه التكاليف مع عدد الاستثمارات المنجزة، و مبلغ الناتج الداخلي الخام(PIB)، و لكن هذا العمل يتطلب جهدا كبيرا و يتطلب من الإدارة الجبائية جمع المعلومات، و تتبع الاستثمارات غير ممكن في كل الأحوال، بمقارنة ما لهذه الإدارة من وسائل.

و عليه فان ما تفقده الخزانة العمومية هام جدا، خاصة أن عددا كبيرا من الشركات اختفت مباشرة بعد انتهاء مدة الاستفادة من التحفيزات [151] ص159.

و في تحقيق قامت به APSI فان 50 % من المشاريع واصلت عملياتها الاستثمارية بعد انتهاء مدة الإعفاءات، و هذا بعدا عن إرضاء السلطات الحكومية [278] ص25.

إن الهدف المثالي هو أن يحقق الحافز الجبائي أقل تكلفة فيما يخص الإيرادات بالمقارنة مع الاستثمارات التي تحثها ولكن في كثير من دراسات الاقتصاد القياسي، النقص في قيمة الإيرادات أكبر من التزايد المرجى من الاستثمارات[279] ص32.

## 2.1.3.3.سياسة التنازل على إيرادات أملاك الدولة للمستثمرين:

تعتبر إيرادات أملاك الدولة من الإيرادات الثانوية لخزينة الدولة، و هذا تبعا لما تساهم به في الإيرادات العامة، مقارنة بالإيرادات الجبائية، خاصة و أن الإيرادات غير الجبائية بما فيها إيرادات أملاك الدولة تساهم بنسب ضئيلة جدا في الإيرادات العامة، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم57:مساهمة الإيرادات غير الجبائية في الإيرادات العامة 1994-2003[211]

الوحدة: مليار دينار

| السنوات / البيان | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الإيرادات | 477.2 | 611.7 | 825.1 | 926.6 | 774.5 | 950.5 | 1578.1 | 1505.1 | 1603.2 | 1966.6 |
| الإيرادات غير الجبائية | 78.8 | 33.6 | 38.5 | 47.9 | 66.1 | 75.6 | 55.4 | 150.9 | 177.4 | 161.7 |
| نسبة الإيرادات غير الجبائية (%) | 16.5 | 5.5 | 4.6 | 5.1 | 8.5 | 7.9 | 3.5 | 10.02 | 11.06 | 8.2 |

من خلال الجدول يتضح جليا أن مساهمة غير الجبائية في إجمالي الإيرادات ضئيل جدا حيث تراوح خلال هذه الفترة في حدود 10 % من مجموع الإيرادات، هذه الإيرادات غير الجبائية تتمثل في القروض، الإعانات، مداخيل أملاك الدولة، و بالتالي هذه الأخيرة نسبتها قليلة جدا في الإيرادات العامة.

## 1.2.1.3.3.القوانين المتعلقة بتنظيم إجراءات التنازل على أملاك الدولة:

إن الدولة في إطار تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي، قامت باتخاذ إجراءات من شأنها أن تتنازل على أملاكها لصالح المستثمرين لإنجاز مشاريعهم وفق قوانين تأطر و تنظم هذه الإجراءات.

و عليه خلال فترة التسعينات سنت الدولة عدة قوانين متعلقة بكيفية التنازل على أملاكها لصالح المستثمرين و جاءت على النحو التالي:

- يمكن للدولة أن تمنح بشروط امتيازية، قد تصل إلى الدينار الرمزي، تنازلات عن أراض تابعة للأملاك الوطنية لصالح الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة، و تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم[274].

- يمكن ان تمنح هيئات عمومية أو معترف بمنفعتها العمومية، و جمعيات ليس لها طابع سياسي و مؤسسات عمومية ذات طابع اقتصادي،و أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعون للقانون الخاص،أراض تابعة للأملاك الخاصة بالدولة من اجل سد حاجيات تكتسي على الخصوص طابع المنفعة العمومية و لا سيما إنجاز مشاريع التجهيزات أو الاستثمار المقررة في إطار سياسة التنمية الوطنية.

و يخول المنح المذكور في الفقرة السابقة المستفيد منه، الحق في الحصول على رخصة البناء طبقا للمشروع المعمول به. و ستحدد عن طريق التنظيم إجراءات المنح و كيفياته و أعبائه و شروطه و كذلك احتمال تحويل المنح إلى تنازل[280].

- تصنف جميع الأملاك العقارية(الأراضي و المباني) التي تشتمل عليها المنطقة الحرة في الأملاك الوطنية العمومية للدولة حسب الشروط المحددة في المادة 31 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 و المتضمن قانون الأملاك الوطنية.

- يمنح امتياز استغلال المناطق الحرة و تسييرها شخصا معنويا عموميا أو خاصا على أساس اتفاقية يلحق بها دفتر الشروط يحدد خصوصا حقوق صاحب الامتياز و واجباته، و يدعى في هذا المرسوم كما يحدد الإتاوة السنوية التي يجب عليه أن يدفعها لإدارة الملاك الوطنية.

- تطبيقا للمادة 23 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 تجدد شروط امتياز أراضي الأملاك الوطنية الخاصة بالدولة لإنجاز مشاريع الاستثمار في المناطق الخاصة و كيفيات ذلك[281].

- يجب أن تكون الأراضي التي يمكن أن تكون موضوع امتياز واقعة في المناطق الخاصة و المصنفة كمناطق مطلوب ترقيتها ومناطق توسع اقتصادي كما هي محددة في التنظيم المعمول به.

كما يجب أن تكون الأراضي المعنية متوفرة أي غير مخصصة ولا محتملة التخصص لأغراض احتياجات سير المصالح العمومية أو لإنجاز مشاريع التجهيزات العمومية ويجب أن لاتتجاوز مساحات الأراضي المعتزم منح امتيازها. المقاييس المطلوبة لإنجاز مشروع الاستثمار كم هو منصوص عليها في التصريح والمذكور في المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 15اكتوبر 1993 [281].

- يمكن أن يترشح للانتفاع بامتياز قطعة أرضية من الأملاك الوطنية تتوفر فيها المقاييس المحددة في المادة 01-02 من المرسوم التنفيذي رقم 94-322 الأشخاص الطبيعيين والمعنيون الخاضعون للقانون الخاص وكذلك المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الذين يقومون بعمليات استثمار في إطار أحكام المرسوم التشريعي رقم 93-12 والمذكور أعلاه، شريطة أن لايكونوا جائزين بصفتهم ملاكا في المنطقة المقصودة قطعة أرض يمكن أن تستعمل أساسا لإقامة مشروعهم[281].

- يقدم طلب الامتياز الذي تبين فيه بدقة مساحة القطعة الأرضية المطلوبة و موقعها بال ضبط في الوقت نفسه الذي يقدم فيه تصريح الاستثمار للسلطة الإدارية المذكورة في المادة (02) كي يعرض على الوالي المختص إقليميا قصد درا ستة حسب الإجراء التنظيمي المعمول به[281].

- يمنح الامتياز لمدة تتراوح بين عشرين (20) و أربعين (40) سنة محسوبة تبعا لأهمية الاستثمار، قابلة للتجديد حسب الكيفيات المقررة في دفتر الشروط و الشروط المالية التالية:

- الدينار الرمزي طوال المدة المتروكة للمنتفع لاستكمال إقامة مشروعه.
- دفع إتاوة إيجارية طوال المدة المتبقي سريانها.

و ينتفع أصحاب الامتياز الذين تربطهم بالدولة الاتفاقية المذكورة في المادة 15 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 بالامتياز مقابل دينار رمزي طوال كل مدة هذه الاتفاقية[281].

- يحق لصاحب الامتياز الحصول على ما يأتي طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما شريطة أن ينجز فعلا مشروع الاستثمار حسب الشروط و الآجال المقررة:

- إما تجديد الامتياز عند انقضائه.
- إما التنازل بمقابل مالي بمجرد انتهاء المشروع الذي تعانيه قانونا السلطة المؤهلة[281].
- إذا خالف صاحب الامتياز التزاماته، لاسيما المتعلقة منها بإنجاز مشروعه حسب الشروط و الآجال المحددة، يفسخ الامتياز وفقا للتشريع المعمول به[281].

ب- الشروط المتعلقة بمنح حق الامتياز الأراضي أملاك للمستثمرين وفق دفتر الشروط الذي يتضمن كل الإجراءات المتعلقة بمنح الامتياز.

### 1.1.2.1.3.3.تعريف الامتياز:

الامتياز هو العقد الذي تخول بموجبه الدولة مدة معينة، حق الانتفاع بقطعة أرضية متوفرة تابعة لأملاكها الخاصة، شخصيا طبيعيا أو معنويا يخضع للقانون الخاص، مقيما أو غير مقيم، أو مؤسسة عمومية اقتصادية لتستعمل تلك الأرض أساسا في إقامة مشروع استثمار في منطقة خاصة في إطار المرسوم التشريعي رقم 93-12، المتعلق بترقية الاستثمار.

### 2.1.2.1.3.3.إجراء تقديم الطلب:

يقدم طلب الامتياز إلى وكالة ترقية الاستثمار ودعمه ومتابعة المؤهلة لتسلم تصريح استثمار المترشح و دراسته. و يجب أن يبين في هذا الطلب بدقة مساحة الأرض و موقعها، و يرفق بتصريح الطالب بشرفه أن لا يحوز بصفته مالكا في المنطقة المقصودة قطعة أرض تسد حاجات مشروعه.

و تعرض الوكالة السالفة الذكر هذا الطلب فورا، مرفوقا بالوثائق و المعلومات المفيدة و المتعلقة بمشروع الاستثمار المصرح به وقوامه، على الوالي المختص إقليميا ليدرسه حسب الإجراءات التنظيمية المعمول بها.

### 3.1.2.1.3.3.دراسة الطلب:

يجب على الوالي أن يبلغ رأيه خلال أجل لايتجاوز شهرا واحدا إلى الوكالة التي تعلم الطالب، و يبلغ المنح إلى مدير أملاك الدولة في الولاية مع بيان الأجل المخول للمستثمرين قصد إنجاز مشروعه و عند الاقتضاء إذا كان المستثمر مرتبطا باتفاقية كما نصت عليه المادة 15 من المرسوم التشريعي رقم 23-12، في حالة ما إذا كان استثماره له أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني.

### 4.1.2.1.3.3.الشروع في الانتفاع:

ترخص إدارة الأملاك الوطنية بالشروع في القطعة الأرضية بمجرد ماتبلغ الوكالة مقرر منح الامتياز، ويثبت تاريخ الشروع في الحيازة بمحضر يمثل نقطة انطلاق الامتياز.

إن أجل إنجاز الاستثمار هو الذي نصت عليه المادة 14 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، و يمكن أن تمدده الوكالة إذا تعذر عدم مراعاة مضمونه لأسباب قاهرة مدة تساوي المدة التي استحال خلالها على صاحب الامتياز القيام بالتزاماته.

### 5.1.2.1.3.3.المدة المتعلقة بالامتياز:

يمنح الامتياز لمدة تتراوح ما بين عشرين (20) و أربعين (40) سنة، تطابق مدة امتلاك الاستثمار، و يمكن لصاحب الامتياز عند انقضائها أن يطلب مدة أخرى تساويها بطلب صريح لمدير أملاك الدولة في الولاية قبل سنة (06) أشهر على الأقل.

و يمكن لصاحب الامتياز أيضا أن يطلب خلال مدة الامتياز أو عند انقضائها تحويل ذلك الامتياز إلى نتنازل حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول به.

ويعرض طلب التجديد أو التنازل على الامتياز لموافقة الوكالة عليه و يجب أن تبين بدقة ما اذا كان صاحب الامتياز قد وفى بكل التزاماته و خصوصا إذا أنجز فعلا مشروعه حسب الشروط و المقاييس المحددة. ولايمكن بأي حال من الأحوال أن يجدد الامتياز تجديدا ضمنيا.

### 6.1.2.1.3.3.شروط الامتياز المالية:

يمنح الامتياز حسب ما يأتي:

- بالدينار الرمزي طوال المدة المخولة لصاحب الامتياز لانتهاء إقامة مشروعه.
- مقابل دفع إتاوة ايجارية طوال المدة الباقي سيرانها بعد ذلك الانتهاء و تدفع هذه الإتاوة سنويا و مقدما و يمكن مراجعتها في إطار التشريع المعمول به و إذا تأخر دفع المبلغ السنوي منها يتابع تحصيله بكل الطرق القانونية.

و يستفيد صاحب الامتياز الذي تربطه بالدولة اتفاقية الحصول على الامتياز بالدينار الرمزي طوال كل مدة الاتفاقية.

### 7.1.2.1.3.3.الضرائب و الرسوم و المصاريف:

يتحمل صاحب الامتياز الضرائب و الرسوم و المصاريف الأخرى التي يتسبب فيها الامتياز، باستثناء التي يعفى دفعها في إطار المنافع التي تمنعها الوكالة.

### 8.1.2.1.3.3.الضمان:

يفترض أن يكون صاحب الامتياز يعرف معرفة جيدة القطعة الأرضية الممنوحة و يسلمها في الحالة التي تكون عليها يوم الشروع في حيازتها، دون أن يستطيع ممارسة أي طعن ضد الدولة لأي سبب كان.

### 9.1.2.1.3.3.الارتفاقات:

يتحمل صاحب الامتياز كل خصوم الارتفاقات التي تثقل القطعة الأرضية الممنوحة كما ينتفع بأصول الارتفاقات الموجودة.

### 10.1.2.1.3.3.التحف والأثريات:

تطبيقا للتشريع المعمول به تحفظ الدولة بملكية التحف و الأثريات و الأشياء الهندسية المعمارية و الكنوز و الأوسمة و النقود القديمة و الأطلال و المناجم و المنجميات و منابع الفوسفات التي قد تكتشف في القطعة الأرضية الممنوح امتيازها.

و في حالة اكتشاف مثل هذه الأشياء يجب على صاحب الامتياز، تحت طائلة التعويض عن الأضرار، أن يعمل فورا إدارة الأملاك الوطنية.

### 11.1.2.1.3.3.التأجير الثانوي و التنازل:

لا يستطيع صاحب الامتياز، تحت طائلة الفسخ الفوري و دون إتباع الإجراءات القضائية، أن يؤجر تأجيرا ثانويا عن حق الامتياز من غير موافقة الوكالة و إدارة الأملاك الوطنية صراحة وكتابيا.

كما يمنح صراحة تحت طائلة الفسخ الفوري للامتياز وبقوة القانون أن يستعمل كل القطع الأرضية أو جزء منها الممنوح امتيازها لأغراض غير تلك التي أنبنى عليها الامتياز.

### 12.1.2.1.3.3.فسخ الامتياز:

يمكن فسخ الامتياز في الحالات الآتية:

- في أي وقت باتفاق الطرفين.
- بمبادرة من صاحب الامتياز شريطة أن يوجه إشعارا مقدما قبل (06) أشهر.
- بمبادرة من الإيرادات عند عدم احترام صاحب الامتياز، الالتزامات المفروضة عليه، لاسيما إنجاز مشروع استثماره حسب الشروط و الآجال المحددة و في كل الحالات يفسخ الامتياز بقوة القانون.

### 13.1.2.1.3.3.العقد الإداري:

تتولى إدارة الأملاك الوطنية تحرير العقد الإداري اعتمادا على دفتر الشروط، و يجب أن يتضمن البنود و الشروط الخاصة بكل امتياز.

و تجدر الإشارة إلى أن الامتياز المتعلق بالمناطق الأخرى أي تنازل الدولة عن أملاكها في المناطق ما عدى المناطق الخاصة أو الحرة، فيمنح حق الامتياز على أساس السعر الحقيقي للأرض أو العقار المتنازل عنه لصالح المستثمر.

### 2.3.3.تدخل سياسة النفقات

تعتبر سياسة النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي استعملتها الجزائر للتأثير على الاستثمار، بهدف جلبه و تشجيعه، حيث أن هذه السياسة تعبر عن أشكال الدعم الغير المباشر للاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية عن طريق التدخل الحكومي الاستراتيجي في الإنفاق على

المجالات التي تحتاجها هذه الاستثمارات و بالأخص المجالات التي لا تستطيع إنجازها بنفسها نظرا لضخامة تكاليفها و يمكن تحديد أهم المجالات التي ركزت عليها الدولة إنفاقها وهي:

- الإنفاق على البنية التحتية
- الإنفاق على البحث و التطوير.
- تخفيض معدلات الفائدة على القروض الاستثمارية.
- تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات.

## 1.2.3.3.الإنفاق على البنية التحتية

تعتبر البنية التحتية من أهم المجالات التي ركزت عليها الدولة إنفاقها نظرا لدورها الكبير في تفعيل حركية الاستثمارات، من خلال تنويع إنتاجية و تطوير و تسهيل مبادلاته و تعتبر المنشآت القاعدية الاقتصادية من أهم أشكال البنية النحتية التي تحتاجها هذه الاستثمارات و المتمثلة في:

### 1.1.2.3.3.المنشآت القاعدية الخاصة بالطاقة

يتميز الوضع الراهن للجزائر بإنتاج يفوق الاستهلاك، و فوارق كبرى في التوزيع بين مختلف جهات الوطن و للميزات الخاصة لموارد الطاقة و تموقعها انفردت بمنشآت قاعدية خاصة.

#### 1.1.1.2.3.3.شبكات الكهرباء:

لقد تطورت الشبكة الكهربائية لتتماشى وواقع التنمية و متطلبات الاقتصاد، و أصبحت تنقسم إلى شبكة الشمال التي تتميز بالاتساع و الترابط، و تمثل 81 % من مجموع الطاقة و شبكة الجنوب التي لا تمثل إلا 19 %، و تتوزع هذه الطاقة على شبكة طولها 160000 كلم[282] ص07، ونظرا لأهمية الطاقة الكهربائية ودورها المحوري في تفعيل حركية الاستثمارات، و نظرا لما تتميز به مناطق الجنوب من عروض وفيرة للاستثمارات تجري الآن عملية ربط الشمال بالجنوب، و لاسيما مركز حاسي مسعود عن طريق بسكرة، و مركز حاسي الرمل عن طريق الأغواط و الجلفة، و الذي كلف شركة سونلغاز و مبالغ ضخمة، يترجمها الجدول التالي:

جدول رقم 58:النفقات المتعلقة بتوفير الكهرباء في الجزائر خلال (1999-2002)[266] ص17

| السنوات / البيان | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|
| النفقات (ملايير الدينارات) | 25.4 | 26.9 | 32.7 | 41.5 |

من خلال هذا الجدول نلاحظ الأهمية التي أعطيت لهذا القطاع من خلال المبالغ التي أنفقت لإنشاء هذه المشاريع، حيث ارتفعت إلى 41.5 مليار دينار سنة 2002 بعدما بلغت سنة 1999 مبلغ 25.4 مليار دج.

و تجدر الإشارة إلى أنه يعتمد على توليد الكهرباء أساسا على الطاقة الحرارية (البترول، الغاز و الفحم) بنسبة 90 % في حين لا تتعدى الكهرباء المائية 10%، في عالم يسعى إلى إيجاد منابع جديدة للطاقة.

## 2.1.1.2.3.3.الطاقة المتجددة

تحضيرا لمرحلة ما بعد البترول، و تماشيا و التطور التكنولوجي أنشأت الجزائر محافظة الطاقة الجديدة، سنة 1982[283] ص94. و يأتي هذا التوجيه نتيجة للتنمية المستثمرة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، بالإضافة إلى كونه يساهم في تطوير الحياة باستعمال تكنولوجيا دقيقة، فانه سيحرر الاقتصاد الوطني من التبعية و يفتح آفاقا جديدة للاستثمارات في هذا المجال و في المجال الزراعي و الطبي، و في نطاق المناطق الصحراوية.

و بتطلعات التضاعف الطلب على مصادر الطاقة بحلول عام 2010 وجب:

- إنجاز دراسات تخص الإنتاج و النقل و التمويل.
- تطوير و تعزيز ربط شبكات الكهرباء و الغاز عبر التراب الوطني وحوله.
- ترقية الاستخدام المتواصل و الواسع لمصادر الطاقة.

و نظرا للحاجات المعبر عنها ينبغي التأكد على الاستثمارات الضرورية في مجال الطاقة على مستوى الحوض المتوسطي و التي قدرت بحوالي 200 مليار دولار[116] ص82 يخص الأمر هنا الاستثمارات المباشرة، مضافا إليها الاستثمارات المحلية الضرورية لتطوير هذا المجال، كما نشير إلى ما يفوره القطاع من تسهيلات للاستثمارات في مجالات أخرى.

## 2.1.2.3.3.المنشآت القاعدية المتعلقة بالنقل

بذلت الجزائر و لسنين طوال جهودا، من أجل إنشاء فضاء داخلي يسمح بحرية تنقل الأشخاص، الأموال، السلع و الخدمات و تجسدت هذه الجهود في المبالغ التي خصصت للإنفاق على المطارات و الموانئ و الطرق على مدى 05 سنوات (1999-2004) و المقدرة ب 16 مليار دولار، قصد توفير فرصا ذهبية للإستثمارر في الجزائر و يدخل هذا في إطار:

- إقامة شبكات خاصة بقطاع النقل و المواصلات السلكية و اللاسلكية.

- محاولة القضاء على مواطن الاختناق الواقعة في نقاط الربط بين مختلف الشبكات الوطنية بمحاولة إيجاد مسالك جديدة عبر مختلف جهات التراب الوطني.

و لقد حققت الجزائر منجزات هامة في ميدان تطوير و تنمية قطاع المواصلات بفضل الاهتمام البالغ الذي أولته الدولة في إطار إستراتجية وطنية تستهدف توسيع رقعة التبادل التجاري داخليا و خارجيا[284].

1.2.1.2.3.3.المنشآت القاعدية للنقل البري

سعت الجزائر إلى تطوير شبكات النقل البرية في إطار سياسة رائدة تهدف ربط كل أنحاء البلاد و إدماجها بصورة متكاملة، خاصة الصحراء التي كانت في عزله شبكة تامة عن الشمال، رغم ارتفاع تكاليف الإنجاز وقد أعطيت الأولوية للطرق البرية لسد الإختلالات بين مختلف المناطق وقد قدر طول شبكة الطرق البرية لسنة 2002بنحو 104720 كم[285] ص26.

وقد طورت الجزائر أربع محاور رئيسية للطرق البرية في الصحراء، لربط الجزائر بالدول المجاورة، و تتميز شبكة الطرق الوطنية يكون 25% منها طرقا وطنية مرصوفة جيدا و 38100 كم أي 37% طرق ترابية صالحة للسير و الحركة، و تتحمل هذه الشبكة 82% من حجم نقل البضائع و المسافرين، كما تتحمل نحو 2.4 مليون مركبة، إلا أنها أصبحت غير كافية و تحتاج لبذل المزيد من الجهود لصيانتها وتجديدها[285] ص30.

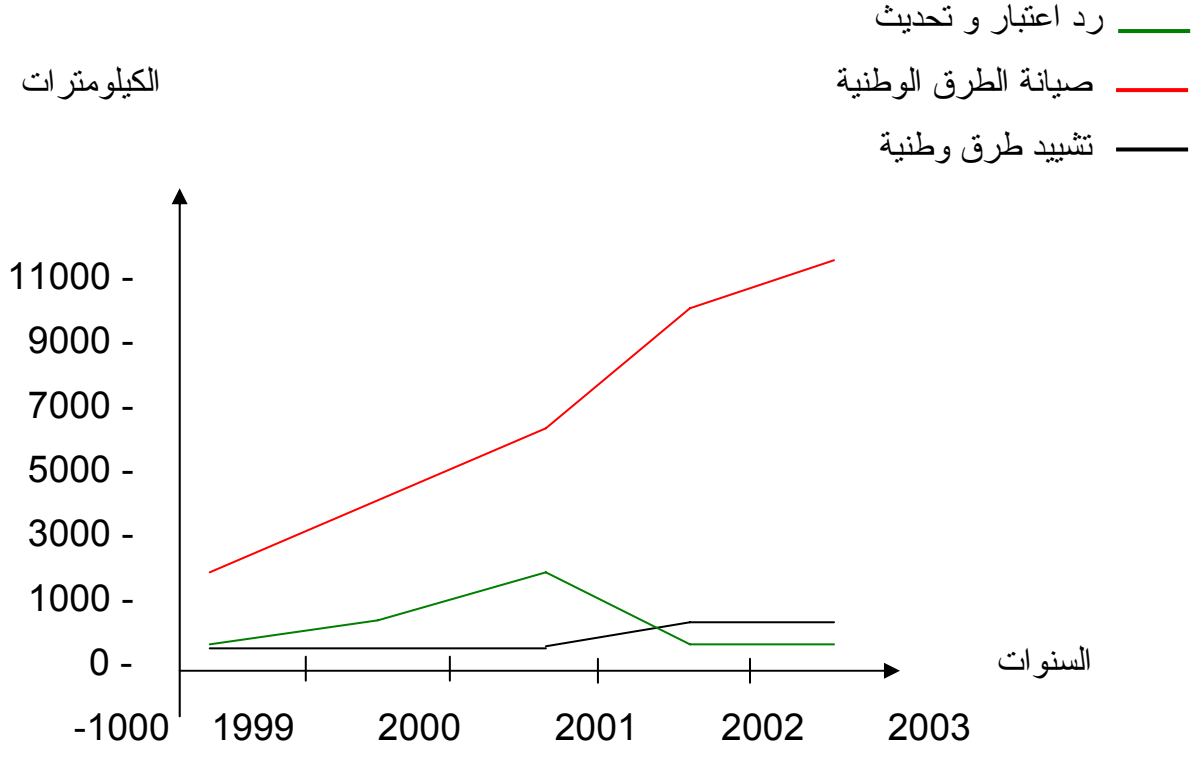


شكل رقم 09: تطور منجزات الطرق البرية بالكيلومترات في الجزائر(1999-2003 )[266] ص38

إن هذا الشكل يعكس المبالغ الضخمة التي خصصتها الدولة في هذا المجال فقد استطاعت خلال هذه الفترة (1999-2003) أن تقوم بصيانة تقريب11000 كلم من الطرق الوطنية إلى جانب رد لاعتبار و تحديث حوالي 1500 كلم للطرق البرية، إلى جانب تشييد بعض الطرق الوطنية.

ويدخل هذا في إطار مبادرة الدولة بتنفيذ المشاريع التي تدخل في إطار مخطط توجيهي لأفق 2020 و المتمثلة في:

- الطريق البري الساحلي السريع شرق-غرب (عنابة، تلمسان) على طول 1200 كم و المبرمج ربطه بالطريق المغاربي السريع، تونس الدار البيضاء، فقد خصصت له في سنة 2004 مبلغ 07 مليار دولار لإنشاء أجراء منه من قبل شركات يابانية وصينية في مدة لا تتجاوز 40 شهرا[286].
- إنجاز الطريق العابر للهضاب العليا و الذي يعتبر مشروع ذو بعد استراتيجي هام، حيث قدرت المبالغ التي أنفقت لإنجازه أكثر من 15 مليار دينار، إلا أنه مازال غير صالح في مجال حركة البضائع.
- برنامج البنية التحتية بالمدن الكبرى في كل من الجزائر، وهران، قسنطينة، تيزي وزو، بجاية وعنابة، وأهمها محور جنوب العاصمة باتجاه المطار، و الذي كلف حوالي 25.450 مليون دينار[287].
- وتساهم الجزائر أيضا في مشروع متعدد الخدمات يتكلف 260 مليون دولار لشق طريق طوله 7000 كم عبر الصحراء يربط الجزائر بلاقوس في نيجيريا[288].

## 2.2.1.2.3.3.المنشآت القاعدية المتعلقة بالسكك الحديدية

تكمن أهمية النقل السكك في دوره لتفعيل التجارة فسرعة وفعالية هذا النوع من النقل أمران حيويان و في غاية الأهمية بالنسبة للمشاريع الاستثمارية، نتيجة سهولة الوصول إلى مصادر المواد الأولية من جهة و أسواق التوزيع من جهة أخرى، و تعتبر شبكة السكك الحديدية من أهم الشبكات في إفريقيا إذ تحتل المرتبة الثالثة بعد السودان و مصر بشبكة طولها 4820 كم، ذات اتجاه وحيد، منها حوالي 500 كم مكهرب[289] ص26، بعدد من المحطات التجارية يفوق 200 محطة، و تحض هذه الشبكة ب 17% من حركة النقل البري أو ما يعادل 13 مليون طن من البضائع المختلفة، و تضمن تنقل نحو 4.5 مليون مسافر سنويا، و يعتبر الخط الرابط بين شرق البلاد و غربها بطول 1300 كم العمود الفقري للمبادلات بين المناطق الأكثر تطورا، و يصل هذا الخط بمجموعة من الخطوط تربط بينه و بين أهم الموانئ، و بعض المدن الداخلية، و تعمل الجزائر على تدعيم هذه الشبكة، فضمن المخطط التوجيهي للبنى التحتية للسكك الحديدية و المقرر إنجازه في أفق 2020، تحت وصاية وزارة الأشغال العمومية، شرع في إنجاز مشاريع هامة.

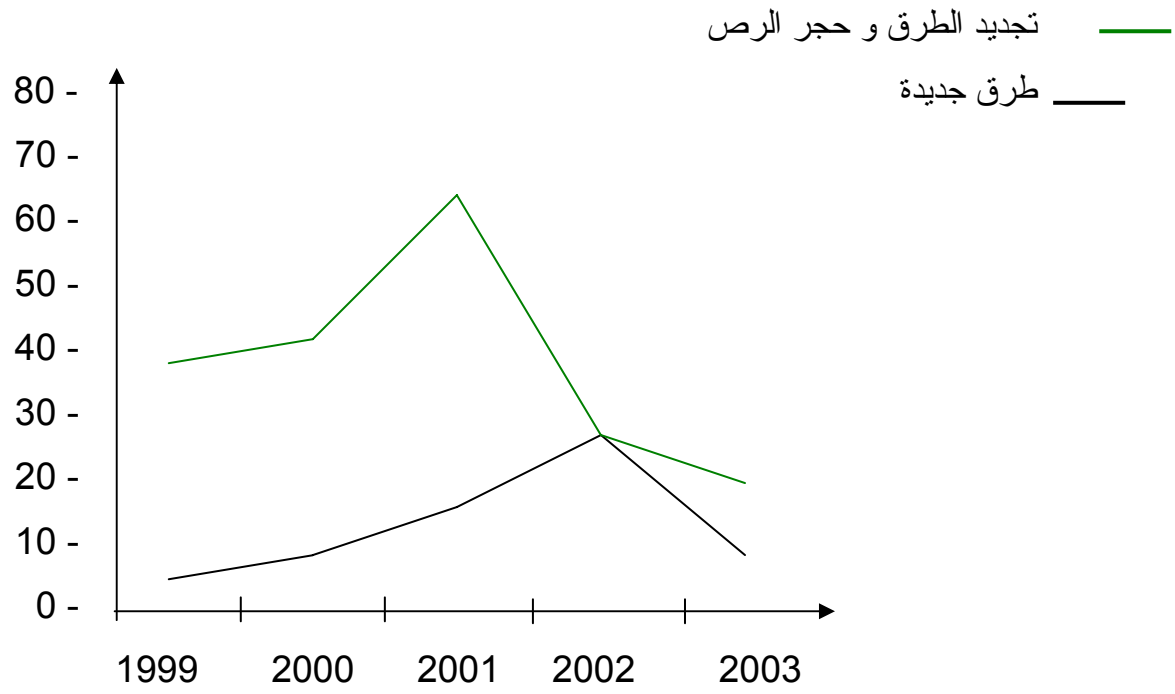


شكل رقم 10:تطور إنجازات المنشآت القاعدية للسكك الحديدية بالكيلومترات في الجـــــــــــزائر ( 1999-2003 )[226] ص38

من خلال هذا الشكل تتضح الإنجازات المتعلقة بهذه الشبكة بين إنشاء طرق جديدة و تجديدها، حيث تم تجديد حوالي 80 كلم خلال الفترة ما بين 1999-2001 و كذلك تم إنجاز حوالي 30 كلم خلال الفترة 1999-2002، و هذا ما تعكسه المبالغ الهامة التي خصصت لهذا المجال:

جدول رقم 59:المبالغ المخصصة للهياكل القاعدية للسكك الحديدية في الجزائـــر خلال( 2001-2003)[116] ص85

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|
| المبالغ ( ببلايين الدينارات) | 9.7 | 28.9 | 16.0 |

إن هذا الجدول يعكس تطور الإنفاق على هذه الشبكة حيث ارتفعت المبالغ إلى 28.9 بليون دينار في سنة 2002، بعدما كانت تقدر ب 99.7 بليون دينار في سنة 2001، ثم انخفضت إلى 16.0 بليون دينار سنة 2003و يدخل هذا في إطار، إنجاز المشاريع المتعلقة بـ [287].

- ازدواج خط الخروب رمضان جمال وخط جيجل رمضان جمال، هذا لتفعيل المنطقة الحرة الجاري إنجازها في مدينة جيجل، بالإضافة إلى ذلك مشروع مترو الجزائر، و الذي يسير إنجازه بعدما واجه عدة مشاكل خاصة تلك المتعلقة بالتمويل، ففي عام 2001، استأنفت شركة ألمانية و أخرى فرنسية بالشراكة مع شركة كوسيدار الجزائرية العمل من جديد حيث أنهى منه حوالي 80 % بإنجاز بعض

المحطـات، و فـي عـام 2004 حـصلت الـشركة الفرنـسية " ألـستوم" علـى عقـد مـشروع تجهيـز المحطات بكلفة 100 مليون أورو كما يفترض أن تنقل شبكة عربات ترام حوالي 150 ألف راكب يوميا.

## 3.2.1.2.3.3.المنشآت القاعدية المتعلقة بالنقل الجوي

يغطي أسطور النقل الجوي شبكة داخلية يبلغ طولها 51000كم، رابطا بذلك مختلف مناطق البلاد مؤديا دورا بارزا في حركة نقل المسافرين، و مجال السياحة و الأعمال، و في إطار المخطط الخماسي الأول، أنجزت العديد من الاستثمارات في هذا المجال و خاصة في الهضاب العليا و الجنوب[283] ص121.

ويوجد حاليا في الجزائر 47 مطارا منها 05 دولية درجة أولى و 09 دولية درجة ثانية و 18 مطار وطنيا و 13 مطارا للاستعمال الخاص، يضمن خدماتها أسطولا جويا مكونا من 63 طائرة، تابعة للخطوط الجوية الجزائرية، تغطي التنقلات نحو أوروبا، إفريقيا و الشرق الأوسط، و تضمن الشركة الوطنية للخطوط الجوية نقل 3.6 مليون مسافر سنويا.

لكن رغم كل هذا يظل القطاع ضعيف الأداء و بحاجة إلى إعادة النظر فيما يتعلق بالصيانة و التجهيز، لما يقدمه من سرعة في تنقل الأشخاص و البضائع و بالتالي تسهيل التعاملات، و في إطار المخطط التوجيهي للبني التحتية خصص لهذه الشبكة مبلغ 04 مليار دولار خلال الفترة الممتدة مابين 2004-2009 بهدف[290]:

- توسيع مطار هواري بومدين و تحديثه لرفع طاقته إلى 10 ملايين مسافر سنويا.
- بناء قاعدة لشحن البضائع بطاقة 100 ألف طن.
- ترميم و توسيع أكثر من 20 مطار.
- إنجاز (04) مطارات جديدة و هي مطار البيض، برج باجي مختار، و عين قزام و مطار الشلف، هذا الأخير تم إنجازه في مارس 2006 بتكلفة تقدر بـ 01 مليار دينار.

## 4.2.1.2.3.3.المنشآت القاعدية المتعلقة بالنقل البحري

يضمن هذا القطاع 89% من المبادلات التجارية للبلاد، و قد حققت الجزائر في مجال النقل البحري شوطا لايستهان به، إذ على امتداد 1200 كم من الساحل تتوزع مجموعة من الموانئ، تختلف أهميتها التجارية حسب الوظيفة التي يؤديها كل ميناء، و يبلغ عدد الموانئ، 13 ميناءا أساسيا، 09 منها لكل المبادلات التجارية، و 04 مخصصة لنقل المحروقان و هناك موانئ أخرى ثانوية، إضافة إلى نشاطها التجاري تعتبر موانئ صيد، و يتكون الأسطول البحري الجزائري من 97 باخرة

متعددة الاختصاصات تساهم بتغطية 20% إلى 22% من الاحتياجات الوطنية منها 05 لنقل المسافرين و 07 بواخر صهريج لنقل المواد الكيميائية و 09 ناقلات للغاز و 05 ناقلات بترولية و ما يزيد عن 1000 حاوية[289] ص31.

و في إطار المخطط التوجيهي للمنشآت القاعدية و نظرا لديناميكية التصنيع و التسويق، عرفت موانئ البلاد اختناقا كبيرا استلزم تمويلا كبيرا من قبل الدولة و المقدر ب 03 مليار دولار خلال الفترة الممتدة ما بين 2004-2009 و هذا بهدف[288]:

- تجديد و توسيع ميناء الجزائر و رفع طاقته الاستيعابية البالغة حتى سنة 2002 حوالي 40 % من جملة حركة الموانئ.
- تطهير و إدخال إصلاحات هامة على الموانئ، مثل تحديث أجهزتها، إنشاء مستودعات، مخازن للحبوب.
- صيانة الموانئ من الترمل و الوحل.
- إنشاء ميناء " جنجن" في منطقة جيجل و الذي يمثل أكبر ميناء على المستوى الجزائري و الإفريقي بطاقة تقدر بـ 5 مليون طن سنويا.

كما يجب إدماج هذه الشبكة ضمن قواعد احترام البيئة و حماية السواحل و ذلك بتكييفها مع منضومة النقل العصري، مع حماية متزايدة لحركة الملاحة و البواخر.
- تحسين الهياكل القاعدية للموانئ لاسيما في مجال التسيير
- إدماج الهندسة البحرية في تسيير القطاع و كذا تقنيات التخطيط و التسيير.

## 2.2.3.3.الإنفاق على البحث و التطوير

يعتبر مجال البحث و التطوير الرهان الأكبر الذي تتعرض له الجزائر، باعتباره الوسيلة السامحة لتوفير اليد العاملة المؤهلة و التقنية للمستثمرين المحليين والأجانب، خاصة أن السوق العامة الجزائرية تتميز بانخفاض تكلفتها، حيث بلغ الأجر الشهري الأدنى ابتداءها لسنة2004 بـ 10000 دينار جزائري أي ما يعادل 138.50 دولار ( على أساس 1 دولار يساوي 72.2 دج)، و من المعايير الكمية التي تسمح لنا بدراسة نوعية اليد العالمة الجزائرية و مستوى تكوينها هو متابعة قيمة الإنفاق على التعليم بكل أطواره، و الجدول التالي بين لنا تطور الإنفاق على القطاع التربية الوطنية و التعليم العالي خلال الفترة (2000-2004).

جدول رقم 60:الإنفاق على قطاع التربية الوطنية و التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)[226] ص ص35-36

الوحدة مليار دج

| السنوات / البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| التربية الوطنية | 174.50 | 243.92 | 225.69 | 246.52 | 256.95 |
| نفقات التسيير لقطاع التربية | 134.40 | 153.58 | 165.334 | 186.11 | 186.62 |
| نفقات الاستثمار لقطاع التربية | 40.25 | 90.34 | 60.35 | 60.11 | 70.33 |
| التعليم العالي و البحث العلمي | 137.81 | 97.27 | 58.93 | 148.52 | 136.76 |
| نفقات التسيير لقطاع التعليم العالي | 37.71 | 47.11 | 58.72 | 86.28 | 66.50 |
| نفقات الاستثمار لقطاع التعليم العالي | 90.10 | 50.18 | 00.21 | 80.24 | 70.26 |

تظهر المؤشرات المتاحة أن الجزائر مستمرة في تخصيص مبالغ كبيرة لكل من قطاع التربية الوطنية و قطاع التعليم العالي، حيث ارتفعت نفقات التربية الوطنية لتصل إلى مبلغ 256.95 مليا دج سنة 2004 بعدما كانت تبلغ 174.65 مليار دج لسنة 2000، أما نفقات التعليم العالي و البحث العلمي فقد ارتفعت هي الأخرى لتصل إلى 136.76 مليار دج سنة 2004 بدلا من 127.81 مليار دج في سنة 2000.

## 1.2.2.3.3.قطاع التربية الوطنية

حضي قطاع التربية الوطنية باهتمام كبير من قبل الدولة، و هذا ما تعكسه المبالغ المخصصة له، هذه النفقات الذي يسيطر عليها مجال التسيير بحوالي 70% من مجموع الإنفاق خلال الفترة محل الدراسة خاصة تلك المتعلقة بالأجور، حيث ارتفع الأجر الشهري للمدرسين حسب كل مرحلة كما يلي[226] ص36:

- مدرس التعليم الأساسي:من 13144.50 دج سنة 1998 إلى 16909.91 سنة 2004 بمعدل نمو يقدر بـ 28.9%.
- أستاذ التعليم المتوسط: من 13837.24 دج سنة 1998 إلى 18478.88 سنة 2004 بمعدل نمو يقدر بـ 33.5%.
- أستاذ التعليم الثانوي: من 15408.76 دج سنة 1998 إلى 22102.4%.نة2004 بمعدل نمو يقدر بـ 43.4%.

هذه الزيادة في الأجور تدخل في إطار محاولة الدولة لتحفيز المدرسين لتطوير أدائهم، و بذل المزيد من الجهد في الرفع من مستوى التعليم.

أما نفقات الاستثمار بالنسبة لهذا القطاع، فهي الأخرى سجلت ارتفاعا خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 40.25 مليار دج سنة2000 إلى 70.33 مليار دج سنة 2004، و هي تمثل حوالي 30% من مجموع الإنفاق على هذا القطاع، هذه النفقات خصصت للبناء و ترميم المدارس و الثانويان و المطاعم المدرسية، إلى جانب تجهيز هذه الهياكل بمعداتها الظرورية و كذا معدات الإعلام الآلي، حيث استطاعت أن تسلم الدولة لسنة 2005 [291] :

- 57 ثانوية.
- 127 مدرسة أساسية.
- 2500 قسم.
- 99 داخلية .
- 550 مطعم مدرسي داخلي و نصف داخلي.

وفي إطار مشروع "تربية نيت" المشروع الأكثر طموحا في إطار إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في قطاع التربية فقد تم[292]:

- تكوين مجموعة من المدرسين على استعمال المعلوماتية.
- إنشاء فريق بحث متخصص في استخدام الحاسب الآلي في التعليم، وقد كلف هذا الفريق بإنشاء وإعداد برامج تعليمية آلية وتجريبها في المؤسسات الابتدائية والثانوية.
- تجهيز أكثر من 180 ثانوية بقاعات للإعلام الآلي، تحتوي كل قاعة 08 أجهزة حاسوب موصولة بشبكة الانترنيت.
- تجهيز 1000 ثانوية بحاسوب مخصص لعمليات التسيير.

## 2.2.2.3.3.قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

يعتبر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من القطاعات الاستراتيجية في الجزائر، لأنه قطاع يعكس مستوى التكوين للإطارات المتخرجة من الجامعات والمعاهد، خاصة وأنها ستتجه مباشرة إلى عالم الشغل أو الاستثمار، على هذا الأساس بذلت الدولة جهودا كبيرة لتطوير هذا القطاع، والرفع من كفاءة خريجي الجامعات والمعاهد، فقد خصصت الدولة نفقات استثمارية بلغت سنة2000 مقدار 90.10 مليار دج وفي سنة 2004 بلغت 70.26 مليار دج، حيث استطاعت أن تسلم سنة 2005:[291]

- 67000 مقعد بيداغوجي جديد (59000 مقعد سنة 2004)
- 30000 سرير للإيواء (23000 سرير سنة 2004)

- 23 مطعم جامعي.

و بالنسبة للبحث العلمي فقد سمح القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي 1998-2002 بتفعيل البحث على مستوى هياكل التعليم العالي، حيث يكسر هذا القانون البحث العلمي و التطوير التكنولوجي كأولوية وطنية، و يرمي القانون في خطوطه العريضة إلى[293]:

- تدعيم القواعد العلمية و التكنولوجية للبلاد.
- توفير الوسائل اللازمة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي.
- إعادة الاعتبار لوظيفة البحث لمؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي.
- تعزيز تمويل الدولة لنشاطات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي.
- تثمين الصرح المؤسساتي و التنظيمي للتكفل العقلاني بنشاطات البحث العلمي.

كما توجد (03) وكالات وطنية لتطوير و تثمين البحث وهم:

- الوكالة الوطنية لتطوير البحث العلمي.
- الوكالة الوطنية لتطوير البحث في مجال الصحة.
- الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التطور التكنولوجي.

أما بالنسبة لمخابر البحث، فقد جاء إنشاءها على اعتبار أهمية نشاطات البحث بالنسبة لاحتياجات التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، العلمية و التكنولوجية للبلد، وتنحصر مهامها في[293]:

- تحقيق أهداف البحث العلمي و التنمية التكنولوجية في ميدان علمي معين.
- تنفيذ دراسات و أعمال البحث ذات العلاقة مع موضوع البحث.
- المساهمة في التحصيل و التحكم في تطوير معارف علمية و تكنولوجية جديدة.
- المشاركة في تحسين وتطوير تقنيات طرق الإنتاج.
- المساهمة في التكوين بالبحث و للبحث و توزيع نتائج البحث.
- المساهمة في إرسال شبكات بحث ملائمة.

و إلى غاية ماي 2003 تم إنشاء 542 مخبر بحث على مستوى مؤسسات التعليم العالي، يستغلها بشكل فعلي 11319 أستاذ باحث من ضمن التشكيلة العلمية الموجودة في المؤسسات الجامعية.

كما تشمل شبكة التعليم العالي على 38 مدينة جامعية، تتكون من 58 مؤسسة، تضم 27 جامعة (بما فيها جامعة التكوين المتواصل) 13 مركز جامعي، 06 مدارس وطنية، 06 معاهد وطنية، 04 مدارس علمية و ملحقتين جامعيتين (البويرة وغرداية).

و بهدف تطوير مستوى التكوين بالنسبة للأساتذة الجامعيين، تقدم الجزائر حوالي 20 منحة جامعية، نصفها تقريبا في التخصصات الطبية[294].

و تجدر الإشارة أنه في تقرير التنافسية العربية لسنة 2003 احتلت الجزائر المرتبة 06 ضمن 19 دولة عربية في مجال الإنفاق على التعليم بمؤشر قوة يقدر بـ 0.58080 و هذا ما يجعلها من الدول العربية الأكثر إنفاقا على هذا القطاع[295].

و بالرغم من حجم الإنفاق على القطاعات المكلفة بتكوين اليد العاملة إلا أن التقدم كان في المقام الأول كميا فلم تتمكن النظم التعليمية من الارتقاء بنوعية التعليم للمستوى المطلوب و بالرغم من التحسن الكمي إلا أن مستوى الأمية لا يزال مرتفعا حيث بلغت نسبته 28.7 % سنة 2004 و لا تزال الجزائر تعاني من انخفاض نسبة القوة العاملة إلى إجمالي السكان، و كذا افتقاد هذه الأخيرة للقدرات و المهارات الكافية.

### 3.2.3.3.تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات

إن تحويل الديون إلى استثمارات بشكل فرصة بالنسبة للجزائر لتقليص نفقاتها المتمثلة في تسديد الديون من جهة واستقطاب المستثمرين من جهة أخرى، فقد رخص نادي باريس في جويلية 2000، إدماج بند للتحويل ضمن اتفاقيات إعادة الجدولة التي وقعت عليها الجزائر في سنة1995 و تطبيقا لهذا البند أبرمت الدولة اتفاقيات ثنائية لتحويل الديون إلى استثمارات سنة 2002 مع فرنسا و أسبانيا و ايطاليا بلغت 2001 مليون أورو و هناك اتفاقية أخرى تجري مناقشتها مع مملكة بلجيكا[296].

تتضمن الاتفاقية الموقعة مع أسبانيا في مارس 2002 إلى تحويل ديون إلى استثمارات بمبلغ 40 مليون أورولإنجاز مشروع الطريق سكيكدة (شرق) لشركة فيلارمير الأسبانية، إلى جانب مساهمات في المؤسسات الجزائرية العمومية[297].

أما مع ايطاليا، فان اتفاقية جوان 2002، تحول جزءا من الديون في شكل قروض مساعدة لتمويل مشاريع تنموية اجتماعية واقتصادية، حيث أن هذا التحويل تختلف نوعيته لأن قيمة هذه المشاريع و المقدرة بـ ر84 مليون أورو ستمول من ميزانية الدولة الجزائرية في حين يشطب الطرف الإيطالي هذا المبلغ من مجمل الديون التي يملكها للجزائر عندما يتم إنجاز المشاريع هذه الأخيرة تتمثل في[226] ص72:

- بناء ثانويتين.
- حي جامعي جديد بوهران.
- برنامج لمعالجة النفايات في (05) مدن كبرى (باتنة، جيجل، سيدي بلعباس، سطيف، تيزي وزو)

و هناك مشاريع هيكلية أكثر طموحا تجري حاليا المناقشات بشأنها بين الدولتين.

أما مع فرنسا، فان اتفاقية ديسمبر 2002، لتحويل المديونية إلى استثمار، تتضمن 60.9 مليون أورو، و قد قدرت فرنسا تدعيمها لطلب الجزائر لدى نادي باريس يرفع نسبة تحويل الديون إلى استثمارات إلى حد 30 % و الذي يقدر حاليا بنحو 10 % من الديون المختارة، وقد اهتمت المؤسسات الفرنسية بقطاع المياه و الطاقة و المناجم و السكن و كذا تنظيم المدن في الجزائر لاسيما في فقطاع النقل و من المؤسسات الفرنسية التي تشرف على هذه المشاريع هي[299]:

- شركة ميشلان.
- سوسيتي جنرال.
- مؤسسة بيل للحليب و الأجبان.

و تقوم فكرة المخطط الفرنسي الجديد على تحويل مستحقات الديون الفرنسية على الجزائر إلى استثمارات ليصل في نهاية هذا المخطط إلى مبلغ 02 مليار أورو، و حيث يحمل هذا المخطط اسم "مخطط الاستثمار الفرنسي في الجزائر".

و تجدر الإشارة إلى أن استراتيجية تحويل الديون إلى استثمارات في الجزائر لم تساهم في تقليص المديونية في الجزائر بشكل كبير، إلا أنها تعتبر كوسيلة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

### 4.2.3.3.تخفيض معدلات الفائدة على القروض الاستثمارية

يعتبر تخفيض معدلات الفائدة على القروض الاستثمارية من بين آليات الإنفاق التي استعملتها الدولة لتشجيع الاستثمار، و هذا في إطار التقليص من تكاليف المستثمرين، تجسدت هذه الآلية عند إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق التمويل الثلاثي للمشاريع ( الوكالة، البنك، المستثمر)، حيث بالإضافة إلى منحها قروض طويلة الأجل و بدون فوائد، تساهم الوكالة في تسديد الفارق بين سعر الفائدة المفروضة على المستثمر و سعر الفائدة الحقيقي لدى البنوك، و هذا حسب طبيعة النشاط و موطنه[300]، و الجدول الموالي يبين الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بعد رفع سقف الاستثمار من 04 ملايين دينار إلى 10 ملايين دينار و كذا تقليص المساهمة الشخصية إلى حدود 05 % في سنة 2004.

جدول رقم 61:الهيكل المالي للتمويل الثلاثي لـ ANSEJ[298]

| مستوى الاستثمار | المساهمة الشخصية | | القـــــرض بدون فائدة | القرض البنكي | |
|---|---|---|---|---|---|
| المستوى I: قيمة الاستثمار أقل من 2000000 دج | 05 % | | 25 % | 70 % | |
| المستوى II: | المنـــاطق الخاصة | المنـــاطق الأخرى | القـــــرض بدون فائدة | المناطق الخاصة | المنـاطق الأخرى |
| قيمـــة الاســـتثمار مـــابين 2000000 دج و 10000000 دج | 08 % | 10 % | 20 % | 72 % | 70 % |

من خلال هذا الجدول يتضح جليا أن الوكالة تميز بين مستويين من الاستثمار، فالمستوى الأول تنخفض فيه المساهمة الشخصية إلى 5 % من قيمة المشروع، أما المستوى الثاني، فهو يميز بين المناطق الخاصة و باقي المناطق في المساهمة الشخصية و القروض البنكية، حيث تقدر المساهمة الخاصة في المناطق الخاصة بـ 08 % أما باقي المناطق 10 % أما بالنسبة للقروض البنكية، فتصل هذه القروض في المناطق الخاصة إلى 70 % أما باقي المناطق فهي في حدود 70 % من قيمة المشروع. و بالتالي فان الوكالة تقوم بمنح القروض بدون فائدة و المقدرة بـ 20 % و 25 % و تقوم في نفس الوقت بتسديد الفارق بين سعر الفائدة الحقيقي و سعر الفائدة المطبق على المستثمرين و هذا و ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 62:مساهمة الوكالة في أسعار الفائدة[298]

| المناطق / القطاعات | **المناطق الخاصة** | **المناطق الأخرى** |
|---|---|---|
| القطاعات الأولية | % 90 | % 75 |
| القطاعات الأخرى | % 75 | % 50 |

إن هذا الجدول يبين أن الوكالة تساهم بنسب كبيرة في تسديد الفارق ما بين أسعار الفائدة الحقيقية و أسعار الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة من قبل البنوك على المستثمرين، خاصة في المناطق الخاصة بـ 90 % و هذا لتدعيم القطاعات الأولية، المتمثلة في الفلاحة، الري، و الصيد البحري.

جدول رقم 63:أسعار الفائدة الحقيقية لدى البنوك خلال الفترة (2000-2004)[227] ص131

| السنوات / البيانات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| التغير في أسعار الفائدة | %11.5-%8.5 | -%8 %11 | %9-%6.5 | -%6.5 %9 | %9-%6.5 |

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أسعار الفائدة تراوحت ما بين 6.5% و 11.5% خلال هذه الفترة، و بالتالي فالنسب التي تساهم بها الوكالة تكون من هذه النسب الحقيقية لأسعار الفائدة.

خلال (07) سنوات من إنشاء الوكالة، استطاعت أن تمول ما قيمته 87 مليار دج، منها 16 مليار دج على قروض بدون فائدة من طرف الوكالة، 15 مليار دج عبارة على مساهمات الشباب المستثمر و 56 مليار دج عبارة على قروض من البنوك[300] ص03، و بالتالي ساهمت الوكالة بنسب مختلفة في تسديد الفارق بين أسعار الفائدة المطبقة على هذه القروض البنكية المقدرة بـ 56 مليار دج و أسعار الفائدة الحقيقية خلال هذه الفترة ة عليه فان خلال هذه الفترة أنفقت الوكالة مبالغ كبيرة في تسديد الفارق في أسعار الفائدة على هذه القروض، و هذا يعبر على شكل من أشكال سياسة الإنفاق لتشجيع الاستثمار.

## 3.3.3.برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي من أهم البرامج الخاصة التي قامت بها الدولة في نهاية التسعينات، مستغلة في ذلك الوفورات المالية المحققة جراء الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي هو برنامج إنفاق استثماري يجسد إرادة الدولة و مساهمتها في توليد العديد من النشاطات الإنتاجية و تقوية البنية التحتية الإدارية و الصناعية إلى جانب تطوير المستوى المعيشي للمواطن و كذا التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية كما تدعمت هذه المساهمات بسلسلة من المعايير المتعلقة بالإصلاحات المؤسساتية و كذا مساعدة الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية.

بلغ الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج ب 525 مليار دينار جزائري يتوزع كما يلي:

جدول رقم 64:احتياجات التمويل لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)[301] ص02

(الوحدة:مليار دج)

| البيان | المبالغ | النسبة (%) |
|---|---|---|
| 1- دعم الإصلاحات | 46.5 | 8.6 |
| 2- دعم لإنعاش الإنتاج | 65.3 | 12.4 |
| - الفلاحة | 55.9 | |
| - الصيد | 9.5 | |
| 3- التنمية المحلية و البشرية | 114.0 | 21.7 |
| 4- تقوية البنية التحتية و المشاريع الكبرى | 210.5 | 40.1 |
| 5- تنمية الموارد البشرية | 90.2 | 17.2 |
| المجموع | 525 | 100 |

من خلال الجدول نلاحظ أن البرنامج أعطى أهمية كبيرة لتقوية البنية التحتية والهياكل القاعدية من خلال الاعتماد الذي خصص لها و المقدر ب 210.5 مليار دج أي بنسبة 40.1 % من مجموع الإعتمادات، كذلك بالنسبة للدعم المقدم للتنمية المحلية و الذي يتضمن الشغل و الحماية الاجتماعية، قصد الرفع من المستوى المعيشي للمواطن فقد خصص لها مبلغ 114 مليار دج بنسبة 21.7 % من مجموع الإعتمادات، أما الدعم المخصص لتنمية الموارد البشرية و دعم الإنتاج الفلاحي فقد بلغت نسبتها من مجموع الإعتمادات ب 17.2 % و 12.4 % على التوالي، إلى جانب دعم الإصلاحات من خلال إعادة ترميم الهياكل الإدارية لمؤسسات الدولة، فنسبتها 8.6 % من مجموع الإعتمادات.

و حتى نتمكن من معرفة الإستراتجية المتبعة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي نتطرق بالتفصيل إلى كل العناصر أو القطاعات التي استهدفت من قبل هذا البرنامج[302] ص08.

### 1.3.3.3.دعم الإصلاحات

إن الهدف من دعم الإصلاحات في برنامج الإنعاش الاقتصادي هو جعل المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية في مستوى يتلائم مع السوق والزيادة من قدرتها الإنتاجية في ظل المنافسة و التفتح على التصدير، إلى جانب القضاء على العوائق التي تواجه هذه المؤسسات و التي تتمثل أساسا في سوء التسيير للاقتصاد الوطني الذي عرقل مسار سياسة الإصلاحات المؤسساتية و الهيكلة، هذه الإصلاحات تسمح للمؤسسات باختلاف أشكالها بالسير تبعا للمعايير الحديثة و تزيد من فعالية السوق، و تسمح للدولة بالقيام بدورها في التأطير و الدعم و تنظيم النشاطات الاقتصادية[301] ص04.

و حتي يكون الإصلاح ناجحا، لابد أن يتم التحكم في العوامل المرتبطة بالسوق و تحسين العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية و البنوك والتسيير الفعال لهذه المؤسسات، و كذا إلغاء التفكك في الإدارة الاقتصادية، و الذي يمكن التحكم فيه من خلال تطوير مردوديتها و إعادة الاستدامة للنمو.

هذه الشروط الواجب توفرها تتطلب دعم من طرف الدولة، حيث خصص مبلغ 46.5 مليار دج في صياغ دعم للإصلاحات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، تتوزع على الشكل التالي:

جدول رقم 65:احتياجات التمويل لدعم الإصلاحات[301] ص05

( الوحدة: مليار دولار)

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| تحديث الإدارة الضريبية | 02 | 2.5 | 7.5 | 9.8 | 20 |
| صندوق المساهمة و الشراكة | 5.5 | 7 | 5 | 5 | 22.5 |
| تطهير المناطق الصناعية | 0.3 | 0.8 | 0.5 | 0.4 | 2 |
| صندوق ترقية المنافسة الصناعية | 0.3 | 1 | 0.7 | | 2 |
| المجموع | 6.3 | 11.3 | 13.7 | 15.2 | 46.5 |

من خلال الجدول يتضح جليا أن مجال الإصلاح متعلق أساسا بالمحيط الذي تتعامل معه المؤسسات الاقتصادية باختلاف أنواعها، فهذا الدعم مخصص للإدارة الضريبية لتحديثها و عصرنتها، لتحسين العلاقة بينها وبين المستثمر و كذا صندوق المساهمة و الشراكة التي وجهت لهما النسب الكبيرة من هذا الدعم ب 22.5 مليار دج لصندوق المساهمة و الشراكة و 20 مليار دج لتحديث إدارة الضرائب، تتوزع طوال فترة البرنامج 2001-2004 إلى جانب تطهير المناطق الصناعية و صندوق ترقية المنافسة الصناعية.

## 2.3.3.3.دعم لإنعاش الإنتاج

لقد استهدف الإنتاج في قطاع الفلاحة و الصيد البحري من قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي، خاصة بعدما عرفا هذين القطاعين ركود خلال سنوات قبل انطلاق هذا البرنامج، فقد خصص لهما دعم يقدر ب 65.3 مليار دج تتوزع على مدى (04) سنوات (2001-2004).

### 1.2.3.3.3.قطاع الفلاحة

خصص له مبلغ 55.9 مليار دج، وجاء هذا في إطار الدعم المقدم للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، من خلال الصناديق التابعة لهذا المخطط و هي:

- الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA).
- صندوق حماية الصحة الحيوانية و النباتية (FPZPP)
- الصندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية ( FGCA).

و يهدف هذا الدعم إلى[301] ص08:

- تطوير الأمن الغذائي للدولة، و تحقيق التوازن الفلاحي، و تحضير الفلاحة الوطنية للاندماج في التغيرات الاقتصادية العالمية ( المنضمة العالمية للتجارة، الاتحاد الأوروبي،...الخ)
- زيادة الإنتاج و الإنتاجية للقطاع الفلاحي.
- تطوير معدل الاندماج بين التغذية الصناعية و التغذية الفلاحية.
- توسيع المساحات الفلاحية.
- ترقية اليد العاملة الفلاحية.
- مكافحة التصحر.

و تتوزع هذه الإعتمادات على الصناديق المتخصصة كالتالي:

جدول رقم 66: توزيع الدعم للقطاع الفلاحي حسب طبيعة الصناديق[301] ص14

( الوحدة: مليار دج)

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| الصندوق الوطني للتنظيم و التنمية الفلاحية | 7.5 | 15.1 | 18.8 | 12.0 | 53.4 |
| صندوق حماية الصحة الحيوانية و النباتية | 0.07 | 0.07 | 0.007 | 0 | 0.2 |
| صندوق التأمين ضد الكوارث الفلاحية | 0 | 1.14 | 1.14 | 0 | 2.28 |
| **المجموع** | **7.57** | **16.31** | **20.01** | **12** | **55.9** |

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة الكبيرة من المبالغ وضعت في الصندوق الوطني للتنظيم و التنمية الفلاحية بـ 53.4 مليار دج، و هذا نضرا للمهام الكثيرة التي أوكلت له من خلال تمويل المشاريع الفلاحية، و ينتضر أن يخلف حوالي 330.000 منصب شغل على مدى (04) سنوات.

### 2.2.3.3.3.الصيد و الموارد البحيرة

و قد خصص في إطار البرنامج مبلغ 9.5 مليار دج بهدف:

- تنمية الصيد البحري.
- خلق مناصب شغل جديدة دائمة ( مباشرة أو غير مباشرة).

- جلب الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي لهذا القطاع.
- الدفع من إنتاج الصيد البحري.
- التشجيع على التصدير في إطار سياسة التصدير خارج المحروقات.
- إحداث التوازن الجهوي و العمل على استقرار المواطنين.
- تجديد هذا الدعم إلى الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي (FNAPAA)على مدى (04) سنوات، هذا لدعم الاستثمارات الخاصة، على مدى (04) سنوات[302] ص15.

جدول رقم 67: توزيع الدعم المتعلق بدعم الصيد و الموارد البحرية ضعف برنامج الإنعاش الاقتصادي[301] ص26

(الوحدة:مليار دج)

| **السنوات** | 2001 | 2002 | 2003 | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| **دعم الاستثمارات الخاصة** | 3.0 | 3.9 | 2.9 | 9.5 |
| **مناصب الشغل** | 12100 | 20500 | 30000 | 62600 |

من خلال هذا الجدول يتبين أن الدعم موجه لاستثمارات القطاع الخاص لتشجيعه و الزيادة من فعالية قطاع الصيد البحري، في الاقتصاد الوطني، و يتمثل هذا الدعم من خلال برامج تنمية النشاطات المرتبطة بوحدات الإنتاج للصيد البحري من خلال صيانة ورشات التصليح وورشات صنع حبال الصيد، ووحدات صناعة معدات الصيد...الخ.

و كذا تنمية النشاطات المتعلقة بالإنتاج و المتمثلة في النقل على البارد و مستودعات التخزين.
و ينتضر من هذا القطاع خلال (03) سنوات 2001-2003، أن يقوم بتصدير حوالي 10000 طن في السنة إلى جانب خلق 626000 منصب شغل[302] ص16.

### 3.3.3.3. التنمية المحلية و البشرية

في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي و بهدف من المستوى المعيشي و إضفاء التنمية المحلية، خصصت الدولة مبلغ 114 مليار دج لهذا الهدف، فخصص للتنمية المحلية مبلغ 97 مليار دج، الشغل و الحماية الاجتماعية مبلغ 17 مليار دج.

## 1.3.3.3.3.التنمية المحلية

تحدد الدولة على عدة مستويات للتدخل و التكفل بالانشغالات المحلية في إطار تحسين نوعية و ديمومة شروط وإطار العيش المتوازن، وتعتبر التنمية المحلية من أهم عناصر برنامج الإنعاش الاقتصادي للتأثير المباشر على الحياة اليومية للمواطن.

فقد خصصت الدولة هذا الغلاف المالي و المقدر ب 97 مليار دج بهدف[301] ص31:

- دعم مخطط البلديات و الدوائر (PCD) و الموجه على العموم لتشجيع النشاطات على مستوى كل البلديات و الدوائر و التوزيع المتوازن للتجهيزات عليها، وهذا باستغلال كل الإمكانيات المحلية لتخفيض العراقيل التي يواجهها المواطن.
- دعم المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للبلديات و الدوائر (طرق ولائية و دوائرية) و كذا شبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب، و تصليح المجاري المائية في إطار الحفاظ على المحيط، و كذلك إنشاء شبكات للاتصالات إلى جانب تعزيز الأسس الإدارية المتعلقة بالبلديات و الدوائر المتضررة بالإرهاب للإستقرار وعودة المواطنين إلى مناطقهم.

و يدخل هذا البرنامج المتعلق بالتنمية المحلية في إطار توفير الحاجيات الاجتماعية للمواطن.

و تجدر الإشارة إلى انه لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بالتطبيق الفعال للإجراءات المقدمة من قبل الدولة و ذلك حسب الأولويات المقترحة من خلال البرنامج، قصد التأثير المباشر على المواطنين المعنيين بتحسين مستواهم المعيشي، و كذلك العمليات التي تهدف إلى خلق نشاطات إنتاجية، و خلق مناصب شغل[302] ص18.

و بشكل عام هذا يدخل في إطار رد الاعتبار لكل المناطق و تطويرها، بهدف تامين المواطن في الحاضر و المستقبل، كما سخرت هذه الإمكانيات من اجل الانطلاق الاقتصادي و الانفتاح على التقدم، و للسماح للمواطنين المعنيين للعيش في محيطهم بدون إقصاء ولا تهميش أو الفقر، كما نستطيع القول أن هذا البرنامج المتعلق بالتنمية المحلية يساهم بأبعاده الاقتصادية، الاجتماعية، المحيطية و الثقافية لإعفاء اتجاه جديد للمعايير المتخذة سابقا في المناطق المعاد تأهيلها[301] ص32.

و لتحقيق كل هذه الأهداف تم توزيع الدعم المخصص للتنمية المحلية على مدى (03) سنوات التالي:

جدول رقم 68: توزيع الدعم المتعلق بالتنمية المحلية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي[301]

ص34 ( الوحدة: مليار دج)

| السنوات / القطاع | 2001 | 2002 | 2003 | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| مخطط تطوير البلديات و الدوائر (PCD) | 4 | 13 | 16.5 | 33.5 |
| الري | 4.7 | 7.4 | 1.5 | 13.6 |
| البيئة و المحيط | 1.5 | 2 | 2 | 5.5 |
| الاتصالات السلكية و اللاسلكية | - | 8.5 | 6 | 14.5 |
| الأشغال العمومية (الطرق في الولايات و البلديات) | 13 | - | - | 13 |
| الهياكل الإدارية | 5.7 | 6 | 5.2 | 16.9 |
| **المجموع** | **28.9** | **36.9** | **31.2** | **97** |

من خلال الجدول يتبين محتوى هذا البرنامج و الذي يرتبط ب (06) محاور أساسية و هي:

- مخطط تطوير البلديات و الدوائر، و الذي خصص له الجزء الأكبر من الدعم ب 33.5 مليارد ج.
- قطاع الري و خصص له مبلغ 13.6 مليار دج للقيام ب (05) عمليات تتمثل في توفير المياه الصالحة للشرب، و تطهير المياه القذرة، التنقيب على الماء، إنشاء الحواجز، و مشاريع متعلقة برفع مستوى المحيطات.

- الحفاظ على البيئة و خصص لها مبلغ 5.5 مليار دج، بهدف القضاء على المزابل الفوضوية و إنجاز مزابل مراقبة في (30) مدينة كبيرة.
- في مجال الاتصالات خصص له مبلغ 14.5 مليار دج و تتعلق بمشاريع تعمل على تطوير الإرسال و الخدمات البريدية، وفك العزلة على المدن الصغيرة في مجال الاتصالات.

- في مجال الأشغال العمومية فخصص له مبلغ 13 مليار دج، بهدف ترقية الطرق الولائية و البلدية.
- بالنسبة للمنشآت القاعدية التابعة للبلديات و الدوائر، فخصص لها مبلغ 16.9 مليار دج لإنجاز مقرات للدوائر و البلديات و ملاحق إدارية، مقرات للحرس البلدي، القباضات البليدة...الخ.

كما يهدف هذا البرنامج كذلك إلى خلق مناصب الشغل المؤقتة و الدائمة و التي تتوزع كالتالي:

جدول رقم 69: مناصب الشغل حسب كل قطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي[301] ص35

| القطاع | مناصب شغل دائمة | مناصب شغل مؤقتة |
|---|---|---|
| مخطط تطوير البلديات و الدوائر و صيانة الطرقات | | 20000 |
| البيئة و المحيط | 6000 | 16000 |
| الري | 900 | 1350 |
| الاتصالات السلكية و اللاسلكية | 3000 | 3500 |
| **المجموع** | **9900** | **40850** |

من خلال الجدول يتبين أن الدولة تركز أساسا من خلال هذا البرنامج على مناصب الشغل المؤقتة و التي تقدر ب 40850 منصب شغل مقابل 9900 منصب شغل دائم، و ينتضر أن تتوفر هذه المناصب المؤقتة بشكل كبير في القطاع المتعلق بمخطط تطوير البلديات و صيانة الطرقات ب 20000 منصب شغل و بعدها برنامج البيئة ب 16000 منصب شغل.

## 2.3.3.3.3.الشغل و الحماية الاجتماعية

لقد حضي جانب الشغل و الحماية الاجتماعية بنصيبه في هذا البرنامج من خلال الغلاف المالي المخصص لهذا الجانب و المقدر ب 17 مليار دج و تتوزع كما يلي:

جدول رقم70: توزيع الدعم المتعلق بالشغل و الحماية الاجتماعية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي[301] ص41 (الوحدة:مليار دج)

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| **1- الشغل** | 1.15 | 2.65 | 3.5 | 2.0 | 9.3 |
| - القروض المصغرة. | 1 | 2.5 | 3.5 | 2.0 | 9.0 |
| -أعمال ذات منفعة عامة وذات كثافة لليد العاملة | 0.15 | 0.15 | | | 0.3 |
| **2- الحماية الاجتماعية** | 2.35 | 3.35 | 1 | 1 | 7.7 |
| - المساهمة في الضمان الاجتماعي. | 1 | 2 | | | 3 |
| - إعادة تأهيل المؤسسات المختصة. | 0.5 | 0.5 | 1 | 1 | 3 |
| - النقل المدرسي. | 0.35 | 0.35 | | | 0.7 |
| - نشاطات اجتماعية أخرى | 0.5 | 0.5 | | | 1 |
| **المجموع الكلي** | **3.5** | **6** | **4.5** | **3** | **17** |

من خلال الجدول نلاحظ أن الدعم المتعلق بهذا الفصل يهدف إلى تعزيز مجال الشغل و التكفل بالجانب الاجتماعي (الحماية الاجتماعية).

بالنسبة للشغل فقد خصص له مبلغ 9.3 مليار دج وهذا عن طريق منح القروض المصغرة بهدف:

- مكافحة الفقر و التهميش.
- تخفيف البطالة، خاصة في المناطق الريفية.
- ترقية المهن الفتية (الصغيرة) و تشجيع العمل الإنتاجي في المنزل.
- تثبيت السكان في المناطق الريفية و خاصة في البلديات المتضررة بالإرهاب.
- الرد على الطلبات الكثيرة المتعلقة بالعمل و المقدرة ب 100000 ملف مودع.

أما بالنسبة للحماية الاجتماعية فخصص لها مبلغ 7.7 مليار دج و هذا بهدف:

- تعزيز النقل المدرسي.
- إعادة النظر في المستحقات المتأخرة للعمال و المساعدات الاجتماعية.
- تأهيل المؤسسات المختصة بالتكفل الاجتماعي ( مؤسسات إعادة التربية، دور العجزة، الأطفال المعوزين، المعاقين...الخ)، وإدماج هذه الفئات في المجتمع.

## 4.3.3.3.تنمية الموارد البشرية

حضيت الموارد البشرية بأهمية بالغة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي،باعتبارها عنصر أساسي في التنمية، وقد خصص لها مبلغ 90.2 مليار دج و يهدف البرنامج من خلال تنمية الموارد البشرية إلى[302] ص24:

- التكفل بحاجيات المواطنين.
- الرفع من قيمة الطاقات البشرية بتأهيلها و استغلال قدراتها (تأهيل الهياكل الصحية و التربوية).
- استهداف المناطق المهمشة بإنشاء المدارس التربوية و المهنية.
- المساهمة في تدعيم الطاقات العليمة و التقنية.
- تخفيض الضغط المحتمل على الطلبة الجامعيين، في الميدان البيداغوجي و ميدان الخدمات الاجتماعية.
- توفير الإمكانيات لقيام الشباب بنشاطاتهم الرياضية و الترفيهية و يتم توزيع هذا الدعم على الشكل التالي:

جدول رقم 71: توزيع الدعم المتعلق بالتنمية البشرية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي[301] ص53

( الوحدة: مليار دج)

| السنوات / القطاعات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | تكلفة البرنامج | مناصب الشغل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التربية الوطنية | 10 | 9.5 | 7.45 | | 26.95 | 1000 |
| التكوين المهني | 4.4 | 3.1 | 2 | | 9.5 | 630 |
| التعليم العالي | 15 | 2.9 | 1 | | 18.9 | 7560 |
| البحث العلمي | 3 | 6.5 | 2.88 | | 12.38 | 3140 |
| الصحة و السكان | 2.8 | 4.65 | 3.7 | 3.5 | 14.7 | 1000 |
| الثقافة و الاتصال | 2.25 | | | | 2.25 | 80 |
| الشبيبة والرياضة | 1.42 | 2.25 | 0.35 | | 4.02 | 190 |
| المصالح الدينية | 0.15 | 1 | | | 1.15 | |
| **المجموع** | **39.4** | **29.9** | **17.34** | **3.5** | **90.2** | **13680** |

من خلال الجدول تتضح القطاعات التي استفادت من برنامج الإنعاش الاقتصادي و التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على التنمية البشرية و المتمثلة في:

### 1.4.3.3.3.قطاع التربية الوطنية

استفاد هذا القطاع من مبلغ 26.95 مليار دج ليوفر 1000 منصب شغل خلال فترة (03) سنوات 2001-2003، و يهدف البرنامج من خلال هذا القطاع إلى[302] ص24:

- التشجيع على الالتحاق المدرسي و تحسين محاور التمدرس في المناطق الريفية و مناطق التواجد الديمغرافي الكبير، و كذلك لعودة السكان إلى المناطق المهجورة.
- إعادة الاعتبار للمؤسسات التربوية بتهيئتها و تجهيزها بالمعدات اللازمة، لتوفير شروط العمل الملائمة.
- إنجاز الهياكل المرافقة ( مطاعم، نظام داخلي...الخ).

### 2.4.3.3.3.قطاع التكوين المهني

خصص لها القطاع مبلغ 9.5 مليار دج، بتوفير 630 منصب شغل، و يهدف البرنامج من خلال هذا القطاع إلى[302] ص25:

- تحسين عروض التكوين لفائدة الشباب المقصى من المنضومة التربوية والذي يبحث عن تأهيل مهني يسمح بالاندماج المهني و خلق آلية تشغيل تسمح بـ:
- تقليص العجز في التجهيزات التقنية و البيداغوجية.
- تأهيل وتجهيز بعض مؤسسات التكوين المهمشة.
- توفير إمكانيات جديدة في المناطق المراد إحياؤها.

## 3.4.3.3.3.التعليم العالي:

خصص لقطاع التعليم العالي مبلغ 18.9 مليار دج بتوفير 7560 منصب شغل، و يهدف البرنامج من خلال هذا القطاع إلى[301] ص45:
- تطوير نوعية الإقامة الجامعية.
- تطوير ديناميكية البرامج الجامعية.
- تطبيق القانون البيداغوجي و إصلاح المنضومة الجامعية.

## 4.4.3.3.3.البحث العلمي

لقد حظي البحث العلمي بنصيبه من هذا البرنامج وخصص له مبلغ 12.38 مليار دج بتوفير 3140منصب شغل ،بهدف البرنامج من خلال هذا القطاع إلى:
- خلق الظروف المواتية لإدماج الموارد البشرية ذات النوعية في برنامج بعث النمو الاقتصادي والاجتماعي المتبع من قبل الدولة في ميدان التكنولوجيا الدقيقة المولدة لمنتجات ذات القيمة المضافة
- المساهمة في ترقية وتطور أقطاب الجودة والنوعية لخلق قدرات دراسية مؤهلة للعديد من الباحثين.

## 5.4.3.3.3.الصحة

خصص لهذا القطاع مبلغ 14.7 مليار دج بتوفير 1000منصب شغل وبهدف البرنامج من خلال هذا القطاع إلى:

- تحسين الظروف الصحية للمواطنين بالتكلف بمهام القطاع المتمثلة في الوقاية والعلاج.
- تدعيم نشاط الفرق الطبية المتكلفة بالطب في المناطق المعوزة والجنوب الكبير.
- تحديث هياكل العلاج بالمفهوم الواسع في أشكاله التنظيمية مع تجديد التجهيزات الطبية والجماعية
- إنجاز مراكز ضد مرض السرطان للسماح بالتكفل ب2000مريض جديد كل عام وكذلك في إطار العلاج[302] ص26.

## 5.3.3.3.البنية التحتية والمشاريع الكبرى

إهتم برنامج الإنعاش الاقتصادي بالنسبة التحتية والمشاريع الكبرى المتعلقة بالهيكل القاعدية باعتبارهما أساس التنمية الاقتصادية ومؤشر أساسي في تشجيع الاستثمارات باعتباره عنصر من عناصر المناخ الاستثماري ، وعليه فقد خصصت له الدولة في برنامجها المبلغ الكبير الذي قدر ب 210مليار دج بنسبة 40.1% من مجموع المبالغ وتم توزيعها على الشكل التالي :

جدول رقم 72: توزيع الدعم على قطاعات البنية التحتية و المشاريع الكبرى ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي[301] ص70 ( الوحدة: مليار دج)

| القطاعات | المبلغ |
|---|---|
| **I- التجهيزات الهيكلية** | **142.9** |
| 1- هياكل الري | 31.3 |
| 2- هياكل السكك الحديدية | 54.6 |
| 3- الأشغال العمومية | 45.3 |
| - هياكل متعلقة بالطرق البرية | 30.9 |
| - هياكل متعلقة بالموانئ. | 8.5 |
| - هياكل متعلقة بالمطارات | 5.9 |
| 4- الاتصالات | 10 |
| 5- هياكل أخرى | 1.7 |
| **II- تحسين البنية التحتية الريفية** | **32** |
| 1- الفلاحة. | 9.1 |
| 2- البيئة | 6.1 |
| 3- الطاقة | 16.8 |
| **المجموع I و II** | **174.9** |
| **III- السكن و التعمير** | **35.6** |
| 1- بناء السكنات | 25.1 |
| 2- إعادة تأهيل الأحياء | 10.5 |
| **المجموع الكلي** | **210.5** |

من خلال الجدول يتضح أن البرنامج المتعلق بالبنية التحتية و المشاريع الكبرى المتعلقة بالهياكل القاعدية اهتم ب (03) قطاعات أساسية و هي:

- التجهيزات الهيكلية.
- تحسين البنية التحتية الريفية.
- السكن و التعمير.

## 1.5.3.3.3.التجهيزات الهيكلية

و خصص لها مبلغ 142.9 مليار دج، و التي تدخل في إطار الدعم الموجه للاستثمارات المتعلقة بالهيكلة الإقليمية، بهدف رفع مستوى المناطق الشمالية و المناطق الداخلية و الهضاب العليا و الجنوب، و هذا من خلال:

- المشاريع المتعلقة بالهيكلة الهيدروليكية، و خصص لها مبلغ 31.3 مليار دج قصد إنشاء و حدات لتحلية ماء البحر في بعض المدن الكبرى.
- المشاريع المتعلقة بإنشاء و تحديث طرق السكك الحديدية، و خصص لها مبلغ 54.6 مليار دج، قصد إدخال الترامواي في أحياء شرق العاصمة و كذا كهربة السكك الحديدية في الجزائر العاصمة إلى جانب تحديث السكك الحديدية في بعض ولايات الوطن.

- المشاريع المتعلقة بالأشغال العمومية و التي خصص لها مبلغ 45.3 مليار دج ،و تدخل في برنامج تحسين الهياكل المتعلقة بالطرق البرية، الموانئ و المطارات.

بالنسبة لإنشاء و صيانة الطرق البرية، فقد خصص لها مبلغ 30.9 مليار دج و يتعلق بالقيام ب 17 مشروع على مدى (03) سنوات، 14 منها في سنة 2001 و مشروعين في 2002 و مشروع واحد في 2003.

بالنسبة للهياكل المتعلقة بالموانئ خصص لها مبلغ 8.5 مليار دج على مدى (03) سنوات للقيام بـ (04) مشاريع متعلقة بحماية مواقع الشواطئ و إنشاء و توسيع قدرات الموانئ المخصصة للصيد، مشروعين في سنة 2001 و مشروع في 2002 و مشروعين في 2003.

أما الهياكل المتعلقة بالمطارات فقد خصص لها 5.9 مليار دج للقيام ب (05) مشاريع على مدى (03) سنوات، مشروعين في 2001 و مشروع واحد في 2002 و مشروعين في 2003، هذه المشاريع تتعلق بتقوية و توسيع بعض المطارات في الجنوب.

- بالنسبة للمشاريع المتعلقة بالهياكل القاعدية لقطاع الاتصالات، فقد خصص لها مبلغ 10 مليار دج للقيام بمشاريع متعلقة بتطوير تكنولوجيا الاتصالات.

## 2.5.3.3.3.تحسين البنية التحتية الريفية

بالنسبة لتحسين البنية التحتية الريفية فقد خصص لها مبلغ 32 مليار دج تدور حول (03) محاور أساسية و هي[301] ص55:

- الفلاحة.
- البيئة و المحيط.
- الطاقة.

البنية التحتية الفلاحية، خصص لها مبلغ 9.1 مليار دج، للقيام ب (03) مشاريع على مدى (03) سنوات، تتعلق بحماية أحواض المنحدرات في بعض المناطق إلى جانب توسيع برنامج التشغيل الريفي و حماية المناطق الريفية المعزولة.

- أما مشاريع حماية البيئة و المحيط (خارج برنامج التنمية المحلية)، خصص لها مبلغ 6.1 مليار دج، للقيام ب (03) مشاريع على مدى ( 03) سنوات، تتعلق بالمحافضة على المساحات الساحلية للمناطق الشرقية و الغربية و الوسطى.
- أما البنية التحتية المتعلقة بالطاقة، فقد خصص لها 16.8 مليار دج للقيام ب (03) سنوات، تتعلق بالبرنامج التكميلي للمشاريع المتعلقة بالكهرباء الريفية في مناطق الهضاب العليا و الجنوب.

## 3.5.3.3.3.السكن و التعمير

قطاع السكن و التعمير خصص له مبلغ 35.6 مليار دج يتراوح حول مشاريع متعلقة ببناء السكنات و إعادة تأهيل الأحياء عبر التراب الوطني[302] ص23.

- بالنسبة للمشاريع المتعلقة ببناء السكنات، خصص لها مبلغ 25.1 مليار دج، و هذا لبناء 20000 دج مسكن في إطار الاستراتيجية الجديدة المتعلقة بالبيع بالإيجار.

- أما فيما يخص مشاريع إعادة تأهيل الأحياء، فخصص لها مبلغ 10.5 مليار دج، خاصة إعادة تأهيل الأحياء الريفية، بالنسبة للمناطق الموجودة في الجبال و الهضاب العليا و الجنوب.

كما ينتظر من مشاريع البنية التحتية و المشاريع الكبرى أن تخلف مناصب شغل تتوزع على مختلف القطاعات بالشكل التالي:

جدول رقم 73: مناصب الشغل المنتضرة من برنامج البنية التحتية و الهياكل القاعدية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي[301] ص69

| القطاع | مناصب الشغل المنتضرة | |
|---|---|---|
| | دائمة | مؤقتة |
| الفلاحة | | 100000 |
| السكن و التعمير | 60000 | 10000 |
| هياكل السكك الحديدية | 1300 | 15000 |
| الأشغال العمومية | 40000 | 2000 |
| البيئة و المحيط | | 10000 |
| الطاقة | 200 | 5000 |
| الاتصالات | 300 | 3000 |
| **المجموع** | **102800** | **146000** |

من خلال الجدول يتبين أن الدولة من خلال البرنامج المتعلق بالبنية التحتية و الهياكل القاعدية يعتمد بشكل كبير على خلق مناصب الشغل المؤقتة ب 146000 منصب مؤقت مقابل 102800 منصب دائم، هذه الأخيرة يساهم قطاع السكن و التعمير و كذا الأشغال العمومية بالعدد الكبير من العمال ب 60000 و 40000 منصب على التوالي، و هذا راجع للمشاريع الكبرى التي انطلقت فيها الدولة في هذا الميدان، أما بالنسبة للمناصب المؤقتة يساهم قطاع الفلاحة بالنسبة الكبيرة ب 100000 منصب شغل مؤقت.

## 6.3.3.3.أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على الاستثمار:

كان لبرنامج الإنعاش الاقتصادي دور كبير في تفعيل استثمارات القطاع الخاص و التي بدورها ساهمت في خلق مناصب شغل جديدة، حيث استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، فقد ساهم هذا البرنامج في خلق 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004، تمثل المؤسسات الخاصة نسبة 96 % و التي تنجز 16698 مشروعا، هذه المشاريع أغلبها في قطاع البناء و الأشغال العمومية، حيث وصفه خبراء في الصندوق النقد الدولي بالانفجار الايجابي في قطاع الأشغال العمومية و البناء[303].

بالنسبة لأثر هذا البرنامج على التشغيل فقد استطاع أن يخلق 728500 منصب شغل بعد كان بهدف إلى خلق 743230 منصب شغل و بالتالي استطاع أن يحقق نسبة 98 % من هذه المناصب هذه الأخيرة منها، 457500 منصب مؤقت أي 63 % و 271000 منصب دائم أي 37 % كما أن

توزيع هذه المناصب لكل ألف ساكن حسب المناطق، يبرز حركية شديدة في منطقة الجنوب ب 40 منصب شغل لكل 1000 ساكن، تليها منطقة الهضاب العليا ب 28 منصب شغل لكل 1000 ساكن و تتراوح هذه الحصة ما بين 11 منصب لكل 1000 ساكن في ولاية وهران و 125 منصب لكل 1000 ساكن في ولاية تندوف.

من حيث الأرقام، سجلت ولاية الجزائر العاصمة أهم عدد المناصب الجديدة ب 50918 منصب شغل، وسجل أضعف عدد بولاية تندوف ب 3381 منصب شغل[304].

و اعتبر صندوق النقد الدولي أن برنامج الإنعاش الاقتصادي لا يمكن أن يكون بديلا عن الإصلاحات الفعلية و إنما دافع فقط لتحقيق هذه الإصلاحات[305].

## خلاصة الفصل 3:

مما سبق نستخلص ما يلي:

- إن سلسلة الإصلاحات المطبقة على السياسة المالية ساهمت نوعا ما في تحقيق الاستقرار لهذه السياسة من خلال التحكم في العجز الميزاني.

- من أهم أهداف سياسة الإصلاح للسياسة المالية، هو تعبئة الإيرادات خارج المحروقات، الا أن هذه الأخيرة مازالت تمثل المصدر الرئيسي لخزينة الدولة.

- إن إنشاء صندوق ضبط الموارد يعبر على إرادة الدولة في استغلال الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، و رغم أن هذا الصندوق كان له دور كبير في تخفيض المديونية الداخلية و الخارجية، إلا أنه لحد الآن لم تستعمل أصوله لتحقيق الهدف الرئيسي لإنشائه و هو تعويض النقص الحامل في إيرادات الدولة نتيجة انخفاض أسعار المحروقات.

- رغم الإصلاحات المطبقة على النفقات العامة، من خلال ترشيدها و التحكم فيها إلا أنها مازالت تشكل عبئا على الخزينة العامة، خاصة نفقات التسيير، نتيجة لعدة عوامل منها الضغوطات الاجتماعية.
- رغم تحسن بعض مكونات المناخ الاستثماري في الجزائر، إلا أنه مازال يفتقر للعديد من المؤهلات، منها اقتصادية و سياسية و إدارية، و تنظيمية، و لتحسين هذا الوضع لابد من تحقيق الشروط الاقتصادية، إصلاح النظام المصرفي، و إتباع سياسة ترويجية و ذلك من خلال بناء صورة جيدة للبلد و تقديم خدمات للمستثمرين.

- نضرا لما عانته المؤسسات الاقتصادية العمومية من مشاكل، ارتأت الجزائر أن تدمج القطاع الخاص المحلي و الأجنبي في العملية الإنتاجية، و إعطاءهما المبادرة، إلا أن القطاع الخاص المحلي ركز نشاطاته على المشاريع البسيطة و ذات الربح السريع أما القطاع الخاص الأجنبي فتركز مشاريعه في قطاع المحروقات و هذا بسبب العائد الكبير الذي يتحصل عليه جراء الاستثمار في هذا القطاع.

- إن استعمال السياسة المالية كوسيلة للتأثير على الاستثمار ليس هدف بحد ذاته، لكن الهدف هو أن تستغل من طرف الدولة لقياس درجة فعالية هذه التكاليف الناتجة عن تطبيق هذه السياسة مقارنة بالأهداف التي كانت محددة، و هذا ما لم تستطع الدولة الوصول إليه رغم الإجراءات المتخذة قصد جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية، سواء من خلال سياسة الإيرادات أو سياسة النفقات.
- إن فكرة الاعتماد على سياسة النفقات العامة كآداة من أدوات السياسة المالية للتأثير على الاستثمار، تجسدت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اعتمد أساسا على النفقات الاستثمارية، خاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية، قصد الزيادة من فعالية الاستثمارات المنتجة و التقليص من حدة البطالة.

# خاتمة

في نهاية بحثنا هذا، ولدراستنا لتأثير السياسة المالية على الاستثمار، لقد تمت معالجة الإشكالية عبر الفصول الثلاثة للبحث انطلاقا من الفرضيات المشار إليها في المقدمة، وتشمل بذلك هذه الخاتمة ملخص عام للفصول الثلاثة التي تضمنها البحث، تتبعها الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات الواردة في المقدمة، ثم النتائج العامة المتوصل إليها متبوعة بتوصيات واقتراحات، وأخيرا آفاق البحث التي يمكن أن تكون امتداد له.

إن استعمال السياسة المالية من أجل كسب وجلب اكبر قدر ممكن من التدفقات المالية المحلية والأجنبية، في ظل التبادل الحر لحركة رؤوس الأموال، مستعملة في ذلك أدوات أو مكونات هذه السياسة، والمتمثلة في سياسة الإيرادات وسياسة النفقات، إلا أن هذه الإجراءات تكلف الدول موارد مالية كبيرة.

- رأينا في الفصل الأول، دراسة شاملة للسياسة المالية في ظل العولمة المالية، بحيث منذ ظهور هذه الظاهرة، نتيجة للحركة السريعة لانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود في ظل الانفتاح المالي، أصبحت السياسة المالية ترسم وفق ما تمليه قوى العولمة المالية والمؤسسات التي تديرها لتحقيق الهدف الرئيسي لها، وهو تشجيع رؤوس الأموال الخاصة وحرية انتقالها عبر الحدود، ورغم تعدد واختلاف المفاهيم حول السياسة المالية في ظل هذه الظاهرة، فيمكن تعريفها كما يلي: هي تلك الإجراءات الرشيدة التي تتبعها الدولة مع مكونات المالية العامة لتشجيع انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، ولكن لتحقيق هذا الهدف هناك عامل أساسي يساعد على ذلك، وهي الثقافة المالية، والتي تعبر على درجة الوعي والنضج في صنع السياسة المالية من خلال مكوناتها، وقد استطاعت الدول المتقدمة أن تجسد هذه الثقافة.

- أما في الفصل الثاني، تكلمنا على الاستثمار كعنصر مستهدف بالسياسة المالية، هذا الاستثمار الذي يجسد حركية رؤوس الأموال، ومهما كان نوع هذا الاستثمار فهو يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تختلف باختلاف النظام الاقتصادي السائد في كل دولة. وفي ظل ما يسود المحيط الاقتصادي العالمي المتميز بشدة المنافسة، دفع بالعديد من الدول إلى اتخاذ سياسة واضحة وملائمة تجاه الاستثمار سوءا المحلي أو الأجنبي، هذه السياسة تتمثل في سياسة الاستثمار و التي تعتبر عنصرا مهما في مناخ الاستثمار، الذي يكون إما جاذبا له أو طاردا لـه، وعلى أساسه يتخذ قرار الاستثمار. وتعتبر

السياسة المالية من أهم العناصر المكونة لسياسة الاستثمار، حيث تستعمل كأداة لجلب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية، من خلال سياسة الإيرادات وسياسة النفقات.

تعتبر سياسة التحفيز الجبائي من أهم سياسات الإيرادات المطبقة من قبل الدول للتأثير على الاستثمار، إذ أنها لا تكفي وحدها لجلب رؤوس الأموال إذا لم تتوفر العوامل الأخرى المكونة لمناخ الاستثمار. أما سياسة النفقات فهي تعبر على أشكال التأثير غير المباشر على الاستثمار، وهذا من خلال الإنفاق على المجالات التي يحتاجها ، والتي لا يستطيع أن يوفرها بنفسه.خاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية، وبالتالي تقوم الدولة بتهيئة القاعدة الأساسية لهذا الاستثمار.

- وفي الفصل الأخير، تناولنا الكيفية التي استعملت بها السياسة المالية للتأثير على الاستثمار في الجزائر، حيث أن سلسلة الإصلاحات التي قامت بها لإصلاح هذه السياسة من خلال التحكم في عجز الميزانية، جاءت في إطار سياستها لتعبئة الإيرادات خارج المحروقات وكذا الضغط على النفقات وبالأخص نفقات التسيير، فرأت من الاستثمار وسيلة لتحقيق ذلك. وبعد المشاكل التي عانى منها القطاع العام، إرتأت الجزائر أن تدمج القطاع الخاص المحلي والأجنبي في العملية الإنتاجية، فاستعملت سياستها المالية لجذب هذه الاستثمارات، من خلال مختلف التحفيزات والدعم المقدم لها، إلا أن القطاع الخاص المحلي ركز نشاطه على المشاريع البسيطة وذات الربح السريع، أما القطاع الخاص الأجنبي فتركزت مشاريعه في قطاع المحروقات، وهذا بسبب العائد الكبير الذي يتحصل عليه من هذا القطاع، وبالتالي لم تثبت السياسة المالية فعاليتها في التأثير على الاستثمار رغم قيام الدولة بتدعيم سياستها الإنفاقية ببرنامجها الخاص والمتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي.

إن أهم التغيرات التي أفرزتها العولمة المالية، كان لها الأثر الكبير على السياسة المالية ومن ثم كلفت الكثير لخزينة الدول، خاصة النامية منها، وكذلك من الصعب جدا تقييم مدى فعالية السياسة المالية في التأثير على الاستثمار، حيث أن هناك عوامل أخرى( الإستقرار السياسي والأمني، تحقيق التوازنات الكلية، حجم السوق، الإجراءات الإدارية....) لها أكثر تأثير على الاستثمار،ونشير إلى أن استعمال هذه السياسة يتطلب الكثير من الرقابة والإلزامية، وهذا غير موجود في أغلب الدول النامية التي استعملت هذه السياسة. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر رغم الإصلاحات التي قامت بها على هذه السياسة، لم تستطع أن تستقطب الاستثمارات المحلية والأجنبية بالشكل الذي ترغب فيه، حيث لا توجد أي علاقة مابين حجم العائد من الاستثمارات وحجم التكاليف التي منحت لها جراء تطبيق هذه السياسة.

تنص الفرضية الأولى على أن العولمة المالية جاءت لتجسد الإنضباط في السياسة المالية، ولا يتحقق هذا إلا بتوفر درجة كبيرة من الوعي والنضج في التعامل مع مكونات السياسة المالية، ومن خلال تحليلنا للسياسة المالية في ظل هذه الظاهرة، تبين أن تحقيق الانضباط في السياسة المالية يتطلب وجوب التمتع بالثقافة المالية من قبل الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى.

أما الفرضية الثانية فقد أثبت البحث صحتها، إذ لاتشكل السياسة المالية في حد ذاتها عاملا فاصلا في تشجيع الاستثمار، فهناك عوامل أخرى لابد من توافرها إلى جانب هذه السياسة والتي تشكل في مجملها مناخ الاستثمار.

أما فيما يخص الفرضية الثالثة، فلا يمكن القول أن سلسلة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على السياسة المالية وعلى الاستثمار كانت كافية لجلب الاستثمار المحلي والأجنبي، فالسياسة المالية مازالت تفتقر إلى الصرامة في تطبيق إجراءاتها، خاصة تلك المتعلقة بالإنفاق على المشاريع البنية التحتية وكذا تدني مستوى الإنفاق على البحث والتطوير، أما الاستثمارات فهي تفتقر إلى المتابعة من قبل الدولة، وكذلك لا توجد مراقبة لاحترام المستثمرين لالتزاماتهم.

قادتنا معالجتنا لمختلف الجوانب المتعلقة بالبحث، بفصوله الثلاثة للتوصل إلى النتائج التالية:

- إن تأثير العولمة المالية على السياسة المالية، كانت لها نتائج وخيمة على الجانب الاجتماعي للدول النامية، من خلال الإجراءات المتعلقة بتعبئة الإيرادات والتي تمثل الخوصصة جانبا منها، وكذا التخلي التدريجي للدولة عن التزاماتها الاجتماعية، من خلال تقليص النفقات الاجتماعية.

- إن تحقيق الانضباط في السياسة المالية مرتبط أساسا بدرجة الوعي والنضج المالي الذي يجب أن تتحلى به كل من الدولة وأفراد المجتمع، وتعتبر الدول المتقدمة من الدول التي تجسد هذا الوعي في صنع سياستها المالية.

- إن الذي يحدد القرارات الاستثمارية بالدرجة الأولى هي الإعتبارات المتعلقة بمدخلات الإنتاج وحجم السوق وإمكانيات التصدير، توفر الموارد البشرية الكفؤة، توفر الهياكل القاعدية والمنشآت مع خدماتها، البيئة الإدارية، وسلامة الممارسات الرقابية، وبالتالي لايمكن إغفال دور السياسة المالية في جلب وتشجيع الاستثمار من خلال سياسة الإنفاق باعتبارها تساهم في تحقيق بعض هذه العوامل، والمتمثلة في الإنفاق على البحث والتطوير لتوفير الموارد البشرية الكفؤة، وكذا الإنفاق على الهياكل القاعدية والمنشآت.

- إن تحقيق الإستقرار للسياسة المالية في الجزائر، من خلال التحكم في عجز الميزانية لم يكن بالدرجة الأولى نتيجة الإصلاحات المتعلقة بهذه السياسة وإنما كان نتيجة لزيادة إيرادات المحروقات بسبب الارتفاع المتواصل لأسعارها خلال فترة الإصلاح.

- لا يزال الاستثمار في الجزائر حبيس إعتبارات ذاتية على الرغم من إقرار ترسانة من القوانين والتشريعات، فان مستوى الاستثمارات هي دون طموحات الجزائر، وأن أغلب استثمارات القطاع الخاص المحلي في المشاريع البسيطة وذات الربح السريع، أما الاستثمارات الأجنبية أغلبها في قطاع

المحروقات وبعض القطاعات، وحاجة الجزائر هو الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تتجدد مواردها.

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها خلال هذا البحث نقدم التوصيات التالية:

- وجوب مراعاة البعد الاجتماعي عند تطبيق سياسة الإصلاح، والعمل على تخفيف آثار العولمة المالية على السياسة المالية من خلال ضرورة الإصلاح التدريجي على هذه السياسة، للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة.

- ضرورة إيجاد الطرق والميكانيزمات التي من شأنها أن تنشر الثقافة المالية في وسط مجتمعات الدول النامية، التي تفتقر لهذه الثقافة.

- لتجسيد فغالية السياسة المالية في التأثير على الاستثمار، لابد من إيجاد بديل لسياسة الإعفاءات الجبائية التي أثبتت فشلها في أغلب الدول العربية، وكذلك زيادة الإنفاق على كل من البنية التحتية المتعلقة بالنقل والاتصالات وكذا البحث والتطوير.

- يتطلب تخفيف عبئ الإصلاح للسياسة المالية على محدودي الدخل والفقراء في الجزائر، وضرورة الإسراع بتنفيذ برامج الإصلاح الاجتماعي للمساهمة في توفير فرص العمل، والحد من ظاهرة البطالة، وتطوير برامج التأمينات والمعاشات، وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال.

- إن التأثير على الإستثمار في الجزائرلاينحصر في تطبيق سياسة إقتصادية معينة، وإنما هو مرتبط بتكامل عدة سياسات إقتصادية، إلى جانب إصلاح الآليات التي من شأنها أن تحقق لهذه الاستثمارات المناخ المناسب، وتتمثل في( إصلاح النظام المصرفي، القضاء على العراقيل البيروقراطية، القضاء على مشكل العقار، تنمية السوق المالي.....).

في حقيقة الأمر أن هذا البحث يحتوي على عدة مواضيع جزئية و مهمة، والتي نعتقد أننا لم نوفيها حقها في الدراسة، لذلك نقترحها بأن تكون مجالا خصبا للبحث مستقبلا من طرف الطلبة و الباحثين، ونذكر منها:

- دور سياسة الإيرادات في تشجيع الاستثمار.
- دور سياسة النفقات في تشجيع الاستثمار.
- النفقات الاستثمارية وأثرها على الاستثمار.

وفي النهاية، نتمنى أن نكون قد وفقنا في الإلمام بكل ما يتطلبه هذا البحث شاكرين الله عز وجل على توفيقه.

# قائمة المراجع

1. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

2. محمد صفوة قابل، الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

3. إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي،العولمة و الاقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان و المدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004.

4. كريم نعمت النوري، العولمة و التقارب الاقتصادي، [على الخط]
www.uluminsania.net/a52.htm.
تاريخ التحميل يوم: 06-04-2005.

5. نوري منير، معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية، مجلة شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 00 سنة 2004، ص 87.

6. مصطفى ولد سيدي محمد، تحديات العولمة، [على الخط]
WWW.Aljazeera.net/NR/exeres/B2600A87
تاريخ التحميل يوم:12 -04-2005.

7. مدني بن شهرة سياسات، التعديل الهيكلي في الدول [على الخط]
WWW. ULUMINSANIA.NET/a189. HTM
تاريخ التحميل: 06-04-2005.

8. كريم نعمت النوري، العولمة و حرية انتقال رؤوس الأموال في البلاد العربية [على الخط]
www. uluminsania.net/a47 .htm
تاريخ التحميل يوم: 08-04-2005.

9. سرمد كوكب جميل، التأثيرات السياسية للعولمة، [على الخط]
www.ADO-WORLD.ORG/bub/Nummer-13/GLopalisering.htm
تاريخ التحميل يوم: 05-06-2005.

10. عصام الزعيم، الاندماج الاقتصادي العربي في نظام العولمة، [على الخط]
www.hiwardimocrati.net/Document01HTM
تاريخ التحميل يوم:06-11-2004.

11. GRAHAME THOMPSON, Introduction situer la mondialisation, Ruvue International des sciences sociale, paris, France, juin 1999.

12. عبد الحفيظ الصاوي ، العولمة الاقتصادية و النظام الاقتصادي العالمي الجديد، [على الخط]
www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/read28.htm
تاريخ التحميل يوم: 26-04-2005.

13. عبد الأمير شمخي الشلاه، العولمة رؤى تحليلية نقدية، [على الخط]
www.alhakataaljadeda.com/312/shmki.HTM
تاريخ التحميل يوم: 02-05-2005.

14. خلاف خلف الشاذلي، آفاق التنمية العربية و تداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، عدد 105، مارس2001.

15. ممدوح محمود منصور، العولمة ، دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.

16. رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، الضعة 1999.

17. رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1975 .

18. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية ، تحليل جزئي و كلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997.

19. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة،مصر، 2000.

20. محمد شريف بشير، صندوق النقد الدولي و الدول النامية ( الوصفة العلاجية و برامج إجبارية)،
[ على الخط] www.IMF.ORG/external/pubs/FT/exrpwhat/whata.HTM
تاريخ التحميل: 27-10-2004.

21. Bernard Gérard, la politique financière et développement durable,
[en ligne]WWW.OECD.org/FINANCE/Document/130,FR.HTM
consulte:15-07-2005.

22. مروة أنس حسن، التنمية المستديمة فكرة جديدة لقرن جديد [على الخط]
www.AHRAM.ORG.eg/ACPSS/AHRAM/2001/1/1/RADA.HTM
تاريخ التحميل 12-04-2004.

23. شفيق الأسدي، إصلاحات مالية الحكومة في الدول العربية [على الخط]
WWW.DARALHAYAT.com/business/05-2005/item-20050523-
OA78b757-coa8-1oed-004e-5e7ab3b75113/story.HTM1.
تاريخ التحميل: 30-08-2005.

24. محمود يونس محمد و عبد المنعم مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بدون سنة.

25. محمد شريف بشير، صندوق النقد الدولي و الدول النامية، [على الخط]

WWW.ISLAMOLINE.net/arabic/economics/2001/09/article6.shtml
تاريخ التحميل 20-04-2004.

26. عبد السلام أديب، قراءة نقدية في مشروع ميزانية المغرب سنة 2004، [على الخط]
www.annahjaddimocrati.org/aricle/2004.html
تاريخ التحميل: 16-05-2005 .

27. الإدارة المالية للبلدان العربية، [على الخط]
www.undp-pogar.org/arabic/counries/finances.asp?cid=4
تاريخ التحميل: 25-02-2005.

28. المالية العامة في لبنان، [على الخط]
www.CCIB.lb/world/economy3.doc
تاريخ التحميل: 16-03-2005.

29. سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح المالي و النقدي، مركز السكندرية للكتاب، مصر، 1998.

30. عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.

31. صباح نعوش، كيف يمكن للعالم العربي أن يتخلص من ديونه، [على الخط]
www.aljazeera.net/nr/exeres/1899D715.htm#D
تاريخ التحميل: 20-09-2005.

32. ايمانويل بالداكشي، بيندكت كليمينتس و سانجيف جوبتا، عندما يصبح تخفيض عجز الميزانية أمرا مهما في البلدان منخفضة الدخل، مجلة التمويل و التنمية، المجلد40 ،العدد02 ، ديسمبر 2003.

33. تجربة الشيلى مع صندوق النقد الدولي،[علىالخط]
WWW.IMF.ORG/EXTERNAL/STATISTICS/FINANCES/DOC.SHTML
تاريخ التحميل 20-09-2003.

34. RABAH BETTAHAR, la privatisation, Ed B.E.E.M, Algérie, 1993,

35. أحمد صقر عاشور، التحول إلى القطاع الخاص) تجارة عربية في خصخصة المشروعات العامة) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1996.

36. حسين عمر، الاقتصاد و العولمة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1998.

37. وداد أحمد كيكسو، العولمة و التنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002.

38. رشاد العصار، حسام داود، عليان شريف، مصطفى سليمان، التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2000.

39. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.

40.sanjeev Gupta, Benei et Clement, Maria teresa, Guin-siu et Luc Leruth, Allégent de la dette et dépenses publiques dans les pays pauvre très endettés, finances et développement,volume38,N03, septembre 2001.

41. DAVID DOLLAR et AART KRAAY, Mondialisation, Echanges, croissance et pauvreté, finances et développement,volume38,N03, septembre 2001.

42. أدوات السياسات الوطنية للبيئة، [على الخط]
www.UNESCO.org/most/sd-arab/fiche3a.htm.
تاريخ التحميل 15-07-2005.

43. حسن عبد العزيز، اقتصاديات الموارد، مطبعة زهراء الشرق، مصر، 1996.

44. KATHLINE selubert et zugané, l'environnement une nouvelle dimension de l'analyse économique, collection dirigée par Lionel fontage, paris, France, 1995.

45. علي الدريوسي، الثقافة البيئية ومهامها الأساسية،[على الخط]
www.4eco.com/2005/04/6.htm
تاريخ التحميل 11-08-2005 .

46. كنعان فهد، علم الاجتماع الثقافي( ينتج أدوات الهيمنة و الاستغلال)[على الخط]
www.AN- NOUR.com/opinion/opinion-01.htm
تاريخ التحميل: 11-08-2005.

47. مفهوم الثقافة بين اللغة و الإصلاح، [على الخط]
www.ANNABAA.org/nba44/nazarat.htm.
تاريخ التحميل: 11-08-2005

48. حميد الهاشمي، نحو محاولة لفك الالتباس بين مفهومي الثقافة و المثقف، [على الخط]
www.ULUMINSANIA.net/A106.htm.
تاريخ التحميل: 09-07-2005.

49. سعيد إبراهيم عبد الواحد، الثقافة مفهوم ،[على الخط]
www.ARABWORLDOUKS.com/articles/articles50.htm
تاريخ التحميل 11-08-2005.

50. حسناء القنيعير، نحو ثقافة جديدة لاعمار الوعي المجتمعي ، [على الخط]
www.AMANJORDAN.org/arabic news/wmview.php?prtid=18402

تاريخ التحميل 11-08-2005.

51. عبد المالك منصور، الدور الثقافي للجماعات، [على الخط]
www.YEMENITTA.com/cultureluniversity.htm
تاريخ التحميل: 11-08-2005.

52. صالح بن محمد الأسمري، الصالحون و الثقافة، [على خط]
www.SAAID.net/doat/asmari/m/3.htm
تاريخ التحميل: 11-08-2005.

53. يوخن هيبلر ،الثقافة في السوق العالمية، [على الخط]
www.boell-meo.org/ar/web/207.htm
تاريخ التحميل: 11-08-2005.

54. سكينة بوشلوح، تحولات ثقافية، [على الخط]
www.ALJAZEERA.net/nr/exeres/eo6d1521.htm
تاريخ التحميل: 11-08-2005.

55. عدنان المبارك، متاهات المفاهيم عند تعريف الثقافة، [على الخط]
www.AZZAMAN.com/azzaman/article/2003/07/07.htm
تاريخ التحميل: 11-08-2005.

56. الثقافة في القانون الدولي،[على الخط]
www.ICRC.org/web/ara/sitearao.nsf/iwplist118.htm
تاريخ التحميل: 11-08-2005.

57. المالية العامة، [على الخط]
www.MOF.org.kw/stady3.doc
تاريخ التحميل 20-07-2005.

58. لويس حبيقة، من النضج المالي إلى النمو الاقتصادي، [على الخط]
www.moharer.jeeran.com/mohhtm/hobeika221b.htm.
تاريخ التحميل: 18-05-2005.

59. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة ( النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2003.

60. أحمد رمضان نعمة الله و محمد سيد عابد و إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.

61. محمد جمال ذنيبات، المالية العامة و التشريع المالي، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003.

62. حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981.

63. Le secteur des assurances et l'éducation financière,[en ligne], www.OECD.org/document/08/0,2340_2649,FR.html consulté le 11/08/2005.

64. L'ducation financière,[en ligne] , www.OECD.org/document/38/0.2340,FR-2649. htm, consulté:11/08/2005.

65. محمد صالح الحناوي و نهال فريد مصطفى، الاستثمار في الأسهم و السندات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

66. vers une meilleur insertion des PME dans la nouvelle culture du rating, [en ligne], WWW.AECM.BE/DDF/culturerating_FR.PDF, consulte: 11-08-2005.

67. la culture financière, en ligne, www.IMF.org/external/NP/exr/Facts/Fre/FiscalF.htm. consulte le 11-08-2005.

68.Le code de bonne pratique de la transparences financier, [en ligne] www.IMF.org/external/np/mae/mft/code/fre/code2f.pdf. consulte 11-08-2005

69. مدحت حسانين، عجز الموازنة و التضخم، [على الخط]
www.sis.org.eg/ONLINE/AHTM11/0071122.htm
تاريخ التحميل: 25-09-2005.

70. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة، التعاون الدولي في المسائل الضريبية، الاجتماع العاشر لفريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية، نيويورك، 2002.

71. La culture financière, [en ligne], www.busterk.blog.le monde.FR/busterk/2005/01/de la culture_F.htm, consulte:11-08-005.

72. الموازنة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية أضخم موازنة في التاريخ، [على الخط]
www.iqutissadia.com/ADV.USA.ASP
تاريخ التحميل: 15-01-2005.

73. L'éducation financière en France, [en ligne], www.écolesdifferentes.Free./Fr/82 porcent. htm consulte le:11-08-2005.

74. منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1994.
75. حسين صغير، دروس من المالية و المحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

76. عدنان عماش، ترشيد الإنفاق العام، [على الخط]
www.Arabunitedpresse.com/storie.aspx?storyID=32179
تاريخ التحميل، 07-06-2005.

77. السيد عبد المولى، المالية العامة ( الأدوات المالية)، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1997.

78. GERARD DUTHIL et WILIAM MAROIS, politique économique, Edition ellipses, France, 1998.

79. عبد الرزاق الفارس، الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، 2001.

80. علي كنعان ،اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية، جامعة دمشق، سوريا، 2000، ص 185.

81. حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة، مصر، بدون سنة.

82. النفقات الضرورية: جون سنو،أمريكا تضع حد للإنفاق الحكومي، [على الخط]
www.ARABIC.com/2004/business/12/20/buget.snow/index.htm
تاريخ التحميل: 12-09-2005

83. فهمي محمود شكري،الموازنة العامة، ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النضرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،بيروت،لبنان،1990.

84. ALIAN chappert et Sébastien Moynot, Politique économique 2001, rapport économique, social et financier du Gouvernement, Edition Economice, paris, 2000.

85. بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي، رقابة الصندوق و تشجيع الاستقرار المالي الدولي، [على الخط]
www.IMF.org/external/np/cm/2003/0921 03 AA.HTM 2003.
تاريخ التحميل: 18-08-2005.

86. سهير محمود معتوق، سياسات التصحيح الهيكلي في البلدان النامية دار البحوث و الدراسات التجارية، بيروت، لبنان، 1990.

87. محمد شريف بشير، أما القروض بالنوايا، [على الخط]
www.ISLAMONLINE.net/arabic/économics/2001/09/article8:shtml
تاريخ التحميل: 02-11-2004.

88. JACQUES Percebois, Economique des finances publiques, édition Armand colin, paris, 1999.

89. عبد المنعم فوزي،المالية العامة والسياسة المالية،منشاة المعارف،الإسكندرية،مصر،1975.

90. فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

91. خلفان بن خرباش، ضريبة القيمة المضافة، مزاياها و سلبياتها و عقبات تطبيقها، [على خط] www.MAFHOUM.com/press 7/194E14.HTM.
تاريخ التحميل: 20-09-2005.

92. الدورة الثانية بعد المائة للجنة المالية للأمم المتحدة، المالية العامة الدولية، روما، 2003، [على الخط]
www.FAO.org/docrep/meeting/006y9429A/Y9429A00.htm
تاريخ التحميل: 18-10-2005.

93. جمال يرقي، أساسيات في المالية العامة و إشكالية العجز في ميزانية البلدية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، فرع التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، 2002.

94.محمد طويلب، السياسة الميزانية للجزائر خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير(غير منشورة)، فرع النقود و المالية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

95. سميرة بوخالفة، السياسة الميزانية في إطار برنامج التصحيح الهيكلي فرع نقود و بنوك حالة الجزائر، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.

96. أنتوني آنيت و ألبرت جيجر، أوروبا تسعى إلى ضبط المالية العامة، مجلة التمويل و التنمية،المجلد41،العدد04، جويلية 2004.

97. جيمس آرنولد، توسيع الاتحاد الأوروبي، [على الخط]
www.news.bbc.uk/hi/arabic/business/newsid.stm
تاريخ التحميل: 26-06-2005.

98. روبارزيل و ايناستانبوكا، ليتتوانيا في طريقها إلى الاتحاد الأوروبي، مجلة التمويل و التنمية،المجلد38،العدد02، جوان 2001.

99. RICARD Heming et Teresa ter- minassian, une nouvelle comptabilité budgétaire, finance et développement, volume41, N04, décembre 2004.

100. دافيد والتون، وجهات نظر عن مستقبل الميثاق الأوروبي للمالية العامة، مجلة التمويل و التنمية،المجلد41،العدد04، جويلية 2004.

101. محمد شريف بشير، صندوق النقد الدولي و الوصفة العلاجية، [على الخط]
www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/read28.htm.
تاريخ التحميل: 20-07-2004.

102.CHRISTIAN Keller et perters, heller, la réforme du secteur social dans les pays en transition, finance et développement,volume38,N03, septembre 2001, p 02.

103. THOMAS honse, OCDE en figures,[ en ligne] www.OCDE.p4.siteiternet.com/publications/doifiles/012005061g005xls consulté 10-11-2005

104. سعيد أحمد، التوجه الأمريكي بعد الحرب الباردة، [على الخط] .www.mafhoum.com/syr/article_01/AAYFAN/haylan.htm تاريخ التحميل: 05-06-2005.

105. P.C.N, PLAN Comptable National, Ed, Berti, Algérie,1999.

106. MARGERIN.J et AUSSET.G, choix des investissement, Ed, dunod, France, 1979, P12.

107. Dictionnaire d'économie, Ed, NATHAN, France, 1993, P225.

108. حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1991.

109. Boughaba, Analyse et évaluation des projets, Ed, Berti, Alger, 1998.

110. Conso.p, la gestion financière de l'entreprise, Tome1, Ed, Dunod, France, 1998, p 93.

111. عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

112. أميرة عبد اللطيف مشهود، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، بدون سنة.

113. حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990.

114.محمد عامر، الاستثمار الذكي و المنتج يضع في اعتباره البعد البيئي، [على الخط] www.AHDATH.INFO/Article.php3?id_article=6385 تاريخ التحميل: 22-06-2005.

115. حسين عمر، الاستثمار و العولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2000.

116. عابي غنية، محددات استقطاب الاستثمار في الجزائر، رسالة ماجستير، ( غير منشورة) ،فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة،جامعة الجزائر، 2004.

117. بلال موزاي، الاستثمار و التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)،فرع المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2003.

118. ناظم الشمري، طاهر فاضل البياتي، أحمد زكريا صيام، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، جامعة العلوم التطبيقية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999.

119. Ptrick villioeu, macroéconomique: L'investissement, Ed la découverte, paris, France, 1997.

120. ايرام. ميلستاين، إرساء أسس النمو الاقتصادي [ على الخط]
www.usaéconomique.com/journal/document2005.htm.
تاريخ التحميل: 26-07-2005.

121. موهون صفية، الاستثمارات في الجزائر ودور البنوك التجارية في ترقية الاستثمارات الخاصة، رسالة ماجستير، ( غير منشورة) ،فرع المالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،1999.

122. قرين رشيد، نظام الجبائي الجزائري و دوره في تشجيع الاستثمار، رسالة ماجستير ( غير منشورة) ،فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2002 ، ص 23.

123. أحمد حافظ الجعوبي، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1974.

124. قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2004.

125. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للتوزيع و النشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1997.

126. اجتماع الأونكتاد العاشر، تحت عنوان دروس قرون من التنمية، [ على الخط]
www.ISLAM-ONLINE.net/IOL-arabic/dowlia/NAMAA.
تاريخ التحميل 13-10-2004.

127. أحمد هني، دروس في تحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

128. محمد فريد الصحن وعبد الغفار حنفي، إدارة الأعمال، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1991.

129. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة.

130. محمد بلقا سم حسن بهلول، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي، مثال الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

131. griffits.Set Degos.J; Gestion financière de l'analyse de la stratégie? Ed d'organisation, France, 2001.

132. عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 1999.

133. نصر محمد عارف، الاستثمار الاستراتيجي، [على الخط]
www.ISLAMONLINE.net/arabic/mafheem/2004/02/article
تاريخ التحميل: 13-10-2004.

134. MLOUDI Boubker, Investissement et stratégie de développement, O.P.U, ALGERIE,1988.

135. Babusiaux.D, Décision d'investissement et calcul économique des entreprises, Ed Technique, paris,1995.

136.حسام الدين محمد، الاستثمارات المرنة،[على الخط]
www.moneycentral,MSN.com/article02.PHTM
تاريخ التحميل:10-01-2005.

137. يخلف عبد الرزاق، الاستثمار في بورصة القيم المنقولة، دراسة الواقع البورصات العربية و آفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، فرع المالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

138. زينب حسين عوض، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.

139. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة 04، 1999.

140. جواد مصطفى، الاقتصاد و البيئة، صراع المصالح و الحقوق، [على الخط]
www.Greenline.com.KW/Env& econ/001.ASP.
تاريخ التحميل:22-06-2005.

141. فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، 2000.

142.عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية،بيروت،لبنان،1992.

143. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار السلام للطباعة و النشر، مصر، 2002.

144. سعيد النجار، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، صندوق النقد العربي بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، 1989.

145. Deepak.M et antu panini.M, Flux de capitaux privés et croissance, finance et développement, volume 38, N02, juin 2001.

146. محمد العريان و محمود الحمال، تقرير حول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، اختيار الأسس و الصحة، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1997.

147. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تحسين مناخ الاستثمار المركزي الأساسي للتنمية الشاملة، [على الخط]
www.ARAB2000.net/Wnews Details.ASP? Id=2173.
تاريخ التحميل: 26-06-2005.

148. عبد السلام أبوقحف، الإدارة و الاستثمار، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988.

149. معلومات المؤسسة العامة للمناطق الحرة، [على الخط]
www.syrecom.org/arabic/Investment_reg2a.htm
تاريخ التحميل: 30-10-2005.

150. محمود مراد، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002.

151. معزوز نشيدة، التحفيزات الجبائية و دورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر رسالة ماجستير(غير منشورة)، فرع: نفوذ مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، البليدة، 2004.

152. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1991.

153. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، [على الخط]
www.arab2000.net/wnews details.asp?Id=2775
تاريخ التحميل: 26-06-2005.

154. شرف الدين أحمد، العقوبات القانونية للاستثمار، تشخيص حالة مصر، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.

155. سعيد النجار، نمو الاستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشرق، القاهرة، مصر، الطبعة 01، 1991.

156. Fleming. L et Michel.W, les réformes structurelles dans les pays industriels, finance et développement, volume26, N°03, septembre 1989.

157. بن زعرور شكري، تقييم أثر برنامج التصحيح الهيكلي على الاقتصاد الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشور) ، فرع اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2000.

158. ستانلي فيشر، المحافظة على استقرار الأسعار،مجلة التمويل و التنمية،المجلد33 ،العدد 03،جوان 1996.

159. Houdayar Robert, Evaluation financière des projets, Edition Economica, 2 édition, paris, France, 1999.

160. الطيب داودي، آفاق الاستثمار، المركز الجامعي محمد خيضر، بسكرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

161. على شريف و أحمد ماهر، اقتصاديات الإدارة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2000.

162. أحمد مصطفى فكري، الإعفاء الضريبي ودوره في جذب المستثمر الأجنبي، [على الخط] www.MOF.gov.kw/caog-news11-3.htm.
تاريخ التحميل: 07-12-2005.

163. ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر و أثره على المؤسسة و التحريض الاستثماري، رسالة ماجستير(غير منشورة)، فرع التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

164. S.Quiers valette, l'incitition, édition hachette, paris,France, 1978.

165. يونس أحمد البطريق و سعيد العزيز عثمان، النظم الضريبية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر 2002.

167.شكري رجب عشماوي و سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر بدون سنة نشر.

168. صحراوي علي، مظاهر الجباية في الدول النامية و أثرها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 1992.

169. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الجزائر،طبعة01، 1999.

170. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

171. عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1987.

172. عبد الكريم صادق بركات، يونس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 1986.

173. بوشا شي بوعلام، المميز في المحاسبة العامة، دار هومة للنشر، الجزائر، طبعة 1992.

174. بن جوزي محمد، الإصلاحات الجبائية و انعكاساتها الاقتصادية و المالية في الجزائر، رسالة ماجستير ( غير منشورة) معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.

175.علي بوشمال، دراسة تحليلية للمناطق الحرة و آفاقها في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)،فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة،جامعة الجزائر.

176. شاشوة حميد، تحديات المناطق الحرة الصناعية في ظل العولمة، رسالة ماجستير(غير منشورة) ،فرع المالية،المدرسة العليا للتجارة،جامعة الجزائر، 2003.

177. إنضمام تونس إلى المنظمة العالمية للتجارة، [ على الخط]
.www.Tunisie.com/APIA/smvdaa.htm
تاريخ التحميل: 28-12-2005.

178. Perspectives èconomiques en afrique,[en ligne]www.oecd.org/baf D/ocde.htm.consulte le 16-10-2005.

179. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2003.

180. ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر،[على الخط]
www.uluminsania.net/b19.htm
تاريخ التحميل 15-04-2005.

181. عبد اللطيف صدام، كيف تواجه تونس تحديات العولمة، مجلة التمويل و التنمية،المجلد38،العدد04، ديسمبر 2001.

182. عبد الحافظ الصاوي، اقتصاديات عالمية، [ على خط]
www.islamoline.net/arabic/économic/2001/05/article/2.htm
تاريخ التحميل: 25-04-2005.

183. الاجتماع العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية، الأحوال الإقتصادية والإجتماعية في شمال إفريقيا، الجزء الثاني، المغرب، أفريل2005، [على الخط]
www.mena.org/document/ENC4199950SaPs.doc
تاريخ التحميل 07-12-2005.

184. Conférence des nations unies sur le commerce et le développement,EXAMEN de la politique de l'investissement Algérie, Genève, Juillet 2004.

185. قويدري محمد، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005.

186. World investment report, unctad, [en ligne]
www.po-unctad.org/wir/pdas/wip/02ove-aufr.pdf . consulte le 13-04-2005

187. فريد كورتل، واقع ومناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مداخلة في المؤتمر الدولي العلمي الثاني للبحث في سبل تنشيط وترقية الإستثمارات في الإقتصاديات الإنتقالية، حالة البلدان العربية والجزائر، جامعة سكيكدة، من 09 إلى10-12-2003،

189. محمد مراياتي، قضايا هامة وآليات تنفيذية للنقل الداخلي للتكنولوجيا و توظيفها في الوطن العربي[على الخط]
www.arabschoul.org.sy/célébration/D.Mohamed%20mrayati.doc
تاريخ التحميل:29-12-2005.

190. سالم عبد الغني، الاقتصاد الرقمي بالعالم العربي، [على الخط]
www.US.moheet.com/asp/show_F2.ASP?do=1111547.htm
تاريخ التحميل: 05-01-2003.

191. أمين القلق، مجتمع المعلومات في البلدان العربية، [على الخط]
www.itauarabic.org/e-education/doc2-alecsa.doc
تاريخ التحميل 28-12-2005.

192. jérome fourel, Fuite et circulation des cerveaux, problème économique, revue bimensuel, ed le documentation française, France N°2869,2005

193. عبد الحكيم بن نكاع، متطلبات النهوض بالإبداع و الابتكار، [ على الخط]
.www.arifonet.org.ma/databases/ties/12.htm
تاريخ التحميل: 26-12-2005.

194.صباح نعوش، صعود صاروخي في حجم المديونية، [ على الخط]
www.Aljareera.net/nr/exeres/1899D715-4D84-4007-AC9C-735787EE7B37.htm#0
تاريخ التحميل: 11-04-2005.

195.الاجتماع الرابع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية للمركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا، طنجة، المغرب، 1999،[ على الخط]
www.uneca- na.org/un/s% E9hinaires%20etr% E9unions/report% 20Debt%20ar.DOC
. تاريخ التحميل:04-01-2006.

196. عبد السلام أديب، المديونية الخارجية و العولمة، [ على الخط]
.www.annahjaddinocrati,org/pages/économic/a-adib_dettes.htm
تاريخ التحميل: 04-01-2006.

197. محي محمد مسعد، الاقتصاد العربي و أهم تحديات القرن الحادي و العشرون، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000.

198. ضياء مجيد الموسوي، العولمة و اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

199. البنية التحتية التقانية، [ على الخط]
www.arab-api.org/coursel4/cl4_6_4_3.htm
تاريخ التحميل: 12-10-2005.

200.عبد الرزاق علي الله، مؤتمر قضايا النقل في السودان،[ على الخط]
www.alwatan.com.sa/daily/2003-09-21/first_page08.htm
تاريخ التحميل: 28-12-2005.

201. حمود بن سنجور، خفض سعر الفائدة على القروض الشخصية، [على الخط]
WWW.ALLWATAN.com/GRAPHICS/2003/10oct/18.10/dailyhtml/economy.HTM#2
تاريخ التحميل: 2006/04/05 .

202. تنظيم أسعار الفائدة في الاتحاد النقدي الخليجي المرتقب، [على الخط]
www.ALWATAN-NEWS.COM/DATA/20050626/INDEX.ASP?CONTENT=ecs5
تاريخ التحميل :2006/04/05

203. شرودر يطالب بتخفيض الفائدة، [على خط]
www.neus.bbc.co.uk/hi/arabic/busness/newsid 3534000/3534917.stm
تاريخ التحميل : 2006/04/05.

204. البنوك الليبية تخفض سعر الفائدة، [على خط]
www.aawsat.com/details.asp?section=6&issve=9316&article=236801
تاريخ التحميل: 2006/04/05.

205. حسن عبد المجيد، جولة البنوك [على خط]
www.elkhabar.org.eg/issves/16706/0113.htm
تاريخ التحميل: 2006/04/05.

206. الصين تخفض أسعار الفائدة،[على خط]
www.arabic.peopledaily.com.cn/2002 02/21/ara2002 0221_509 .48.html
تاريخ التحميل: 2006/04/05.

207. بطاهر علي، بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة و اقتصاديان شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة شلف، الجزائر، العدد 00 ، 2004 .

208. كريم النشاشبي، باتريشيا الونزو-جامو، ستيفاني بازوي، ألان فيلير، نيكول لافرميوزا سباستيان باريس هورفيتر، دراسة خاصة الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد، واشنطن 1998.

209. ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992 – 2003 )، منشورات البغدادي، الجزائر، 2004.

210. قدي عبد المجيد، النظام الجبائي و تحديات الألفية الثالثة، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 21-22 ماي 2002.

211. Rétrospective statistique(1970-2002),office national des statistiques édition 2005.

212. المادة رقم 23 من قانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقانون المالية، الجريدة الرسمية رقم 28، المؤرخة في 1984/07/10.

213. صالح الرويلي، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة (2)، 1988، ص 32.
214.النشرات السنوية للديوان الوطني للإحصائيات.

215. بختة سعيدي، أثر و انعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على النفقات العامة في الجزائر(1990- 2005) رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، جامعة الجزائر، 2005.

216. سميرة بوخالفة، السياسة الميزانية في إطار التصحيح الهيكلي، (1980-1998 )، رسالة ماجستير (غير منشورة)، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 1999.

217.الاجتماع العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية، الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية في شمال إفريقيا، الجزء الأول، طنجة، المغرب، أفريل 2005، الحكومية الدولية [ على الخط]
www.AOAD.org/foods/goahead/modens.htm
تاريخ التحميل 15 -06- 2005

218. قوانين المالية 2000، 2001، 2002، 2003 و2004.

219. بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، العدد00، 2004.

220. المادة رقم 10 من قانون المالية التكميلي 2000، المؤرخ في 27 جوان 2000، المتعلق بإنشاء "صندوق ضبط الموارد" الجريدة الرسمية رقم 37، المؤرخة في 28 جوان 2000.

221. L’Algérie en quelque chiffres, ONS, Résultat 2004, édition 2005, N°34.

222. المادة 66 من قانون 03- 22 لسنة 2004، المؤرخ في 28-12-2003 ، و المتضمن قانون المالية 2004، الجريدة الرسمية رقم 83، الصادرة بتاريخ 19-12-2003.

223. تقرير تقديمي لمشروع قانون المالية لسنة 2004.

224. العباس بهناس، فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة) فرع: نقود، مالية و بنوك كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 2005 .

225. ناصر مراد، الإصلاحات في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 02، 2003.

226. عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر( حصيلة وآفاق 1999-2009)، الجزائر، 2004.

227. خلية البحث، الملف الإحصائي، مجلة دراسات اقتصادية، دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث الإنسانية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد السادس، جويلية 2005.

228.عبد الرحمن تومي، العولمة الاقتصادية و أثرها على الوطن العربي، مجلة دراسات اقتصادية، دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد06، جويلية 2005.

229. الإحصائيات المتعلقة بتحليل النتائج الكمية لقطاعات النشاط بالجزائر، [على الخط]
WWW.OCDE.ORG/BAFD/OCDE
تاريخ التحميل 13-12-2005.

230.طيبوني أمينة، تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات، رسالة ماجستير (غير منشورة) فرع المالية و النقود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2004.

231.عبد الوهاب بوكروح، مجلس النقد و القرض يقرر تصفية بنك الريان، جريدة الشروق اليومي، العدد 1640، 21 مارس 2006.

232. Banque d'Algérie, taxes principaux des deux programmes conclu avec le FMI, 2003.

233. زعباط عبد الحميد، عبد الحميد زعباط، المناخ الاستثماري في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني للبحث في سبيل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، حالة البلدان العربية والجزائر، جامعة سكيكدة من 09إلى12دبسمبر2003.

234. حسين فواز، الاقتصاد الجزائري، سياق بين الإصلاح و التحديات، مجلة الاقتصاد و الأعمال، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، لبنان، عدد خاص، ديسمبر 2003.

235. منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، 2003.

236. المرسوم الرئاسي رقم 420/90 المؤرخ في 22-12-1990 المتضمن المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمارات بين دول المغرب العربي، الجريدة الرسمية رقم 06، المؤرخة في 06-12-1991.

237. الأمر رقم 95-04 المؤرخ في 1995/01/21 يتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، الجريدة الرسمية رقم07، المؤرخة في 17-02-1995.

238. ناجي بن حسين، تقييم الاستثمار الأجنبي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني، سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، حالة البلدان العربية والجزائر، جامعة سكيكدة، 09-10/ 2003/12.

239. تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2002.

240. حفيظ. ص، الجزائر ليست محطة مفضلة للمستثمرين و الشركات العالمية، جريدة الخبر اليومية، 01 نوفمبر 2003.

241. بلحمدي سيد علي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، رسالة ماجستير(غير منشورة)، فرع إدارة الأعمال، جامعة البليدة، 2005.

242. المرسوم التنفيذي رقم 29/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 52، المؤرخة في 09-09-1996.

243. Répartition des projets déclarés éligible du 31/09/1997 Au 01/10/2002(ENSEJ)

244. Bilan des déclarations d'investissement,ANDI,2003

245. المادة رقم 06، من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20-08-2001، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 22-08-2001 .

246. Etude de l'environnement de PME, Acte des Assises Nationales de la PME, janvier 2004.

247. منشورات الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، 2000.

248. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة أفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى و المتوسطة في الجزائر، جوان 2002

249. بوحادي حليم، دور الضريبة في ترقية الاستثمار الخاص الوطني في الجزائر رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2003.

250. وصاف سعيدي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة الاغواط، أفريل 2002.

251. إبراهيمي عبد الله، إشكالية التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الوطني حول فرض الاستثمار بغرداية ملحق المعهد الوطني للتجارة بمتليلي، غرداية 02،-03 مارس 2004.

252. رجم نصيب، أمال عياري، الإصلاحات الاقتصادية و إستراتيجية المنافسة الخارجية، الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، أكتوبر 2001.

253. شبايكي سعدان، معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة الاغواط، أفريل2002 .

254. محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية، معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة الاغواط، أفريل2002.

255. نشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و أثارها على التنمية الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ماي 2002.

256. منظمة الدول المصدرة للنفط، التوقع بزيادة الإنتاج في الأوبك [ على الخط]
www.alittinad.com.ae/details.asp?a=0&channel=4&journal=7/15/2005
&=20992
تاريخ التحميل:20-09-2005

257. Les sociétés étrangères ont produit 36 % des liquides, dans Medenexgie, Revue Méditerranéenne de l'énergie, N° 10, janvier 2004.

258. عرابي فتحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، فرع المالية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.

259. Groupe Sonatrach, Abstract 99 L'année en bref.

260. تقرير المجلس الاجتماعي و الاقتصادي CNES، 2000.

261. Groupe Sonatrach, Résultat et réalisation, Octobre 2000.

262. Groupe Sonatrach, Rapport Annelle, 2001.

263. La Revue de Sonatrach, N° 36, Décembre 2002.

264. Groupe Sonatrach, Rapport financiers 2002.

265. La Revue de Sonatrach, N° 40, Octobre 2003.

266. Une nouvelle réussite de la politique de partenariat, Revue de sonatrach, N° 41, janvier
2004.

267. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، 2002.

268. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، 2004.

269. حفيظ، الجزائر تلقت 2.3 مليار دولار استثمارات منذ 2003، جريدة الخبر اليومية، 18 ماي 2002.

270. HASSAN YACINE, L'expérience de SONATRACH en matière de partenariat dans la recherche, le développement et la production d'Hydro carbures dans « partenariat et investissement », ANNALES de l4IEDF,1999.

271. مصطفى فتحي، أكثر من مليار أورو قيمة الاستثمارات الفرنسية في الجزائر، صحيفة الحقائق، 24 ماي 2004.

272.عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، الجزائر، 2004.

273. إصلاح و تطوير قطاع الاتصالات في الجزائر، وثيقة عمل مقترحة من إدارة البريد و المواصلات إلى الاجتماع العربي التحضيري الثاني للقمة العالمية لمجتمع المعلومات،[ على الخط] WWW.ITU.ORg.eg/ARAB PRECOM/documents/Agerienne.doc
تاريخ التحميل 2005/12/28.

274. المادة رقم 17 من المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 1993/10/15، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 64، المؤرخة في 1993/10/10.

275. منشورات وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها، دليل 1995/06/5.

276. منشورات المديرية العامة للضرائب، 2000.

277. المديرية العامة للضرائب DGI وزارة المالية، 2003.

278. منشورات وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها 1999.

279. Fiscalité et investissement directe étranger, OCDE, 1995.

280. المادة 117 من المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 1992/12/29 يتضمن قانون المالية لسنة 1994، الجريدة الرسمية رقم88، المؤرخة في30-12-1993.

281. المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 94-322 المؤرخ في 1994/10/17، يتعلق بمنح امتياز أرض الأملاك الوطنية الواقعة في المناطق الخاصة في إطار ترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 67، المؤرخة في 18-10-1994.

282. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " ملحق تكلفة العوامل" 2004.

283. بوفاتيت عبد العزيز، جغرافية الجزائر و المغرب العربي، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1991.

284. الجزائر تنفق 16 مليار دولار على تطوير قطاع النقل [على الخط]
www.alwasatnews.com/alwasat.htm
تاريخ التحميل 2006/05/4.

285. لعروق محمد الهادي، أطلس الجزائر و العالم، دار الهدى، الجزائر، 2002.

286.عبد العزيز تويقر، أهم المشاريع المتعلقة بالنقل البري في الجزائر، [على الخط]
www.akgersaa-dz.com/photos/1672/1.pdf
تاريخ التحميل 2006/05/04.

287. قاسي رأس الماء، انطلاق أشغال ترقية قطاع النقل في الجزائر، [على الخط]
www.maghribia.com/cocoon/awi/xhtm/ar/document/awi/footer/rss/headlines
تاريخ التحميل 2006/05/04 .

288. إنفاق 16 مليار دولار التطوير قطاع النقل الجزائري، [على الخط]
www.al-vefagh.com/1385/850202/htm/eghtesad.htm#s120867
تاريخ التحميل 2006/05/04.

289. سمير بوريمة: أطلس الجزائر و المغرب العربي، دار الهدى، الجزائر.

290. الجزائر تخصص 8 مليار دولار لمشاريع البنى النحتية، [على خط]
www.aljazeera.net/news/archive/archive?archiveID=100485
تاريخ التحميل 04-05-2006.

291. الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة2005، [على الخط]
www.ha-ar.com/stories.php?topic=04/12/25/0758731.php
تاريخ التحميل2006/05/04.

292. خلادي عبد القادر و كويسي سليمة، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر وضعية و آفاق، [على الخط]
www.lsesco.org.ma/act/culture/86/11.doc
تاريخ التحميل 2006/05/07.

293. محمد باسي، تقديم عام للتعليم العالي في الجزائر، [على الخط]
www.ziban.free.fr/arabe/modules/wfsnippets.htm
تاريخ التحميل 2006/05/07.

294.التعاون الجزائري الأردني في مجال البحث العلمي، [على الخط]
www.mohe.gov.jo/contact/defaultar.asp
تاريخ التحميل 2006/05/07.

295.المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تقرير التنافسية العربية 2003.

296. الجزائر تسدد مليار دولار من ديونها خلال 2005، [على الخط]
www.middle-east-online.com/economy/?ID=37880
تاريخ التحميل 2006/05/07.

297. تحويل الديون إلى استثمارات في الجزائر،[على الخط]

www.alqanat.com/news/shownews.asp?ID=42624
تاريخ التحميل 2005/10/15.

298. Dispositif micro-entreprises ansej,[en ligne]www. Ansej
stati/chiffre.PDFwww..org.dz/
Consulte 05-05-2006.

299. فتيحة بوروينة، فرنسا تعد بتحويل الديون الجزائرية إلى استثمار، [على خط]
www.alriadh.com/contents/08-06-2004/economy/econews-11838.php
تاريخ التحميل 2005/01/15.

300. ABDEL Ghani mebarek, la structure au niveau d'ansej,[en ligne]
www.ansej.org.dz. consulte 05/05/2006.

301. بيان الحكومة عن السياسة العامة، برنامج الإنعاش الاقتصادي قصير و متوسط المدى، البرنامج القطاعي، الملحق ب، أفريل 2001.

302. بيان الحكومة عن السياسة العامة، برنامج الإنعاش الاقتصادي قصير و متوسط المدى، الملحق أ، أفريل 2001.

303. تقرير الصندوق النقد الدولي، الاقتصاد الجزائري مرشح لتشجيع نتائج مشجعة، [على الخط]
www.ariyadh.com/contents/3001/2003/econews_4513.PHP.
تاريخ التحميل: 2006/04/08.

304. مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، [على الخط]
www.Elmouradia.dz/arabe/président/activites/presidentacti.htm
تاريخ التحميل : 10-04-2006.

305. فتيحة بوروينة، مسار الإصلاحات في الجزائر، [على الخط]
www.alriadh.com/contents/23/10/2003/économy/econews8269.PHP
تاريخ التحميل: 2006/04/10.